التكميل

شرح مقدمات ابن جزي في التسهيل

تأليف

خالد بن عثمان السبت

الجزء الأول

المقدمة الأولى في علوم القرآن



مؤسسة العلم والتأصيل

توزيع

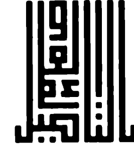
دار ابن الجوزي

التكميل

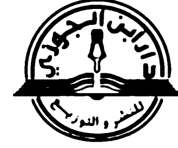
شرح مقدمات ابن جزي في التسهيل

(١)

ح دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ١٤٤٤هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
السبت، خالد عثمان
التكميل شرح مقدمات ابن جزي في التسهيل (مجلدين). / خالد عثمان السبت.- ط١..- الدمام، ١٤٤٤هـ
٢مج.
ردمك: ٥ - ٨٠ - ٨٣٨٩ - ٦٠٣ - ٩٧٨ (مجموعة)
ردمك: ٢ - ٨١ - ٨٣٨٩ - ٦٠٣ - ٩٧٨ (ج١)
١ - القرآن - تفسير ٢ - علوم القرآن أ. العنوان
ديوي ٢٢٧,٣ ١٤٤٤/١١٩٧٧



توزيع



دار ابن الجوزي
للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية:
الدمام - حي الريان - شارع عثمان بن عفان
ت: ٠١٣٨٤٢٨١٤٦ - ٠١٣٨٤٦٧٥٩٣
٠١٣٨٤١٢١٠٠
ص ب. واصل: ٨١١٤
الرمز البريدي: ٣٢٢٥٦
الرقم الإضافي: ٤٩٧٣
الرياض - ت: ٠٥٩٢٦٦٢٤٩٥
جوّال: ٠٥٠٣٨٥٧٩٨٨
الأحساء - ت: ٠١٣٥٨٨٣١٢٢
جدة - ت: ٠١٢٦٠١٠٠٦٣
جوّال: ٠٥٨٣٠١٧٩٥١

لبنان:
بيروت - ت: ٠٣/٨٦٩٦٠٠
فاكس: ٠١/٦٤١٨٠١

مصر - القاهرة:
جوّال: ٠١٠٠٦٨٢٢٧٨٣
٠١١١٢٤٥٨٤٤٤ - ٠١٢٨١٩١٤٠٠١

الطبعة الأولى
١٤٤٥
٢٠٢٣

الباركود الدولي: 9786038389805

التكميل

شرح مقدمات ابن جُزَيٍّ في التسهيل

تأليف

خالد بن عثمان السبت

الجزء الأول

المقدمة الأولى في علوم القرآن


مؤسسة العلم والتأصيل

توزيع
دار ابن الجوزي

بسم الله الرحمن الرحيم

الافتتاحية

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهديه، واستنَّ بسنته. **أما بعد:**

فهذه مقدِّمات نفيسة تتعلق بعلوم القرآن، وأصولِ التفسير، ومفرداتِ ألفاظ الكتاب العزيز، استَفْتَح بها أبو القاسم محمد بنُ أحمد بنِ جُزَيٍّ الكَلْبي تفسيره **«التسهيل لعلوم التنزيل»**، تكون لكتابه مَدْخلًا كاشفًا، وتوطئةً منه مُمَهِّدة، يُستعان بها على وَعْيه وتَحصيله، وبما عَسى أن يُهتدى بها إلى رُتْبة ذُكْرِه وفَهْم موادِّه.

وقد جَرتْ عادة المصنِّفين «أن تكون مقدِّمات مصنَّفاتهم مستنبطةً من أَنْفُس العلوم التي صنَّفوها ودالَّةً على أغراضها، ومَن نظَر في التصانيف الموضوعة في جميع أفانين العلم لم يكد يقع على كتابٍ خالٍ من مقدِّمةٍ يتطرَّق منها إلى ما بعدها، ويرتقي عليها إلى ما يتلوها»(١). ثم هي متفاوتةٌ في شَكْلها ومضمونها، وفي جَمْعها وتحريرها، بتفاوت مقاصد أصحابها، واختلاف منازلهم في العلم.

ومقدِّمات ابنِ جُزِيٍّ في تفسيره تعتبر مادةً سخيَّةً بأصول مسائل الفنِّ، لها ارتباط مباشرٌ بموضوع الكتاب، وبالغاية منه، جديرة أن يُحتفى بها، صالحة أن يَجعلها القاصِدُ لعلم التفسير أصلًا يبني عليه.

وما هذه المقدِّمة في إتقانها، واستيعابها، وصواب اختيارها، إلا كما قال أبو الطَّيب المتنبِّي:

---

(١) «مواد البيان» لعليِّ بن خلف الكاتب (ص٢٢).

وما الخَيْلُ إلا كالصَّدِيق قليلةٌ   وإنْ كَثُرَتْ في عَيْن مَن لا يُجَرِّبُ

والمؤلِّف كان ممن أُوتي حُسْنَ التأليف، ومَلاحَة التصنيف، ومَلَكة التصرُّف في العِلْم. ومن خصائصه في عامة ما كَتَب: إيراد مادَّته بالتقسيم والترتيب، وتسهيلها بالتهذيب والتقريب، مع حُسْن البيان، وجودة العبارة، وقلَّة الحشو، وإضافة فوائد زوائد على من سبق، تكون تامَّة المعنى، مختَصَرةَ الألفاظ، لا تكاد تجد نظائرها على نحو سياقه في العلوم التي ألَّف فيها؛ لأنها من «بنات صَدْره، ونتائج فِكْره، أو مما أَخَذَه مُشافهةً عن شيوخه، أو مما التقطه من مُستَظْرفات النوادِر، الواقعة في غرائب الدَّفاتر»[١] كما حَكَى ذلك عن نفسه.

ولهذا كان كتابُه «التسهيل» على اختصاره، جامِعًا لفنون علوم القرآن، محقِّقًا أغراضَ تأليفه، ومن أحسن التصانيف في بابه وأعْدلها. والكمال لله جلَّ ثناؤه وحْده.

وإني بعد تأمُّلٍ وطُول نظرٍ، وممارسةٍ للكتاب، وتدريسٍ له سِنينَ عددا، رأيتُ أن أطرِّزه بمادةٍ كاشفة لمضامينه، تُقرِّبُ فوائده، وتُدْني مقاصد المؤلف إلى قارئيه. وإفْراد مقدِّمات الكُتُب بالشَّرح والتعليق جادَّةٌ مطروقة للعلماء، متى رأوا حاجةً قائمة تدعو إلى ذلك.[٢]

وقد سلكتُ في الشرح منْهجًا وَسَطًا، كانت أبرز معالمه التي قصدت:

* توضيح ما يحتاج إلى بيانٍ في الألفاظ والمعاني، والاستدلال للمسائل المذكورة، وضَرْب الأمثلة عليها، وتوجيه الأقوال المنقولة فيها، والتماس أَوْجه الجَمْع بينها ما أَمْكن، فإن لم يُمكن الجمْع فالتَّرجيح حينئذٍ إذا تبيَّن وجْهُه بأحد المُرَجِّحات المعتبرة.

---

(١) «التسهيل لعلوم التنزيل» (١/ ٥٩)؛ بتصرُّف.

(٢) انظر أمثلة ذلك في: «هاجس الإبداع في التراث» د. عباس أحمد أَرْحِيلَة (ص٩٠ ـ ٩٢)، «معالم منهج البحث الفقهي عند الإمام ابن دقيق العيد من خلال مقدمة كتابه شرح جامع الأمهات» د. عادل عبد القادر قوته (ص٢٨ ـ ٣٢).

* كما اعتنيتُ بمواضعَ من كلام المؤلف، رأيتُ أهميةَ التعرُّض لها، ومحاولة التَّهدِّي لإبانة الحقِّ فيها؛ وذلك للخَلْط الواقع لدى بعض الباحثين عند دراستهم لهذه المسائل، ولا سيما ما اتصل بأبواب الاعتقاد وأصول الدِّين، ونحو ذلك مما يعظم فيه الغلَطُ، ولا يسوغ إمراره دون الإشارة إليه، والتنبيه عليه.

* ثم الأحاديث والأخبار الواردة في الكتاب؛ سلكتُ في تخريجها طريقَ التَّخفُّف والاختصار، فما كان منها ضعيفًا بيَّنتُ ضعفه، وما عدا ذلك فإنَّا لا ننبه عليه من جهة الحكم على الرواية.

* وجعلتُ بين يدي ذلك نُبْذةً ممهِّدة، فيها تعريفٌ بالمؤلف، وحياته، وأهل بيته، وشيوخه، وتلاميذه، وآثاره، ومذهبه الفقهي، وأخلاقه، وعبادته، وكتابه، ومنهجه فيه، وما له من المزايا، وما قد يُستدرك عليه.

* وترجمتُ لجماعة من الأعلام المذكورين في الأصل أو في الشرح، مما قدَّرتُ الحاجة إلى أهمية التعريف بهم، وهذا موضع اجتهاد.

* وألحقتُ بالكتاب فهارس لفظية كاشفة، للآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وآثار الصحابة والتابعين، والأشعار والأرجاز، والأعلام، والمصادر، والموضوعات، ونحو ذلك.

* وقد أثبتُّ النصَّ بالاعتماد على الطبعة التي حققها الشيخ علي الصالحي وفقه الله، وطبَعَتْها دارُ طيبة الخضراء؛ إذ هي أجود طبعات الكتاب، عدا مواضع يسيرة غلب على الظن صواب ما في بعض النُّسخ الخطية أو المطبوعة فأثبتُّه حينئذ على ذلك[1].

وإني أرجو أن أكون قد وُفِّقتُ فيما قَصدت إليه أو قاربته، وحسْبي ما بذلته من جهد، وما أمَّلته من نفع، واللهَ تعالى أسأل أن يجعل هذا الكتاب

---

(١) سيأتي بيان المنهج الذي سِرْتُ عليه في شرح غريب القرآن، في ديباجة المقدمة الثانية، إن شاء الله تعالى.

خالصًا لوجهه الكريم، مقرِّبًا لمرضاته، نافعًا لعباده، منه أستمدُّ العون والسداد، وبيده وحده التوفيق والرشاد، لا إله غيره، ولا ربَّ سواه، والحمد لله رب العالمين.

وكتب
خالد بن عثمان السَّبت
٩/٧/١٤٤٠هـ
khaled2224@gmail.com

التَّعْرِيف بالمُؤَلِّف

اسمه ونَسبه وكُنيته:

هو محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن يحيىٰ بن عبدالرحمن بن يوسف بن جُزَيّ الكَلْبي الغرناطي[1]، والكَلْبي نِسْبة إلىٰ القبيلة المعروفة، والغَرناطي نِسْبة إلىٰ غرناطة، ويكْنَىٰ بأبي القاسم.

مولده:

وُلد يوم الخميس، في التاسع مِن ربيع الآخِر، سنة ثلاث وتسعين وستمائة (٦٩٣هـ) في غرناطة[2].

حياته العلمية:

كان رَحِمَهُ اللَّهُ علىٰ طريقة مُثلىٰ: مِن العُكوف علىٰ العلم والاشتغال به، فقيهًا حافظًا، مُشاركًا في فنون مِن العربية، والأصول، والقراءات، والحديث، والأدب، حافظًا للتفسير، مُستوعِبًا للأقوال، جمَّاعةً للكتب، حَسَنَ المجلس، مُمتِع المُحاضَرة، خطيبًا بالمسجد الأعظم مِن بلده علىٰ حَداثة سِنّه[3].

---

(١) انظر: «الإحاطة في أخبار غرناطة» (٢/ ٤٢٣)، «الكتيبة الكامنة» (ص٤٦)، «الدرر الكامنة» (١/ ٤٦٤).

(٢) انظر: «أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض» (٣/ ١٨٧).

(٣) انظر: «الإحاطة في أخبار غرناطة» (٢/ ٤٢٣)، «الكتيبة الكامنة» (ص٤٦)، «الدرر الكامنة» (١/ ٤٦٤).

والده[١]:

ذَكَر عنه الحافظ ابن حجر أنه كان مِن أهل الأصالة والذَّكاء، وقال: «كان محمودًا، وله طَلَب وسَمَاع»[٢] أي: له اشتغال بالعلم، وله سماع في الحديث.

شيوخه:

مِن أبرز شيوخه:

١ ـ أبو جعفر بن الزُّبير الغرناطي[٣]، صاحب كِتاب: (مِلاك التَّأويل القاطع بذَوِي الإلحاد والتَّعطِيل في تَوجِيه المُتَشابه اللَّفظ مِن آي التَّنزِيل)، وهو مطبوع في مُجَلَّدين، وله كتاب (البرهان في تَناسُب سور القرآن).

٢ ـ ابن رُشيد الفِهْرِي الغرناطي[٤]، مِن المُحَدِّثين الحُفَّاظ، وله ذِكْرٌ في ألفية العِراقي[٥].

٣ ـ ابن الشَّاط[٦]، صاحب (إدرار الشُّروق علىٰ أنواء الفُروق)، وهي حاشية مطبوعة علىٰ كتاب: (الفُروق) للقَرَافي.

---

(١) انظر: «الدرر الكامنة» (٥/ ٤٢٨)، «طبقات المفسرين» للداوودي (٢/ ٨٥)، «غاية النهاية في طبقات القراء» (٢/ ٨٣).

(٢) «الدرر الكامنة» (١/ ٩٣).

(٣) ستأتي ترجمته.

(٤) محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن رشيد أبو عبد الله الفهري، حافظ المغرب، أقرأ في غرناطة فنونًا من العلم، وولي الخطابة في جامعها الأعظم، كان فَريد دَهْره في العربية، كثير السماع، بارع الخط، حَسَن الخُلق. توفي سنة (٧٢١هـ). انظر: «طبقات الحفاظ» للسيوطي (ص٥٢٨)، «طبقات المفسرين» للدَّاودي (٢/ ٢١٩).

(٥) قال العراقي:

و(ابْـنُ رُشَـيْـدٍ) قَـالَ ـ وَهْـوَ مُـتَّـجِـهْ   قَـدْ يَـبْـلُـغُ الـصِّـحَّـةَ عِـنْـدَ مُـخْـرِجِـهْ

أي: قد يبلغ ما سكت عنه أبو داود الصِّحّة. ألفية العراقي (ص٩٩).

(٦) قاسم بن عبد الله بن محمد بن الشَّاط الأنصاري ـ والشَّاط لَقَب لجده، عُرِف به لأنه كان طُوَالًا ـ فقيه مالكي، وُلد سنة (٦٣٢هـ)، له مُؤَلَّفات عِدّة، منها: «إدرار الشُّروق علىٰ أنواء البُروق». وتُوفي سنة (٧٢٣هـ). انظر: «الديباج المُذهب» لابن فرحون (٢/ ١٥٢)، «أزهار الرياض» (٢/ ٣٥٢)، «الأعلام» للزركلي (٥/ ١٧٧).

٤ ـ أبو عبد الله المَالَقِي[١]، وذُكِر في ترجمته أنه كان ذا رِفقٍ بالناس وعطف عليهم، وأنه كان علىٰ سَنن وسَمْتٍ وهَدْي، وغَضٍّ للبصر، لا يتكلم إلا بذِكر الله والعلم النافع، واستسقىٰ ذات يوم فلم يَبْرحوا حتىٰ سُقُوا.

تلاميذه:

أولاده الثلاثة:

١ ـ أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم ابن جُزَي (٧٥٧هـ)[٢]. فقيه أُصولي، وكاتب وأديب وشاعر، وله بصرٌ بالتاريخ، والحساب، واللغة، والنحو، والبيان وما إلىٰ ذلك، وهو الذي رتّب ونظّم (الرحلة) لابن بطوطة.

٢ ـ أبو بكر أحمد بن أبي القاسم ابن جُزَي (٧٨٥هـ)، كان شاعرًا، فقيهًا، قاضيًا، كاتبًا، خطيبًا[٣]، وله شرح علىٰ ألفية ابن مالك، وحين حفظ القرآن ألّف له أبوه كتابًا في الحديث ليحفظه، كما سيأتي[٤].

٣ ـ أبو محمد عبد الله[٥]. عالم في اللغة والشِّعر والبيان والقراءات.

٤ ـ ومن تلاميذه: القَاضِي سري الدّين أبو الوليد إسماعيل بن محمد بن

---

(١) عبد الله بن يوسف بن رضوان أبو القاسم المالَقي الفاسي، فقيه وخطيب ولُغوي، مِن أعيان كتّاب الدولة المرينية في المغرب، توفي بأزمور سنة (٧٨٢هـ). انظر: «الأعلام» للزركلي (٤/ ١٤٧)، «معجم المؤلفين» (٦/ ١٦٤).

(٢) قال ابن حجر: «وكان مِن سعة الحفظ وثُقوب الفَهم فوق الوصف، أصاب من قال فيه: نادرة ونابغة». انظر: «الدُّرَر الكامِنة» (٥/ ٤٢٨)، «الإحاطة» (المقدمة/ ٥).

(٣) انظر: «الإحاطة» (١/ ٥٢)، (١/ ٣٣٦)، «المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا» (ص١٧٧).

(٤) قال لسان الدين ابن الخطيب: «له تقييد في الفقه علىٰ كتاب والده: (القوانين الفقهية)، ورَجَز في الفرائض، تَوَلّىٰ القضاء في غرناطة، والخطبة بمسجد السلطان، موصوفًا بالنّزاهة والمضاء. مولده: في الخامس عشر من جمادىٰ الأولىٰ عام خمسة عشر وسبعمائة. «الإحاطة» (١/ ٥٥). وانظر: «الديباج المذهب» (١/ ١٨٨).

(٥) انظر ترجمته في: «الإحاطة» (٣/ ٢٩٨)، «فهرس الفهارس» (١/ ٥٢٤)، «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» (٥/ ٤٢)، «الكتيبة الكامنة» (ص٩٦).

محمد بن هانئ الغرناطي المالكي، توفي بمصر سنة (٧٧١هـ)، ودُفن في القَرافة، حدَّث بـ «الموطأ» رواية يحيىٰ بن يحيىٰ، وقال: «عرضته علىٰ أبي القاسم محمد بن أحمد بن جُزَيّ»[١].

٥ ـ ومنهم: محمد بن محمد بن سمَّاك بن عبد الحق بن سمَّاك العاملي، أبو العلاء الغرناطي، توفي سنة (٧٥٠هـ)، قال ابن حجر: «سمع مِن أبي القاسم بن جُزَي، وعَنِي، وحصَّل، وقيَّد، واجتهد»[٢].

مُؤلَّفاته:

١ ـ «الأنوار السَّنية في الألفاظ السُّنِّية»، وقد ألّفه لابنه أبي بكر السَّابق.

٢ ـ «وسيلة المسلم»، وهو تهذيب لصحيح مسلم، سمَّاه «وسيلة المسلم في تهذيب صحيح مسلم».

٣ ـ «تقريب الوصول إلىٰ علم الأصول»، أَلَّفه مِن أجل ابنه محمد، يقول في أوله: «ولذا أحببتُ أن يَضرب ابني محمد ـ أسعده الله ـ في هذا العلم بِسَهمه، صنَّفْتُ هذا الكتاب برَسْمه، ووَسَمْته باسمه؛ ليَنْشَط لدَرْسه وفهمه»[٣].

٤ ـ «القوانين الفقهية» بتلخيص مذهب المالكية، والتنبيه علىٰ مذهب الشافعية والحنفية والحنبلية، وهو كتاب مُتداول.

٥ ـ «الفوائد العامة في لَحْن العامة»، وهو كتاب في اللُّحون التي يقع فيها العامة في اللغة بسبب مُخالطتهم للأعاجم.

٦ ـ «البارع في قراءة نافع»[٤].

وله كتابان في الاعتقاد، لم يُعثر عليهما.

---

(١) «الوفيات» لابن رافع (٢/ ٣٥٢).

(٢) «الدرر الكامنة» (٥/ ٤٤١).

(٣) «تقريب الوصول إلىٰ علم الأصول» (ص١٣٧).

(٤) انظر: «الدرر الكامنة» (١/ ٤٦٤).

مذهبه:

كان ابن جزي فقيهًا مالكيًا، مبرّزًا مذكورًا في كتب طبقاتهم[(١)]، ذا قدم راسخة في الفقه، كما كان ذا قدم راسخة في علم التفسير. ولقد كان مع هذا عالمًا بالخلاف، مدركًا لمذاهب الفقهاء، ولمنازعهم في الاستدلال وكتابه «القوانين الفقهية» على اختصاره خير شاهد على ذلك.

عبادته:

كان صاحب عبادة وزهد، ويجمع مع العلم العَمَل، ومِن لطيف شِعره قوله:

لكل بني الدنيا مُراد ومقصِد ... وإنَّ مُرادي صحة وفراغُ
لأبلغ في علم الشريعة مَبلغًا ... يكون به لي في الجِنَان بلاغ
وفي مثل هذا فليُنافس أولو النهىٰ ... وحَسْبي من الدنيا الغَرورِ بلاغ
وما الفوز إلا في نعيم مُؤبَّد ... به العيش رَغْد والشراب يُساغ[(٢)].

عقيدته:

المُؤَلِّف يُثبت جملة مِن الصفات، كالحياء[(٣)]، والحياة، والعلم، والقدرة، والإرادة، والسَّمع، والبصر[(٤)]، بل يُثبت أيضًا صفة

---

(١) انظر: «الديباج المذهب» (٢/ ٢١٥)، «أزهار الرياض» (٢/ ١٨٥)، «شجرة النور» (٦/ ٢٢١).

(٢) انظر: «الديباج المذهب» (١/ ١٥٤)، «الدرر الكامنة» (١/ ٤٦٤)، «أزهار الرياض» (١/ ٢٩٨).

(٣) إضافة إلىٰ الصفات المشهورة التي يذكرها الأشاعرة.
قال في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦]: «تأوّل قوم أن معناه: لا يترك؛ لأنهم زعموا أنّ الحياء مُستحيل علىٰ الله، لأنه عندهم: انكسار يمنع من الوقوع في أمر، وليس كذلك! وإنما هو: كرم وفضيلة تمنع مِن الوقوع فيما يُعاب، ويَرُدّ عليهم قوله ﷺ: «إنّ الله حَييّ كريم يَسْتَحِي مِن العبد إذا رفع إليه يديه أن يَرُدَّهما صِفرًا»». «تفسير ابن جزي» (١/ ٢٩٣). والحديث أخرجه أبو داود، وصحّحه شعيب الأرنؤوط في تعليقه علىٰ «السنن» (١٤٨٨).

(٤) قال المؤلف: «اعلم أنّ معاني القرآن سبعة، هي: عِلْم الربوبية، والنبوة، والمَعاد، =

التَّعجب لله ﷻ(١)، وصفة المَقْت، والغضب(٢)، والمحبَّة(٣)، والقُرْب، والأَسَف(٤)، ورؤية المؤمنين لله ﷻ(٥)، وأثبت(٦) كثيرًا مِن الأسماء(٧)، لكنه

= والأحكام، والوعد، والوعيد، والقصص. فأما عِلْم الربوبية: فمنه إثبات وُجود الباري ﷻ، والاستدلال عليه بمخلوقاته... ومنه إثبات الوحدانية، والردّ علىٰ المشركين، والتعريف بصفات الله: من الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر.. وغير ذلك من أسمائه وصفاته، والتنزيه عما لا يليق به» «تفسير ابن جزي» (١/ ٦٩ ـ ٧٠).
وقال أيضًا في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ﴾ [البروج: ٣]: «القول العاشر: الشاهد جميع المخلوقات، والمشهود به وجود خالقها، وإثبات صفاته؛ مِن الحياة والقدرة»، «تفسير ابن جزي» (٤/ ٦٥٠).

(١) وهذه لا يُثْبِتها الأشاعرة، وهو يُثبتها؛ استنادًا إلىٰ القراءة المتواترة: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ [الصافات: ١٢].
قال في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾: «تَعَجُّب مِن جُرأتهم علىٰ ما يقودهم إلىٰ النار، أو مِن صبرهم علىٰ عذاب النار في الآخرة، وقيل: إنها استفهام، و﴿أَصْبَرَهُمْ﴾ بمعنىٰ صَبْرهم، وهذا بعيد، وإنما حَمَل قائله عليه اعتقادُه أن التَّعجب مستحيل علىٰ الله؛ لأنه استعظام خفِيَ سببُه، وذلك لا يلزم؛ فإنه في حق الله غير خَفِي» «تفسير ابن جزي» (١/ ٣٩٦ ـ ٣٩٧).

(٢) والأشاعرة لا يُثبتون المَقْت والغضب، وإنما يقولون: هي إرادة الانتقام. انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٥٣)، «تفسير الخازن» (١/ ٤٩).
قال ابن جُزَي في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿ءَاسَفُونَا﴾ [الزخرف: ٥٥] «أي: أغضبونا» «تفسير ابن جزي» (٢/ ٢٦١)، وانظر: (٤/ ٣٧٨).

(٣) قال في سياق تعديد فضائل التقوىٰ: «والمحبة؛ لقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة: ٤]»، تفسير ابن جزي (١/ ٢٦٥). وقال: «للصابرين ثمانية أنواع من الكرامة: أوّلها: المحبة، قال: ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٦]» «تفسير ابن جزي» (١/ ٣٨٠).

(٤) مضىٰ آنِفًا.

(٥) قال في تفسير قوله تعالىٰ: «﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، يعني في الدنيا، وأما في الآخرة، فالحق أن المؤمنين يرون ربهم، بدليل قوله: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣] وقد جاءت في ذلك أحاديث صحيحة صريحة لا تحتمل التأويل».
«تفسير ابن جزي» (٢/ ٢٩٣).

(٦) الإثبات هو: «أن نُثْبِت ما أثبتته النصوص مِن الألفاظ والمعاني». «منهاج السنة النبوية» (٢/ ٣٣١، ٥٥٤). والمفوّض يثبت اللفظ ويُفَوّض علم المعنىٰ إلىٰ الله.

(٧) قال المؤلف: «الحمد لله يقتضي الثناء عليه لما هو أهله مِن الجلال، والعظمة، =

لم يجْرِ علىٰ طريقة مُتَّحِدة، فقد يُؤَوِّل في بعض المواضع، وأحيانًا يذكر قولين ولا يُرَجِّح، وأحيانًا يَميل إلىٰ التفويض ظَنًّا منه أنه مذهب السَّلَف كما سيأتي، وهذا مبلغه في الاجتهاد، وقد بَذَل وُسْعه وجُهده، وكل مَن اتقىٰ الله ﷻ وبَذَل وُسْعه في طَلَب الحق؛ فهو معذور، سواء في المسائل العِلْمية أم المَسائل العَمَلِيَّة، كما قال شيخ الإسلام: «إن استفرغ وُسْعه في طلب الحق فإن الله يغفر له خطأه، وإن حصل منه نوع تقصير فهو ذَنب لا يَجِب أن يبلغ الكفر»[١].

ولبيان ما أَوَّلَه، أو ذَكَر الأقوال فيه بلا ترجيح، أو مَالَ فيه إلىٰ التَّفوِيض ظَنًّا منه أنه مذهب السَّلَف؛ نَسْتَقرئ عقيدته مِن خلال تفسيره آيات الصفات وغيرها؛ ليكون القارئ علىٰ بَيِّنة مِن هذا الأمر.

أولًا: معنىٰ الوَحدانية:

قال المؤلف في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣]: «الواحد له ثلاثة معانٍ، كلها صحيحة في حق الله تعالى:

أحدها: أنه لا ثاني له. فهو نفي للعدد.

والأخر: أنه لا شريك له.

والثالث: أنه واحد لا يتبعَّض ولا ينقسم»[٢].

والمعنىٰ الثالث هو الذي يَسْتَنِد إليه أهل الكلام في نَفي صفات الذَّات، كصفة الوَجه واليد وغيرهما.

ثم إنَّ هذا التقسيم هو تقسيم الأشاعرة للتوحيد، وليس فيه ذِكْر لتوحيد الألوهية، الذي دَعَت إليه الرُّسل عليهم الصلاة والسلام.

= والوحدانية، والعِزَّة، والإفضال، والعلم، والقدرة، والحكمة، وغير ذلك مِن الصفات، ويتضمن معاني أسمائه الحسنىٰ التِّسعة والتسعين». «تفسير ابن جزي» (١/ ٦٣).

(١) «الاستقامة» (١/ ٢٥٠).

(٢) «تفسير ابن جزي» (١/ ٣٨٣ ـ ٣٨٤).

والوحدانية عند أهل السنَّة: أن الله واحد لا شريك له في ألوهيَّته وربوبيته وأسمائه وصفاته، بعيدًا عن عبارات المُتَكَلِّمين[١].

ثانيًا: باب الأسماء الحسنىٰ:

قال المؤلف في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]: «أي: سمّوه بأسماء، وهذا إباحة لإطلاق الأسماء علىٰ الله تعالىٰ، فأما ما ورد منها في القرآن والحديث فيجوز إطلاقه علىٰ الله إجماعًا، وأما ما لم يَرِد وفيه مَدْح لا تَتَعَلَّق به شبهة فأجاز أبو بكر بن الطَّيّب[٢] إطلاقه علىٰ الله، ومنع ذلك أبو الحسن الأشعري[٣]، وغيره»[٤]، ولم يُرَجِّح.

ومذهب أهل السنة: أَنَّ الأسماء الحسنىٰ تَوقِيفِيَّة، فلا يُسَمَّىٰ اللهُ إلا بما سَمَّىٰ به نفسَه، أو سمَّاه به رسوله ﷺ[٥].

وفي موضعٍ آخر قال: «وأنه قديم؛ لأنه صانع للمُحدَثات، فيستحيل أن يكون مثلها في الحدوث»[٦]، والله ﷻ لا يقال في حَقِّه: قديم، وإنما يُقال كما قال النبي ﷺ: «أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخِر فليس بعدك شيء...»[٧].

---

(١) انظر: «الفتاوىٰ الكبرىٰ» (٦/ ٥٤٨).

(٢) هو: أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن قاسم البصري، ثم البغدادي، ابن الباقلاني. من كبار علماء الكلام، انتهت إليه الرياسة في مذهب الأشاعرة، له مؤلفات عديدة، منها: «إعجاز القرآن». توفي سنة (٤٠٣هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ١٩٠)، «تاريخ قضاة الأندلس» (ص٣٧).

(٣) هو: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم، العلامة، إمام المُتكلمين، وكان عَجَبًا في الذكاء وقوة الفَهم. له مُؤلفات عديدة، منها: «الإبانة عن أصول الديانة». توفي سنة (٣٢٤هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٨٥)، «البداية والنهاية» (١٥/ ١٠١).

(٤) «تفسير ابن جزي» (٢/ ٤١٩).

(٥) راجع: «بدائع الفوائد» (١/ ١٦٢)، «شفاء العليل» (ص٢٧٠).

(٦) «تفسير ابن جزي» (١/ ٢٨٧).

(٧) أخرجه مسلم (٢٧١٣)؛ عن أبي هريرة ﷺ.

قال ابن القيم: «ما يُطلَق عليه في باب الأسماء والصفات تَوقيفيٌّ، وما يُطلَق عليه في باب الإخبار لا يجب أن يكون تَوقيفيًا؛ كالقديم، والشيء، والموجود، والقائم بنفسه. فهذا فَصْل الخطاب في مسألة أسمائه: هل هي تَوقيفيةٌ، أو يجوز أن يُطلق عليه منها بعضُ ما لم يَرِد به السَّمع»[1].

وفي تفسير قوله تعالىٰ: «﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣]، قال: «ليس لوجوده بداية، ولا لبقائه نهاية، ﴿وَٱلظَّـٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣]، أي: الظاهر للعقول بالأدلة والبراهين الدالة عليه، الباطن: الذي لا تُدركه الأبصار، أو الباطن الذي لا تَصِل العقول إلىٰ مَعرفَة كُنْهِ ذاته، وقيل: الظَّاهر: العالي علىٰ كل شيء، فهو مِن قولك: ظهرت علىٰ الشيء: إذا علوت عليه، والباطن: الذي بَطَن كل شيء، أي: علم باطنه. والأول أظهر وأرجح»[2].

وهذا التقرير يُخالف صريحَ قولِ النبي ﷺ: «أنت الظَّاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطِنُ فليس دونك شيء»[3].

ثالثًا: باب الصفات:

١ ـ صفة الوجه:

عند ذِكْر المؤلف لمبحث اللُّغات في أول الكتاب قال: «وأما وَجْه الله ففي قوله: ﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٢] أي: طَلب رضاه، وفي قوله تعالىٰ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]، ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]، قيل: الوَجْه الذَّات، وقيل: صِفَة كاليدين، وهو مِن المُتشابِه»[4].

وأحيانًا يُصَرِّح بأنه قول السَّلف، ويميل إليه غالبًا، لكنه يذكره علىٰ أنه مِن قبيل المُتشابه في المعنىٰ، وليس في الكُنه والحقيقة، وهي سِمَةُ كثير مِن المُتقدِّمين ممن تأثر بالعلوم الكلامية، وأما مُتأَخِّروهم فكثير منهم يميلون

(١) «بدائع الفوائد» (١/ ١٦٢). (٢) «تفسير ابن جزي» (٤/ ٣٠٩).
(٣) تقدم تخريجه قريبًا.
(٤) «تفسير ابن جزي» (١/ ٢٣١)؛ بتصرف يسير.

إلىٰ التَّجهُّم[(١)]، والتأويل[(٢)]، والتحريف[(٣)]، والنفي، والتعطيل[(٤)].

ومن هذا تفسيره لقول الله ﷻ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]، ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧] حيث قال: «فهو مِن المتشابه الذي يجب التسليم له مِن غير تكييف، ويُرَدّ علمه إلىٰ الله، وقال الأصوليون: هو عبارة عن الذات أو عن الوجود، وقال بعضهم: هو صفة ثابتة بالسمع»[(٥)].

وقال في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]: «المراد به رضاه، كقوله: ﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، وقيل: معناه: الجهة التي وجَّهَنا إليها»[(٦)].

وعند قول الله تعالىٰ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨] قال: «إلا إياه، والوجه هنا عبارة عن الذات»[(٧)].

وفي تفسير قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٩] قال: «عبارة عن الإخلاص لله»[(٨)].

فالمُؤَلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يُثْبِت صِفَة الوَجْه لله تعالىٰ في هذه المواضع كلها كما ترىٰ[(٩)].

---

(١) انظر: «النبوات» لابن تيمية (١/ ٥٧٨)، «الصواعق المرسلة» لابن القيم (٤/ ١٤٠٥).

(٢) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (٥/ ٣٨٢)، «الرسالة التدمرية» (١/ ٤٨)، «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ١٦٦).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ١٦٥).

(٤) انظر: «الفتوىٰ الحموية الكبرىٰ» (ص٢٣٢)، «منهاج السنة النبوية» (٢/ ١٩٢، ٥٨٤).

(٥) «تفسير ابن جزي» (١/ ٣٥٢).

(٦) المصدر السابق (١/ ٣٥٢)؛ بتصرف.

(٧) المصدر السابق (٣/ ٤٥٨).

(٨) المصدر السابق (٤/ ٥٦٥).

(٩) ولأهل السنة قولان في معنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]، وقوله: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥].

الأول: أنها مِن آيات الصفات، وأن المراد بالوجه هنا: الصفة الذاتية لله ﷻ.

والثاني: أنها ليست من آيات الصفات، وأن المراد بالوجه هنا: الجهة، وهو قول شيخ الإسلام ابن تيمية، لكنه يُثبت صفة الوجه مِن الأدلة الأخرىٰ. انظر: =

٢ ـ صفة العين:

قال المؤلفُ في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا﴾ [هود: ٣٧]: «أي تحت نَظَرنا وحِفْظِنا»(١)، وهذا تفسير باللازم، وليس بالمعنىٰ المُطابق، وكذلك في قوله تعالىٰ: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾ [طه: ٣٩]، قال: «بمرأىٰ مني وحِفْظ»(٢)، وفي قوله تعالىٰ: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] قال: «عبارة عن حِفْظ الله ورَعْيِه لها»(٣)، وفي قوله تعالىٰ: ﴿وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨] قال: «فإنا نراك»(٤).

والآيات تدلُّ علىٰ المعاني التي ذكرها، كما تدلُّ علىٰ إثبات صفة العَين لله ﷻ.

٣ ـ صفة اليدين:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٦٤]: «عبارة عن إنعامه وجُودِه»(٥). وهذا تأويل للصِّفة.

وقال في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا﴾ [يس: ٧١]: «الأيدي هنا عند أهل التأويل: عبارة عن القُدْرة، وهي عند أهل التسليم مِن المُتشابه الذي يجب الإيمان به، وعِلمُه عند الله»(٦). ويقصد بأهل التسليم: أهل التفويض.

وقال في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص: ٧٥]: «من المتشابه الذي ينبغي الإيمان به، وتسليم علم حقيقته إلىٰ الله. وقال المُتأوِّلون: هو عبارة عن القُدْرة. وقال القاضي أبو بكر بن الطيب(٧): إنَّ

= «مجموع الفتاوىٰ» (٢/ ٤٢٧، ٤٢٩، ٤٣٣)، (٣/ ١٩٣)، (٦/ ١٥ ـ ١٧). وذكر أن جمهور السلف قد فسّروا قوله تعالىٰ: ﴿فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾، أي: قِبْلة الله ووجهة الله.

(١) «تفسير ابن جزي» (٢/ ٥٨٥).
(٢) المصدر السابق (٣/ ٩٩).
(٣) المصدر السابق (٤/ ٢٥٥).
(٤) المصدر السابق (٤/ ٢٣٢).
(٥) المصدر السابق (٢/ ١٩٥).
(٦) المصدر السابق (٣/ ٦٤٩).
(٧) أي الباقلاني. وانظر: «الإنصاف» له (ص٣٨).

اليد، والعين، والوجه، صفات زائدة علىٰ الصفات المُتقرّرة»(١) أي: المُتقرِّرة عند الأشاعرة.

وعند قول الله تعالىٰ: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧] قال: «اختلف الناس فيها كاختلافهم في غيرها مِن المشكلات، فقالت المُتأوِّلة: إن القبضة واليمين عبارة عن القُدرة. وقال ابن الطَّيّب(٢): إنها صفات زائدة على الذات. وأما السلف الصالح فسلّموا علمَ ذلك إلىٰ الله(٣)، ورأوا أنَّ هذا مِن المتشابه الذي لا يعلم حقيقته إلا الله، وقد قال ابن عباس ما معناه: إنَّ الأرض في قبضته والسَّموات مطويات، كل ذلك بيمينه(٤). وقال ابن عمر ما معناه: إنَّ الأرض في قبضة اليَد الواحدة، والسموات مَطْويات باليمين الأخرىٰ؛ لأنَّ كلتا يديه يمين»(٥)(٦).

وقال عند قوله تعالىٰ: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]: «وذلك علىٰ وَجه التخييل والتَّمثيل، يُريد أنَّ يَد رسول الله ﷺ التي تَعلو أيدي المُبايعين له هي يد الله في المعنىٰ، وإن لم تكن كذلك في الحقيقة، وإنما المراد أنّ عَقْد ميثاق البَيعة مع الرسول ﷺ كعَقْدِه مع الله»(٧).

وأهل السنة يُثْبِتُون اليَد لله تعالىٰ علىٰ ما يَلِيق بجلاله وعظمته مِن نُصوص كثيرة مُتَنوِّعة.

---

(١) «تفسير ابن جزي» (٣/ ٧٣١ ـ ٧٣٢).

(٢) انظر: «الإنصاف» للباقلاني (ص٣٨).

(٣) أي أنهم سلَّموا المعنىٰ لا الكيفية، بناء علىٰ فهم المؤلف لمذهب السلف، لا كما هو في الواقع، من تفويض الكيف مع اعتقاد المعنىٰ.

(٤) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٢٠/ ٢٤٦)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٢/ ٤٤٣)، وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٢٠/ ٢٤٧) إلىٰ عبد بن حميد وابن أبي حاتم.

(٥) لم أقف عليه مِن كلام ابن عمر رضي الله عنهما.

(٦) «تفسير ابن جزي» (٣/ ٧٦٦ ـ ٧٦٧).

(٧) المصدر السابق (٤/ ١٩٤).

٤ ـ صفة السَّاق:

قال المؤلف عند قول الله تعالىٰ: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ﴾ [القلم: ٤٢]: «قال المُتَأَوِّلون: ذلك عبارة عن هول يوم القيامة وشدّته»(١).

وفي الحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ: «أنه يُنادي منادٍ يوم القيامة: لِتَتْبع كلُّ أُمةٍ ما كانت تَعبد... فيكشف لهم عن ساق ـ أو عن ساقه ـ فيقولون: نعم...»(٢)، وتأويل الآية كتأويل هذا الحديث، مع أنه ورد عن بعض السَّلف أن السَّاق في الآية هي: الشِّدة(٣)، ولا إشكال فيه علىٰ من أثبت الصفة مِن هذا الحديث؛ لأنه صريح في إثبات الساق، وإن كانت الآية تحتمل.

٥ ـ صفة العُلُو والفَوقية:

يقول المؤلف في تفسير معاني اللغات: «الأعلىٰ: مِن العلو بمعنىٰ الجلال والعَظَمَة، وقيل: بمعنىٰ التَّنزيه عما لا يَلِيق به»(٤).

وكلامه غير صحيح، فالله له العُلُو المُطلق:

أولًا: عُلُو الذَّات.

ثانيًا: عُلُو القَدْر والمنزلة.

ثالثًا: عُلُو القَهر(٥).

وفي قوله تعالىٰ: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِۚ﴾ [النساء: ١٥٨] قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «إلىٰ سمائه»(٦)، ولم يَتَطَرَّق للكلام علىٰ العُلُو.

---

(١) «تفسير ابن جزي» (٤/ ٤٦١).

(٢) أخرجه البخاري (٦/ ١٥٩)، ومسلم (٣٠٢).

(٣) انظر: «الدر المنثور في التفسير بالمأثور» (٨/ ٢٥٦).

(٤) «تفسير ابن جزي» (١/ ٢٠٦).

(٥) انظر: «الصواعق المرسلة» (٤/ ١٣٢٤)، «مدارج السالكين» (١/ ٥٥)، «اجتماع الجيوش الإسلامية» (١/ ١٠٧).

(٦) «تفسير ابن جزي» (٢/ ١٣١).

وفي قوله سبحانه: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠] قال: «يُحتمل أن يُريد فوقية القُدْرة والعَظَمة، أو يكون مِن المشكلات التي يُمسَك عن تأويلها، وقيل: معناه: يَخافُون أن يُرسل عليهم عذابًا مِن فوقهم»[١]. وهذا غير صحيح.

وفي قوله جل وعلا: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥] قال: «والله تعالىٰ ليس ممن في السموات والأرض باتفاق؛ فإن القائلين بالجِهَة والمكان[٢] يقولون: إنه فوق السموات والأرض، والقائلين بنَفْي الجِهَة يقولون: إنه تعالىٰ ليس فيهما، ولا فوقهما، ولا داخلًا فيهما، ولا خارجًا عنهما»[٣].

٦ ـ صفة الاستواء:

قال المؤلف عند قول الله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]: «حيث وقع[٤]: حمَلَه قومٌ علىٰ ظاهره، منهم ابن أبي زيد[٥] وغيره.

وتأوّله قومٌ بمعنىٰ: قَصَد، كقوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٢٩]، ولو كان كذلك لقال: ثم استوىٰ إلىٰ العرش.

وتأوله الأشعرية بمعنىٰ: استولىٰ بالمُلك والقُدْرة.

والحَقُّ هو الإيمان به مِن غير تكييف؛ فإن السَّلامة في التسليم، ولله دَرّ مالك بن أنس في قوله للذي سأله عن ذلك الاستواء معلوم، والكيفية مجهولة، والسؤال عن هذا بدعة».

ثم قال: «ولم يَتَكَلَّم الصحابة والتابعون في معنىٰ الاستواء، بل أَمْسَكُوا

---

(١) «تفسير ابن جزي» (٢/ ٧٥١).

(٢) أهل السنة لا يُعَبِّرون بهذه الألفاظ المُجْمَلة المُحْتَمِلة المُحْدَثَة.

(٣) «تفسير ابن جزي» (٣/ ٤١٠).

(٤) أي: حيث جاء ذِكر الاستواء.

(٥) ابن أبي زيد القيرواني: عبد الله أبو محمد بن عبد الرحمن أبي زيد القيرواني، ولد بالقيروان بتونس سنة ٣١٠هـ، من أعلام المذهب المالكي، وقد لُقِّب بـ «مالك الأصغر»، وتوفي سنة (٣٨٦هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ١٠).

عنه؛ ولذلك قال مالك: السُّؤال عنه بدعة»[١].

وَصَنِيعه هذا يُشْعِر بأن مقصوده بالإيمان به: معنىٰ التفويض لمعناه. وهو غير صحيح.

وفسّر قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٢٩]، بالقصد، وهذا ذَكَره بعض أهل السنة، كابن كثير[٢]، والسعدي[٣]، وأنكره شيخ الإسلام ابن تيمية[٤]، ونقل ابن القيم إجماع السَّلَف علىٰ أنه بمعنىٰ العُلُو والارتفاع[٥].

٧ ـ صفة الكلام:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله تعالىٰ: ﴿وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الأعراف: ٢٢]: «يحتمل أن يكون هذا النداء بواسطة مَلَك أو بغير واسطة»[٦].

وكونه بواسطة خلاف الظاهر.

وفي قوله تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ﴾ [القصص: ٦٢] قال: «فاعل ينادي: الله تعالى، ويحتمل أن يكون نداؤه بواسطة أو بغير واسطة»[٧].

وفي قوله تعالىٰ: ﴿فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُوا۟ ثُمَّ أَحْيَٰهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٣]، قال: «عبارة عن إماتتهم، وقيل: إنَّ مَلَكَين صاحا بهم: مُوتوا؛ فماتوا»[٨]. وهذا خلاف الظاهر.

وفي قوله ﷻ: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى﴾ [الكهف: ١٠٩] يقول: «إخبارٌ عن اتِّساع عِلْم الله تعالى، والكلمات هي المعاني القائمة بالنَّفس»[٩]. وهذا كلام الأشاعرة.

---

(١) «تفسير ابن جزي» (٢/ ٣٤٨، ٣٤٩)؛ بتصرف.

(٢) قال ابن كثير في «تفسيره» (١/ ٢١٣): «﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٢٩]، أي: قصد إلىٰ السماء، والاستواء هاهنا تضمن معنىٰ القصد والإقبال؛ لأنه عُدِّي بـ إلىٰ».

(٣) عند تفسير آية البقرة (ص٤٨).

(٤) «مجموع الفتاوىٰ» (٥/ ٥١٩ ـ ٥٢٢).

(٥) انظر: «مختصر الصواعق المرسلة» (ص٣٧٢).

(٦) «تفسير ابن جزي» (٢/ ٣٣٥).

(٧) المصدر السابق (٣/ ٤٤٧).

(٨) المصدر السابق (١/ ٤٦٧).

(٩) المصدر السابق (٣/ ٥٨).

وفي قوله تعالىٰ: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧]، يقول: «قال الأصوليون: هذه عبارة عن نُفوذ قُدْرته، وليس بقول حقيقي»(١).

ولم يذكر في شيءٍ من المواضع السابقة عقيدة أهل السنة والجماعة.

٨ ـ صفة السَّمع:

قال المؤلف عند قول الله تعالىٰ: ﴿إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ﴾ [الشعراء: ١٥]: «يحتمل أن تكون الملائكة هي التي تَسْتمع بأمر الله؛ لأنَّ الله لا يُوصَف بالاستماع، وإنما يُوصَف بالسَّمع»(٢).

وما ذكره رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أن الله لا يوصف بالاستماع غير صحيح، ويدل لذلك حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «ما أَذِنَ الله لشيء كَأَذَنِه لنَبِيٍّ يَتَغَنَّىٰ بالقرآن، يَجْهَر به»(٣).

ولعل المؤلف نقلَ مثل هذا عن ابن عطية(٤)، وهو خِلاف ظاهر القرآن.

٩ ـ صفة الرحمة:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله تعالىٰ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١]: «صفتان، معناهما: الإحسان، فهي صفة فِعل، وقيل: إرادة الإحسان، فهي صفة ذات»(٥).

وكل واحد مِن الاحتمالين غلط، وغاية ما هنالك أن يقال: إنه مِن قَبيل التفسير باللازم.

---

(١) «تفسير ابن جزي» (١/ ٣٥٤، ٣٥٥)؛ بتصرف.

(٢) المصدر السابق (٣/ ٣٥٨).

(٣) أخرجه البخاري (٥٠٢٤، ٧٤٨٢، ٧٥٤٤)، ومسلم (٧٩٢ ـ ٧٩٣)؛ واللفظ له.

(٤) قال ابن عطية: «﴿مُّسْتَمِعُونَ﴾ علىٰ نحو التعظيم والجبروت التي لله تعالىٰ، وصيغة قوله: ﴿مُّسْتَمِعُونَ﴾ تُعطي اهتبالًا بالأمر ليس في صيغة قوله: «سامعون»، وإلا فليس يوصف الله تعالىٰ بطلب الاستماع، وإنما القصد إظهار التهمم ليَعظُم أُنس موسىٰ، أو تكون الملائكة بأمر الله إياها تَسْتَمِع». «تفسير ابن عطية» (٤/ ٢٢٧).

(٥) «تفسير ابن جزي» (١/ ٢٤٦ ـ ٢٤٧)؛ باختصار.

وصفة الرحمة ثابتة لله ﷻ ثبوتًا قَطْعِيًّا بنصوص كثيرة من الكتاب والسنة، علىٰ ما يَلِيق بجلال الله وعظمته.

١٠ ـ صفة الإتيان والمجيء:

قال المؤلف في قوله تعالىٰ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [البقرة: ٢١٠]: «تأويله عند المُتأوِّلين: يأتيهم عذاب الله في الآخرة، أو أَمْره في الدنيا، وهي عند السلف الصالح ومن تبعهم المُتشابه، فيجب الإيمان بها مِن غير تكييف»(١).

يقصد: الإيمان بها مِن غير تَعَرُّضٍ للمعنىٰ.

وفي قوله تعالىٰ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] قال: «تأويله عند المُتَأَوِّلين: جاء أَمْره وسلطانه، وقال المُنذر بن سعيد(٢): معناه ظهوره للخَلْق هنالك. وهذه الآية وأمثالها مِن المشكلات التي يَجِب الإيمان بها مِن غير تكييف ولا تَمثِيل»(٣).

وليس كما قال، بل المجيء ثابت لله تعالىٰ علىٰ ما يليق بجلاله وعظمته، وكذلك الإتيان.

١١ ـ صِفَة المكر والكيد والاستهزاء والمُخادعة:

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كيد: هو مِن المخلوق احتيال، وهو من الله مشيئة أَمْر ينزل بالعبد مِن حيث لا يَشْعر»(٤).

وفي قوله تعالىٰ: ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٥٤] قال: «وعبّر عن فِعْل الله بالمكر مُشاكلة لقوله: ﴿وَمَكَرُواْ﴾»(٥).

---

(١) «تفسير ابن جزي» (١/ ٤٢٧).
(٢) ستأتي ترجمته.
(٣) «تفسير ابن جزي» (٤/ ٦٨٥ ـ ٦٨٦).
(٤) المصدر السابق (٤/ ١٧٨).
(٥) المصدر السابق (١/ ٥٤٥).

وهذا تأويل للصفة؛ فإن الصحيح أنَّ المُشاكَلَة نوعٌ مِن المجاز[١]، كمثل قول الشاعر:

قالوا: اقترِح شيئًا نُجِد لك طَبْخَه   قلت: اطبُخوا لي جُبَّة وقميصًا[٢]

والجُبَّة والقميص لا تُطبخ، وإنما هو مِن باب المُشَاكَلَة، فَشَاكَل اللفظ الذي استعملوه؛ لأنه بحاجة إلىٰ لِباس.

وفي قوله تعالىٰ: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢]، قال: «تَسْمِية للعقوبة باسم الذنب»[٣].

وذكر في قوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥] ثلاثة أقوال: «تسمية العقوبة باسم الذنب، كقوله: ﴿وَمَكَرُوا۟ وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾. وقيل: يُملِي لهم، بدليل قوله: ﴿وَيَمُدُّهُمْ﴾ [البقرة: ١٥]. وقيل: يفعل بهم في الآخرة ما يَظْهَر لهم أنه استهزاء بهم، كما جاء في سورة الحديد: ﴿ٱرْجِعُوا۟ وَرَآءَكُمْ فَٱلْتَمِسُوا۟ نُورًا﴾ الآية»[٤].

والصَّحِيح إثبات ذلك كما جاء؛ وذلك أَنَّ هذه الأوصاف تكون كمالًا إذا كانت في حق مَن يَسْتَحِق ذلك.

رابعًا: باب الإيمان:

تعريف الإيمان:

ذهب المؤلف إلىٰ أنَّ الإيمانَ في اللغة هو التصديق[٥]، وهو استعمالٌ شائع يُعَبِّر به كثير من أهل السنة في مصنفاتهم، وإذا تأملتَ وجدتَّ أنه تفسير غير دقيق؛ إذ الإيمان فيه قَدْرٌ زائد علىٰ مجرد التصديق، ويمكن التعبير عنه بأنه: تصديق انقيادي، بمعنىٰ الإقرار والإذعان.

---

(١) انظر: «خزانة الأدب» (٢/ ٢٥٢)، «البلاغة العربية» (٢/ ٤٣٨).

(٢) الْبَيْت لأبي الرقعمق، وله قصة طريفة تُنظر في: «معاهد التنصيص علىٰ شواهد التلخيص» لأبي الفتح العباسي (٢/ ٢٥٢).

(٣) «تفسير ابن جزي» (٢/ ١٢٤).

(٤) المصدر السابق (١/ ٢٧٥).

(٥) انظر: المصدر السابق (٣/ ٥٤٤ ـ ٥٤٥)، (٤/ ١٨٣).

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية نحو سبعة فروقٍ بين الإيمان والتصديق في اللغة(١).

وأما الإيمان في الشَّرع: فإنّ ابن جُزَي يُعرِّفه بأنه: «التصديق بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر. والمؤمن في الشرع المُصَدِّق بهذه الأمور»(٢)، فيُفَسِّر الإيمان شرعًا بالتصديق، وهذه طريقة طوائف مِن المتكلمين، وهو نوع مِن الإرجاء.

ويرىٰ المُؤَلِّف أنَّ الإيمان خِلاف العمل؛ لعَطْفه عليه، ففي قوله تعالىٰ: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٥]، يقول: «دليل علىٰ أنَّ الإيمان خلاف العمل؛ لعطفه عليه»(٣)، خلافًا لمن قال: الإيمان اعتقاد وقول وعمل.

والصحيح أنَّ الإيمان إذا أُطلِق دخل فيه العمل، فيدخل فيه: قول اللسان، وتصديق الجَنَان، والعمل بالأركان.

وإذا ذُكر مع العمل الصالح صار الإيمان بمعنىٰ الإقرار القلبي، والإذعان، والتصديق الانقيادي(٤).

خامسًا: عصمة الأنبياء:

قال المؤلف في قوله تعالىٰ: ﴿إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ١٠ إِلَّا مَن ظَلَمَ﴾ [النمل: ١٠، ١١]: «﴿إِلَّا مَن ظَلَمَ﴾ استثناء منقطع، تقديره: لكن مَن ظلم مِن سائر الناس، لا مِن المرسلين، وقيل: إنه مُتَّصل علىٰ القول بتجويز الذّنوب على الأنبياء، وهذا بعيد؛ لأنَّ الصحيح عصمتهم مِن الذنوب. وأيضًا فإن تسميتهم ظالمين شَنِيع، علىٰ القول بتجويز الذنوب عليهم»(٥).

---

(١) انظر: «الفتاوىٰ الكبرىٰ» (٦/ ٥١١)، «مجموع الفتاوىٰ» (٧/ ٢٨٩، ٥٢٩، ٦٣٨).

(٢) «تفسير ابن جزي» (١/ ١٢٧ ـ ١٢٨). (٣) المصدر السابق (١/ ٢٩١).

(٤) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٧/ ١٥٠).

(٥) «تفسير ابن جزي» (٣/ ٣٩٠ ـ ٣٩١). وللاطلاع علىٰ تفاصيل المسألة انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٤/ ٣١٩)، (١٥/ ١٤٧ ـ ١٥٠)، (٢٠/ ٨٨ ـ ٨٩)، «منهاج السنة» =

والصحيح تَجْوِيز وقوع الصغائر منهم، سوىٰ ما يَدُلُّ علىٰ دَنَاءَة الطبع، وما يَخْرم المروءة، كما أنهم لا يُصِرُّون عليها، وتكون حالهم ومنزلتهم بعد التوبة منها أكمل.

سادسًا: القضاء والقَدَر:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ في قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّىۚ﴾ [نوح: ٤]، بعد ما ذكر قول المعتزلة فيها: «وأما علىٰ مذهب أهل السنة فهي مِن المُشْكِلَات»[١].

وما قاله غير صحيح، فالله قدَّر آجالًا عنده في عِلْمه، وكَتَبها في اللَّوح المَحفوظ، وهذه لا يطرأ عليها التبديل والتَّغيير إطلاقًا، وإنما الذي يحصل له التَّبديل والتَّغيير هي صحف الملائكة، فالتقدير أنواع[٢]، منها:

النوع الأول: التَّقْدير الأَزَلِي. وهذا لا يَتَبَدَّل.

النوع الثاني: التَّقْدير الذي في الصُّحُف التي بأيدي الملائكة. وهذه التي يحصل فيها التَّبديل، كما قال تعالىٰ: ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٣٩]، قال ابن جُزَي: «وهو اللوح المحفوظ الذي كتَب الله فيه مقاديرَ الأشياءَ كلِّها»[٣].

فيكون هؤلاء لو أنهم أطاعوا الله وآمنوا وانقادوا؛ فإنهم يبلغون آجالهم التي يموتون بها من غير مُعَاجَلة بالعُقوبة، كما ذكره أهل السنة في هذه الآية، وهو ما ذكره ابن جرير[٤] وابن القيم وغيرهما[٥]، فهذه الآية ليست محل إشكال.

= (١/ ٤٧٠ ـ ٤٧٢)، «الرد علىٰ الشاذلي» (ص١٧)، «طريق الهجرتين وباب السعادتين» (ص١٩٩)، «أضواء البيان» (٤/ ١٠٥)، «الرسل والرسالات» (ص٩٧) فما بعدها.

(١) «تفسير ابن جزي» (٤/ ٤٩٦).

(٢) انظر: «أعلام السنة المنشورة» (ص٨١).

(٣) «تفسير ابن جزي» (٢/ ٦٨٩).

(٤) انظر: «تفسير الطبري» (١٣/ ٥٦٩).

(٥) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٨/ ٥٤٠)، (١٤/ ٤٨٨)، «مدارج السالكين» (٣/ ٣٤٤ ـ ٣٤٥).

وفي قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧]، يقول المؤلف: «تأول الأشعرية هذه الآية علىٰ وجهين:

أحدهما: أن الرضا بمعنىٰ الإرادة، ويعني بعباده: من قضىٰ اللهُ له بالإيمان والوفاة عليه، فهو كقوله: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ﴾ [الحجر: ٤٢].

والآخر: أن الرضا غير الإرادة، والعباد علىٰ هذا: علىٰ العموم، أي: لا يرضىٰ الكفر لأحد من البَشَر، وإن كان قد أراد قدَرًا كونيًّا أن يقع من بعضهم فهو لم يرضه دينًا ولا شرعًا، وأراده وقوعًا ووجودًا وأما المعتزلة فالرضا عندهم بمعنىٰ الإرادة، والعباد علىٰ هذا العموم جريًا علىٰ قاعدتهم في (القدَر) و(أفعال العباد)»[١].

وهم لا يفرِّقون بين الإرادة الكونية والإرادة الشرعية؛ فيقعون في هذه الإشكالات، وهذه الأمور بَسْطُ تفاصيلها في كتب الاعتقاد[٢].

سابعًا: التَّصَوُّف:

قال المؤلف في قوله جلّ ثناؤه: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣]: «الدَّرَجة الثانية: توحيد الخاصة، وهو أن يرىٰ الأفعال كلها صادرة مِن الله وحده، ويُشاهد ذلك بطريق المُكاشَفَة لا بطريق الاستدلال، فإن معرفة ذلك بطريق الاستدلال حاصلة لكل مُؤمن، وإنما مقام الخاصة يقين في القلب بعلم ضروري لا يحتاج إلىٰ دليل، وثمرة هذا العلم: الانقطاع إلىٰ الله، والتوكل عليه وحده، واطِّراح جميع الخلق، فلا يرجو إلّا الله، ولا يخاف أحدًا سواه؛ إذ ليس يرىٰ فاعلًا إلّا إياه، ويرىٰ جميع الخلق في قَبْضَة القَهْر، ليس بيدهم شيء مِن الأمر، فيطَّرح الأسباب، وينبذ الأرباب.

والدرجة الثالثة: ألّا يرىٰ في الوجود إلّا الله وحده، فيغيب عن النظر إلىٰ

---

(١) «تفسير ابن جزي» (٣/ ٧٤٠ ـ ٧٤١).

(٢) انظر: «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» (ص١٤٣)، «مجموع الفتاوىٰ» (٢/ ٤١١).

المخلوقات، حتىٰ كأنها عنده معدومة، وهذا هو الذي تُسمِّيه الصوفية مقام الفناء[١]، بمعنىٰ: الغَيبة عن الخلق حتىٰ إنه قد يفنىٰ عن نفسه، وعن توحيده؛ أي يغيب عن ذلك باستغراقه في مُشَاهَدة الله»[٢].

وهذا الكلام مِن انحرافات الصوفية.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «الفناء الثَّاني: وهو الذي يَذْكره بعض الصوفية، وهو أن يَفْنَىٰ عن شُهود ما سوىٰ الله تعالىٰ، فيَفْنَىٰ بمعبوده عن عبادته، وبمَذْكُوره عن ذِكْره، وبِمَعْرُوفه عن مَعْرِفته؛ بحيث قد يَغِيب عن شهود نفسه لما سوىٰ الله تعالىٰ، فهذا حالٌ ناقص قد يَعْرض لبعض السَّالكين، وليس هو من لوازم طريق الله؛ ولهذا لم يُعرف مثل هذا للنبي ﷺ وللسابقين الأوَّلين، ومَن جَعل هذا نهاية السالكين فهو ضالٌّ ضلالًا مُبينًا، وكذلك مَن جعله مِن لَوَازِم طريق الله فهو مُخطئ. . .

وأما الثالث: فهو الفَنَاء عن وُجود السِّوىٰ؛ بحيث يرىٰ أن وُجودَ المخلوق هو عَين وُجود الخالق، وأن الوجود واحِدٌ بالعَين؛ فهو قول أهل الإلحاد والاتِّحاد الذين هم مِن أضل العباد»[٣].

وفي قوله تعالىٰ: ﴿وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٣١]، تكلم علىٰ مراتب التوبة وأنها سبع، وتكلم علىٰ توبة أهل المُشَاهَدة[٤] مِن الغفلات[٥].

وفي قوله تعالىٰ: ﴿وَقَالَ إِنِّى ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّى سَيَهْدِينِ﴾ [الصافات: ٩٩]، يقول: «وقالت المُتَصَوِّفة: معناه: إني ذاهب إلىٰ ربي بقلبي، أي: مُقْبِلًا علىٰ الله

---

(١) انظر: «مدارج السالكين» (٢/ ٥٦).

(٢) «تفسير ابن جزي» (١/ ٣٨٤ ـ ٣٨٥)، للتوسع انظر: «مدارج السالكين» (٣/ ١٤٥).

(٣) «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ١١٨ ـ ١١٩).

(٤) عبارة: (أهل المشاهدة) من كلام الصوفية.

(٥) أي يتوبون من الغفلة. انظر: «تفسير ابن جزي» (٣/ ٢٩١ ـ ٢٩٢).

بكُلِّيته، تارك ما سواه»(١).

وفي قوله ﷻ: ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَـٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَـٰنُ﴾ [الرحمن: ٦٠]، قال: «يحتمل أن يكون الإحسان هنا هو الذي سأل عنه جبريل ﷺ، وذلك مقام المُراقبة والمُشاهدة»(٢).

وفي قوله تعالىٰ: ﴿فَٱذْكُرُونِىٓ أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة: ١٥٢]، ذَكَر أنَّ للذكر مَزِيَّة خاصة ليست لغيره، وهي: «الحضور في الحَضْرة العَلِيَّة، والوصول إلىٰ القُرب بالذي عُبّر عنه ما ورد في الحديث بـ: (المُجالَسة) و(المَعِيَّة)»(٣).

وهذا كلام الصوفية.

ثم قال: «وللناس في المَقْصد بالذِّكر مقامان: فمَقْصد العامة اكتساب الأجور، ومَقْصد الخاصة القُرْب والحضور، وما بين المَقامين بَوْن بعيد، فكم بين مَن يأخذ أَجْره وهو مِن وراء حجاب، وبين مَن يُقَرَّب حتىٰ يكون من خواص الأحباب»(٤).

وهذا خلاف ما دلَّ عليه الكتاب والسنة، وحال خَوَاصّ خلقه من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وسيأتي مزيد إيضاح لذلك.

وفي قوله تعالىٰ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَـٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤ إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٢ ـ ٥]، تَكَلَّم عن الالتفات مِن الغَيْبَة إلىٰ الخِطَاب، وقال: «فيه إشارة إلى أنَّ العبد إذا ذَكَر الله تَقَرّب منه فصار مِن أهل الحضور فناجاه»(٥).

أي: كأنه صار بالحَضْرَة لمَّا صار بمنزلةٍ مِن القُرْب!

وفي قوله تعالىٰ: ﴿وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الأعراف: ٥٦]، يقول: «والناس في الرجاء على ثلاث مقامات:

---

(١) «تفسير ابن جزي» (٣/ ٦٧٦).

(٢) المصدر السابق (٤/ ٢٧٧)؛ بتصرف واختصار.

(٣) المصدر السابق (١/ ٣٧٥)؛ بتصرف. (٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق (١/ ٢٥٧).

فمقام العامة: رجاء ثواب الله.

ومقام الخاصَّة: رجاء رضوان الله.

ومقام خاصَّة الخاصَّة: رجاء لقاء الله؛ حُبًّا فيه، وشَوقًا إليه»[١].

وهذا الكلام غير صحيح، إنما أثنىٰ الله ﷻ علىٰ أفضل الخلق بأنهم يرجون رحمته ويخافون عذابه، فقال سبحانه: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ [الإسراء: ٥٧]، وقوله: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ﴾ [الأنبياء: ٩٠]، وقوله: ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السجدة: ١٦].

وفي قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾ [العاديات: ٦]، يقول: «قال بعض الصوفية: الكَنود: الذي يَعبد الله علىٰ عِوَض»[٢]، أي: يريد الأجر والثواب، وهذا مَقام الرسل عليهم الصلاة والسلام كما مضىٰ قريبًا، فهو كلام باطل.

وفي قوله تعالىٰ: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة: ١٥٢]، يقول: «ثم إنَّ ثمرات الذِّكر بجميع الأسماء والصفات مجموعة في الذِّكر الفَرْد، وهو قولنا: (الله الله)، فذلك هو الغاية، وإليه المنتهىٰ»[٣].

وهذه بدعة لا أَصْل لها؛ فإنه لم يَرِد ذلك في الكتاب والسُّنة، ولا عن أحد مِن سَلَف الأمة؛ إذ جميع الأذكار الواردة في الكتاب والسنة مِن قَبِيل الكلام المُرَكَّب، وأما اللفظ المُفْرَد فليس بكلام مُفيد، فلا بدَّ من أن يَتَرَكَّب مع غيره ليحصل به الإفادة.

ومما يدل علىٰ بُطلانه صَرَاحة: حديث جابر ﵁ مرفوعًا: «أفضل الذِّكر لا إله إلا الله»[٤].

---

(١) «تفسير ابن جزي» (١/ ٣٥٢). (٢) المصدر السابق (٤/ ٧٤٨).

(٣) المصدر السابق (١/ ٣٧٧).

(٤) رواه الترمذي (٣٣٨٣)، وابن ماجه (٣٨٠٠)، وحسنه الألباني في «صحيح =

وفاته:

كانت وفاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ في سَحَر يوم الاثنين، السابع من جمادىٰ الأولىٰ، سنة إحدىٰ وأربعين وسبعمائة (٧٤١هـ)، في معركة طريف[١]، وقد بلغ الثامنة والأربعين من عمره.

ومعركة طريف وقعت مع النصارىٰ. و(طريف) نسبة للقائد الذي أرسله موسىٰ بن نُصير لفتح الأندلس قبل طارق بن زياد، مِن المضيق المشهور الذي سُمِّي باسم طارق بن زياد، وكان في هذه المعركة جَمْع مِن أهل الأندلس مِن أعيانهم وعلمائهم، وخرج فيها أيضًا جموع مِن أهل المغرب مِن العلماء والوجهاء والعامة، وحصل فيها هزيمة كبيرة للمسلمين، وقُتل فيها عدد من العلماء وغيرهم، وأُسر من أُسر، وحصلت فيها أمور، والله المستعان.

وكان ابن جُزَي يحثّ الناس علىٰ القتال ويُحَرِّضهم عليه، ويُثَبِّتهم، وكان مما قال في ذلك اليوم:

قصدي المؤَّمل في جهري وإسراري ... ومطلبي مِن إلهي الواحد الباري

شهادةٌ في سبيل الله خالصة ... تمحو ذنوبي وتنجيني من النار

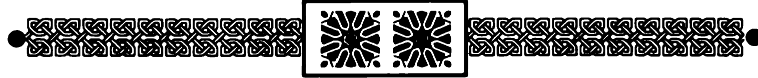
إن المعاصي رِجْس لا يُطَهّرها ... إلا الصَّوارم في أيمان كُفَّار

ثم قال في ذلك اليوم: أرجو أن يُعطيني الله ما سألته في هذه الأبيات. فقُتل رَحِمَهُ ٱللَّهُ.



= الجامع» (١١٠٤)، والأرنؤوط في تعليقه علىٰ «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان» (٨٤٦).

(١) «الأعلام» للزركلي (٥/ ٣٢٥) نقلًا عن المقريزي.



التعريف بالكتاب وبيان منهجه وطريقته في التفسير

كُتب التفسير علىٰ قسمين:

القسم الأول: ما يختص بالرِّواية. كـ: تفسير عبد الرزاق، وعبد بن حُميد، وابن المُنذر، وابن أبي حاتم، والدُّر المنثور، وأمثالها.

القسم الثاني: ما يجمع بين الرِّواية والدِّراية. ك: تفسير يحيىٰ بن سلّام، وتفسير ابن جرير، وتفسير ابن كثير.

وتفسير ابن جُزيّ مِن القسم الثاني؛ فهو يُفَسِّر القرآن بالقرآن، وبالسنة، وبأقوال الصحابة وأقوال التابعين، ولا يُعنىٰ بذكر الأسانيد، وتارة يذكر الرَّاوي مِن الصحابة، وتارة يُغفِل ذِكره، وتارة يُشير إلىٰ الحديث دون أن يَذْكره، وتارة يقول: «فسّره رسول الله ﷺ»، أو «رُوي عن رسول الله ﷺ»، هذا بالإضافة إلىٰ أنه قد يحكم علىٰ الرواية، وهو قليل جدًّا.

وأما ما يَتَّصِل بتَخْرِيج الرِّواية فالغالب أنه يُغفِل هذا الجانب، ولا يُشير إلىٰ مَن خرّجه.

وقد يروي الأحاديث بالمعنىٰ، وقد يدمج بين روايتين، ويُكثِر مِن إيراد الأحاديث بصِيَغ التَّمريض دون التزام بما جرىٰ عليه المُحَدِّثون مِن أنَّ ذلك يكون للتضعيف، فهو لا يَقصِد ذلك. وقد يذكر معنىٰ الحديث ثم يُضيفه إلىٰ جَمع مِن الصحابة أو مَن بعدهم، وقد يقول: «قال بعض السلف» ثم يذكره.

وفي كثير مِن المواضع يذكر أنَّ القصص التي تُذكر في كتب التفسير تَفْتَقِر إلىٰ أسانيد، وقد يُتابع - في بعض الأحكام علىٰ الروايات - ابنَ عطية من غير أن يُشِير، وكثيرًا ما ينقل بالمعنىٰ.

وقد يحصل الوَهم في نِسبة بعض الأحاديث أو الآثار لمن رواها أو خرّجها.

وقد يَذكر بعض ما لا أصل له مِن الروايات، وهذا في المرويات عمومًا.

وفي أسباب النزول تارة يَذكر السبب كاملًا، وهذا قليل، وتارة يختصر، وتارة يُشير إلىٰ السبب إشارة عابرة، وهذا كثير. وقد يُورد في الآية أكثر من سبب دون جَمْع بينها ولا ترجيح.

فهو يتساهل ـ في الجملة ـ في حكاية أسباب النزول، فيترك بعض المرويَّات الصَّحيحة في سبب نزول الآية، ويُورد بعض المرويات شديدة الضَّعف، وهو يعتمد في ذلك كثيرًا علىٰ ابن عطية رَحِمَهُ اللَّهُ.

وقد ذكر ابن جُزيّ منهجَه في مُقدمة الكتاب، وأن له فيه أربعة مَقاصد، تتضمن أربع فوائد(١):

الفائدة الأولىٰ: أن يَجمع كثيرًا مِن العلم في كتاب صغير الحجم؛ تسهيلًا للطالِبين، وتقريبًا للراغبين.

الفائدة الثانية: ذِكْر نُكَت عجيبة، وفوائد غريبة، قلّما تُوجَد في كتاب؛ لأنها من بُنَيَّات فِكره.

الفائدة الثالثة: إيضاح المُشكلات؛ إما بِحَلِّ العُقَد المُقفَلات، وإما بحُسْن العبارة، ورَفع الاحتمالات، وبيان المُجمَلات.

الفائدة الرابعة: تحقيق أقوال المُفَسِّرين، والتَّفرقة بين السَّقيم منها والصحيح، وتمييز الراجح مِن المرجوح.

وقد ذَكر أنَّ أقوال الناس علىٰ مَراتب، منها(٢):

الأولىٰ: الصحيح الذي يُعَوَّل عليه.

---

(١) «تفسير ابن جزي» (١/٥٨ ـ ٥٩).

(٢) وقريب مِن هذا قول ابن تيمية: «والعلم إما نَقْل مُصَدَّق عن معصوم، وإما قول عليه دليل معلوم، وما سوىٰ هذا فإما مُزَيَّف مَرْدود، وإما مَوقوف لا يُعلم أنه بَهْرَج ولا منقود». «مقدمة أصول التفسير» (ص١٧).

الثانية: الباطل الذي لا يُلتفت إليه.

الثالثة: ما يحتمل، ثُم إنَّ هذا الاحتمال قد يكون مُتساوِيًا أو مُتفاوِتًا، والتَّفاوت قد يكون قليلًا أو كثيرًا.

ثم جعل المؤلف رسمًا يَسِير عليه فيما يذكره مِن الأقوال، فجعل لذلك عبارات تُعرَف بها مراتب هذه المقالات، قال:

- «فأَدْناها ما أُصَرِّح بأنه خطأ أو باطل.
- ثم ما أقول فيه: إنه ضعيف، أو بعيد.
- ثم ما أقول: إن غيره أرجح، أو أقوىٰ، أو أظهر، أو أشهر.
- ثم ما أُقَدِّم غيره عليه؛ إشعارًا بترجيح المُتَقَدِّم.
- أو بالقول فيه: قيل كذا؛ قَصْدًا للخروج مِن عُهدته.

- وأما إذا صَرَّحْتُ باسم قائل القول؛ فإني أفعل ذلك لأحد أمرين: إما للخروج عن عُهدته، وإما لِنُصرته إن كان قائله ممن يُقتدىٰ به، علىٰ أني لستُ أَنسب الأقوال إلىٰ أصحابها إلا قليلًا؛ وذلك: لقِلَّة صِحَّة إسنادها إليهم، أو لاختلاف النَّاقلين في نِسْبَتها إليهم.

- وأما إذا ذكرتُ شيئًا دون حكاية قوله عن أحد؛ فذلك إشارة إلىٰ أني أَتَقَلَّده وأرتضيه، سَواء كان مِن تِلْقاء نفسي، أو مما أختاره مِن كلام غيري، وإذا كان القول في غاية السُّقوط والبُطلان لم أذكره؛ تنزيهًا للكتاب، وربما ذكرتُه تحذيرًا منه».

والكتاب لا شك أنه في غاية الاختصار، إلا أنه قد يَتَوَسَّع في بعض المواضع علىٰ غير العادة، وقد يُكثر مِن ذِكْر الأقوال جدًّا من غير حاجة، كما فعَل في باب النسخ، فإنه زاد فيه وأكثر، وأوصَل الآيات التي ادّعىٰ فيها النسخ إلىٰ (٢١٤) آية!

مُقَدِّمة الكتاب:

صدَّر المُؤَلِّف كتابه ـ بعد المُقَدِّمة العامة التي ذَكر فيها مَنْهجه في تأليفه ـ بمُقَدِّمَتين عِلْمِيَّتين:

الأولىٰ: ضَمَّنها أبوابًا تَتعَلَّق بعلوم القرآن وأصول تفسيره، وطبقات مُفَسِّريه، إضافة إلىٰ جُمَل تَتعَلَّق بالفصاحة، والبلاغة، وأدوات البيان: وقد ذَكر فيها مسائل في غاية الأهمية؛ وذلك في اثني عشر بابًا.

الثانية: في تفسير معاني اللغات (غريب القرآن): وقد رَتَّبها علىٰ الحروف الهجائية علىٰ طريقة المَغارِبة.

الأُصول التي استمد منها المُؤَلِّف كتابه:

مِن أَبرز الكتب التي رجع إليها المُؤلِّف:

ـ الكشاف للزمخشري، فقد نقل عنه نقلًا صريحًا، أو صَرَّح به، أو ذَكَره في (٢٣١) موضعًا. وهو أكثر كتاب ورد ذِكْره في التَّسهيل.

ـ المُحَرَّر الوجيز لابن عطية، فقد صَرَّح بذِكْره في نحو (١٧٣) موضعًا، بالإضافة إلىٰ نُقولات منه في مواضع لم يُصَرِّح بنسبتها إليه.

أما نُقولاته مِن الكتب الأُخرىٰ، كتفسير ابن جرير والرازي وغيره، فقليلة جِدًّا، لا تكاد تُذكر.

وقد أشار المُؤَلِّف إلىٰ مَذهب الإمام أحمد بن حنبل في نحو ستة مواضع، والعادة أَنَّ المَغارِبة والأندلسيين لا يذكرون مذهب أحمد غالبًا؛ باعتبار أنه من أهل الرواية والحديث وليس من الفقهاء في رَأْيهم، لكن ابن جُزيّ ـ كما نرىٰ ـ أشار إلىٰ عدد من أقواله في تفسيره، واعتنىٰ بنقل مذهبه في كتابه الآخر: (القوانين الفقهية)، وهو في هذا الجانب علىٰ جادّة ابن عبد البر في عموم كتبه.

مِن مزايا الكتاب:

١ ـ أنه جامعٌ لجوانب مُختلفة مِن التفسير، بعبارة مُوجزة ودقيقة، مع الترجيح غالبًا.

٢ ـ الوفاء بالمعنىٰ، والاختصار جدًّا مع ذِكر الأقوال.

٣ ـ يُعتبر الكتاب مِن قَبِيل التفسير التحليلي المُقارَن.

٤ ـ يُمَثِّل خلاصة نافعة للكتب المنقول عنها، لا يَسْتَغْنِي عنها طالب العلم.

٥ ـ تَكَلَّم المؤلف بعبارة حَسَنة عن بعض المقامات والجوانب المُتَعَلِّقة بالعبودية أو السُّلُوك، وقد بلغت اثني عَشَر مقامًا، وهذه المعاني وإنْ كانت خارجة عن موضوع التفسير إلا أنها مفيدة للقارئ.

٦ ـ خلا الكتاب مِن العبارات الموحشة التي قد تجدها في كلام بعض أهل العلم لاعتبارات مختلفة لا سيما في مقام الرَّد والمُناقشة أو ما أشبه ذلك. وانظر إلىٰ قوله في المُخَالِفِين:

ـ «وكلٌّ واحد سَلَك طريقًا نَحَاه، وذهب مَذْهبًا ارتضاه ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [النساء: ٩٥]»[١].

ـ «فَخُذ منه ما صَفَا، ودَع ما كَدَر»[٢].

ـ «والله ينفع الجميع بخدمة كتابه، ويجزيهم أفضل ثوابه»[٣].

ومزاولة أمثال هذه الكتب نورٌ وهداية وتمرين علىٰ الأدب، وهي التي ينبغي أن يَتَرَبَّىٰ عليها طالب العلم ويديم النظر فيها ويسلك سبيل مؤلفيها في النقد والاستدراك والتعقّب؛ لأن خلاف ذلك مع قِلّة البَصَر وضعف العلم يُورث شيئًا من الرُّعُونة والتعدّي والجُرأة، ويُوقع صاحبَه في أحوالٍ لا تليق به،

---

(١) «تفسير ابن جزي» (١/ ٥٥).

(٢) المصدر السابق (١/ ٩٣) في معرض التعليق علىٰ كشاف الزمخشري.

(٣) المصدر السابق في معرض التعليق علىٰ كتاب ابن الخطيب.

نَاهِيْك عن التشبّع بالأساليب الجافية، والعبارات القاسية في حق الأئمة وفضلاء الأمة!

جوانب مُكَمِّلة في منهج المُؤَلِّف:

١ ـ صَرَّح المؤلف بأنه يذكر مِن القراءات الأُخرىٰ ـ غير قراءة نافع التي بنىٰ عليها الكتاب ـ ما يكون فيه فائدة في المعنىٰ، أو الإعراب، دون ما لا فائدة تَظهَر له فيه، فإذا كانت القراءات ترجع إلىٰ معنىٰ مُتَّحد فإنه لا يَذْكرها.

٢ ـ لا يذكر مِن القِصَص إلا ما يَتَعَلّق بها التفسير، ولا يذكر مِن ذلك إلا الصَّحيح غالبًا.

٣ ـ يَتَطَرَّق إلىٰ الأحكام والإعراب عند الحاجة مِن غير تَوَسّع.

٤ ـ يُغفل الكلام علىٰ الغريب في ثنايا الكتاب إن كان قد ذَكَره في المُقَدِّمة.

٥ ـ رَتَّب تفسيره بحسب ترتيب سور القرآن وآياته، وقد يترك بعض الآيات أو الجُمَل؛ ربما لوضوحها في نَظَره، أو لأنه قد مضىٰ تفسيرها.

٦ ـ لم يذكر الآيات استقلالًا، وإنما يذكرها في ثنايا تفسيره مُجَزَّأَةً، ثم أُضيفت الآيات مِن قِبَل طَابِعي الكتاب.

٧ ـ يُعنىٰ بالجوانب البيانية واللطائف.

نماذج من اللَّطائف والقواعد والفوائد التربوية والعلوم المُتَعَلِّقة بالقرآن:

أولًا: لطائف أوردها المُؤَلِّف في تفسيره:

١ ـ فائدة التَّعدِية بـ «إلىٰ»، و«علىٰ» في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا﴾ [البقرة: ١٣٦]، وقوله: ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَيۡنَا﴾ [آل عمران: ٨٤][(١)].

٢ ـ تعليل وَصْف المَلَأ بـ«الذين كفروا» في قصة هود: ﴿قَالَ ٱلۡمَلَأُ ٱلَّذِينَ

---

(١) انظر: «تفسير ابن جزي» (١/٥٥٨).

كَفَرُواْ مِن قَوْمِهِۦ﴾ [الأعراف: ٦٦]، وحذفها قبل ذلك في خبر نوح ﵇: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِۦٓ إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الأعراف: ٦٠]، ولم يقل: الذين كفروا[1].

٣ ـ تعليل تعبير السَّحَرة فيما نَسَبُوه لموسىٰ ﷺ بالفعل، فقالوا: ﴿إِمَّآ أَن تُلْقِىَ﴾ [الأعراف: ١١٥]، بينما قالوا فيما أضافوه إلىٰ أنفسهم: ﴿وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحْنُ ٱلْمُلْقِينَ﴾ [الأعراف: ١١٥][2].

٤ ـ ذَكَر وَجْه تعريف الحَسَنة وتنكير السَّيِّئة في قوله: ﴿فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَٰذِهِۦ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ﴾ [الأعراف: ١٣١][3].

٥ ـ وَجْه التَّعبير بالجملة الاسمية في قوله: ﴿أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣][4].

٦ ـ مناسبة التَّعبير بالواو في قصة هود وشعيب عليهما الصلاة والسلام: ﴿وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا﴾ [هود: ٥٨]، وبالفاء في قصة صالح ولوط عليهما الصلاة والسلام: ﴿فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا﴾ [هود: ٦٦][5].

٧ ـ ذَكَر وَجْه قول يوسف في مِنَّة الله ﷻ عليه: ﴿إِذْ أَخْرَجَنِى مِنَ ٱلسِّجْنِ﴾ [يوسف: ١٠٠]، ولم يذكر الإخراج من الجبِّ[6].

٨ ـ دلالة قوله تعالىٰ: ﴿مِّنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ [يوسف: ١٠٩]، علىٰ أنَّ الرسل عليهم الصلاة والسلام يُبعثون من أهل القرىٰ لا البوادي[7].

٩ ـ ما استدل به بعض المُحَدِّثين علىٰ التَّسوية بين التَّحديث والإخبار بقوله تعالىٰ: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ٤][8].

---

(١) انظر: «تفسير ابن جزي» (٢/ ٣٥٧).
(٢) انظر: المصدر السابق (٢/ ٣٧٤).
(٣) انظر: المصدر السابق (٢/ ٣٧٨).
(٤) انظر: المصدر السابق (٢/ ٤٢٩).
(٥) انظر: المصدر السابق (٢/ ٥٩٥).
(٦) انظر: المصدر السابق (٢/ ٦٦١).
(٧) انظر: المصدر السابق (٢/ ٦٦٤).
(٨) انظر: المصدر السابق (٤/ ٧٤٢).

ثانيًا: قواعد وضوابط أوردها المؤلّف في تفسيره:

١ ـ ضَابِط المُحَرَّمات مِن جِهَة النَّسب والمُصاهرة[١].

٢ ـ ضابط صِحّة المُفاضَلة بين شيئين لا نِسْبة بينهما في الوَصْف المَذْكور[٢].

٣ ـ تكرير حروف الفعل يدل علىٰ تَكَرّر المعنىٰ[٣].

٤ ـ السُّؤال المُثْبَت في الآخرة أو المَنْفِي[٤].

٥ ـ استعمال اللفظ المُشْتَرك في مَعْنَيه[٥].

٦ ـ ذِكْر الطَّيبات في مَعْرض الإنعام يُراد بها المُستَلَذَّات، وذِكرها في معرض التَّحليل والتحريم يُراد بها الحلال[٦].

٧ ـ الاسم المُشْتَق مِن الفعل يَشْتَرك فيه المُخاطَب وكل مَن اتصف بتلك الصفة[٧].

٨ ـ القسَم لا يكون إلا بمعظَّم[٨].

٩ ـ كل ما قال الله فيه: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ﴾ [الحاقة: ٣]، فقد أعلم الله تعالىٰ عنه نبيه ﷺ[٩].

١٠ ـ التَّفسير بعد الإبهام يدل علىٰ التَّهوِيل[١٠].

ثالثًا: جوانب تربوية لتهذيب النفوس ذكرها المؤلف في تفسيره:

١ ـ فضائل التَّقوىٰ، ومراتبها، والبواعث عليها، ودرجاتها[١١].

٢ ـ أنواع الذِّكر، وفضله، وثَمَراته[١٢].

---

(١) انظر: «تفسير ابن جزي» (٢/ ٣٤ ـ ٣٦). (٢) انظر: المصدر السابق (٣/ ٦٦٨).
(٣) انظر: المصدر السابق (٣/ ٣٦٩). (٤) انظر: المصدر السابق (٢/ ٧٣٠).
(٥) انظر: المصدر السابق (٣/ ٤٧٢، ٥٥١).
(٦) انظر: المصدر السابق (٣/ ٧٩٣). (٧) انظر: المصدر السابق (٤/ ٥٢١).
(٨) انظر: المصدر السابق (٤/ ٥٥٠). (٩) انظر: المصدر السابق (٤/ ٧٣٢).
(١٠) انظر: المصدر السابق (٤/ ٧٥٧). (١١) انظر: المصدر السابق (١/ ٢٦٥ ـ ٢٦٧).
(١٢) انظر: المصدر السابق (١/ ٣٧٤ ـ ٣٧٧).

٣ ـ فضل الصبر، وأنواع الكرامة للصابرين، وأنواع الصَّبر(١).

٤ ـ مُراقبة الله ﷻ، وثمارها(٢)، ودرجات الخوف من الله ومقاماته، ودرجات الرجاء ومقاماته أيضًا(٣).

٥ ـ إشارات إلىٰ الجوانب السلوكية السلبية كـ: الحسد مثلًا(٤).

٦ ـ حكم التوبة، وشروطها، وآدابها، ومراتبها، والبواعث عليها(٥).

رابعًا: بعض العلوم المتعلِّقة بالقرآن بثّها المؤلف في تفسيره:

١ ـ الحكمة مِن تكرار القصص في القرآن(٦).

٢ ـ العلوم التي لها تَعَلّق بفهم القرآن وتفسيره(٧).

٣ ـ أسباب اختلاف المفسرين(٨).

٤ ـ أسماء القبائل التي ارتدَّت عن الإسلام بعد وفاة النبي ﷺ(٩).

٥ ـ هل كان الأنبياء عليهم الصلاة والسلام علىٰ دين قومهم؟(١٠).

٦ ـ منقولات مِن كتب أهل الكتاب تَصف الأمة، وتصف نبيَّها ﷺ(١١).

٧ ـ منازل القمر(١٢).

---

(١) انظر: «تفسير ابن جزي» (١/ ٣٨٠ ـ ٣٨١).
(٢) انظر: المصدر السابق (٢/ ٦ ـ ٨).
(٣) انظر: المصدر السابق (٢/ ٣٥١ ـ ٣٥٢).
(٤) انظر: المصدر السابق (٤/ ٨٠٠ ـ ٨٠١).
(٥) انظر: المصدر السابق (٣/ ٢٩١ ـ ٢٩٢).
(٦) انظر: المصدر السابق (١/ ٧١ ـ ٧٣).
(٧) انظر: المصدر السابق (١/ ٧٤ وما بعدها).
(٨) انظر: المصدر السابق (١/ ٨٤ ـ ٨٥).
(٩) انظر: المصدر السابق (٢/ ١٨٨).
(١٠) انظر: المصدر السابق (٢/ ٣٦٥ ـ ٣٦٦).
(١١) انظر: المصدر السابق (٢/ ٣٩٥ ـ ٤٠٥).
(١٢) انظر: المصدر السابق (٣/ ٦٣٦).

طبعات الكتاب:

يُمكن تَلْخِيص الكلام على طَبَعات الكتاب في التالي:

أولًا: طبعة المكتبة التِّجارية الكبرىٰ بمصر، سنة (١٣٥٥هـ).

ثانيًا: طبعة دار الكتاب العربي ببيروت، سنة (١٣٩٣هـ).

ثالثًا: طبعة دار الكتاب العربي، تحقيق لجنة إحياء التراث، سنة (١٤٠٣هـ).

رابعًا: طبعة دار الكتب الحديثة بالقاهرة، تحقيق محمد عبد المنعم اليونسي، وإبراهيم عطوة عوض.

خامسًا: طبعة دار الأرقم ببيروت، تحقيق الدكتور عبد الله الخالدي، سنة (١٤١٦هـ).

سادسًا: طبعة المكتبة العصرية ببيروت، سنة (١٤٢٣هـ).

ومما يَعيب هذه الطَّبعات جملة مِن الأمور:

١ ـ كثرة التطبيعات والتحريفات، ومِن عجبٍ أن تقرأ أحيانًا في المُقَدِّمة شكوىٰ المُحَقّق مِن كَثْرة الأخطاء في طبعات الكتاب السَّابقة، ثم تكون طبعته رديئةً رداءة تلك الطبعات!

٢ ـ عدم ذِكْر الأصول الخَطِّية للكتاب، وغالب الموجود إنما هو تصوير عن الطَّبعات السابقة.

٣ ـ تَصَرُّفات المحقِّقين في الكتاب، وذلك في جوانب عدة:

أ ـ تَصَرّف في المُقَدِّمات؛ حيث جعلها بعضهم في آخر الكتاب، مع أن المُؤَلِّف ذَكَرها في أَوَّله.

ب ـ تَصَرّف في ترتيب ألفاظ غريب القرآن؛ حيث رَتَّبها بعضهم حسب ترتيب الحروف عند المَشَارِقة، بينما رَتَّبها المُؤَلِّف حسب ترتيب الحروف عند المَغَارِبة.

ج ـ إثبات النَّص القرآني في الكتاب علىٰ قراءة حفص، مع أَنَّ المؤلف بنىٰ كتابه علىٰ قراءة نافع.

سابعًا: طبعة دار الضياء في الكويت، تحقيق الدكتور محمد بن سيدي محمد مولاي، وهي في ثلاث مجلدات، ومما يُمَيِّز هذه الطبعة ما يلي:

١ ـ أنه اعتمد علىٰ بعض النسخ الخطية.

٢ ـ أعاد المُقَدِّمة إلىٰ موضعها في أول الكتاب.

٣ ـ رتّب الأحرف علىٰ طريقة المغاربة.

٤ ـ وضع للكتاب فهارس، وعَلَّق عليه ببعض التَّعليقات، وإن لم تكن بطريقة التحقيق العلمي المتعارف عليه. ومنهجه: أنه يقارن بين النسخ الخطية، ثم ينتقي من العبارات ما يراه ملائمًا، من غير أن يعتمد نسخة تكون هي الأم، ولم يُثبت الفروق بين الأصول الخطية في الهوامش لكثرتها كما قال، ولعدم أهمية إثباتها في نَظَره، مع أنه أثبت شيئًا من ذلك في أول الكتاب، ثم بدا له أن هذا مما يكثر ويطول فتركه.

ثمّ إن المحقق أعاد طَبْع الكتابَ طبعةً ثانية في أربع مجلدات، أضاف فيها الآتي:

١ ـ أثبت النص بقراءة نافع مِن رواية قالون.

٢ ـ خرّج الأحاديث والآثار.

٣ ـ وثَّق القراءات المُتواترة وغير المُتواترة.

٤ ـ تَرجم لمن يحتاج إلىٰ ترجمة مِن الأعلام.

٥ ـ جاء بالنص القرآني كاملًا؛ حيث إن ابن جُزي لم يُثبت النصَّ القرآني بتمامه، وإنما يُفسّر جُمَلًا مِن الآيات.

٦ ـ رجع في هذه الطبعة إلىٰ نُسَخ خَطّية إضافية، حيث اعتمد علىٰ ثماني نسخ خطية، لكنها نُسخ مُتَأَخِّرة بعد الألف، وبعضها لا يُعرف لها تاريخ، وكنت نظرت في فهارس المخطوطات في حدود سنة (١٤١٦هـ)، ورجوت أن أحصل علىٰ نُسخَة بخط المُؤَلِّف، أو مَقْروءة عليه، أو مُقابَلة علىٰ نُسخته،

فرأيت للكتاب نُسخًا كثيرة جدًّا، وبعض هذه النُّسخ مُتقدمة في تاريخها بالنظر إلىٰ تاريخ النُّسخ التي اعتمد عليها المُحَقِّق.

وبمُراجعة هذه الطَّبعة وجدنا أنها لا ترتقي لتكون خدمة لائقة بمُستوىٰ الكتاب، ففيها أخطاء كثيرة.

ثامنًا: طبعة المنتدىٰ الإسلامي بالشَّارِقة، بعناية أبي بكر بن عبد الله السَّعداوي، سنة (١٤٣٣هـ)، وهي في مجلد واحد.

ومِن ميزات هذه الطَّبعة:

١ ـ أن المحقق أثبت الآيات القرآنية في أعلى الصفحة.

٢ ـ جعل النص بقراءة نافع مِن رواية وَرْش.

٣ ـ أعاد المُقَدِّمة إلىٰ موضعها في أوّل الكتاب.

٤ ـ رتّب الأحرف علىٰ طريقة المَغَارِبة.

٥ ـ قَارَن بين المخطوطات، وأثبت ما يترجح له، علىٰ طريقة مُحَقِّق طبعة دار الضياء.

٦ ـ إذا أشكل عليه شيء رجع إلىٰ كلام المُفَسِّرين المُتَقَدِّمين، كابن عطية، والزَّمَخْشَري، ومَن ينقل عنهم ابن جُزيّ أو مَن نَقلوا عن ابن جُزيّ.

٧ ـ عزا الأحاديث وخرّجها.

٨ ـ اعتمد علىٰ خمس نُسخ خَطِّيّة، يقول: اخترنا مِن بينها أحسنها وأجودها فقابلناه علىٰ ثلاث نُسخ أصلية. وهذه النُّسخ كلها مِن بعد سنة (١١٠٠هـ)، ويذكر أنهم رجعوا إلىٰ نُسخ أخرىٰ استأنسوا بها، لكنها ليست بتلك الأهمية.

وهذه الطبعة والتي قبلها اشتركتا في نسختين خَطِّيَّتَين:

نسخة الخزانة الحُسَينِية، وقد رجعوا إلىٰ هذه النسخة في المجلد الثاني مِن بداية سورة مريم إلىٰ نهاية الكتاب، أما الجزء الأول فقد انفردت به دار الضياء.

واشتركا أيضًا في نُسخة أخرىٰ ناقصة مِن أولها، والنَّقص ليس بكثير.

وعلىٰ هذا تكون طبعة المُنْتَدَىٰ قد رجعت إلىٰ ثلاث نُسخ لم ترجع إليها دار الضِّياء.

وأما طبعة الضياء فقد زادت بنحو سِتّ نُسخ علىٰ طبعة المُنْتَدىٰ.

ولم تَخْل هذه الطَّبعة مِن أخطاء تُعَكِّر صَفْو هذا الكتاب، ومِن ثَمّ فلم تكن بالمُستوىٰ اللَّائِق بهذا التفسير.

تاسعًا: طَبْعة دار طَيبة الخَضراء، بتَحْقِيق الشيخ علي بن حَمَد الصَّالحي وفَّقه الله.

وقد صَدَرت سنة (١٤٣٩هـ)، وهي آخِر الطَّبعات التي وقفنا عليها.

مُمَيِّزات هذه الطَّبعة:

١ ـ جَمَع المُحَقِّق (١٥) نُسْخَة خَطِّيّة، اعتمد في التَّحقيق خَمْسًا منها، واسْتَأْنَس بنُسْخَتَين أُخْرَيَين، فكان مجموع ذلك (٧) نسخ.

٢ ـ لم يَعْتَمِد شيئًا من تلك النُّسَخ أَصْلًا، وإنما اختار منها ما غلب علىٰ ظَنّه أنه الأصوب.

٣ ـ رجع إلىٰ المَصَادر التي ينقل منها ابن جُزَي.

٤ ـ أَثْبَت النَّص القرآني وَفْق قراءة وَرْش عن نافع.

٥ ـ أضاف مَقَاطِع الآيات، وجعل ذلك بين []؛ لكونه زيادة علىٰ ما ذَكَره المُؤَلِّف؛ وذلك أن ابن جُزَي إنما يذكر المَوضع الذي يُريد تفسيره فحَسْب.

٦ ـ أضاف في حواشي الكتاب تَعْلِيقات نَفِيْسة للعالم الرَّبَّاني عبد الرحمن بن ناصر البَرَّاك، وذلك علىٰ المواضع التي تَضَمَّنت مُخالَفة في الاعتقاد، أو بعض عبارات أهل التصوّف.

٧ ـ خرَّج الأحاديث، وأحال إلىٰ المَصَادِر التي ينقل منها ابن جُزَي، مع التَّعليق علىٰ ما يَتَطَلّب ذلك.

وتُعَدّ هذه الطَّبعة أفضل طبعات الكتاب وأصحها وأسلمها مِن الأخطاء.

تنبيه: يَظْهَر لي أن كثرة الأخطاء في طَبَعات الكتاب عائدة ـ في أغلبها ـ إلىٰ النُّسخ الخَطِّية نفسها، ومِن ثَمّ فإن المُقارنة بين النُّسخ الخَطِّيّة ضرورية لتجاوز ذلك، وهو ما حاوله مُحَقِّقو الطَّبعات الثلاث الأخيرة، ولكن يبقىٰ النَّظَر في اختيار الأصوب، وذلك بمُراعاة جُمْلَة من الأمور يُعَدّ السِّياق واحدًا منها.

الدِّرَاسات المُتَعَلِّقة بتفسير ابنِ جُزَيّ:

هناك دراسات ورسائل جامعية كثيرة تَتَّصِل بهذا التَّفسير، منها:

١ ـ (الإمام ابن جُزيّ الكَلْبي وجهوده في التفسير، من خلال التَّسْهيل لعلوم التَّنزيل)، للباحث عبد الحميد بن محمد نَدىٰ، وهي رسالة ماجستير في جامعة الأزهر، مسجّلة عام (١٤٠٠هـ).

٢ ـ (ابن جُزيّ ومَنْهَجه في التفسير)، لعلي بن محمد الزبيري، وهذا أوسع بحث يُعرِّف بالتفسير وبيان منهج مؤلفه وتفاصيل ترجمته، واعتمد عليه كثير مِمن خَدَم الكتاب بعد ذلك، والباحث قد أحسن في دراسته، وبذل فيها جهدًا محمودًا، وإنْ كان يَنْقُصه تحرير أبواب الاعتقاد عند المؤلف؛ إذ يذكر الباحث أنَّ ابن جزيّ مشىٰ علىٰ عقيدة السَّلَف في أصول الدين، وهكذا مَن جاء بعده ممن تَطَرَّق لهذا الجانب نَقَلُوا ذلك عنه، وهذا ليس دقيقًا، ويتّضح ذلك بما تقدّمت الإشارة إليه آنفًا.

فمن أراد أن يعرف مَنْهَج ابن جُزيّ في التفسير كفتْه هذه الرسالة بأمثلتها الكثيرة، إلا في جانب الاعتقاد وجانب التَّصَوُّف. والكتاب طُبع طبعته الأولىٰ عام (١٤٠٧هـ) في دار القلم.

٣ ـ (مَقَاصِد التَّنْزِيل من خِلال كتاب التَّسْهيل لابن جُزيّ الكَلْبي)، للباحث إدريس الفريان، وهي رسالة دكتوراه في المغرب، سُجّلت عام (١٤١١هـ).

٤ ـ (ابن جُزيّ ومنهجه في التفسير)، للباحث فراس بن يحيىٰ الهيتي، وهي رسالة ماجستير في الجامعة العراقية ببغداد، مسجّلة عام (١٤١٦هـ).

٥ ـ (تخريج الأحاديث والآثار في كتاب التسهيل. . . مِن المقدمة إلىٰ نهاية سورة النور)، للدكتور سامي بن مساعد الجهني، وهي رسالة ماجستير في جامعة أم القرىٰ، نوقشت عام (١٤١٩هـ).

٦ ـ (قواعد التَّرجيح عند ابن جُزيّ في تفسيره ـ دراسة تطبيقية)، للباحث عبد الله بن حمد الجمعان، وهي رسالة ماجستير، مسجلة في جامعة الملك سعود كلية التربية، عام (١٤٢١هـ).

٧ ـ (ابن جُزيّ الكلبي ومنهجه في التفسير)، للباحث إقبال عمر محجوب، رسالة ماجستير في جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية في السودان، سُجّلت عام (١٤٢٢هـ).

٨ ـ (منهج ابن جُزيّ الكَلْبي في تفسيره)، للدكتور عبد السلام بن حمدان اللوح، رسالة علمية في الجامعة الإسلامية بغزة، سنة (١٤٢٨هـ).

٩ ـ (ابن جُزيّ الكَلْبي نحويًا في كتابه التَّسْهيل لعلوم التَّنزيل)، للدكتور صالح حيدر الجُميلي، بحث نشره مركز البحوث والدراسات الإسلامية في العراق، طبعته الأولىٰ سنة (١٤٣٣هـ).

١٠ ـ (علوم القرآن عند الإمام ابن جُزيّ الكَلْبي وأثرها في تفسيره التَّسْهيل لعلوم التَّنزيل)، للدكتور طارق بن أحمد الفارس، وهي رسالة دكتوراه في جامعة أم القرىٰ، نشرها كرسي القرآن الكريم وعلومه بجامعة الملك سعود سنة (١٤٣٨هـ).

١١ ـ (استنباطات ابن جُزيّ الكلبي في تفسيره التسهيل لعلوم التنزيل: جمعًا ودراسة)، للدكتور علي بن عبد الرحمن النجاشي، وهي رسالة دكتوراه في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

١٢ ـ (ابن جُزيّ الكلبي وَتَرْجِيحاته في تفسيره عَرْضًا ومُناقشة) وهي

رسائل علمية مُقَسَّمة في جامعة أُمّ القُرىٰ علىٰ عدد مِن طلاب الدراسات العليا، في مَرْحَلَتي الماجستير والدكتوراه.

هذه بعض أهمّ الدراسات والرسائل التي خدمت الكتاب، وهناك أبحاث أخرىٰ تتعلَّق بالمكّي والمدني، وبتوجيه القراءات، وبالمباحث اللغوية، والأحكام الفقهية التي يزخر بها الكتاب، ويمكن للباحث القاصد للاستيعاب أن يتتبعها في مظانّها، والله الموفق والهادي لكل خير.



مُقَدِّمة المُؤَلِّف

❁ يقول الإمام محمد بن أحمد بن جُزَيّ الكَلْبي الغرناطي المالكي:

{بسم الله الرحمن الرحيم. قال عُبَيد الله تعالىٰ، وخَدِيم القرآن العظيم محمد المدعو أبا القاسم بن أحمد بن محمد بن جُزَيّ عفا الله عنه وغفر له بمَنِّه وفضله: الحمدُ لله العزيز الوهَّاب، مَلِك الملوك ورَبِّ الأرباب، هو الَّذِي أَنْزَلَ عَلىٰ عَبْدِهِ الْكِتابَ ﴿هُدًى وَذِكْرَىٰ لِأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [المؤمن: ٥٤]، وأودعه مِن العلوم النافعة، والبراهين القاطعة، والأنوار السَّاطعة، غاية الحِكمة وفَصْل الخِطاب، وخَصّه مِن الخصائص العَلِيّة، واللطائف الخَفِيّة، والدلائل الجَلِيّة، والأسرار الربانية العِجَاب، بكل عَجَب عُجَاب، وجعله في الطَّبقة العُليا مِن البيان، حتىٰ أعجز الإنس والجان، واعترف زُعَماء أرباب اللسان بما تَضَمَّنه مِن الفصاحة والبَرَاعة والبلاغة، والإعراب والإغراب، ويَسَّر حِفْظه في الصُّدور، وضَمِن حِفْظه مِن التَّبديل والتَّغيير، فلم يَتَغَيّر، ولا يتغير علىٰ طُول الدُّهور وتَوالي الأحقاب، وجعله قولًا فَصْلًا، وحَكَمًا عَدْلًا، وآية بادية، ومُعجزة باقية يُشاهِدها مَن شَهِد الوَحْي ومَن غاب، وتقوم بها الحُجَّة للمؤمن الأوَّاب، والحُجة علىٰ الكافر المُرْتاب، وهَدَىٰ الخَلْق بما شرع فيه مِن الأحكام، وبيّن مِن الحلال والحرام، وعلّم مِن شرائع الإسلام، وصَرّف مِن النَّواهي والأوامر والمَواعِظ والزَّواجر، والبِشارة بالثواب، والنِّذارة بالعقاب، وجعل أهل القرآن أهل الله وخَاصَّته، واصطفاهم مِن عِباده، وأورثهم الجَنَّة ونعيمها، وحُسْن المآب.

فسبحان المولىٰ الكريم الذي خَصَّنا بكتابه، وشَرَّفنا بخطابه، فيا لها مِن نِعمة سَابِغة، وحُجَّة بَالِغة، أوزَعنا الله القيام بِوَاجِب شُكرها، وتَوفِية حَقِّها، ومعرفة قَدْرها، ﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ [هود: ٨٨]، ﴿هُوَ رَبِّي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾ [الرعد: ٣٠].

وصلوات الله وسلامه، وتحياته وبركاته وإكرامه، علىٰ مَن دلَّنا علىٰ الله، وبلَّغنا رسالة الله، وجاءنا بالقرآن العظيم، وبالآيات والذِّكر الحكيم، وجَاهَد في الله حَقَّ الجِهاد، وبَذَل جُهده في الحِرص علىٰ نَجاة العِبَاد، وعَلَّم ونَصَح، وبيّن وأوضح، حتىٰ قامت الحُجَّة، ولَاحَت المَحَجَّة، وتَبَيَّن الرُّشد مِن الغَيّ، وظهر طريق الحق والصواب، وانْقَشَعت ظُلمات الشَّك والارتياب، ذلك سيدنا ومولانا محمد النبيّ الأمّي، القُرَشي الهاشمي، المُخْتار مِن لُباب اللُّباب، والمُصطفىٰ مِن أطهر الأنساب، وأشرف الأحساب، الذي أَيَّده الله بالمُعجزات الظَّاهرة، والآيات البَاهِرة، والجنود القَاهِرة، والسُّيوف البَاتِرة العِضاب[1]، وجَمَع له بين شَرَف الدنيا والآخرة، وجعله قائِدَ الغُرِّ المُحجَّلِين، والوجوه النَّاضِرة، فهو أوّل مَن يشفع يوم الحساب[2]، وأوّل مَن يدخل الجنة ويَقْرَع الباب[3]، فصلَّىٰ الله عليه وعلىٰ آله الطَّيِّبين، وأصحابه الأكرمين، خير أَهْل وأكرم أصحاب، صلاةً زاكِية نَامِية، لا يَحصُر مِقْدارها العَدّ والحساب، ولا يبلغ إلىٰ أدنىٰ وَصْفها أَلْسِنة البُلغاء ولا أقلام الكُتَّاب.

أما بعد:

فإنّ عِلم القرآن العظيم هو أرفع العلوم قَدْرًا، وأجلُّها خَطرًا، وأعظمها أجرًا، وأشرفها ذِكْرًا.

وإنَّ الله أنعم عَلَيّ بأن شَغَلَني بخدمة القرآن، وتَعَلُّمه وتعليمه، وشغفني بِتَفَهّم معانيه، وتحصيل علومه؛ فاطَّلعت علىٰ ما صَنّفه العلماء ﷺ في تفسير القرآن مِن التَّصانيف المُختلفة الأوصاف، المُتباينة الأصناف، فمنهم مَن آثر

---

(١) العِضاب: أي القاطعة، والعَضْب: من أسماء السيف. انظر: «القاموس المحيط» (ص١١٦)، مادة (عضب)، «تاج العروس» (٣/ ٣٨٩)، مادة (عضب).

(٢) لحديث: «أنا سَيِّد وَلَد آدم يوم القيامة، وأوَّل مَن يَنْشَقّ عنه القبر، وأوَّل شافع وأوَّل مُشَفَّع» أخرجه مسلم (٢٢٧٨).

(٣) قال ﷺ: «آتي باب الجنة يوم القيامة فَأَسْتَفْتِح، فيقول الخازن: مَن أنت؟ فأقول: محمد، فيقول: بك أُمِرت لا أفتح لأحد قبلك» أخرجه مسلم (١٩٧).

الاختصار، ومنهم مَن طوّل حتىٰ كَثَّر الأسفار، ومنهم مَن تَكَلَّم في بعض فنون العلم دون بعض، ومنهم مَن اعتمد علىٰ نَقْل أقوال الناس، ومنهم مَن عَوَّل علىٰ النَّظر والتَّحقيق والتَّدقيق، وكل واحد سلك طريقًا نَحَاه، وذهب مَذْهبًا ارتضاه، ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [النساء: ٩٥].

فرغبتُ في سُلوك طريقهم، والانخراط في سِلْك فريقهم، وصَنَّفتُ هذا الكتاب في تفسير القرآن العظيم، وسائر ما يَتَعَلّق به مِن العلوم، ولقد أودعته مِن كل فَنّ مِن علوم القرآن اللُّباب المرغوب فيه، وسلكت به مَسلكًا نافعًا؛ إذ جعلتُه وجيزًا جامعًا، قَصدت به أربعة مقاصد، تتضمن أربع فوائد:

الفائدة الأولىٰ: جمْع كثير مِن العلم في كتاب صغير الحَجْم؛ تسهيلًا علىٰ الطالبين، وتقريبًا علىٰ الراغبين، فلقد احتوىٰ هذا الكتاب علىٰ ما تَضَمَّنَتْه الدواوينُ الطويلةُ مِن العلم، ولكن بَعْد تَلْخِيصها وتَمْحِيصها، وتَنْقِيح فُصُولها، وحَذْف حَشْوها وفُضُولها، ولقد أَوْدَعتُه مِن كل فَنٍّ مِن فنون عِلْم القرآن اللُّباب المَرْغُوب فيه، دون القِشَر المرغوب عنه، مِن غير إفْرَاط ولا تَفريط، ثم إني عزمتُ علىٰ إيجاز العِبارة، وإفْرَاط الاختصار، وتَرْك التَّطويل والتَّكرار.

الفائدة الثانية: ذِكْر نُكت عجيبة، وفوائد غريبة، قَلَّما تُوجد في كتاب؛ لأنها مِن بنات صَدْري، ونتائج فِكْري، أو مما أخذته عن شُيوخي ﷺ، أو مما التقطته مِن مُسْتَظرفات النَّوادر الواقعة في غرائب الدفاتر.

الفائدة الثالثة: إيضاح المُشكلات، إما بِحَل العُقَد المُقْفَلات، وإما بحُسن العبارة ورفع الاحتمالات، وبيان المُجْمَلَات.

الفائدة الرابعة: تحقيق أقوال المُفَسِّرين، والتفرقة بين السَّقِيم منها والصحيح، وتَمْييز الرَّاجِح مِن المَرْجُوح. وذلك أَنَّ أقوال الناس علىٰ مراتب:

فمنها: الصحيح الذي يُعَوَّل عليه.

ومنها: الباطل الذي لا يُلتَفَت إليه.

ومنها: ما يحتمل الصِّحة والفساد.

ثم إنّ هذا الاحتمال قد يكون: مُتساويًا أو مُتفاوتًا، والتَّفَاوت قد يكون قليلًا أو كثيرًا.

وإني جعلتُ لهذه الأقسام عبارات مُخْتلفة يُعرف بها مرتبة كل قول:

فأدناها: ما أُصَرِّح بأنه «خطأ» أو «باطل».

ثم ما أقول فيه: إنه «ضعيف»، أو «بعيد».

ثم ما أقول: «إنّ غيره أرجح منه»، أو «أقوىٰ»، أو «أظهر»، أو «أشهر».

ثم ما أُقَدِّم غيره عليه إشعارًا بترجيح المُتقدّم، أو ما أقول فيه: قيل كذا؛ قصدًا للخروج عن عُهدته.

وأما إذا صَرَّحت باسم قائل القول فإني أفعل ذلك لأحد أمرين:

إما للخروج عن عُهْدته.

وإما لنُصرته إذا كان قائله ممن يُقتدىٰ به.

علىٰ أني لا أَنْسِب الأقوال إلىٰ أصحابها إلّا قليلًا؛ وذلك لِقِلَّة صحة إسنادها إليهم، أو لاختلاف الناقلين في نِسْبتها إليهم.

وأما إذا ذكرتُ شيئًا دون حكاية قوله عن أحد، فذلك إشارة إلىٰ أني أَتَقَلّده وأرتضيه، سواء كان مِن تلقاء نفسي، أو مما أختاره مِن كلام غيري.

وإذا كان القول في غاية السُّقوط والبُطلان لم أذكره؛ تنزيهًا للكتاب عنه، وربما ذكرتُه تحذيرًا منه.

وهذا الذي ارتكبتُه مِن التَّرجيح والتَّصحيح مَبنيّ علىٰ القواعد العلمية، أو علىٰ ما تَقْتَضِيه اللغة العربية.

وسنذكر بعد هذا بابًا في مُوجِبات الترجيح بين الأقوال ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ وسَمَّيْتُ هذا الكتاب: كتاب «التَّسهيل لعلوم التَّنزيل»، وقَدّمتُ في أوّله مُقدّمتين:

إحداهما: في أبواب نافعة، وقواعد كلية جامعة.

والأُخرىٰ: فيما كثُر دَوره مِن اللغات الواقعة في القرآن.

وأنا أرغب إلىٰ الله العظيم الكريم: أن يجعل تصنيف هذا الكتاب عملًا مبرورًا، وسعيًا مشكورًا، ووسيلة تُوصلني إلىٰ جنات النَّعيم، وتُنقذني من عذاب الجحيم، ولا حول ولا قوة إلّا بالله العلي العظيم﴾.

الشَّرح

قوله: (علم القرآن العظيم) حدُّه ما ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما في تأويل قوله عز وجل: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٦٩] قال: «المعرفة بالقرآن، يعني: بنَاسِخه ومَنسوخه، ومُحكمه ومُتَشابهه، ومُقَدَّمه ومُؤَخَّره، وحلاله وحرامه، وأمثاله»[(١)].

وجاء عن أبي الدرداء رضي الله عنه أنه قال: «قراءة القرآن والفِكْرة فيه»[(٢)].

وجاء هذا عن جماعة مِن السَّلف، كمجاهد، وأبي العالية، وقتادة[(٣)].

وفي قوله تعالىٰ: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٣]، يقول عمرو بن مُرَّة[(٤)]: «ما مَررتُ بآية في كتاب الله لا أعرفها إلا أَحْزَنتني؛ لأني سمعت الله يقول: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٣]»[(٥)].

---

(١) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٥/٩)، ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢/٥٣١)، النحاس في «ناسخه» (ص٥٠).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢٨٣١).

(٣) أخرجه عنهم ابن جرير في «تفسيره» (٥/٩).

(٤) عمرو بن مُرَّة المُرادي الجَمَلي الكوفي، أحد الأعلام، روىٰ عن: ابن أبي أوفىٰ، وسعيد بن المُسَيِّب، وابن أبي ليلىٰ، وعنه: مِسْعر، وشعبة، والثوري. قال أبو حاتم: ثقة. قال شُعبة: «ما رأيتُ عمرو بن مُرَّة في صلاة قط، إلا ظَننتُ أنه لا يَنْفَتِل حتىٰ يُستجاب له». مات سنة (١١٦هـ). انظر: «الكاشف» للذهبي (٢/٨٨)، «سير أعلام النبلاء» (٥/١٩٦).

(٥) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٧٣٢٧).

وجاء أيضًا عن الحسن البصري: «ما أنزل الله ﷻ آية إلا وهو يُحِب أن يُعلم: فيمَ أُنزلت؟ وما أراد بها؟»[١].

وجاء أيضًا عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «الذي يقرأ القرآن ولا يُحسِن تفسيره كالأعرابي يَهُذّ الشِّعر هَذًّا»[٢].

وذكر الراغب الأصفهاني: «أن أشرف صناعة يَتَعَاطَاها الإنسان هي: تفسير القرآن، بيان ذلك:

أن شَرَف الصِّناعة إما بشَرَف موضوعها: مثل الصِّياغة؛ فهي أشرف مِن الدِّباغة؛ لأن موضوع الصِّياغة: الذَّهب والفضة، وهما أشرف مِن موضوع الدِّباغة الذي هو جِلْد الميتة.

وإما بشَرَف غَرَضها: مثل صِناعة الطِّب؛ فإنها أشرف مِن صناعة الكُناسة؛ لأنَّ غَرَض الطِّب إفادة الصِّحَّة، وغَرَض الكُناسة تنظيف المُسْتراح.

وإمَّا لِشِدَّة الحاجة إليه: كالفقه؛ فإن الحاجة إليه أشد مِن الحاجة إلىٰ الطِّب؛ إذ ما مِن واقعة مِن الكون في أحد مِن الخَلق إلا وهي مُفتَقِرة إلىٰ الفقه؛ لأن به انتظام أحوال الدنيا والدين، بخلاف الطِّب؛ فإنه يَحتاج إليه بعض الناس في بعض الأوقات، وإذا عُرف ذلك؛ فَصِناعَة التفسير قد حَازَت الشَّرَف مِن الجهات الثلاث:

أمَّا مِن جِهَة الموضوع: فلأن مَوضُوعه كلام الله، الذي هو يَنْبوع كل حِكمة، ومعدِن كل فضيلة...

وأمَّا مِن جِهَة الغَرَض: فلأن الغَرَض منه هو الاعتصام بالعُروة الوُثقىٰ، والوُصول إلىٰ السعادة الحقيقية التي لا تَفنىٰ.

وأمَّا مِن جِهَة شِدَّة الحاجة: فلأن كل كمال ديني أو دنيوي، عاجل أو

---

(١) أخرجه أبو عُبيد في «فضائل القرآن» (ص٩٧).

(٢) عزاه ابن حجر في «العُجاب في بيان الأسباب» (١/٨)، والسيوطي في «الإتقان» (٤/ ١٩٨) للهروي في «فضائل القرآن».

آجلٍ، مُفتقِر إلىٰ العلوم الشَّرعية، والمَعارِف الدِّينية، وهي مُتَوَقِّفة علىٰ العلم بكتاب الله تعالىٰ»[١].

ويقول الشَّعبي: «رَحَل مَسْرُوق بن الأَجْدَع إلىٰ البصرة لتفسير آية، فقيل له: إن الذي يُفَسِّرها رحل إلىٰ الشَّام؛ فتجهّز ورَحَل إليه حتىٰ عَلِم تفسيرها»[٢].

ويقول صاحب البُرهان: «وإنما يَفهم بعض مَعانيه، ويَطّلِع علىٰ أسراره ومَبانيه: مَن قَوِي نَظَره، واتَّسع مَجاله في الفِكر، وتدبُّره، وامْتَدَّ بَاعُه، ورقّت طِباعه، وامْتَدّ في فُنون الأدب، وأحاط بلُغَة العَرَب»[٣].

ويذكر الحَرَالِّي[٤]: «بأن أكمل العلماء مَن وَهَبه الله تعالىٰ فَهْمًا في كلامه، ووَعْيًا عن كتابه، وتَبْصِرة في الفُرقان، وإحاطة بما شاء مِن علوم القرآن»[٥].

ويقول الإمام الشَّافعي: «إنَّ جميع ما تقوله الأمة شرحٌ للسُّنة، وجميع السُّنة شَرْح للقرآن، وجميع القرآن شَرْح لأسماء الله الحسنىٰ وصفاته العُليا»[٦].

وقال سُفيان بن عُيينة في قوله تبارك وتعالىٰ: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ١٤٦] قال: «أحرمهم فَهْم القرآن»[٧].

---

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (ص٣٦).

(٢) انظر: أخرجه ابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» (٣/ ١١١)، والباجي في «التعديل والتجريح» (٢/ ٧٤٧).

(٣) «البرهان في علوم القرآن» (١/ ٥).

(٤) أبو الحسن علي بن أحمد بن حسن التُّجِيبي الحَرَالِّي. وحَرَالَّة: قرية من عمل مُرْسِية. وُلد بمرَّاكِش، ولَقِي العلماء، وجَال في البلاد، وله تفسير مشهور. مات سنة (٦٣٧هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (٢٣/ ٤٧)، «طبقات المُفسرين» للداوودي (١/ ٣٨٦).

(٥) «البرهان في علوم القرآن» (١/ ٦).

(٦) انظر: المصدر السابق.

(٧) أخرجه ابن أبي الدنيا في «ذم الدنيا» (٣٢٢)، وابن جرير في «تفسيره» (١٠/ ٤٤٣)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨٩٨٣)، وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٢/ ٥٦٢) لابن المنذر وأبي الشيخ.

ويقول سُفيان الثوري: «لا يجتمع فَهم القرآن والاشتغال بالحُطام في قلب مُؤمن أبدًا»[١].

وقال عبد العزيز بن يحيىٰ الكِناني[٢]: «مثل علم القرآن مثل الأسد، لا يُمكِّن من غِيلِه[٣] سواه»[٤].

ويقول ذو النُّون المصري[٥]: «أبَىٰ الله ﷻ إلا أن يَحرِم قلوب البطَّالين مَكْنُون حِكْمة القرآن»[٦].

وجاء عن الحسن البصري: «عِلْم القرآن ذَكَر، لا يَعْلمه إلا الذُّكور مِن الرجال»[٧].

وكلام أهل العلم في هذا كثير، وما ذُكر فيه الكفاية، فالإقبال علىٰ القرآن، والاشتغال به وبتدبره وتَفَهُّمه، والنَّظر في تفسيره، ينبغي أن يكون هو المُقَدَّم، ولا يَحسن بالمؤمن - فضلًا عن طالب العلم - أن يكون خَاوِي الوِفاض[٨] مِن علم القرآن ومعانيه وتفسيره.

قوله: (فمنهم مَن آثر الاختصار).

كما فَعَل الواحدي في كتابه (الوجيز).

قوله: (ومنهم مَن طوّل حتىٰ كَثَّر الأسفار).

---

(١) انظر: «البرهان في علوم القرآن» (١/ ٦).

(٢) عبد العزيز بن يحيىٰ بن عبد العزيز بن مسلم بن ميمون الكِناني المكي. روىٰ عن: الشافعي. روىٰ عنه: الحسين بن الفضل. كان مِن أهل العلم والفضل، (ت٢٤٠هـ). انظر: «تاريخ بغداد» (١٠/ ٤٤٩)، «تهذيب التهذيب» (٦/ ٣٢٤).

(٣) غِيل الأسد: المكان الذي يأوي إليه مِن الشَّجَر المُلْتَف. انظر: «مقاييس اللغة» (٤/ ٤٠٦)، مادة (غيل).

(٤) انظر: «البرهان في علوم القرآن» (١/ ٧).

(٥) انظر: المصدر السابق.

(٦) انظر: المصدر السابق.

(٧) انظر: «تفسير الثعلبي» (١/ ٨٦)، «البرهان في علوم القرآن» (١/ ٧).

(٨) الوِفاض: جمع وَفْضَة: وهي شيء كالجُعْبة مِن أَدَم، ليس فيها خشبٌ. ومعنىٰ: خاوي الوِفاض هنا: ليس معه شيء. انظر: «الصحاح» (٣/ ١١١٣)، مادة (وفض).

أي: حتىٰ ألّف المجلدات الكثيرة، وهم كثير، كالقرطبي.

قوله: (ومنهم مَن تكَلم في بعض فنون العلم دون بعض).

أي: تَكَلَّموا علىٰ جوانب مُعيَّنة:

مثل مَن ألَّف في أحكام القرآن، وكثير منهم يقتصر علىٰ الآيات المُباشِرة بالأحكام، كالجَصَّاص، والقرطبي أيضًا، لكنه لم يَقْتَصر علىٰ آيات الأحكام، بل فَسَّر القرآن كله.

ومِثْل مَن ألَّف في معاني القرآن، كالفَرَّاء، والزجّاج، وغيرهم.

قوله: (ومنهم مَن اعتمد علىٰ نَقْل أقوال الناس).

كالكُتُب المُتَقَدِّمة التي تَذْكُر الروايات فقط، كتفسير عبد الرزاق الصنعاني، وابن الجوزي في كتابه: (زاد المسير)؛ فإنه يجمع في الآية الواحدة أقوالًا كثيرة، وإن كان لا يُعنَىٰ بذكر الرِّوايات، وإنما يُعنىٰ بجَمْع الأقوال ولو كانت مِن قبيل اختلاف التَّنوّع.

قوله: (ومنهم مَن عَوَّل علىٰ النَّظر والتحقيق والتدقيق).

مثل ابن عطية في كتابه: (المُحَرَّر الوَجِيز)، وإذا قرأت في هذا الكتاب تجد في نفسك انبعاثًا لا تَسْتَطيع رَدّه: أنَّ هذا الكتاب يصلح أن يُسمَّىٰ: (المحرَّر الوجيز)، علىٰ ما فيه مِن مُخالفات في الاعتقاد، لكنه حرّر العبارة، وكتبه بطريقة دقيقة، لم يتوسع في جانب مِن الجوانب، وإنما جاء به في حالٍ مِن الاعتدال، مع اختصار العبارة.

قوله: (وصنفتُ هذا الكتاب في تفسير القرآن العظيم، وسائر ما يَتَعَلّق به مِن العلوم، ولقد أَوْدَعْتُه مِن كل فَنّ مِن علوم القرآن اللُّباب المَرْغُوب فيه).

وعلىٰ هذا: فالمؤلف يُعنىٰ في هذا الكتاب بأمرين:

الأمر الأول: التفسير.

الأمر الثاني: علوم القرآن.

قوله: (وسَلَكْتُ به مَسلكًا نافعًا؛ إذ جعلتُه وجيزًا جامعًا، قَصدتُ به أربعة مَقَاصِد، تتضمن أربع فوائد:

الفائدة الأولىٰ: جَمْع كثير مِن العلم في كتاب صغير الحَجْم؛ تسهيلًا علىٰ الطالبين، وتقريبًا علىٰ الرَّاغبين).

وهذا كما أراد الواحدي من كتابه (الوجيز)، حيث قصد ـ كما قال ـ إلىٰ: «إيجاز كتاب في التفسير، يقرب علىٰ مَن تناوله، ويسهل علىٰ مَن تَأَمَّله، مِن أَوْجَز ما عُمِل في بابه، وأعظمه فائدة علىٰ مُتَحَفِّظِيه وأصحابه، وهذا كتاب أنا فيه نَازِل إلىٰ درجة أهل زماننا؛ تعجيلًا لمنفعتهم، وتحصيلًا للمَثوبة في إفادتهم ما تَمَنّوه طويلًا، فلم يُغْنِ عنهم أحدٌ فَتِيلًا»[1]، أي: أنه نزل في الأسلوب، وكل الناس يَتَمَنّون أن يحصلوا علىٰ مُختصر في التفسير قريب التَّناول.

وابن جُزيّ كذلك ذَكر أنه ألّف لِيَخْتَصِر ويُقرّب لطلاب العلم، وهذه الفنون مِن علوم القرآن ـ التي ضمَّنها في هذا الكتاب ـ هي التي سيذكرها في الباب الرابع مِن المُقَدِّمة.

قوله: (الفائدة الثانية: ذِكْر نُكت عجيبة، وفوائد غريبة، قَلَّما تُوجد في كتاب؛ لأنها مِن بنات صدري، ونتائج فكري، أو مما أخذته عن شيوخي ﷺ، أو مما التقطته مِن مُسْتَظرفات النَّوادر الواقعة في غرائب الدفاتر.).

وقد مرّ آنِفًا بعض لطائف الكتاب، وشيء مما يُستملح من فوائده[2].

قوله: (الفائدة الثالثة: إيضاح المُشْكِلات، إما بحَلّ العُقَد المُقْفَلَات، وإما بحُسن العبارة ورفع الاحتمالات، وبيان المُجْمَلَات).

هذا تجده ظاهرًا، واقرأ ما شئت مِن كلام المفسِّرين واختلافهم وتأويلهم، ثم إذا نظرت إلىٰ عبارته في كثير مِن المواضع تجدها:

---

(١) «الوجيز» للواحدي (ص٨٥).

(٢) وذلك تحت عنوان: نماذج مِن اللطائف والقواعد والفوائد التربوية والعلوم المتعلقة بالقرآن.

ـ عبارة في غاية الدقة، وتُعَبِّر عن المعنىٰ.

ـ يفصِل فيها بين تلك الأقاويل، ويوضّح هذه المواضع المُشْكِلة بعبارات وجيزة.

وانظر علىٰ سبيل المثال: الآية التي يذكر العلماء أنها الأكثر إشكالًا مِن جهة الإعراب والمعنىٰ، وهي: آية المائدة في الشهادة علىٰ الوصية في السفر: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ ٱثۡنَانِ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ أَوۡ ءَاخَرَانِ مِنۡ غَيۡرِكُمۡ إِنۡ أَنتُمۡ ضَرَبۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَأَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةُ ٱلۡمَوۡتِۚ تَحۡبِسُونَهُمَا مِنۢ بَعۡدِ ٱلصَّلَوٰةِ فَيُقۡسِمَانِ بِٱللَّهِ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ لَا نَشۡتَرِي بِهِۦ ثَمَنٗا وَلَوۡ كَانَ ذَا قُرۡبَىٰ وَلَا نَكۡتُمُ شَهَٰدَةَ ٱللَّهِ إِنَّآ إِذٗا لَّمِنَ ٱلۡأٓثِمِينَ﴾ [المائدة: ١٠٦]، ارجع إلىٰ كلامه في هذه الآية، وذِكره الأقوال، وانظر كيف فَصَّل ورجّح[(١)].

قوله: (الفائدة الرابعة: تحقيق أقوال المُفسرين، والتَّفْرِقة بين السَّقِيم منها والصَّحيح، وتَمْييز الراجح مِن المرجوح. وذلك أَنَّ أقوال الناس علىٰ مراتب:

فمنها الصحيح الذي يُعَوَّل عليه.

ومنها الباطل الذي لا يُلتَفَت إليه.

ومنها ما يحتمل الصِّحة والفساد.

ثم إنّ هذا الاحتمال قد يكون: مُتساويًا أو مُتفاوتًا، والتَّفاوت قد يكون قليلًا أو كثيرًا).

فهو غالبا يُرَجِّح بين تلك الأقوال، وقد يترك الترجيح أحيانًا؛ فإنه ليس مِن اليسير علىٰ العالم أن يُرَجِّح في كل موضع؛ فبعض الأقوال مُتقاربة في القوة والاحتمال، مما يَصْعب معه الترجيح، وقد لا يمكن في الوقت نفسه الجمع بين هذه الأقوال.

قوله: (فأدناها ما أُصَرِّح بأنه خطأ أو باطل).

---

(١) «تفسير ابن جزي» (٢/ ٢٢٤ ـ ٢٢٧).

كقول المؤلف عند قوله ﷻ: ﴿مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النساء: ٣]: «وقال قومٌ لا يُعبأ بقولهم: إنه يجوز الجمع بين تِسع؛ لأن مَثْنَىٰ وثُلاث ورُباع: يجتمع منه تسعة، وهذا خطأ»(١).

وفي قوله جلّ شأنه في نِكَاح زوجات الآباء: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَمَقْتًا﴾ [النساء: ٢٢]، يقول: «وقال المُبَرِّد: هي زائدة، وذلك خطأ»(٢)، ويقصد المُبَرِّد: أن كلمة (كان) زائدة إعرابًا، يعني: إنه فاحشة وساء سبيلًا؛ لأن الأصل عَدَم الزِّيادة.

ثم إنَّ عادة المُؤَلّف إذا قال: هذا خطأ، أو باطل، أو ضعيف. يُعَلِّل بعده، كما فَعَل في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ٣٥]؛ حيث يقول: «وقيل: سَكِر مِن خمر الجنة، وحينئذٍ أكل منها، وهذا باطل؛ لأن خمر الجنة لا تُسكِر»(٣).

وفي قوله جلّ ثناؤه: ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٢] ذكرَ قول من قال بأن موقع ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾ من الإعراب: مُنَادَىٰ، ثم قال: «وهو باطل»(٤).

قوله: (ثم ما أقول فيه: إنه ضعيف).

مثاله: ما ذَكره عند الحديث عن ترتيب السُّوَر في المُقَدِّمة، كقوله: «وقد قيل: إنَّه مِن فِعْل رسول الله ﷺ، وذلك ضعيف؛ تَردّه الآثار الواردة في ذلك»(٥).

وفي قوله سبحانه: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا﴾ [البقرة: ٧٣]، يقول: «استدل المالكية بهذه القصة علىٰ قَبول قول المقتول: فلان قتلني. وهو ضَعيف»(٦).

---

(١) «تفسير ابن جزي» (٢/ ١١).
(٢) المصدر السابق (٢/ ٣٣).
(٣) المصدر السابق (١/ ٣٠٢).
(٤) المصدر السابق (٢/ ٢٤٨).
(٥) المصدر السابق (١/ ٦٥).
(٦) المصدر السابق (١/ ٣٢٦).

قوله: (أو بعيد).

كما في قوله ﷻ: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤]، حيث يقول: «وقيل: شياطين الجن. وهو بعيد»(١).

وفي قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْفُرْقَانَ﴾ [البقرة: ٥٣]، يقول: «وقيل: آتينا موسىٰ التوراة، وآتينا محمدًا الفرقان، وهذا بعيد؛ لما فيه من الحذف مِن غير دليل عليه»(٢).

قوله: (ثم ما أقول: إنّ غيره أرجح منه).

كما في قوله ﷻ: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، يقول: «قال ابن عباس: هم النَّبيون والصِّدِّيقون والشهداء والصالحون، وقيل: المؤمنون، وقيل: الصحابة، وقيل: قوم موسىٰ وعيسىٰ قبل أن يُغيِّروا، والأوّل أرجح؛ لعمومه»(٣).

وفي قوله تعالىٰ: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، ذكر أن: ﴿ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾: اليهود، و﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾: النصارىٰ،... ثم قال: «وقيل: ذلك عام في كل مغضوب عليه، وكل ضالٌّ، والأول أرجح»(٤).

قوله: (أو أقوىٰ).

كقول المؤلف عند قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلْءَاخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٢]: «ويجوز في أعمىٰ الثاني، أن يكون صِفة كالأول، وأن يكون مِن «أفعل» التي للتفضيل، وهذا أقوىٰ»(٥). يعني أنه أكثر عمىٰ.

وفي قوله ﷻ: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ﴾ [هود: ١٤]، يقول: «فيه وجهان:

(١) «تفسير ابن جزي» (١/ ٢٧٥).
(٢) المصدر السابق (١/ ٣١٦)؛ بتصرف يسير.
(٣) المصدر السابق (١/ ٢٥٨).
(٤) المصدر السابق (١/ ٢٥٩).
(٥) المصدر السابق (٢/ ٨٢٣).

أحدهما: أن تكون مُخاطبة مِن الله للنبي ﷺ والمؤمنين.

الثاني: أن يكون خطابًا مِن النبي ﷺ للكفار. وهذا أقوىٰ مِن الأول»[١].

قوله: (أو أظهر).

كقوله في الاستعاذة: «الرَّجيم: فعيل بمعنىٰ مفعول، أي: مَرجوم، ويحتمل معنيين: أن يكون بمعنىٰ لَعِين، وطَرِيد، وهذا يُناسب إبليس، والأول أظهر»[٢].

وفي قوله تعالىٰ: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٩] يقول: «أي: يفعلون فِعل المُخادِع... وقيل: معناه يخدعون رسول الله ﷺ. والأول أظهر»[٣].

قوله: (أو أشهر):

مثل قول المؤلف في قوله ﷻ: ﴿ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠]: «الوصية للوالدين والأقربين كانت فرضًا قبل الميراث، ثم نَسَخَتها آية الميراث... وبقيت الوصية مندوبة لمن لا يَرِث مِن الأقربين، وقيل: معناها المواريث بتوريث الوالدين والأقربين علىٰ حسب الفرائض، فلا تَعارُض بينها وبين المواريث، ولا نسخ، والأوّل أشهر»[٤].

قوله: (ثم ما أُقَدِّم غيره عليه إشعارًا بترجيح المُتقدّم، أو ما أقول فيه: قيل كذا؛ قصدًا للخروج عن عُهدته).

أي: أنه إذا أضاف القول إلىٰ قائله يكون قد خرج مِن عُهْدته.

قوله: (علىٰ أني لا أنسب الأقوال إلىٰ أصحابها إلّا قليلًا؛ وذلك لِقِلّة صِحة إسنادها إليهم).

وهذا باعتبار أن كثيرًا من المَرْوِيَّات في التفسير لا تَصِحّ مِن جهة الإسناد، فهو لا يَجْزِم بنِسْبَتها لهذا القائل، وإن كانت تَحْمِل معاني جيدة وصحيحة، أو وَجِيهة في كثير من الأحيان.

---

(١) «تفسير ابن جزي» (٢/ ٥٧٥ ـ ٥٧٦)؛ بتصرف واختصار.
(٢) المصدر السابق (١/ ٢٤١).
(٣) المصدر السابق (١/ ٢٧٣).
(٤) المصدر السابق (١/ ٤٠٢).

قوله: (أو لاختلاف الناقلين في نِسْبتها إليهم).

وهذا قليلٌ جدًّا، فحينما نتتبَّع المنقولات عن السَّلف قد نَجِد أَنَّ القول الواحد يُنسَب إلىٰ أكثر مِن قائل، ولا إشكال في ذلك، وقد نجد أنه نُسِب إلىٰ أحد السَّلف أكثر مِن قول، ففي مثل ذلك ينبغي التدقيق في الأسانيد، فإن صحَّت عُلِم أنَّ له أكثر مِن قول في الآية.

قوله: (وإذا كان القول في غاية السُّقوط والبطلان لم أذكره تنزيهًا للكتاب عنه، وربما ذكرته تحذيرًا منه).

فإذا ذَكَرَ القول السَّاقط فمعنىٰ ذلك أنه سيُنبِّه عليه، وأنه قول ساقط لا يُلتفت إليه، لكن ما سكت عنه ولم ينسبه لأحد فمعنىٰ ذلك أنه يتبنّاه.

قوله: (وهذا الذي ارتكبته مِن الترجيح والتصحيح مَبنيّ علىٰ القواعد العلمية، أو علىٰ ما تَقْتَضِيه اللغة العربية).

يذكرُ المُؤَلّف هنا طريقة الترجيح عنده، وأنه يُرجِّح بالقواعد أو ما تَقْتَضيه اللغة العربية، وهذا نَجِده في الكتاب كثيرًا، وهذه الطريقة تجعل طالب العلم مُؤَصَّلًا، وتُنمِّي عنده المَلَكَة في التفسير[1].

قوله: (وقَدَّمْتُ في أَوَّلِه مُقَدِّمتين: إحداهما: في أبواب نافعة، وقواعد كُلية جامعة).

وقد ذكر فيها (١٢) بابًا، وهي في علوم القرآن وأُصول التفسير، وجُمَلًا مِن البلاغة والبيان.

قوله: (والأخرىٰ: فيما كثُر دَوره مِن اللغات الواقعة في القرآن).

وهي في غريب مفردات القرآن وألفاظه.



(١) وجمع طرق الترجيح عند ابن جُزيّ نافع جِدًّا.

مُقَدِّمَة
في أصول التفسير وعلوم القرآن

توطئة

هذه مُقَدِّماتٌ وافية ودقيقة ونافعة في أصول التفسير وعلوم القرآن، قَدَّم بها ابن جُزَي بين يَدَي تفسيره، كعادة بعض المفسِّرين، مِن أمثال: ابن جرير الطبري، وابن عطية، والقُرْطُبي، والقاسمي، والطَّاهر بن عاشور، وإن كانت تَتَفاوت مُقَدّماتهم في قَدْرها وأهميتها.

وقد صَرَّح المؤلف بأنه استفاد مِن ابن عطية، لكنه في هذه المقدمة أضاف وغَيَّر ولم ينقل حرفيًّا، فعند المُقارنة بين مُقَدِّمته ومُقَدّمة ابن عطية تَجد الفرقَ واضحًا:

فُروقات بين مُقَدّمة ابن جُزَي ومُقَدّمة ابن عطية رحمهما الله:

ذكرَ ابن جُزَي في مقدمة تفسيره ثنتي عشرة مُقدمة، بينما اقتصر ابن عطية علىٰ تِسع مُقدِّمات.

ثم إنَّ التوافق أو التقارب بين المُقدِّمتين إنما هو في أربعة من العناوين الرئيسة فقط، وهي:

أولًا: قال ابن عطية: «ما ورد عن النبي ﷺ والصحابة والعلماء في فضل القرآن والاعتصام به...»[(١)].

وأما ابن جُزيّ فقال: «الباب الثاني عشر: في فضل القرآن. وإنما نذكر منها ما ورد في الحديث الصحيح»[(٢)].

فذكر مجموعة مِن الأحاديث من غير تَوَسُّع، ولم يذكر غيرها، وأما ابن

(١) «تفسير ابن عطية» (١/ ٣٦).

(٢) «تفسير ابن جزي» (١/ ١٢٠).

عطية فذكر أحاديث صحيحة وضعيفة، وآثارًا ونقولات عن أهل العلم في فضل القرآن وما يَتَّصِل بالاعتصام به.

ثانيًا: «فَضْل تفسير القرآن والكلام علىٰ لغته، والنَّظَر في إعرابه ودقائق معانيه»(١).

ثالثًا: «جَمْع القرآن وشكله ونَقْطه وتحزيبه وتَعْشِيره»(٢).

وإذا نظرتَ إلىٰ ما أورده ابنُ جُزَي وابنُ عَطِيّة تحت ما سبق، تَجِد الاختلاف الواضح بينهما.

رابعًا: «تفسير أسماء القرآن وذِكْر السورة والآية»(٣). ففيه توافق مِن جهة الأسماء التي ذكرها ابن عطية، فهي الأسماء الأربعة نفسها التي ذكرها ابن جُزيّ (القرآن، وهو الكتاب، وهو الفرقان، وهو الذِّكر)(٤).

وهناك موضوعات فرعية تُبيِّن أَنَّ الفَرْق واضحٌ بين ما ذَكَره ابن جُزيّ وما ذكره ابن عطية، كالكلام علىٰ مراتب المفسرين(٥)، والإعجاز، ونحو ذلك.

فليس بصحيح أنَّ ابن جُزيّ استفاد جميعَ هذه المقدِّمات مِن ابن عطية، وإنما استفاد أشياء منها.

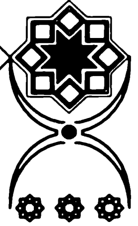
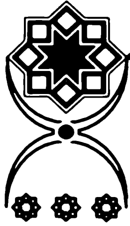


---

(١) «تفسير ابن عطية» (١/ ٤٠).
(٢) المصدر السابق (١/ ٤٩).
(٣) «تفسير ابن جزي» (١/ ٦٦).
(٤) المصدر السابق.
(٥) «تفسير ابن عطية» (١/ ٤٠)، «تفسير ابن جزي» (١/ ٨٨ وما بعدها).

الباب الأوّل

في نُزُول القرآن، وجَمْعه في المُصْحَف، ونَقْطه، وتحزيبه، وتَعْشِيره، وذِكْر أسمائه

مُدّة نزول القرآن

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

{**المقدمة الأولىٰ**: فيها اثنا عشر بابًا:

الباب الأوّل: في نزول القرآن وجَمْعه في المُصحف، ونَقْطه، وتحزيبه، وتَعْشِيره، وذِكْر أسمائه.

نَزَل القرآن علىٰ رسول الله ﷺ مِن أوّل ما بعثه الله بمكة، وهو ابن أربعين سنة، إلىٰ أن هاجر إلىٰ المدينة، ثم نزل عليه بالمدينة إلىٰ أن تَوَفَّاه الله، فكانت مُدّة نزوله عليه عشرين سنة.

وقيل: كانت ثلاثًا وعشرين سنة؛ علىٰ حَسَب الاختلاف في سِنِّه ﷺ يوم تُوُفِّي، هل كان ابن ستين سنة؟ أو ثلاث وستين سنة؟

وكان رُبَّما تنزل عليه سورة كاملة، وربما تنزل عليه آيات مُتفرِّقات، فيضمُّ ﷺ بعضها إلىٰ بعض حتىٰ تَكْمل السورة}.

الشَّرح

اختلف العلماء في المدة التي بقيها ﷺ في بعثته:

فقيل: إنها ثلاث وعشرون سَنَة، منها ثلاث عشرة سنة في مكة، وعشر في المدينة، فقد صَحّ عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «أُنزل علىٰ رسول الله ﷺ وهو ابن أربعين، فمكث بمكة ثلاث عشرة سنة، ثم أُمِر بالهجرة إلىٰ المدينة، فمكث بها عشر سنوات، ثم تُوُفِّي ﷺ»[1]، وهذا هو المشهور.

وقيل: إنها عشرون سنة، بقي عشرًا في مكة، وعشرًا في المدينة[2].

---

(١) أخرجه البخاري (٣٨٥١، ٣٩٠٢)، ومسلم (٢٣٥١).

(٢) انظر: «صحيح البخاري» (٣٥٤٧)، «صحيح مسلم» (٢٣٤٧)، «شرح النووي علىٰ مسلم» (١٥/ ٩٩)، «فتح الباري» (٩/ ٤).

قوله: (وكان ربما تنزل عليه سورة كاملة).

مِن ذلك:

١ ـ سورة الكوثر، فعن أنس ﷺ، قال: بينا رسول الله ﷺ ذات يوم بين أظهرنا، إذ أغفىٰ إغفاءة، ثم رفع رأسه مُتَبَسِّمًا، فقلنا: ما أضحكك يا رسول الله؟ قال: «أُنزِلَتْ عَلَيَّ آنِفًا سُوْرَةٌ»، فقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ۝٢ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ١ ـ ٣][(١)].

٢ ـ سورة النصر، فعن عائشة ﵄ قالت: لما نزلت ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾ إلىٰ آخرها، ما رأيتُ رسولَ الله ﷺ صلَّىٰ صلاةً إلا قال: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي»[(٢)].

قوله: (وربما تنزل عليه آيات مُتفرِّقات).

وهذا كثير، كالآيات مِن سورة النور التي نزلت في براءة عائشة، فعنها ﵄ قالت: «فأنزل الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ﴾ [النور: ١٠] عشر آيات، فأنزل الله ﷻ هؤلاء الآيات براءتي...»[(٣)].

قوله: (فيضمُّ ﷺ بعضها إلىٰ بعض حتىٰ تكمل السورة).

قد صحَّ عن زيد بن ثابت ﷺ أنه قال: «كنا عند رسول الله ﷺ نُؤَلِّف القرآن مِن الرِّقاع»[(٤)]، أي: إنَّ القرآن كان مُفَرَّقًا في الرِّقاع، واللِّخاف[(٥)]،

---

(١) أخرجه مسلم (٤٠٠).

(٢) أخرجه أحمد (١٨٧٣) عن ابن عباس ﵄، وابن خزيمة في «صحيحه» عن عائشة ﵄ (٨٤٧)، وأصله في البخاري (٤٩٦٧).

(٣) أخرجه البخاري (٤١٤١)، ومسلم (٢٧٧٠)؛ واللفظ له.

(٤) أخرجه الترمذي (٣٩٥٤) وقال: «حسن غريب»، وصححه ابن حبان (١١٤)، وقال الحاكم (٤٢١٧): «صحيح علىٰ شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي، والألباني في «التعليقات الحسان علىٰ صحيح ابن حبان» (١١٤).

(٥) وهي الحجارة الرقيقة. انظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٤/ ٢٤٤)، مادة (لخف).

والأكتاف[١]، وغير ذلك مما كانوا يكتبون فيه في ذلك الوقت، ثم إنَّ النبيَّ ﷺ كان يُبَيِّن لهم موضع تلك الآية التي نزلت مِن السورة، فيكتبونها علىٰ كَتِف أو جِلْد أو نحو ذلك.

وترتيب الآيات في السور بتوقيفٍ من النبي ﷺ بالإجماع، قال السيوطي: «الإجماع والنصوص المترادفة علىٰ أن ترتيب الآيات توقيفي لا شبهة في ذلك، وأما الإجماع فنَقَلَه غير واحد، منهم: الزركشي في البرهان، وأبو جعفر بن الزُّبَير[٢] في مُناسَباته»[٣].



---

(١) وهي العظم العريض. انظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٤/ ١٥٠)، مادة (كتف).

(٢) ستأتي ترجمته.

(٣) «الإتقان» (١/ ٢١١)، وانظر: «البرهان في تناسب سور القرآن» (ص١٨٢)، «البرهان في علوم القرآن» (١/ ٢٥٦).

أوَّلُ ما نزل من القرآن

❁ قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

{وأوّل ما نَزَل عليه مِن القرآن: صَدْر سورة العَلق، ثم المدّثّر والمُزَمّل(١)، وقيل: أوّل ما نزل المدّثّر، وقيل: فاتحة الكتاب، والأوّل هو الصحيح؛ لِمَا وَرَد في الحديث الصحيح عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في حديثها الطَّويل في ابتداء الوحي قالت فيه: «جاءه المَلَك وهو بغار حِراء، قال: اقرأ، قال: ما أنا بقارئ، قال: فأخذني فغَطَّني حتىٰ بَلَغَ مِنّي الجَهْد، ثم أرسلني، فقال: اقرأ، قلت: ما أنا بقارئ، قال: فأخذني فغَطَّني الثانية، حتىٰ بلغ مني الجَهْد، ثم أرسلني، فقال: اقرأ، قلت: ما أنا بقارئ، قال: فأخذني فغَطَّنِي الثالثة حتىٰ بلغ مني الجَهْد، ثم أرسلني، فقال: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ١ ـ ٥]»، فرجع بها رسول الله ﷺ تَرْجُف بَوَادِره، فقال: «زمّلوني زمِّلوني»، فزمَّلوه حتىٰ ذهب عنه ما يَجِد مِن الرَّوع»، وفي رواية مِن طريق جابر بن عبد الله: فقال رسول الله ﷺ: «زمِّلوني»، فأنزل الله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ﴾}.

❁ الشَّرح ❁

ذكر المؤلف في أول ما نزل مِن القرآن ثلاثة أقوال:

الأول: أنه صَدْر سورة العَلَق، وهذا هو المشهور، وعليه جماهير أهل

---

(١) انظر: «معترك الأقران» (٢/ ٢٤٩). ومما استدل به ابن بطال مِن جهة النَّظر علىٰ سَبْق المدثر المزملَ: أن سورة المُزَمّل «لا شك أنها كانت بعد نزول قوله تعالىٰ: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ [المدثر: ٤]؛ لأن هذه الآية أول ما نزل عليه من القرآن قبل كل صلاة فريضة أو نافلة». «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (١/ ٣٥٦).

العلم[١]، وهو الذي صحَّحه المؤلف، ويدل عليه حديث عائشة رضي الله عنها في ابتداء الوحي[٢].

الثاني: أنه سورة المدثر، وهو مَروي عن الصحابي الجليل جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، وهذا القول يلي القول السابق في القوة[٣]؛ لـمَا أخرجه الشَّيخان: أنَّ يحيىٰ بن أبي كثير قال: سألت أبا سَلَمة: أي القرآن أُنزل قبل؟ قال: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ [المدثر: ١]، فقلت: أو ﴿اقْرَأْ﴾؟ فقال: سألتُ جابر بن عبد الله: أي القرآن أُنزل قبل؟ قال: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾، فقلتُ: أو ﴿اقْرَأْ﴾؟ قال جابر: أُحَدِّثكم ما حدَّثنا رسول الله ﷺ، قال: «جَاوَرْتُ بِحِرَاء شَهْرًا، فَلَمَّا قَضَيْتُ جِوَارِي نَزَلْتُ فَاسْتَبْطَنْتُ بَطْنَ الْوَادِي، فَنُودِيتُ فَنَظَرْتُ أَمَامِي وَخَلْفِي، وَعَنْ يَمِينِي، وَعَنْ شِمَالِي، فَلَمْ أَرَ أَحَدًا، ثُمَّ نُودِيتُ فَنَظَرْتُ فَلَمْ أَرَ أَحَدًا، ثُمَّ نُودِيتُ فَرَفَعْتُ رَأْسِي، فَإِذَا هُوَ عَلَىٰ الْعَرْشِ فِي الْهَوَاءِ - يَعْنِي جِبْرِيلَ عليه السلام - فَأَخَذَتْنِي رَجْفَةٌ شَدِيدَةٌ، فَأَتَيْتُ خَدِيجَةَ، فَقُلْتُ: دَثِّرُونِي، فَدَثَّرُونِي، فَصَبُّوا عَلَيَّ مَاءً، فَأَنْزَلَ اللهُ عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ (١) قُمْ فَأَنْذِرْ (٢) وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ (٣) وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ [المدثر: ١ - ٤]»[٤].

وللعلماء في توجيه قول جابر رضي الله عنه أوجه:

١ - أنَّ المراد أول ما نزل بعد انقطاع الوحي؛ فإنَّ الوحي نَزَل عليه أولًا، ثم انقطع، فله عَهْد بهذا المَلَك؛ لأنه قد نزل عليه قبل ذلك بحِراء، وهو يعرفه، ويُؤَيِّد هذا ما جاء في بعض روايات الحديث: سمعت النبيَّ ﷺ وهو يُحَدِّث عن فَتْرة الوَحْي، فقال في حديثه: «فَبَيْنَا أَنَا أَمْشِي إِذْ سَمِعْتُ صَوْتًا

(١) انظر: «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (١/ ٣٧)، «شرح النووي علىٰ مسلم» (٢/ ١٩٩)، «معترك الأقران» (٢/ ٢٤٩).

(٢) أخرجه البخاري (٣)، ومسلم (١٦٠).

(٣) انظر: «الانتصار للقرآن» للباقلاني (١/ ٢٤١).

(٤) أخرجه البخاري (٤٩٢٢)، ومسلم (٢٥٧).

مِنَ السَّمَاءِ فَرَفَعْتُ رَأْسِي، فَإِذَا المَلَكُ الَّذِي جَاءَنِي بِحِرَاءٍ جَالِسٌ عَلَىٰ كُرْسِيٍّ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ»[١]، فقوله: «وهو يُحَدِّث عن فَتْرَة الوَحي»، يَدُلّ علىٰ أنَّ الوَحي قد نَزَل من قبل؛ ولهذا قال بعض أهل العلم: إنَّ مُراده بقوله: «أول ما نزل مِن القرآن»، أي: أوَّل ما نزل بعد فَتْرَة الوَحي وانقطاعه.

وقوله: «فبينا أنا أمشي سمعتُ صوتًا من السماء، فرفعتُ رأسي، فإذا المَلَك الذي جاءني بِحِرَاء جالس علىٰ كرسيٍّ بين السماء والأرض»؛ فيه دليل أيضًا علىٰ أنَّ أول ما نزل: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ [العلق: ١][٢].

٢ ـ أن ذلك محمول علىٰ أوَّلية خاصَّة، فيُحتَمل أن يكون ﴿ٱقْرَأْ﴾ أول ما نزل في النُّبوة، والمُدَّثر أول ما نزل في الرسالة، فنُبِّئ بـ ﴿ٱقْرَأْ﴾، وأُرسل بالمدَّثر[٣].

٣ ـ أن يكون ذلك اجتهادًا مِن جابر رضي الله عنه[٤]، وحديث عائشة رضي الله عنها أوضح.

٤ ـ أن لفظ (أَوَّل) مِن الأُمور النِّسْبِيَّة، فالمُدَّثِّر يَصْدُق عليه أنه أوَّل ما نزل بالنِّسبة إلىٰ ما بعده[٥].

٥ ـ أن المقصود أول سورة نزلت كاملة[٦].

٦ ـ ذكر بعضهم أن جابرًا رضي الله عنه سمع النبي ﷺ يذكر قِصّة بَدْء الوحي فسمع آخرها ولم يسمع أوّلها، فَتَوهَّم أنها أول ما نزل[٧].

---

(١) أخرجه البخاري (٤، ٣٢٣٨، ٤٩٢٥، ٤٩٢٦، ٤٩٥٤، ٦٢١٤)، ومسلم (١٦١)؛ من حديث جابر رضي الله عنه.

(٢) انظر: «الكواكب الدراري» (١/٤٣)، «البرهان في علوم القرآن» (١/٢٠٦)، «الإتقان» (١/٩٣).

(٣) انظر: «البرهان في علوم القرآن» (١/٢٠٨)، «الإتقان» (١/٩٣)، «مرقاة المفاتيح» (٩/٣٧٤٢).

(٤) انظر: «الكواكب الدراري» (١٨/١٦٩)، «فتح الباري» (٨/٦٧٨)، «الإتقان» (١/٩٤).

(٥) انظر: «عمدة القارئ» (١٩/٢٦٦).

(٦) انظر: «الإتقان» (١/٩٣).

(٧) انظر: «البرهان في علوم القرآن» (١/٢٠٦).

٧ ـ أن المُراد: أول ما نزل بسببٍ مُتقدِّم، وهو ما وقع من التَّدثُّر الناشئ عن الرُّعب، وأما ﴿ٱقْرَأْ﴾ فنزلت ابتداءً بغير سبب مُتقدم(١).

الثالث: أنه سورة الفاتحة، وهذا القول ضعيف، ومستنده ما جاء مِن طريق أبي إسحاق(٢)، عن أبي مَيْسَرة(٣) يقول: كان رسول الله ﷺ إذا سمع الصَّوت انطلق هاربًا، وذكر نزول المَلَك عليه وقوله: قل: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] إلىٰ آخرها. وهذا لا يصح مِن جهة الإسناد(٤).

وهناك أوائل مخصوصة، كأول ما نزل في الأطعمة، وأول ما نزل في الجهاد، وأول ما نزل في الخمر.



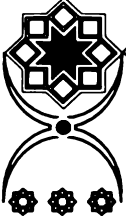
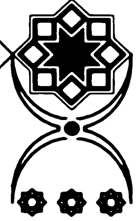
---

(١) انظر: «فتح الباري» (٨/ ٦٧٨)، «الإتقان» (١/ ٩٤).

(٢) أحمد بن إسحاق بن الحصين بن جابر السلمي، أبو إسحاق السَّرماري، وسرمارة قرية من قرىٰ بُخارىٰ. كَانَ ثِقَة، زاهدًا، مُجَاهدًا، فَارِسًا، مَشْهُورًا، يُضْرب بشجاعته المَثَل. توفي سنة (٢٤٢هـ). انظر: «الوافي بالوفيات» (٦/ ١٥١)، «تهذيب التهذيب» (١/ ١٣).

(٣) عبد الرحمن بن مَيْسرة الحضرمي، أبو مَيْسرة المصري، مولىٰ الملامس بن جُذيمة الحضرمي، مِن أتباع التَّابعين، كان فقيهًا عفيفًا، أوَّل مَن أقرأ في مصر بحرف نافع. توفي سنة (١٨٨هـ). انظر: «تهذيب التهذيب» (٦/ ٢٨٤).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٦٥٥٥)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ١٥٨)، وقال: «هذا منقطع». وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٣/ ١٠): «هذا لفظ البيهقي، وهو مرسل، وفيه غرابة وهو كون الفاتحة أول ما نزل».

آخر ما نزل من القرآن

❁ قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

{وأما آخر ما نزل من القرآن فسورة: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾ [النصر: ١]، وقيل: آية الرِّبا التي في البقرة[(١)]، وقيل: الآية التي قبلها}.

الشَّرح

ذَكَر المُؤَلِّف في آخر ما نزل مِن القرآن ثلاثة أقوال أيضًا:

الأول: أنه سورة النَّصر، وهو الذي يُرَجحُه المؤلف، ودليله: ما جاء في صحيح مسلم عن عُبيد الله بن عبد الله بن عتبة، قال: قال لي ابن عباس: تَعْلَم آخر سورة نزلت من القرآن، نَزَلَت جميعًا؟ قلتُ: «نعم، ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾»، قال: صَدَقْت[(٢)]. لكن هذا يُحمل على أنها آخر سورة نزلت كاملة.

الثاني: أنه آية الربا، فقد جاء في الصحيح عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «آخر آية نزلت آية الربا»[(٣)]، وجاء عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «آخر ما أنزل الله عَزَّ وَجَلَّ آية الربا، فدَعُوا الرِّبا والرِّيْبة»[(٤)]، وعنه أيضًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بلفظ: (مِن آخر ما نزل...)[(٥)]، و(مِن) هاهنا لا تُفِيد الأَوَّلِيَّة المُطلَقة.

وأخرج أبو عُبيد القاسم بن سلَّام في كتابه (فضائل القرآن) عن الزُّهري

---

(١) هكذا في النُّسخ المطبوعة والخَطِّية التي وقفنا عليها، ويُشكِل عليه قوله بعده: (وقيل: الآية التي قبلها)؛ فإن ذلك يَتَّفِق مع آية الدَّين، وقد قيل: إنها آخر ما نَزل. ولعله سَبْق قَلَم أو تحريف في النُّسخ التي وقفنا عليها، فيكون المقصود: (وقيل: الآية التي بعدها) بدلًا مِن قبلها.

(٢) أخرجه مسلم (٣٠٢٤).

(٣) أخرجه البخاري (٤٥٤٤).

(٤) أخرجه ابن ماجه (٢٢٧٦)، وصححه الألباني في «صحيح سنن ابن ماجه» (١٨٦٠).

(٥) أخرجه أحمد (٣٥٠)، وضعفه أحمد شاكر في «تحقيقه للمسند» (٣٥٠).

أنه قال: «آخر القرآن عهدًا بالعرش آية الربا وآية الدَّين»[(١)].

الثالث: أنه قوله تعالىٰ: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]؛ لما جاء في صحيح البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما: «آخر آية نزلت: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]»[(٢)].

والراجح ـ والله أعلم ـ أن آخِر سورة نزلت كاملة هي سورة النصر، وأن آخر آية نزلت: مجموع ثلاث آيات، وهي: آية الدين، والتي قبلها: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]، وآية الربا؛ فإنها نزلت جميعًا في وقت واحد، وممن ذَكَر ذلك الحافظ ابن حجر في الفتح[(٣)]، وبعده السيوطي في الإتقان[(٤)].

وما جاء مِن الروايات في ذِكْر بعضها فإنه لا إشكال فيه، ووجْه الجَمْع ما ذُكر.

قال البيهقي: «هذا الاختلاف يرجع ـ والله أعلم ـ إلىٰ أنَّ كل واحد منهم أخبر بما عنده مِن العلم، أو أراد أنَّ ما ذُكر مِن أواخر الآيات التي نزلت، والله أعلم»[(٥)].

وأما ما ورد مِن المرويات الأخرىٰ، كما جاء عن البراء بن عازب أنَّ سورة براءة آخر ما نزل[(٦)]، فالمقصود ما يَتَّصل بالقتال، وهكذا يقولون: سورة المائدة آخر ما نزل[(٧)]. ويقصدون في أحكام الحلال والحرام. فهذه أواخر مخصوصة[(٨)].

وأما ما يُذكر مِن أنَّ قوله ﷻ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ

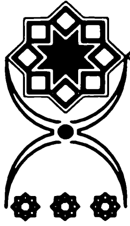
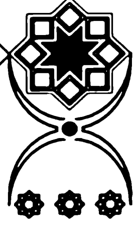
---

(١) «فضائل القرآن» للقاسم بن سلام (ص٣٦٩).
(٢) أخرجه البخاري (٣/ ٥٩).
(٣) «فتح الباري» (٨/ ٢٠٥).
(٤) «الإتقان» (١/ ١٠٢).
(٥) «دلائل النبوة» (٧/ ١٣٨).
(٦) انظر: «الدر المنثور» (٤/ ١١٩).
(٧) انظر: «الإتقان» (١/ ١٠٤).
(٨) انظر: المصدر السابق (١/ ٩٩) وما بعدها.

﴿نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، هو آخر ما نزل[1]، فهو مِن أضعف الأقوال، مع أنه مشهور عند العامة، ولعلَّهم تَوَهَّمُوا في معنىٰ قوله: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ أنه لا يَتَأَتَّىٰ نزول شيء مِن القرآن بعد إكمال الدِّين[2]، وليس الأمر كذلك، بل الصحيح أنه نَزَل بعدها بعض الأحكام، وأمَّا إكمال الدِّين في الآية فيُحمل علىٰ أنه: أكمل لهم دعائمه العظام، وأصوله الكبار، وإتمام النِّعمة فبإقرارهم في بيته الحرام مُنْفَرِدين لا يُخالِطهم أحد مِن المشركين، قال ابن جرير: «وأولىٰ الأقوال في ذلك بالصواب أن يُقال: إن الله ﷻ أخبر نَبِيّه ﷺ والمؤمنين به: أنه أكمل لهم يوم أنْزَل هذه الآية علىٰ نبيه دينهم، بإفرادهم بالبلد الحرام، وإجلائه عنه المشركين، حتىٰ حَجّه المسلمون دونهم، لا يُخالِطهم المشركون، فأما الفرائض والأحكام فإنه قد اختُلِف فيها»[3].



(١) انظر: «الإتقان» (١/ ١٠٦).
(٢) انظر: «تفسير الطبري» (٨/ ٨٣).
(٣) المصدر السابق (٨/ ٨٢).

جمع القرآن

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

{وكان القرآن علىٰ عَهْد رسول الله ﷺ مُتَفَرِّقًا في الصُّحف وفي صدور الرِّجال، فلما تُوفِّي رسول الله ﷺ قَعَد عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه في بيته، فجَمَعه علىٰ ترتيب نزوله، ولو وُجد مُصحفه لكان فيه عِلْمٌ كبير، ولكنه لم يُوجَد.

فلما قُتِل جَماعة مِن الصحابة يوم اليمامة في قتال مُسيلِمة الكذَّاب؛ أشار عمر بن الخطاب علىٰ أبي بكر الصديق رضي الله عنهما بجَمْع القرآن؛ مخافة أَنْ يذهب بموت القُرَّاء، فجَمَعه في صُحُف، غير مُرَتَّب السُّوَر، وبقيت تلك الصُّحف عند أبي بكر، ثم عند عمر بعده، ثم عند بنته حفصة أم المؤمنين.

وانْتَشَرت في خلال ذلك صُحُفٌ كُتبت في الآفاق عن الصحابة، وكان بينها اختلاف؛ فأشار حذيفة بن اليمان علىٰ عثمان بن عفان رضي الله عنهما، بِجَمْع الناس علىٰ مُصحف واحد خِيفة مِن اختلافهم، فانتدب لذلك عثمان، وأمر زيد بن ثابت بِجَمْعه، وجعل معه ثلاثة مِن قريش: عبد الله بن الزبير بن العوام، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وسعيد بن العاص بن أمية، وقال لهم: إذا اختلفتم في شيء فاجعلوه بلغة قريش. وجَعَلُوا المصحف الذي كان عند حفصة إمامًا في هذا الجَمْع الأخير، وكان عثمان رضي الله عنه يَتَعَهَّدهم ويُشاركهم في ذلك، فلما كمل المصحف نَسَخ عثمان رضي الله عنه منه نُسَخًا، ووَجَّهَها إلىٰ الأمصار، وأمر بما سواها مِن المصاحف أن تُحرق أو تُخْرَق - يُروىٰ بالحاء المهملة والخاء المنقوطة -}.

الشَّرح

قوله: (وكان القرآن علىٰ عهد رسول الله ﷺ مُتَفَرِّقًا في الصُّحف وفي صدور الرجال، فلما تُوفي رسول الله ﷺ قعد عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه في بيته، فجمعه علىٰ ترتيب نزوله).

جاء في بعض الروايات عن محمد بن سيرين: «نُبِّئت أنَّ عَلِيًّا أبطأ عن بيعة أبي بكر، فلقيه أبو بكر فقال: أكَرِهتَ إمارتي؟ فقال: لا، ولكني آليتُ بيمين ألَّا أرتدي بردائي إلا إلىٰ الصلاة حتىٰ أجمع القرآن! قال: فزعموا أنه كَتَبَه علىٰ تَنْزِيله»[١]. وهذا الأثر ضعّفه ابن كثير[٢]، وابن حجر[٣]؛ لانقطاعه، وذكر ابنُ أَشْتَة[٤] أنَّ هذا الكتاب مفقود[٥].

ثم قال ابن حجر: «وعلىٰ تقدير أن يكون محفوظًا فمُراده بجمعه: حِفظه في صدره، وما تقدّم من رواية عبدِ خَير[٦] عن علي أصح، فهو المعتمد»[٧]، ويقصد الحافظ بهذا: ما رواه ابن أبي داود في كتاب (المصاحف) بسند حَسَن عن علي بن أبي طالب ﷺ قال: «أعظم النَّاس أجرًا في المصاحف أبو بكرٍ؛ فإنَّه أول مَن جَمَع بين اللَّوْحَيْن»[٨]، وقد صحَّ هذا عن عليٍّ ﷺ[٩]، فهو إقرار منه أنَّ أول مَن جَمَع القرآن هو أبو بكر ﷺ.

---

(١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٢/ ٢٥٧ ـ ٢٥٨)؛ واللفظ له، وابن أبي داود في «المصاحف» (٥٩ ـ ٦٠)، وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٩٧٦٥)، وابن الضريس في «فضائل القرآن» (٢٢)؛ عن عكرمة.

(٢) «فضائل القرآن» لابن كثير (ص٨٨). (٣) «فتح الباري» (٩/ ١٢).

(٤) محمد بن عبد الله بن أَشْتَة اللَّوذَرِي، أبو بكر الداني الأصبهاني، عالم بالعربية والقراءات، حَسَن التَّصنيف، من كتبه: «المُحَبَّر»، و«المفيد» في شواذ القراءات، توفي بمصر سنة (٣٦٠هـ). انظر: «الوافي بالوفيات» (٣/ ٢٧٨)، «طبقات المفسرين» للداودي (٢/ ١٦١ ـ ١٦٢).

(٥) قال في «الإتقان» (١/ ٢٠٤): «وأخرجه ابن أَشْتَة في المصاحف... أن ابن سيرين قال: فطلبت ذلك الكتاب وكتبت فيه إلىٰ المدينة فلم أقدر عليه».

(٦) عبد خير بن يزيد الهمداني أبو عمارة الكوفي. مخضرم، ثقة من الثانية، لم تَصح له صحبة، روىٰ عن علي، وشهد معه صفين، وبارز وقُتل. انظر: «تقريب التهذيب» (١/ ٣٣٥).

(٧) «فتح الباري» (٩/ ١٢).

(٨) أخرجه ابن أبي داود في «المصاحف» (ص٤٩).

(٩) قال ابن كثير في «فضائل القرآن» (ص٥٧): «هذا إسناد صحيح».

قوله: (ولو وُجد مصحفه لكان فيه عِلْمٌ كبير، ولكنه لم يُوجَد).

وَرَد مثل هذا عن محمد بن سيرين قال: «فلو أُصيب ذلك الكتاب كان فيه علم»[1]، ولعل المقصود ـ لو صَحَّ ـ: أنه علىٰ ترتيب النُّزول؛ فيكون ذلك مُفِيدًا مِن هذه الناحية؛ لأنَّ كل الروايات الواردة في ترتيب نزول سور القرآن سورة سورة لا يَصِح منها شيء، والله أعلم.

قوله: (فلما قُتل جماعة مِن الصحابة يوم اليمامة في قتال مُسيلِمة الكذّاب؛ أشار عمر بن الخطاب علىٰ أبي بكر الصديق ﷺ بجمع القرآن؛ مخافة أَنْ يذهب بموت القُرَّاء).

أخرج البخاري عن زيد بن ثابت الأنصاري ﷺ قال: «أَرسل إِليَّ أبو بكر مَقتَلَ أهلِ اليمامة وعنده عمر، فقال أبو بكر: إنَّ عمر أتاني، فقال: إنَّ القَتْل قد استَحَرَّ يوم اليمامة بالناس، وإني أخشىٰ أن يَسْتَحِرّ القتل بالقُرَّاء في المواطن، فيذهب كثير مِن القرآن إلا أن تَجْمَعُوه، وإني لأرىٰ أنْ تَجْمَع القرآن. قال أبو بكر: قلتُ لعمر: كيف أفعل شيئًا لم يَفْعله رسول الله ﷺ؟ فقال عمر: هو والله خير، فلم يزل عمر يُراجِعني فيه حتىٰ شَرَح الله لذلك صدري، ورأيت الذي رأىٰ عمر، قال زيد بن ثابت: وعُمر عنده جالس لا يَتَكَلَّم، فقال أبو بكر: إِنَّك رَجُل شَاب عاقل، ولا نَتَّهِمُك، كُنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ، فَتَتَبَّع القرآن فاجمعه، فوالله لو كَلَّفني نَقْل جَبَل مِن الجبال ما كان أثقل عَلَيَّ مما أَمَرَني به مِن جَمْع القرآن، قُلت: كيف تفعلان شيئًا لم يَفْعَله النبي ﷺ؟ فقال أبو بكر: هو والله خير، فلم أزل أُراجعه حتىٰ شرح الله صدري للذي شرح الله له صَدْر أبي بكر وعمر، فقمتُ فتَتَبَّعت القرآن أجمعه مِن الرِّقاع والأكتاف، والعُسُب وصدور الرجال، حتىٰ وجدت مِن سُورة التوبة آيتين مع خُزَيمة الأنصاري[2] لم أجدهما مع أحد غيره، ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ

---

(١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرىٰ» (٢/٣٣٨).

(٢) خزيمة بن ثابت بن الفَاكه بن ثَعْلَبَة الأنصاري، أبو عمارة: صحابي، حامل راية بني =

رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم﴾ [التوبة: ١٢٨] إلىٰ آخرهما، وكانت الصحف التي جُمِع فيها القرآن عند أبي بكر حتىٰ تَوَفَّاه الله، ثم عند عمر حتىٰ تَوَفَّاه الله، ثم عند حفصة بنت عمر»(١).

قوله: (فجمعه في صحف، غير مُرَتَّب السُّوَر).

لم يذكر هذا في الرواية، وإنما ذكر هذا ابن جُزيّ؛ لأنه يرىٰ أنَّ ترتيب السور ليس توقيفيًّا، وإنما هو اجتهادي، وسيأتي خلاف العلماء في ذلك.

قوله: (وبقيت تلك الصحف عند أبي بكر، ثم عند عمر بعده، ثم عند بنته حفصة أم المؤمنين).

وهذا كله في رواية البخاري كما سَبَق(٢)؛ باعتبار أَنَّ حفصة ﵄ كانت وَصِيَّة عمر علىٰ ما تَرَك.

قوله: (وانتشرت في خلال ذلك صُحُفٌ كُتبت في الآفاق عن الصحابة، وكان بينها اختلاف؛ فأشار حذيفة بن اليمان علىٰ عثمان بن عفان ﵄، بِجَمْع الناس علىٰ مُصحف واحد خِيفة مِن اختلافهم، فانتدب لذلك عثمان).

أخرج البخاري عن أنس بن مالك ﵁: «أنَّ حذيفة بن اليمان، قَدِم علىٰ عثمان، وكان يُغازي أهل الشأم في فَتْح أَرْمِينِية، وأَذْرَبِيجان مع أهل العِراق، فأفزع حذيفة اختلافهم في القِراءة، فقال حُذيفة لعثمان: يا أمير المؤمنين، أَدْرِك هذه الأُمَّة، قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارىٰ، فأرسل عثمان إلىٰ حفصة: أَنْ أرسلي إلينا بالصُّحف نَنْسَخها في المصاحف، ثم نَرُدّها إليك، فأرسلت بها حفصة إلىٰ عثمان، فأمر زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص(٣)، وعبد الرحمن بن الحارث بن

= خطمة من الأوس في فتح مكة، ومن أشراف الأوس في الجاهلية، وقد جعل النبي ﷺ شهادته بشهادتي رجلين، خاض صفِّين مع علي ﵁، وقتل فيها سنة (٣٧هـ). انظر: «أسد الغابة» (٢/ ١٧٠).

(١) أخرجه البخاري (٤٦٧٩، ٤٩٨٦، ٧١٩١).

(٢) البخاري (٤٩٨٦).

(٣) ستأتي ترجمته.

هشام[١] فَنَسَخُوها في المصاحف، وقال عثمان للرَّهْط القُرَشِيِّين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء مِن القرآن فاكتبوه بِلِسان قريش، فإنما نَزَل بلسانهم، ففعلوا، حتىٰ إذا نَسَخُوا الصُّحف في المصاحف، رَدَّ عثمان الصحف إلىٰ حفصة، وأرسل إلىٰ كل أُفُق بمُصحف مما نَسَخُوا، وأمر بما سواه مِن القرآن في كل صحيفة أو مُصحف، أن يُحرَق»[٢].

قوله: (وأمر زيد بن ثابت فجمعه)

لكونه من كتّاب الوحي، وهو الذي كتب الصُّحف لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما، ولأنه شهد العَرْضة الأخيرة[٣].

قوله: (وجعل معه ثلاثة من قريش: عبد الله بن الزبير بن العوام، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام. وسعيد بن العاص بن أمية).

وهؤلاء الثلاثة كانوا مِن خيار الناس في ذلك الزمان.

أما عبد الله بن الزبير فأشهر مِن أن يُعَرَّف به.

وأما عبد الرحمن بن الحارث بن هشام القرشي المخزومي، قيل: كان عمره عشر سنين حين قُبِض النبي ﷺ، كما في (الطبقات لابن سعد)[٤]. قال الحافظ ابن حجر: «وهذا وَهْم»[٥]، أي: بل كان أصغر مِن عشر سنين، وذَكَره البغوي[٦]، والطبراني في الصَّحابة[٧]، وذكره البخاري[٨]، وابن أبي حاتم[٩] في جُملة التَّابعين، ومات سنة (٤٣هـ) فيما ذكره ابن حبان[١٠]، واختار الذَّهبي أنه ليس له صُحبة، وإنما رُؤْية، قال: «وتِلك صُحْبَة مُقَيَّدة»[١١].

---

(١) ستأتي ترجمته. (٢) أخرجه البخاري (٤٩٨٦).
(٣) انظر: «شرح السنة» للبغوي (٤/ ٥٢٥)، «البرهان في علوم القرآن» (١/ ٢٣٧).
(٤) «الطبقات الكبرىٰ» لابن سعد (٥/ ٥). (٥) «الإصابة» (٤/ ٢٥٠).
(٦) «معجم الصحابة» للبغوي (٤/ ٤٣٠). (٧) «المعجم الكبير» للطبراني (١/ ٣١٤).
(٨) «التاريخ الكبير» (٨/ ١٩٥).
(٩) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٥/ ٢٢٤).
(١٠) «الثقات» لابن حبان (٥/ ٧٩). (١١) «سير أعلام النبلاء» (٣/ ٤٨٤).

والمقصود: أنه أدرك النبيَّ ﷺ وهو صغير، ومَن أدرك النبي ﷺ ولم يكن مميزًا فروايته عن النبي ﷺ محمولة علىٰ غير الاتصال.

قال الحافظ: «وأَطْلَق جماعة أنَّ مَن رأىٰ النبي ﷺ فهو صحابي، وهو محمول علىٰ مَن بلغ سِن التَّمييز؛ إذ مَن لم يُمَيِّز لا تَصِحّ نِسْبة الرُّؤية إليه، نعم يصدق أنَّ النبي ﷺ رآه، فيكون صحابيًّا مِن هذه الحيثِيَّة، ومِن حيث الرِّواية يكون تابِعيًّا»[1]، وهذا ما قصده الذَّهَبي بالصُّحبة المُقَيَّدة.

وأما سعيد بن العاص بن أُمَيَّة، فهو القُرَشِي، من الأُمَراء الفاتحين، رَبِي في حِجر عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وولَّاه عثمان رضي الله عنه الكوفة شابًّا، وولَّاه معاوية رضي الله عنه المدينة النبوية، فمكث في ولايتها إلىٰ أن تُوفي سَنَة (٦٠هـ)، وقد قيل عنه: «كان أشبه الناس لَهْجة برسول الله ﷺ»[2].

قوله: (وكان عثمان رضي الله عنه يَتَعَهَّدهم ويُشاركهم في ذلك، فلما كمل المُصحف نَسَخ عثمان رضي الله عنه منه نُسَخًا، ووَجَّهَها إلىٰ الأمصار، وأمر بما سواها مِن المصاحف أن تُحْرق أو تُخرق ـ يُروىٰ بالحاء المهملة والخاء المنقوطة ـ).

لم يُظهِر أبو بكر رضي الله عنه تلك الصحف ـ التي جمعها ـ للناس، ولم يُطالب الناس بأن يقرؤوا بها، وإنما كانت نُسخة احتياطية احتفظ بها، أما عثمان رضي الله عنه فألزم الناس بهذه المصاحف، وأمر بغيرها أن يُحرَق.

والنُّسَخ التي نَسَخَها عثمان كل ما يُقال في عددها غير ثابت، ولا يَصِح في ذلك شيء، ولا يَتَرَتَّب عليه عمل أو أَثَر.

الفرق بين جَمْع أبي بكر وجَمْع عثمان رضي الله عنهما للقرآن:

١ ـ أبو بكر رضي الله عنه جمع القرآن في صُحف، ولم يُظْهِرها للناس، ولم يُطالبهم بالاقتصار عليها، وعثمان رضي الله عنه جمع القرآن في مصاحف، وألزم الناسَ أن يَقْتَصِروا عليها ويتركوا ما عداها.

---

(١) «الإصابة» (١/ ١٥٩).
(٢) «المصاحف» لابن أبي داود (ص١٠٢).

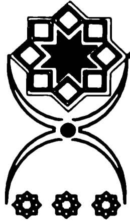
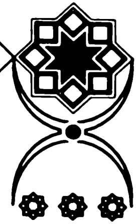
٢ ـ الدَّافع والعلة لجَمْع أبي بكر ﷺ القرآن هو: مخافة أن يذهب شيء منه بذهاب القُرَّاء، وذلك لمَّا اسْتَحَرّ القتل في القُرَّاء يوم اليمامة.

وأما الجَمع الذي كان في زمن عثمان ﷺ فكان سببه اختلاف الأجناد في القِراءة؛ وذلك أن الأجناد ـ حينما التقوا من الشام والحجاز والعراق في فتح أَرْمِينية ـ اختلفوا في القراءة، فجعل كل واحد يُخَطِّئ قراءة الآخر، فأهل الشام قرؤوا علىٰ معاذ وأبي الدرداء ﷺ، وأهل الكوفة قرؤوا علىٰ ابن مسعود ﷺ، وأهل المدينة قرؤوا علىٰ أُبيّ بن كعب ﷺ.

فلما التقوا في مكان واحد صار كل واحد يُنكِر قراءة الآخر، فرَكِب حذيفة بن اليمان إلىٰ عثمان ﷺ بالمدينة، ثم أشار عليه بِجَمع الناس علىٰ مُصحف واحد[1].



(١) انظر: «الإتقان» (١/٢٠٨). وأصل الرواية في «صحيح البخاري» (٤٩٨٧).

ترتيب سور القرآن

❁ **قال المؤلف** رحمه الله:

{فترتيب السور علىٰ ما هو الآن عليه: هو من فِعْل عثمان وزيد بن ثابت والذين كتبوا معه المصحف، وقد قيل: إنه مِن فِعْل رسول الله ﷺ، وذلك ضعيف تَرَدُّه الآثار الواردة في ذلك}.

الشَّرح

مسألة ترتيب سور القرآن فيها قولان:

القول الأول: أنه أَمْر اجتهادي. وذهب إليه جَمْع مِن أهل العلم، ونَسَبه بعضهم إلىٰ الجمهور[١] - كالقاضي عياض[٢] والسيوطي[٣] -، وهو قول مشهور عن الإمام مالك[٤]، وابن فارس[٥]، والقاضي أبي بكر الباقلاني[٦]، وهو اختيار ابن عطية[٧]، وشيخ الإسلام ابن تيمية[٨]، وابن كثير[٩]، وابن رجب، وجماعة[١٠]. واختاره مِن المعاصرين: الطاهر بن عاشور[١١].

واستدلوا علىٰ هذا بأدلة، مِن أقواها:

أولًا: حديث حذيفة رضي الله عنه أن النبيَّ ﷺ صَلَّىٰ، فافتتح بالبقرة ثم النساء ثم آل عمران[١٢].

---

(١) انظر: «الإتقان» (١/ ٢١٦)، «مناهل العرفان» (١/ ٣٥٣).
(٢) «إكمال المعلم» (٣/ ٨٠).
(٣) «الإتقان» (١/ ٢١٦).
(٤) انظر: «الفواكه الدَّواني» (١/ ٦٦).
(٥) انظر: «الإتقان» (١/ ٢١٦).
(٦) «الانتصار للقرآن» (١/ ٢٧٩)، (٢/ ٤٧٠).
(٧) «تفسير ابن عطية» (١/ ٥٠).
(٨) «الفتاوىٰ الكبرىٰ» (٤/ ٤١٩).
(٩) «تفسير ابن كثير» (١/ ٣٠).
(١٠) «فتح الباري» لابن رجب (٧/ ٦٩).
(١١) «تفسير ابن عاشور» (١/ ٨٥).
(١٢) أخرجه مسلم (٧٧٢).

ثانيًا: أَنَّ مصاحف الصحابة كانت غير مُرَتَّبة(١) علىٰ وَفْق المصاحف العثمانية.

ثالثًا: ما جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال لعثمان رضي الله عنه: ما حَمَلَكم علىٰ أن عَمدتم إلىٰ الأنفال؛ وهي مِن المثاني، وإلىٰ براءة؛ وهي مِن المئين، فقرنتم بينهما، ولم تكتبوا بينهما سَطْر: (بسم الله الرحمن الرحيم)، ووضعتموها في السَّبع الطُّوَل؟ فقال عثمان: كان رسول الله ﷺ تنزل عليه السُّور ذوات العَدَد، فكان إذا أُنزل عليه شيء دعا بعض مَن يكتب فيقول: «ضَعُوا هَذِهِ الآيَةَ فِي السُّورَةِ الَّتِي يُذْكَرُ فِيهَا كَذَا وَكَذَا»، وكانت الأنفال مِن أوائل ما نَزَل بالمدينة، وكانت براءة مِن آخر القرآن نزولًا، وكانت قِصّتها شبيهة بقصتها؛ فظَنَنتُ أنها منها، فقُبض رسول الله ﷺ ولم يُبَيِّن لنا أنها منها، فمِن أجل ذلك قرنتُ بينهما، ولم أكتب بينهما سطر: (بسم الله الرحمن الرحيم)، ووضعتهما في السَّبع الطُّول». وهذه الرواية لا تصح(٢).

القول الثاني: أَنَّ تَرتِيب سور القرآن بتوقيف مِن النبي ﷺ. وذهب إلىٰ هذا: أبو عُبيد القاسم بن سلّام، وأبو بكر بن الأنباري(٣)، وأبو جعفر النَّحاس(٤)، والكرماني(٥)(٦)، والزركشي(٧)، والمُلّا علي قاري(٨).

---

(١) انظر: «البرهان في علوم القرآن» (١/ ٢٥٩)، «فضائل القرآن» لابن كثير (ص١٤٤).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٠٨٦)، قال الترمذي: «حديث حَسَن لا نَعرِفه إلا مِن حديث عوف، عن يزيد الفارسي، عن ابن عباس». وتكلّم عليه أحمد شاكر بكلام طويل في «تعليقه علىٰ المسند» (٣٩٩)، و«تفسير الطبري» (١/ ٩٨) وقال: «هو ضعيف جدًّا»، وضعّفه جماعة مِن أهل العلم، منهم: شعيب الأرنؤوط في «تحقيق المسند» (٣٩٩)، وقال: «إسناده ضعيف، ومتنه منكر».

(٣) انظر: «البرهان في علوم القرآن» (١/ ٢٦٠).

(٤) انظر: المصدر السابق (١/ ٢٥٨).

(٥) محمود بن حمزة بن نصر أبو القاسم برهان الدين الكِرْماني، تَاج القُرَّاء، وأحد العلماء الفقهاء، كان عَجَبًا في دِقَّة الفهم وحُسْن الاستنباط، صاحب تَصانيف، منها: «لُباب التفاسير»، و«البرهان في معاني مُتشابه القرآن»، توفي سنة (٥٠٥هـ). انظر: «معجم الأدباء» (٦/ ٢٦٨٦)، «غاية النهاية» (٢/ ٢٩١).

(٦) انظر: «الإتقان» (١/ ٢١٧).

(٧) انظر: المصدر السابق (١/ ٣٨).

(٨) «مرقاة المفاتيح» (٤/ ١٥٢٢).

واستدلوا بأدلة، منها:

أولًا: أَنَّ الصحابة ﷺ أجمعوا علىٰ المصحف الذي كُتب في عهد عثمان، ولم يُخالِف منهم أَحَد، وأَنَّ هذا الإجماع لا يمكن أن يقع إلا أن يكون ذلك بتوقيف، ولو كان باجتهاد لتَمَسَّكوا بمصاحفهم[١].

ثانيًا: ما جاء عن عثمان بن عبد الله بن أوس الثَّقَفي[٢]، عن جَدّه أوس بن حذيفة ﷺ[٣]، قال: قدِمنا علىٰ رسول الله ﷺ وَفْد ثقيف، فأنزلنا عليه في قُبَّة له، فنزل إخواننا مِن الأحلاف علىٰ المُغيرة بن شعبة، فكان رسول الله ﷺ يأتينا بعد العشاء فيُحَدِّثنا، وكان أكثر حديثه تَشْكِية قريش، ويقول: «ولا سَوَاء، كُنَّا بِمَكَّةَ مُسْتَذَلِّين مُسْتَضْعَفِين، فلَمَّا أَتَيْنَا المَدِيْنَةَ كَانَتِ الحَرْبُ سِجَالًا عَلَيْنَا وَلَنَا»، فأبطأ علينا ذات ليلة، فأطول، فقلنا: يا رسول الله لقد أبطأت، فقال: «إِنَّه طَرَأ عَلَيَّ حِزْبِي مِنَ القُرْآن، فَكَرِهْتُ أَنْ أَخْرُج حَتَّىٰ أَقضِيه» فسألنا أصحاب رسول الله ﷺ: كيف كان رسول الله ﷺ يُحزِّب القرآن؟ فقالوا: كان يُحَزِّبه ثلاثًا، وخمسًا، وسبعًا، وتسعًا، وإحدىٰ عشرة، وثلاث عشرة، وحزب المُفَصَّل»[٤].

---

(١) انظر: «مناهل العرفان» (١/ ٣٥٤).

(٢) عثمان بن عبد الله بن أوس بن أبي أوس الثقفي الطائفي، روىٰ عن جده، وروىٰ عنه ابن ميسرة، ذكره ابن حبان في الثقات. انظر: «الثقات» لابن حبان (٧/ ١٩٨)، «تهذيب التهذيب» (٧/ ١٢٩).

(٣) أوس بن أبي أوس (أوس بن حذيفة) الثقفي، والد عمرو بن أوس، صحابي جليل، روىٰ عن النبي ﷺ وعلي بن أبي طالب ﷺ، توفي سنة (٥٩هـ). انظر: «الإصابة في تمييز الصحابة» (١/ ٢٩٧)، «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٨١ ـ ٣٨٢).

(٤) أخرجه أبو داود (١٣٩٣). وحسَّنه ابن كثير في «تفسيره» (٧/ ٣٩٢)، والعراقي في «المغني عن حمل الأسفار» (ص٣٢٧)، وابن حجر في «الفتح» (٩/ ٤٢)، و«نتائج الأفكار» (٣/ ١٦٦)، وقال عنه يحيىٰ بن معين كما في «الاستيعاب» (١/ ١٢٠): «ليس بالقائم»، وضعّفه الألباني في كتاب: «دفاع عن الحديث النبوي» (ص٣٦)، وشعيب الأرنؤوط في «تحقيق سنن أبي داود» (١٣٩٣).

يقول الحافظ ابن حجر: «فهذا يدل على أنَّ ترتيب السور على ما في المصحف الآن كان في عَهْد النبي ﷺ، ويحتمل أن الذي كان مُرَتَّبًا حينئذ حِزْب المفصّل خاصة، بخلاف ما عداه، فيُحتمل أنه كان فيه تقديم وتأخير»(١).

ثالثًا: أَنَّ «السُّوَر المُتَجَانِسة في القرآن لم يُلتزم فيها الترتيب والوِلاء، ولو كان الأمر بالاجتهاد للُوحِظ مكان هذا التَّجانس والتَّماثل دائمًا، لكن ذلك لم يكن، بدليل أنَّ سور المُسَبِّحات لم تُرتَّب على التَّوالي، بينما هي مُتماثلة في افتتاح كل منها بتسبيح الله، بل فُصِل بين سورها بسورة ﴿قَدْ سَمِعَ﴾ [المجادلة: ١]، والممتحنة، والمنافقون، وبدليل أن ﴿طسٓمٓ﴾ [الشعراء: ١]، و﴿طسٓمٓ﴾ [القصص: ١]، لم يتعاقبا مع تماثلهما، بل فُصل بينهما بسورة أقصر منهما وهي: ﴿طسٓ﴾ [النمل: ١]»(٢).

رابعًا: حديث: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ»(٣)، فسَمَّاها فاتحة الكتاب، مع أنها ليست أول ما نزل، وإنما لأنها أول سورة فيه، فوضْعها قبل سائر سور القرآن دليل على التوقيف.

خامسًا: حديث: «اقْرَؤُوا الزَّهْرَاوَيْنِ: الْبَقَرَةَ، وَآلَ عِمْرَانَ»(٤). والشاهد ذِكْرهما مُرَتَّبتين.

سادسًا: قول ابن مسعود رضي الله عنه في: «بني إسرائيل، والكهف، ومريم، وطه، والأنبياء: هُنَّ مِن العِتاق الأول، وهُنّ مِن تِلادِي»(٥)، أي أنها مِن السور العتيقة القديمة التي تلقاها مِن النبي ﷺ، فذِكْرها بهذا الترتيب دليل على التَّوقِيف.

سابعًا: حديث: «أُعطِيتُ مكان التوراةِ السَّبعَ الطُّوال»(٦).

---

(١) «فتح الباري» (٩/ ٤٣).
(٢) «مناهل العرفان» (١/ ٣٥٥).
(٣) أخرجه البخاري (٩/ ١٥٦)، ومسلم (٣٩٤).
(٤) أخرجه مسلم (٨٠٤).
(٥) أخرجه البخاري (٤٧٠٨).
(٦) أخرجه أحمد (١٦٩٨٢)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (١٤٤٠) بمجموع طرقه، =

ومثل هذا الحديث إذا صح فإنه يدل علىٰ أنَّ هناك أجزاء مِن القرآن كانت مُرَتَّبة.

والأمر يحتمل أن يكون الترتيب ليس نصًّا، ولكنه استئناس بما شاهدوا من غالب حال النبي ﷺ.

تنبيه:

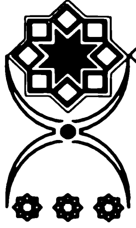
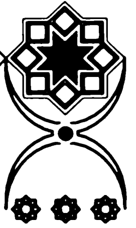
مِن أهل العلم مَن قال: إنَّ الخلاف يرجع إلىٰ صورة لفظية(١)؛ لأن القائلين بالاجتهاد يَرَون أنَّ الصحابة إنما فعلوا ذلك استئناسًا بما شاهدوا من حال النبي ﷺ، وأنَّ القائلين بالتوقيف يَرَون أن النبي ﷺ نَصَّ علىٰ ذلك(٢).



= وأحمد شاكر في تحقيق «تفسير الطبري» (١/ ١١٠)، وحسّنه شعيب الأرنؤوط في «تحقيق المسند» (١٧٠٢٣)، وقال ابن كثير في «تفسيره» (١/ ١٥٤): «هذا حديث غريب، وسعيد بن بشير فيه لِين».

(١) قال الزركشي في «البرهان» (١/ ٢٥٧): «والخلاف يرجع إلىٰ اللفظ». وانظر: «الإتقان» (١/ ١٧١)، «مناهل العرفان» (١/ ٣٥٨).

(٢) انظر: «البرهان» (١/ ٢٥٧)، «مناهل العرفان» (١/ ٣٥٨).

نَقْط القرآن وشَكْله وتعشيره

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

{وأما نَقْط القُرآن وشَكْله فأوّل مَن فَعَل ذلك: الحجاج بن يوسف بأمر عبد الملك بن مروان، وزاد الحَجَّاج تحزيبه. وقيل: أوّل مَن نَقَطه يحيىٰ بن يَعْمَر[1]، وقيل: أبو الأسود الدُّؤلي. وأما وَضْع الأعشار فيه، فقيل: إنّ الحجاج فَعَل ذلك، وقيل: بل أمر به المأمون العباسي}.

الشَّرْح

قوله: (وأما نقط القرآن وشَكْله) فمِن المعلوم أن المصحف العثماني لم يكن منقوطًا ولا مَشْكُولًا، ولهذا اختُلف في نَقط المصحف وشكله[2]:

فذهب بعض السَّلَف كالحسن[3]، وابن سيرين[4]، وربيعة بن أبي عبد الرحمن[5]، والنووي[6] إلىٰ أنه لا بأس به؛ صِيانة للقرآن مِن اللَّحن والتَّحريف.

---

(١) يحيىٰ بن يعمر، أبو سليمان الوشقي العدواني، مِن عدوان بن قيس، كان من علماء التابعين، عالمًا بالحديث والفقه ولغات العرب، وَلِي قضاء البصرة، وتوفي بخراسان سنة (١٢٩هـ)، وقيل: قبل سنة (٩٠هـ). انظر: «نزهة الألبَّاء في طبقات الأدباء» (ص٢٦)، «معجم الأدباء» (٦/ ٢٨٣٦)، «معرفة القراء الكبار» (ص٣٧).

(٢) انظر: «فضائل القرآن» للقاسم بن سلام (ص٣٩٢)، «المصاحف» لابن أبي داود (ص٣٢٤، ٣٢٨)، «التبيان في آداب حملة القرآن» (ص١٨٩)، «الإتقان» (٤/ ١٨٤).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٤/ ٣٢٣)، وابن أبي داود في «المصاحف» (ص٣٢٨ ـ ٣٢٩).

(٤) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٤/ ٣٢٣)، وابن أبي داود في «المصاحف» (ص٣٢٨ ـ ٣٣٠).

(٥) أخرجه ابن أبي داود في «المصاحف» (ص٣٣٠).

(٦) «التبيان في آداب حملة القرآن» (ص١٨٩).

وقال مالك: لا بأس بالنَّقط فيما يَتَعَلَّم به الصِّبيان لا في الأُمّهات[١].

ومنهم مَن يرىٰ كراهته: كابن مسعود رضي الله عنه، والنَّخعي، ومجاهد[٢].

ورُوي عن ابن سيرين أنه كان يكره الفواتح والخواتم[٣].

ورُوي عن ابن مسعود رضي الله عنه، ومجاهد[٤] وغيرهما[٥]: كراهة التَّعْشِير.

وعن أبي العالية: أنه كان يكره الجُمَل التي تُكتَب في المصاحف؛ فاتحة وخاتمة[٦].

وعن النخعي أنه كان يكره العواشر والفواتح، وتصغير المصحف، وأن يكتب فيه سورة كذا وكذا... الخ[٧].

والنَّقط نوعان:

الأول: نَقْط الإعراب[٨]: وهو العلامات الدالة علىٰ ما يَعْرِض للحرف مِن حَرَكة أو سكون أو شَدٍّ أو مَدٍّ أو تنوين، ونحو ذلك، فهو مُرادف لمعنىٰ الضبط والشَّكْل[٩].

---

(١) انظر: «الإتقان» (٤/ ١٨٥).

(٢) أخرجه عنهم عبد الرزاق في «المصنف» (٤/ ٣٢١ ـ ٣٢٢)، وابن أبي داود في «المصاحف» (ص٣٢٧).

(٣) أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص٣٩٤ ـ ٣٩٥)، وابن أبي داود في «المصاحف» (ص٣٢٣)، وانظر: «الإتقان» (٤/ ١٨٤).

(٤) أخرجه عنهما: عبد الرزاق في «المصنف» لعبد الرزاق (٤/ ٣٢٢)، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص٣٩٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٢٣٨)، وابن أبي داود في «المصاحف» (ص٣٢٠ ـ ٣٢١).

(٥) انظر: ابن أبي داود في «المصاحف» (ص٣٢٠ ـ ٣٢١).

(٦) انظر: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٢٣٩)، وابن أبي داود في «المصاحف» (ص٣١٧).

(٧) أخرجه ابن أبي داود في «المصاحف» (ص٣٢٤) وما بعدها..

(٨) انظر: «مباحث في التجويد والقراءات والإعجاز» (١/ ٣).

(٩) انظر: «رسم المصحف وضبطه» لشعبان محمد إسماعيل (ص٨٧)، «معجم علوم القرآن» (ص٢٩٥).

وقد وُضِع أوَّلًا علىٰ صورة نقط علىٰ آخر حرف في الكلمة: الفتحة نُقطة علىٰ أول الحرف، والضَّمَّة علىٰ آخره، والكسرة تحت أوله.

ثم تَطَوَّر علىٰ يد الخليل بن أحمد، فجاء بالشكل الجديد الذي نعهده اليوم: (الضم، والفتح، والكَسر، والسكون، والتنوين)[١].

النوع الثاني: نَقْط الإعجام[٢]: «وهو الذي يدل علىٰ ذوات الحروف ويُمَيِّز بينها[٣]»، فللتاء نقطتان أعلىٰ الحرف، وللياء نقطتان أسفل الحرف، وللجيم نُقطة أسفل الحرف، وللخاء نقطة أعلىٰ الحرف، والحاء مُهْمَلة.

ونَقْط الإعراب هو المراد بقول المؤلف: (وَشَكْله).

قوله: (فأوّل مَن فعل ذلك: الحجاج بن يوسف بأمر عبد الملك بن مروان[٤]، وزاد الحَجَّاج تحزيبه[٥]، وقيل: أوّل من نقطه يحيىٰ بن يَعْمَر، وقيل: أبو الأسود الدؤلي).

ذكر المؤلف في أول مَن قام بنَقْط القرآن ثلاثة أقوال:

الأول: أنه الحَجَّاج بن يوسف الثَّقَفِي، وهو مِن أكثر الأمراء عِناية بالقرآن، حتىٰ كان يأتي ببعض كِبار القُرَّاء ويأمرهم بِعَدّ حروف القرآن، ويُعطيهم حَبَّات الشَّعير، فيعدّون الحروف حرفًا حرفًا[٦].

الثاني: أَنَّه يحيىٰ بنُ يَعْمَر[٧]، وقيل: إِنَّه اشترك في ذلك مع نَصْر بن

---

(١) انظر: «الإتقان» (٤/ ١٨٦).
(٢) انظر: «مناهل العرفان» (١/ ٤٠٦).
(٣) «رسم المصحف وضبطه» لشعبان محمد إسماعيل (ص٨٧).
(٤) انظر: «البرهان في علوم القرآن» (١/ ٢٤٩)، «فضائل القرآن» لابن كثير (١/ ١٤٩)، «إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر» (ص٢٥)، «مناهل العرفان» (١/ ٤٠٦).
(٥) قال الزركشي: «أما التحزيب والتجزئة فقد اشتُهِرَت الأجزاء من ثلاثين». «البرهان في علوم القرآن» (١/ ٢٥٠).
(٦) انظر: «البرهان في علوم القرآن» (١/ ٢٤٩).
(٧) تقدمت ترجمته.

عاصم(١).

الثالث: أنَّه أبو الأسود الدُّؤَلِي، قيل: إنَّ الذي طَلَب منه ذلك هو الأمير زياد، وأنه امتنع أوَّلًا، وتَحَرَّج مِن وَضْع شيء لم يكن علىٰ عهد رسول الله ﷺ ولم يُسبَق إليه، فأرصد له زياد رجلًا يقرأ: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٣]، بالجَرِّ في ﴿وَرَسُولُهُۥ﴾، فاستعظم ذلك أبو الأسود وقال: معاذ الله أن يَتَبَرَّأ مِن رسوله، فرجع مِن فَوره إلىٰ زياد وقال له: قد أجبتك إلىٰ ما سألت، فاختار رَجُلًا عاقلًا فَطِنًا وقال له: خُذِ المصحف وصِبْغًا يُخالِف لون المداد، فإذا فتحتُ شفتيّ فانقط فوق الحرف نُقْطة، وإذا ضَمَمتُهما فانقط أمامه، وإذا كسرتهما فانقط تحته، فإن أتْبَعتُه بغنَّة ـ يعني تنوينًا ـ فانقط نقطتين(٢).

والروايات في هذا الباب ليس عندنا ـ فيما أعلم ـ شيء منها يثبت.

وكل ما سبق من الأقوال ليس علىٰ شيء منها دليل يرفع الخلاف، لكن أقوال أهل العلم تدور حول هذا وترجع إليه، ولا يترتب عليه كبير أثر.

قوله: (وأما وضع الأعشار فيه فقيل: إنّ الحَجَّاج فعل ذلك، وقيل: بل أمر به المأمون العباسي).

الأخماس والأعشار: «وضع كلمة (خمس) نهاية كل خمس آيات من السورة، وكلمة (عشر) عند نهاية كل عشر آيات منها، فإذا انقضت خمس أخرىٰ بعد العشر أعادوا كلمة (خمس) فإذا صارت هذه الخمس عشرا أعادوا كلمة (عشر)، وهكذا دواليك إلىٰ آخر السورة»(٣).

---

(١) نصر بن عاصم اللَّيثِي البصري، عالم بالعَرَبِيّة، مِن فُقهاء التابعين، اشتَغَل بتفسير القرآن. وهو من أوائل واضعي النَّحو، مِن تلاميذ أبي الأسود الدُّؤَلي. تُوُفّي سنة (٨٩هـ). انظر: «الوافي بالوفيات» (٢٧/ ٤٤ ـ ٤٦)، «غاية النهاية» (٢/ ٣٣٦).

(٢) انظر: «المحكم في نقط المصاحف» (ص٣ ـ ٤)، «نزهة الألباء في طبقات الأدباء» (ص٢٠).

(٣) «مناهل العرفان» (١/ ٤١٠).

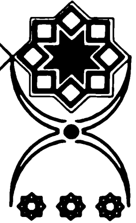
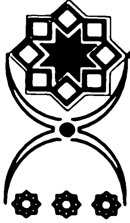
فترقيم الآيات أيضًا لم يكن مكتوبًا في المصاحف، إنما حصل هذا بعد الإضافات في رسم المصحف.

قيل: إنَّ أول مَن وضع التَّعشير: الحَجَّاج بن يوسف، وقيل: بل أَمَر به المأمون، وقد تُوُفِّي المأمون سنة (٢١٨هـ).

وقد رَوىٰ أبو عمرو الدَّاني بسنده عن ابن مسعود أنه كره التَّعشير في المصحف، كما نقل آثارًا أُخرىٰ عن جماعة مِن التابعين أنهم كرهوا التَّعشير[١]، فيُحمَل ذلك علىٰ أنَّ بعض الناس كتب ذلك لنفسه في مصحفه آنذاك، وأما الحَجَّاج أو المأمون فأراد أن يفعل ذلك بصفة رَسمِيَّة في المصاحف.



(١) «المحكم في نقط المصاحف» (ص١٤) وما بعدها.

أسماء القرآن الكريم

❁ **قال المؤلف** رَحِمَهُ اللَّهُ:

{وأما أسماؤه فهي أربعة: القرآن، والفرقان، والكتاب، والذِّكر. وسائر ما يُسمَّىٰ به صفات لا أسماء، كوصفه بالعظيم، والكريم، والمُبين، والعزيز، والمجيد، وغير ذلك.

فأما القرآن: فأصله مصدر (قرأ)، ثم أُطلِق علىٰ المقروء.

وأما الفرقان: فمصدر أيضًا، معناه: التَّفرقة بين الحق والباطل.

وأما الكتاب: فمصدر، ثم أُطلِق علىٰ المكتوب.

وأما الذِّكر: فسُمِّي القرآن به؛ لما فيه مِن ذِكْر الله، أو مِن التَّذكير والمواعظ.

ويجوز في السُّورة مِن القرآن الهمز، وتَرْك الهَمْز لغة قريش.

وأما الآية فأصلها العلامة، ثم سُمِّيت الجملة مِن القرآن آية؛ لأنها علامة علىٰ صِدْق النبي ﷺ}.

❁ الشَّرح ❁

قوله: (وأما أسماؤه فهي أربعة: القرآن، والفرقان، والكتاب، والذِّكر، وسائر ما يُسمَّىٰ به صفات لا أسماء، كوصفه بالعظيم، والكريم، والمبين، والعزيز، والمجيد، وغير ذلك). الصَّحيح ـ والله أعلم ـ أَنَّ أسماء القرآن إنما هي هذه الأربعة فحسب، وما عدا ذلك فهو مِن قبيل الأوصاف.

مع أنَّ بعض أهل العلم عَدّ كثيرًا من الصفات مِن جملة أسماء القرآن، وهي صفات في الحقيقة، ومثل هذا قد وقع في أسماء الله ﷻ، وفي أسماء النبي ﷺ، حتىٰ أَفْرَد بعضهم مُصَنَّفًا خاصًّا في أسماء القرآن، وذَكَر في جُملتها أوصافًا.

قال الزركشي: «صنَّف في ذلك الحَرَالّي[١] جُزءًا، وأنهىٰ أساميه إلىٰ نَيِّف وتسعين. وقال القاضي أبو المعالي عَزِيزي بن عبد الملك[٢]: اعلم أنَّ الله تعالىٰ سمَّىٰ القرآن بخمسة وخمسين اسمًا»[٣].

وممَّن بالغ في عدِّها: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي؛ حيث قال: «ذكر الله تعالىٰ للقرآن مائة اسم نَسوقها علىٰ نَسَقٍ واحد، ويأتي تفسيرها في مواضعها مِن البصائر»[٤].

ومنهم الدكتور محمد محروس المُدَرِّس الأعظمي: ألَّف (أسماء القرآن في القرآن)، جَمَع فيه ثلاثين اسمًا.

قوله: (فأما القرآن: فأصله مصدر (قرأ)، ثم أُطلِق علىٰ المقروء).

أي: أنه مصدر مُرادف للقراءة[٥]، فهو مِن المصادر «كالرُّجْحَان والكُفْران والغُفْران، سُمِّي به الكتاب المقروء مِن باب تسمية المفعول بالمصدر»[٦]، والألف واللام الداخلة عليه لِلَمْح الأصل.

والتمس بعضهم حِكَمًا لذلك:

قال أبو عبيدة: «إنما سُمِّي قرآنا لأنه يَجمع السُّور فيَضُمّها»[٧].

وقال الرَّاغب: «قال بعض العلماء: تَسْمِية هذا الكتاب قُرْآنًا مِن بين كتب الله؛ لكونه جامعًا لثمرة كُتُبِه»[٨].

---

(١) تقدمت ترجمته.

(٢) القاضي عزيزي بن عبد الملك بن منصور، أبو المعالي، الملقب بالقاضي شيذلة، كان فصيحًا، حافظًا، حلو النادرة، جمع كتابًا في مصارع العشاق ومصائبهم، وله أيضًا: «بيان البرهان في علم البلاغة»، توفي سنة (٤٩٤هـ). انظر: «الوافي بالوفيات» (٢٠/ ٧٢).

(٣) «البرهان في علوم القرآن» (١/ ٢٧٣).

(٤) «بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز» (١/ ٦١).

(٥) انظر: «الصحاح» (١/ ٦٥)، مادة (قرأ)، «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٢/ ٣٢٦)، مادة (زين).

(٦) «الإتقان» (١/ ١٨٢).

(٧) «مجاز القرآن» (١/ ١).

(٨) «المفردات» (ص٦٦٩).

وقيل: لأنه جَمَع أنواع العلوم كلها بمعانٍ[1]، كما قال تعالىٰ: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، مع أن الأقرب أن المراد بالكتاب في الآية: اللوح المحفوظ، والله أعلم.

قوله: (وأما الفرقان: فمصدر أيضًا معناه: التَّفرقة بين الحق والباطل).

قال الله ﷻ: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ﴾ [الفرقان: ١].

وسُمِّي القرآن فرقانًا لأنه يُفَرِّق بين الحق والباطل، وهذا هو المشهور في سبب تسميته بهذا الاسم.

وأسماء الله ﷻ، وأسماء القرآن، وأسماء النبي ﷺ تتضمن أوصافًا.

فالعزيز مِن أسماء الله مُتَضَمِّن لصفة العِزَّة، وهكذا الرحيم مُتَضَمِّن لصفة الرحمة.

وفي أسمائه عليه الصلاة والسلام يقول: «أنا محمد، وأنا أحمد، وأنا الماحي، الذي يُمحَىٰ بي الكفر، وأنا الحاشر الذي يُحشَر الناس علىٰ عقبي، وأنا العاقِب؛ والعاقب الذي ليس بعده نَبِي»[2].

بخلاف أسمائنا؛ فإنها لا تتضمن أوصافًا، فقد يُسمَّىٰ الإنسان صالحًا وهو أبعد ما يكون عن الصلاح، وقد يُسَمَّىٰ شجاعًا وهو أبعد ما يكون عن الشجاعة، فهي مُجَرّد أسماء أعلام مِن أجل التمييز بين الذوات.

قوله: (وأما الكتاب: فمصدر ثم أُطلِق علىٰ المكتوب).

وقد ورد تسمية القرآن بالكتاب في أكثر من موضع، مِن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا﴾ [الكهف: ١].

فـ (الكتاب) مصدر (كتب)، ويُطلَق علىٰ (المكتوب)؛ مِن باب إطلاق المصدر علىٰ اسم المفعول.

---

(١) انظر: «المفردات» (ص٦٦٩)، «الإتقان» (١/ ١٨٢).

(٢) أخرجه البخاري (٣٥٣٢، ٤٨٩٦)، ومسلم (٢٣٥٤)؛ واللفظ له؛ من حديث جُبير بن مُطعِم رضي الله عنه.

وأصل مادة (الكَتْب) ترجع إلىٰ معنىٰ الجَمع[1]، ولهذا يقال: كَتِيبة، وهي المجموعة مِن الجُنْد، ويقال: كُتْبَة، للسَّيْر الذي يُربَط به فَمُ القِرْبة، ويقال للخَيَّاط: كاتب؛ باعتبار أنه يضُمّ أطراف الثوب.

وسُمِّي الكتاب كتابًا؛ باعتبار: أنه قد جَمع السُّور والآيات، أو أنه جَمَع وحَوَىٰ ما يحتاجه الناس مِن ألوان الهداية، أو أن الله جعله جامعًا للشريعة. كما يقول ابن عاشور[2].

وذلك إشارة إلىٰ ما يَصِير إليه حال القرآن[3].

أو باعتبار أنه مكتوب؛ لأن الله سمَّاه كتابًا قبل أن يُجمَع، فقال: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢].

قوله: (وأما الذِّكر: فسُمِّي القرآن به؛ لما فيه مِن ذِكْر الله ومِن التذكير والمواعظ).

ورد تَسْمية القرآن بالذِّكر في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

وسُمِّي القرآنُ ذِكرًا؛ لما فيه مِن ذِكْر الله، أو لأنه تذكير بما يَجِب علىٰ الناس اعتقاده والعمل به، والله أعلم.

تعريف السورة:

قوله: (ويجوز في السورة مِن القرآن الهمز، وترك الهمز لغة قريش).

السورة فيها لغتان:

---

(١) انظر: «تهذيب اللغة» (١٠/ ٨٨)، مادة (كتب)، «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٤/ ١٤٧)، مادة (كتب).

(٢) انظر: «تفسير ابن عاشور» (١/ ٧٢).

(٣) قال ابن عاشور في «التحرير والتنوير» (١/ ٧٢): «هذه التسمية معجزة للرسول ﷺ بأن ما أُوحِي إليه سيُكتَب في المصاحف، قال تعالىٰ: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام: ٩٢]».

الأولىٰ: (سُورة) بدون همز، وهي لغة قريش وأكثر قبائل العرب، وتُجمَع علىٰ سُوَر، كما قال الله ﷻ: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ﴾ [هود: ١٣]، ويجوز أن تُجمَع علىٰ سُوْرَات وسُوَرَات.

ويذكرون لذلك معان، قال ابن فارس: «السين والواو والراء أصل واحد يدل علىٰ عُلُو وارتفاع»(١).

وقيل: إنها مأخوذة مِن معنىٰ الإبانة والارتفاع والمنزلة والإحاطة والتَّمام(٢).

أما الإبانة: فباعتبار أنها مُنْفَصِلة بائنة مُستقلة عن غيرها من السّوَر.

وأما الارتفاع: فباعتبار أن منزلتها مرتفعة وشريفة وعالية، كما قال النابغة الذبياني(٣):

ألم تر أنَّ الله أعطاك سورةً ... ترىٰ كلَّ مَلْك دونها يتذبذبُ

أي أعطاك منزلة عالية رفيعة(٤).

وأما الإحاطة: فلكونها تُحيط بما احتوت عليه مِن الآيات، فهي كسُوْر البلد الذي يُلاحظ فيه أمران: الارتفاع، والإحاطة.

وأما التَّمام: فلأنها تامة مُنفصلة عن السورة الأخرىٰ بآياتها وموضوعها، والعرب تُسَمِّي الناقة التامة الكريمة: سورة(٥).

هذا بالنِّسبة للسورة مِن غير همز.

الثانية: (سُؤْرة) بالهمز: وهي لغة تميم، وتُجمع علىٰ سُؤَر. وأصل

---

(١) «مقاييس اللغة» (٣/ ١١٥)، مادة (سور).

(٢) انظر: «تهذيب اللغة» (١٣/ ٣٧)، مادة (سور)، «لسان العرب» (٤/ ٣٨٦ ـ ٣٨٧)، مادة (سور)، «تاج العروس» (١٢/ ١٠١ ـ ١٠٢)، مادة (سور).

(٣) «ديوان النابغة» (ص١٨).

(٤) انظر: «لسان العَرَب» (٤/ ٣٨٦)، مادة (سور).

(٥) انظر: «المخصص» (٢/ ١٦٠).

السُّؤْر البَقِية مِن الشيء[1]، وهو جُزْء مِن الشيء، فهذا ربما باعتبار أن السورة جُزء مِن القرآن.

ومِن العلماء مَن يُرجع ذلك إلىٰ اختلاف اللهجات؛ وعليه فلا خلاف في المعنىٰ بين الهمز والتَّسهيل.

وحدُّ **السورة في الاصطلاح** علىٰ ما ذَكَره الجَعْبَري[2] أنها: «قرآن يَشْتَمِل علىٰ آي ذي فاتحة وذي خاتمة، وأقلها ثلاث آيات. وقال غيره: السورة الطائفة المُتَرجمة توقيفًا، أي المسمّاةُ باسم خاصّ بتوقيف مِن النبي ﷺ»[3].

أسماء السور:

أسماء السور في الأصل مُتَلَقَّاة عن النبي ﷺ إلا أن أسماء بعض السور منقولة عن بعض الصحابة أو التابعين، وذلك يحتمل أنهم تَلَقَّوها عن النبي ﷺ أو أنهم سمَّوها بذلك، وعلىٰ كلٍّ فمدار ذلك في الأصل علىٰ الرواية[4].

وقد نَجِد للسورة الواحدة أسماء مُتَعَدّدة وقد تَكثُر، وقد يكون بعضها مِن قبيل الأوصاف لا الأسماء، فيذكرون للفاتحة مثلًا أسماء كثيرة، من ذلك:

(الرقية)؛ لقول النبي ﷺ: «وما يُدريك أنها رُقْية»[5]، والظاهر أنَّ ذلك مِن قبيل الصِّفَة.

وكذلك سمَّاها بعضهم (الصلاة)؛ للحديث القدسي: «قَسَمتُ الصلاة

---

(١) انظر: «تهذيب اللغة» (١٣/ ٣٥)، (سور)، «القاموس المحيط» (ص٤٠٣)، مادة (سؤر)، «تاج العروس» (١١/ ٤٨٥)، مادة (سأر)، (٢٢/ ٢٤٦)، مادة (حدب).

(٢) إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجَعْبريّ، أبو إسحاق، شيخ القُرَّاء، مِن فقهاء الشافعية، له نحو مائة كتاب أكثرها مختصر، توفي سنة (٧٣٢هـ). انظر: «فوات الوفيات» (١/ ٣٩)، «الوافي بالوفيات» (٦/ ٤٩).

(٣) «معترك الأقران» (٢/ ٢٧٥، ٢٧٦).

(٤) انظر: «البرهان في علوم القرآن» (١/ ٢٧٠)، «الإتقان» (١/ ١٤٨).

(٥) أخرجه البخاري (٢٢٧٦)، ومسلم (٢٢٠١).

بيني وبين عبدي نِصْفين»[١]، وفي هذا نَظَر، والله أعلم.

وسمّاها ابن عُيَيْنة: (الوافية)[٢]؛ لأنها وافية بما في القرآن مِن المعاني؛ أو لأنها لا تقبل التَّنصيف[٣].

وسمّاها يحيىٰ بن أبي كثير بـ(الكافية)؛ لأنها تكفي عمَّا عَداها[٤].

وبعضهم سمَّاها بـ(الكَنز)[٥]؛ لاشتمالها علىٰ الجواهر المكنوزة[٦].

وذكر السيوطي لها خمسة وعشرين اسمًا[٧].

وهكذا سورة التوبة:

فقد سمّاها ابن عباس رضي الله عنهما بـ(الفاضحة)[٨]؛ لأنها فضحت المنافقين[٩].

وسُميت (المُقَشْقِشة)؛ أي: المُبَرِّئة من النفاق[١٠].

و(المُبَعْثِرة)؛ لأنها بَعْثَرَت عن أسرار المنافقين[١١].

وذكر السيوطي لها أربعة عشر اسمًا[١٢].

تعريف الآية:

قوله: (وأما الآية فأصلها العلامة[١٣]، ثم سُمِّيت الجملة من القرآن آية؛ لأنها علامة علىٰ صِدْق النبي ﷺ).

أرجع كثير مِن أهل العلم معنىٰ الآية في اللغة إلىٰ معنيين:

الأول: العلامة. وهو ما اقتصر عليه المؤلف، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ

---

(١) أخرجه مسلم (٣٩٥).
(٢) انظر: «الإتقان» (١/ ١٩٠).
(٣) انظر: «تفسير الثعلبي» (١/ ١٢٧)، «تفسير الزمخشري» (١/ ١)، «الإتقان» (١/ ١٩٠).
(٤) انظر: «الإتقان» (١/ ١٩٠).
(٥) «تفسير الألوسي» (١/ ٤٠).
(٦) انظر: المصدر السابق.
(٧) انظر: «الإتقان» (١/ ١٩٢).
(٨) انظر: «صحيح البخاري» (٤٨٨٢).
(٩) انظر: «الإتقان» (١/ ١٩٣).
(١٠) انظر: المصدر السابق (١/ ١٩٢).
(١١) انظر: المصدر السابق.
(١٢) انظر: المصدر السابق.
(١٣) انظر: «مجمل اللغة» لابن فارس (ص٨٢)، باب الهمزة والباء وما يثلثهما، «مختار الصحاح» (ص٢٧)، مادة (أ ي ا).

﴿ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ﴾ [البقرة: ٢٤٨]، أي: علامة ملكه، وقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٤٨]، أي: علامة، وقول عيسىٰ عليه السلام: ﴿رَبَّنَآ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا وَءَايَةً مِّنكَ﴾ [المائدة: ١١٤]، أي: علامة.

وقول النَّابغة(١):

تَوَهَّمتُ آياتٍ لَها فعَرفْتُها ... لِسِتَّةِ أعوامٍ وذَا العامُ سابِعُ

وعلىٰ هذا المعنىٰ سُمِّيت الآية مِن القرآن بذلك؛ لأنها علامة علىٰ صِدْق مَن جاء بها(٢).

وقيل: علامة يُعرف بها ما قبلها وما بعدها من الآيات، أي: وحدة مُستَقِلّة مِن السُّورة، وعلامة للفصل بين ما قبلها وما بعدها(٣).

وقيل: علامة علىٰ كونها مُوحىٰ بها مِن الله تعالىٰ، ولكونها جُعلت دليلًا علىٰ أنَّ القرآن مُنَزَّل مِن عند الله، وليس مِن عند البشر، وهذا المعنىٰ اختاره ابن تيمية وردّ ما سواه؛ حيث قال: «وهي أيضًا دالة علىٰ كلام الله المُباين لكلام المخلوقين، فهي دلالة علىٰ الله سبحانه، وعلىٰ ما أُرسل به رسولُه ﷺ»(٤).

وإلىٰ هذا المعنىٰ أَرْجَعَ رحمه الله قولَ مَن فسَّرها بمعنىٰ العَجَب، وذلك أنَّ آيات الله عجيبة، فهي خارجة عن قُدْرة البَشَر(٥).

الثاني: الجماعة. ومنه قول بُرج بن مُسْهِر(٦):

---

(١) «ديوان النابغة» (ص٧٩).

(٢) انظر: «العذب النَّمير» (٢/ ١١٣)، (٤/ ٣٦٢)، «علوم القرآن الكريم» لنور الدين عتر (ص٣٩)، «مدخل إلىٰ تفسير القرآن وعلومه» (ص١٣٣).

(٣) انظر: «البرهان في علوم القرآن» (١/ ٢٦٧)، «الإتقان» (١/ ٢٣٠)، «مناهل العرفان» (١/ ٣٣٩).

(٤) «النبوات» لابن تيمية (٢/ ٧٣٠). (٥) المصدر السابق (٢/ ٧٣٢).

(٦) بُرج بن مُسْهِر بن جلاس بن الأرت الطَّائي، أحد شُعَراء الجاهلية المُعَمَّرِين. تُوفِّي سنة (٣٠ ق.هـ). انظر: «المؤتلف والمختلف» للآمدي (ص٨٠).

خَرَجْنا مِن النَّقْبَيْن لا حيَّ مِثْلُنا بآيتِنا نُزْجِي اللِّقاحَ المَطَافِلا[١]

أي بجماعتنا، وتقول: جاء القوم بآيتهم، أي: بجماعتهم.

وقيل لها: (آية) بهذا الاعتبار؛ لأنها مجموعة مِن الحروف أو مجموعة مِن الكلمات، وقد أشار إلىٰ هذا ابن فارس[٢]، وابن الأثير[٣].

واعترض شيخ الإسلام ابن تيمية علىٰ هذا التفسير فقال: «فإن قولهم: (خرج القوم بآيتهم) قد يُراد به العلامة التي تَجْمعهم، مثل الرَّاية واللواء؛ فإن العادة أنَّ كل قوم لهم أمير يكون له آية، فإذا خرج الأمير وأخرج الآية التي يعرفونها اجتمعوا إليه، ولهذا سُمِّي ذلك عَلَمًا، والعَلَم هو العلامة والآية، ويُسمّىٰ: راية؛ لأنه يُرىٰ، فخروجهم بآيتهم، أي: بالعَلَم والآية التي تجمعهم، فيُستَدَل بها علىٰ خروجهم جميعهم؛ فإن الأمير المُطاع إذا خرج لم يَتَخَلَّف أحد»[٤]، يقصد أنَّ تفسير الآية بالجماعة تفسير باللازم، وأما المعنىٰ المُطابق فهو العلامة.

وأما الآية في الاصطلاح: فهي طائفة ذات مَطْلَع ومقطع[٥]، مُندرجة في سورة مِن القرآن[٦].

وقيل: قرآن مُركَّب مِن جُمَل ولو تقديرًا أو إلحاقًا، ذو مَبْدَأ ومقطع، مُندرج في سورة[٧].

التقدير مثل: ﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤] أي: هما مُدهامَّتان.

ويقصدون بالإلحاق: الحروف المقطعة التي عُدّت آية.

---

(١) انظر: «إصلاح المنطق» (ص٢١٧).

(٢) «مجمل اللغة» لابن فارس (ص١٠٦)، باب الهمزة والواو وما يثلثهما.

(٣) «النهاية في غريب الحديث والأثر» (١/ ٨٧)، مادة (آية).

(٤) «النبوات» لابن تيمية (٢/ ٧٣١).

(٥) أي: بداية ونهاية.

(٦) انظر: «مناهل العرفان» (١/ ٣٣٩)، «المنار في علوم القرآن» (ص١٦٥).

(٧) انظر: «البرهان في علوم القرآن» (١/ ٢٦٦)، «الإتقان» (١/ ١٨٠).

وقريب مِن هذا قول بعضهم: هي قطعة مِن كلام الله تعالىٰ، ذات بداية ونهاية، مُنْفَصلة عمَّا قبلها وعمَّا بعدها، مُندرجة تحت سورة من سور القرآن[١].

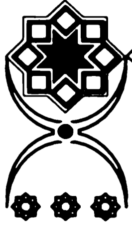
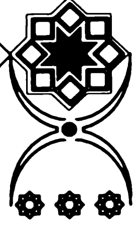
وهذه التعريفات مُتقاربة.



(١) انظر: «مناهل العرفان» (١/ ٣٣٩)، «مباحث في إعجاز القرآن» (ص١٣٤).

الباب الثاني

في السُّوَر المكية والمدنية

السُّوَر المكية والمدنية

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

{الباب الثاني: في السور المكية والمدنية:

اعلم أنَّ السور المكية هي التي نزلت بمكة، ويُعَدّ منها كل ما نزل قبل الهجرة وإن نزل بغير مكة، كما أن المَدَنِيَّة هي السُّورة التي نزلت بالمدينة، ويُعَدّ منها كل ما نزل بعد الهجرة وإن نزل بغير المدينة}.

الشَّرح

أهمية معرفة المكي من المدني من سور القرآن:

معرفة المكي والمدني مِن العلوم المتعلقة بالقرآن، بل هي من صُلْب هذا العلم؛ ولمعرفة المكي والمدني جملة مِن الفوائد يمكن تلخيصها فيما يأتي:

١ ـ معرفة الناسخ والمنسوخ، وذلك بمعرفة ما تَقَدَّم نزوله وما تَأَخَّر، وهذه الفائدة الأساسية لهذا العلم.

٢ ـ معرفة التَّدَرُّج في التشريع، ونَسْتَفِيد مِن ذلك ما يَخْتَصّ بالتَّرَقِّي بالأُمّة والتربية.

٣ ـ أنه دليل علىٰ عناية هذه الأمة بالقرآن. وهناك فوائد أُخرىٰ تكميلية[١].

ومعرفة المكي والمدني مَوقوفة علىٰ النَّقل لا الاجتهاد[٢]، أما ما يذكره كثيرٌ مِن المُفَسِّرين مِن أَنَّ هذه السورة نزلت بمكة أو بالمدينة، وأنه يُستثنىٰ منها

(١) انظر: «البرهان في علوم القرآن» (١/ ١٨٧)، «الإتقان» (١/ ٣٦)، «مناهل العرفان» (١/ ١٩٥).

(٢) انظر: «الانتصار للقرآن» (١/ ٢٤٧).

الآية الفلانية، أو نحو ذلك، بناءً علىٰ معنًى لاح له؛ فهذا غير صحيح[١].

فمثلًا في قوله تعالىٰ: ﴿وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٤١]، يُقال: الزكاة فُرضت بالمدينة، إذًا هذه الآية مدنية، وهي مُستثناة مِن سورة الأنعام المكية!

وهذه مُقدمة غير مُسلَّمة؛ فإن ذلك يمكن أن يُجاب عنه بأكثر مِن جواب:

الأول: أن أصل الزكاة فُرض بمكة، لكن مِن غير تقدير الأنصباء والأموال الزَّكَوِية المُحَدَّدة التي جاء تفصيلها في المدينة[٢].

الثاني: أنَّ مِن الآيات ما ينزل قبل تقرير الحكم[٣]، كما في قوله ﷻ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ۝ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ﴾ [الأعلىٰ: ١٤، ١٥]، أي: مَن زكّىٰ نفسه وطهَّرها بالإيمان والعمل الصالح والتَّخَلِّي عن المُدَنِّسات مِن الشرك والمعاصي[٤]، وذكر ربه ناطقًا باسمه فصَلَّىٰ.

أو أخرج زكاة الفِطْر، وذكر اسم ربه وصلَّىٰ العيد كما قال بعضهم[٥]، وهو قول ضعيف. فيكون علىٰ هذا المعنىٰ مما نزل قبل تقرير الحكم[٦].

ضابط المكي والمدني:

قال المؤلف: (اعلم أنَّ السُّوَر المكية هي التي نزلت بمكة، ويُعدّ منها كل ما نزل قبل الهجرة وإن نزل بغير مكة).

هذا هو المشهور في ضابط المكي والمدني، إلا أنه يُؤخذ عليه قوله: (أنَّ السور المكية هي التي نزلت بمكة)، وهذا ليس علىٰ إطلاقه؛ فإن ما نزل بعد الهجرة بمكة يُعَدّ مِن قَبيل المدني، كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]، فقد رُوِي أنها نزلت علىٰ النبي ﷺ بمكة بعد

(١) انظر: «الإتقان» (١/ ٤٧).
(٢) انظر: المصدر السابق (١/ ١٠٧).
(٣) انظر: المصدر السابق (١/ ١٣٣)، «قواعد التفسير» (١/ ٥٩).
(٤) انظر: «تفسير الألوسي» (٨/ ٥٤٥).
(٥) انظر: «تفسير الماوردي» (٦/ ٢٥٥).
(٦) انظر: «البرهان في علوم القرآن» (١/ ٣٢)، «الإتقان» (١/ ١٣٢).

الهجرة - في عام الفتح -[١]، ولا أعلم له إسنادًا يثبت، وإنما المقصود التَّقريب والتَّمثيل. وقوله: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ [المائدة: ٣]، نزلت بعرفة بعد الهجرة[٢].

فعلىٰ عبارة المؤلف تكون هذه الآيات مكية، لكنه لم يُرِد ذلك؛ بدليل قوله في ضابط المدني: (هي السُّورة التي نزلت بالمدينة، ويُعدّ منها كل ما نزل بعد الهجرة وإن نزل بغير المدينة).

إذًا فضابط المكي والمدني: ما نزل قبل الهجرة فهو مكي، وما نزل بعد الهجرة فهو مدني[٣].

وممن قال بهذا الضابط: يحيىٰ بن سلَّام، صاحب التفسير المشهور، وكذلك علي بن الحسين بن واقد[٤][٥]، وهو ضابطٌ قديم. وذهب بعض أهل العلم إلىٰ غير هذا[٦].



---

(١) سيأتي تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري (٤٥)، ومسلم (٣٠١٧) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقد صرّح في الحديث بأنها نزلت يوم عرفة في حجة الوداع.

(٣) انظر: «البرهان في علوم القرآن» (١/ ١٨٧)، «الإتقان» (١/ ٣٥).

(٤) علي بن الحسين بن واقد، أبو الحسن المروزي، الإمام العالم المُحَدِّث، مولىٰ الأمير عبد الله بن عامر بن كُرَيز القرشي فاتح خراسان. توفي سنة (٢١١هـ). انظر: «الثقات» (٨/ ٤٦٠)، «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٢١١).

(٥) انظر: «الدر المنثور» (٦/ ٤٤٥)، «الإتقان» (١/ ٣٧).

(٦) انظر: «الإتقان» (١/ ٣٧).

أقسام السور من حيث مكان نزولها

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

{وتنقسم السُّور ثلاثة أقسام:

قِسْم: مَدَنِيَّة باتِّفاق، وهي اثنتان وعشرون سورة، وهي البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنفال، وبراءة، والنور، والأحزاب، والقتال، والفتح، والحُجرات، والحديد، والمجادلة، والحشر، والممتحنة، والصف، والجمعة، والمنافقون، والتغابن، والطلاق، والتحريم، و﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾ [النصر: ١].

وقسم فيها خلاف، هل هي مكية أو مدنية؟ وهي ثلاث عشرة سورة: أمُّ القرآن، والرعد، والنحل، والحج، والإنسان، والمطففين، والقدر، ولم يكن، وإذا زلزلت، وأرأيت، والإخلاص والمعوّذتان.

وقسم مكية باتفاق، وهي سائر السُّور.

وقد وقعت آيات مدنية في سور مكية، كما وقعت آيات مكية في سور مدنية، وذلك قليل مختلف في أكثره}.

الشَرح

قَسَّم المُؤَلِّف السُّور القرآنية مِن حيث المكي والمدني إلىٰ ثلاثة أقسام:

القسم الأول: سُور مدنية باتفاق، وذكر تحت هذا النوع: اثنتين وعشرين سورة، وفيه نظر؛ فإن بعضها وقع فيها خلاف.

وقد ذهب ابن الحصّار[1] إلىٰ أنَّ المتفق عليه عشرون سورة، فلم يَعُدَّ

(١) علي بن محمد بن محمد بن إبراهيم ابن موسىٰ الخزرجي، أبو الحسن، الحصار الفاسي، فقيه إشبيلي، مَنْشَأه بفَاس، وجاور بمكة، كان إِمَامًا فاضِلًا، كثير التَّصنيف فِي أُصول الْفِقْه، وغيره. تُوفي في المدينة سنة (٦١١هـ). انظر: «الوافي بالوفيات» =

سورتين: الصف، والتغابن(١).

ثم إنّ السيوطي قد زاد علىٰ هذا العدد حتىٰ أوصله إلىٰ تِسْع وعشرين سورة، لكنه لم يَحْكِ الاتفاق علىٰ ذلك، فزاد: الرعد، والحج، والقيِّمة، والقدر، والزلزلة، والمعوذتين(٢).

القسم الثاني: سُوَر وقع خلاف في كونها مدنية أو مكية، وذَكَر تحت هذا النوع: ثلاث عشرة سورة. وعدّ ابن الحصّار ثنتي عشرة سورة(٣)، فذَكَر مِن هذه الثلاث عشرة: تِسْعًا، وزاد: الرحمن، والصف، والتغابن، ولم يذكر النَّحل، والحج، والإنسان، والماعون.

القسم الثالث: سور مكية باتفاق، وهي سوىٰ ما ذُكر في القسمين.

ولو بحثنا عن سبب هذا الاختلاف في كون هذه مكية وهذه مدنية؛ لوجدنا أنهم يعتمدون في تقسيمهم علىٰ عدة أمور، منها:

١ ـ روايات لا تَصِح، كقول بعضهم: إن سورة الحديد مكية(٤)، بناء علىٰ روايات ضعيفة في أسباب النزول(٥).

٢ ـ معنًى لَاحَ للقائل، كما سَبَق في قوله تعالىٰ: ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٤١].

٣ ـ ثُبوت رواية في أنَّ آيةً مَا نزلت في مكة أو المدينة، فيُعَمَّم الحكم علىٰ السُّورة كلها؛ وذلك مثل قول بعضهم: إنَّ سورة الحديد مكية بناء علىٰ ما

= (٢٢/ ٨٣)، «الأعلام» للزركلي (٤/ ٣٣٠).

(١) انظر: «الإتقان» (١/ ٤٤)، «مناهل العرفان» (١/ ١٩٨).

(٢) انظر: «الإتقان» (١/ ٤٦) وما بعدها.

(٣) قال الزرقاني في «مناهل العرفان» (١/ ١٩٨): «ويريد ابن الحصَّار بالسور الاثنتي عشرة المختلف فيها: سورة الفاتحة، والرَّعد، والرحمن، والصف، والتغابن، والتطفيف، والقَدر، ولم يكن، وإذا زُلزلت، والإخلاص، والمعوذتين».

(٤) انظر: «التحبير» للسيوطي (ص٤٩ ـ ٥٠).

(٥) انظر: «مجمع الزوائد» (٩/ ٦٣ ـ ٦٥).

ثَبَت في مسلم عن ابن مسعود ﵁، قال: «ما كان بين إسلامنا وبين أن عاتَبنا الله بهذه الآية: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد: ١٦] إلا أربع سنين»(١). فهذا دليل علىٰ أن الآية نزلت بمكة، ولا يلزم مِن ذلك أن تكون السُّورة كلها مكية.

ومثل ذلك: سورة النساء، يرىٰ أبو جعفر النحاس أنها مكية؛ بناء علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]، باعتبار أنها نزلت في قصة مفاتيح الكعبة لما أخذها النبي ﷺ مِن عثمان بن طَلْحَة ﵁(٢)، وطَلَب العباس ﵁ أن تُجْعَل له مع السِّقاية؛ فنزلت الآية، وأُعيدت المفاتيح إلىٰ عثمان بن طلحة ﵁(٣)، وهذه الرواية في سبب النزول لا تَصِح مِن جهة الإسناد، فكيف يُحكم بأن سورة النساء مكية بكاملها علىٰ طولها وتفاصيل الأحكام التي فيها بناء علىٰ هذه الآية؟!(٤)

ثم إن الواقعة المُشَار إليها كانت بعد الهجرة، وعلىٰ الضابط الذي تَقَرَّر سابقًا تكون مَدَنِيّة ولو نزلت في مكة.

قوله: (وقد وقعت آيات مدنية في سور مكية، كما وقعت آيات مكية في سور مدنية، وذلك قليل مختلف في أكثره).

---

(١) أخرجه مسلم (٣٠٢٧).

(٢) عثمان بن طلحة بن أَبِي طلحة (عَبْد الله بْن عَبْد العزىٰ) الْقُرَشِيّ، هاجر إلىٰ رسول الله ﷺ فِي هُدنة الحُديبية مع خالد بن الوليد، وشهد فتح مكّة، ودَفَع إِلَيْه النبي ﷺ مفتاح الكعبة يَوْم الفتح وَإِلىٰ ابن عمه شَيْبَة بن عثمان بْن أَبِي طلحة، أقام في المدينة حتىٰ توفي النبي ﷺ فانتقل إلىٰ مكة، فأقام بها حتَّىٰ مات سنة (٤٢هـ)، وقيل: إنه استُشهِد يَوْم أجنادين. انظر: «أسد الغابة» (٣/ ٥٧٢).

(٣) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» عن ابن جُريج (٧/ ١٧٠)، وعزاه السيوطي في «الدر» (٢/ ٥٧٠) إلىٰ ابن مردويه عن ابن عباس ﵄. والحديث مرسل، وإسناده ضعيف؛ لعنعنة ابن جريج وهو مدلس.

(٤) انظر: «فتح الباري» (٩/ ٤٠). وفيه ردٌّ علىٰ النَّحاس.

الأصل أن تكون السورة إما مدنية كاملة أو مكية كاملة، ويخرج عن ذلك أمران:

الأول: أن تَرِد آيات مدنية في سورة مكية، وهذا كثير، ومثاله: سورة النحل مكية إلا ثلاث آيات مِن آخرها نزلت بالمدينة بعد أُحُد(١).

والثاني: أن تَرِد آيات مكية في سورة مدنية، وهو قليل، بل قال الحافظ ابن حجر عن هذا النوع: «لم أَرَه إلا نادرًا»(٢)، وباب الدعوىٰ واسع وكثير في كتب التفسير، لكن العُمْدة علىٰ الثابت بالنَّقل.

فـ (سورة العنكبوت) التي يُسَمِّيها ابن القيم: سورة الابتلاء(٣)، ذَكَر الله ﷻ في صدرها المنافقين، والجمهور علىٰ أنها مكية(٤)، وذهب بعضهم إلىٰ أنها مدنية(٥)؛ لأن النفاق لم يُوجَد إلا في المدينة. وكون النِّفاق لم يُوجد إلا بالمدينة - بهذا الإطلاق - أمْرٌ مشهور، إلا أنه يحتاج إلىٰ تحرير ونَظَر؛ فإنهم يقولون بأن مكة كانت مرحلة استضعاف، فلا حاجة لظهور المنافقين، ولم يَظْهر النفاق إلا بعد غزوة بدر لمَّا قَوِي الإسلام، فيقال: النفاق ألوان، وضعاف الإيمان إذا ابتُلوا فإنهم قد يحصل لهم تلوُّن وضعف، فينتقل إلىٰ حال يمكن أن تُسمَّىٰ بالنفاق، والله ﷻ قال عن واقعة بدر فيما قصَّ من خبرها ومسير المسلمين إليها: ﴿إِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ غَرَّ هَٰٓؤُلَآءِ دِينُهُمْ﴾ [الأنفال: ٤٩]، فمن أين جاء هؤلاء المنافقون؟ وكذلك في (سورة العنكبوت): ﴿وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾ [العنكبوت: ١١]، وهي مكية، فقد يكون هذا بالاعتبار الذي ذكرناه، والله أعلم.

وعامة أهل العلم يُجِيب عن مثل هذا بأنه مما تَحَدَّث القرآن عنه قَبْل وُقُوعه، فيكون من قبيل الإخبار بالغيوب المستقبلة.

وبعضهم يحكم بأن الآية مدنية كما تقدّم.

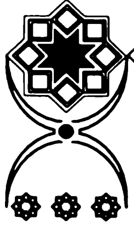
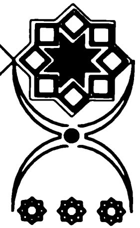
---

(١) أخرج ذلك النحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص٥٤١)؛ عن ابن عباس ﭭ.

(٢) «فتح الباري» (٩/ ٤٠). (٣) «شفاء العليل» (ص٢٤٧).

(٤) انظر: «البرهان في علوم القرآن» (١/ ١٨٨)، «الإتقان» (١/ ٥٦).

(٥) نُسب هذا القول لابن عباس ﭭ، وقتادة، وليس عليه دليل. انظر: «تفسير الماوردي» (٣/ ٢٤٣).

سِمَات المكي والمدني وضوابطهما

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

{واعلم أنّ السُّوَر المكية نزل أكثرها في إثبات العقائد والرَّدّ علىٰ المشركين، وفي قصص الأنبياء.

وأنّ السور المدنية نزل أكثرها في الأحكام الشرعية، وفي الرَّدّ علىٰ اليهود والنصارىٰ، وذِكْر المنافقين، والفتوىٰ في مسائل، وذكر غزوات النبي ﷺ.

وحيثما وَرَدَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ فهو مدني، وأما: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾، فقد وقع في المكيّ والمدنيّ}.

الشَّرْح

معرفة المَكِّي والمدني لها طريقان[1]:

الطريق الأول: سَمَاعي. ومبناه علىٰ النقل والرواية.

الطريق الثاني: قياسي. ويُعرف بالعلامات الاستقرائية.

وقد ذكر العلماء لذلك سمات عامة وضوابط:

أما السِّمات العامة للسُّوَر المكية: فإن أكثرها نزل في إثبات العقائد والرَّدّ علىٰ المشركين، وفي قصص الأنبياء.

والسُّور المدنية: نزل أكثرها في الأحكام الشرعية، والرَّدّ علىٰ اليهود والنصارىٰ، وذِكْر المنافقين، والفَتوىٰ في مسائل، وذكر غزوات النبي ﷺ.

---

(١) انظر: «الإتقان» (١/ ٦٩).

وأما الضوابط، فيمكن تقسيمها إلىٰ قسمين:

الأول: ضوابط المكي:

١ ـ كل سورة فيها لفظ: ﴿كَلَّا﴾ فهي مكية. وجاء هذا في ثلاثة وثلاثين موضعًا في القرآن، في خمس عشرة سورة، وكلها في النِّصف الأخير مِن القرآن[١].

٢ ـ كل سورة فيها سجدة فهي مكية. ويُستَثْنَىٰ مِن ذلك سورة الرَّعد والحج، ففيهما خِلاف[٢].

٣ ـ كل سورة في أولها حروف التَّهَجِّي فهي مكية، سوىٰ سورة البقرة، وآل عمران. فهما مدنيتان بالإجماع، وفي الرعد خِلاف[٣].

٤ ـ كل سورة فيها قصص الأنبياء والأُمم السابقة فهي مكية، سوىٰ سورة البقرة[٤].

٥ ـ كل سورة فيها قِصّة آدم وإبليس فهي مكية، سوىٰ سورة البقرة[٥].

٦ ـ كل سورة فيها ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾، وليس فيها ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾، فهي مكية، سوىٰ سورة الحج؛ ففيها خلاف[٦].

٧ ـ كل سورة مِن المفصّل فهي مكية. هكذا قال بعضهم[٧]، ويحتج بمثل ما جاء عن ابن مسعود ﷺ: «نزل المُفَصَّل بمكة، فمكثنا حِجَجًا نقرؤه ولا يَنْزل غيره»[٨]. بصَرف النَّظر عن صحتها، ولا شك أَنَّ مِن المفصّل ما هو

---

(١) انظر: «البرهان في علوم القرآن» (١/ ١٨٨).
(٢) انظر: «الإتقان» (١/ ٦٩).
(٣) انظر: «البرهان في علوم القرآن» (١/ ١٨٩)، «الإتقان» (١/ ٦٩).
(٤) انظر: «مناهل العرفان» (١/ ١٩٧)، «دراسات في علوم القرآن» لمحمد بكر إسماعيل (ص٤٧).
(٥) انظر: «البرهان في علوم القرآن» (١/ ١٨٨).
(٦) انظر: المصدر السابق (١/ ١٨٨). (٧) انظر: المصدر السابق (١/ ١٩٧).
(٨) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٣٤٤). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٣٢٧): «وفيه خُدَيج بن معاوية وثّقه أحمد وغيره، وضعَّفه جماعة».

مدني، كـ: الكوثر، و﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾، وسورة الطلاق، والممتحنة، والمجادلة، والجمعة، والمنافقون، والصَّف.

٨ ـ كل سورة وردت فيها عبارة ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ﴾ فهي مكية، وقد وردت ثلاث عشرة مرة في عشر سور من الحاقة إلىٰ الهمزة، وكلها مكية[١].

٩ ـ كل سورة مُفْتَتَحَة بـ ﴿ٱلۡحَمۡدُ﴾ فهي مكية، وهي خمس سور: الفاتحة، والأنعام، والكهف، وسبأ، وفاطر، وكلّها مكية[٢].

١٠ ـ كل سورة وَرَد فيها لفظ: (الوَصْف)[٣]، أو (الخَرْص)[٤]، أو (الجنون)[٥]، أو (زخرف)[٦]، أو (الزَّجْر)[٧]، أو (التَّضَرّع)[٨]، أو (الصُّوْر)[٩]، أو (الصيحة) بمعنىٰ العذاب أو النفخ في الصُّوْر[١٠]، أو (الوِزْر) و(الأوزار) بمعنىٰ الإثم والأحمال[١١]، أو (شعيب)[١٢]، أو (صالح)[١٣]، أو (هود)[١٤]، أو (يوسف)[١٥]؛ فهي مدنية[١٦].

---

(١) انظر: «المكي والمدني في القرآن الكريم» للشَّايع (ص٣١).
(٢) انظر: المصدر السابق (ص٣٢).
(٣) بصِيَغِه المُختلفة، وقد ورد أربع عشرة مرة.
(٤) بصِيَغِه المُختلفة، وقد ورد خمس مرات.
(٥) وقد ورد إحدىٰ عشرة مرة، ومِن ذلك لفظ (جِنَّة) بمعنىٰ الجُنون وليس الجن، وقد ورد في خمسة مواضع.
(٦) بصِيَغِه المُتنوِّعة، وقد ورد أربع مرات في أربع سور.
(٧) بصِيَغِه، وقد ورد سِت مرات في ثلاث سور.
(٨) وقد ورد سبع مرات في ثلاث سور. (٩) وقد ورد عشر مرات، في عشر سور.
(١٠) وقد ورد في اثني عشر موضعًا في عشر سور. وأما ﴿صَيۡحَةً﴾ بمعنىٰ (صوت)، فقد ورد في موضع واحد.
(١١) وقد ورد بهذا المعنىٰ في اثنين وعشرين موضعًا.
(١٢) وقَد وَرَد إحدىٰ عشرة مَرَّة في أربع سُوَر.
(١٣) وقد وَرَد تِسْع مَرَّات في أربع سُوَر. (١٤) وقد وَرَد سبع مَرَّات في ثلاث سُوَر.
(١٥) وقد ورد في سبعة وعشرين موضعًا في ثلاث سُوَر.
(١٦) انظر: «ضوابط المكي والمدني في القرآن الكريم» للشايع (ص٣٤) وما بعدها.

الثاني: ضوابط المدني:

١ ـ كلُّ سورة فيها الحدود والفرائض فهي مَدَنية[١].

٢ ـ كل سورة فيها إِذْن بالجهاد وبيان لأحكامه فهي مَدَنِيَّة[٢].

٣ ـ كل سورة فيها ذِكْر المنافقين فهي مدنية، سوىٰ سورة العنكبوت؛ ففيها خِلاف، والجمهور علىٰ أنها مكية[٣].

٤ ـ كل سورة فيها مُجادلة لأهل الكتاب، فهي مدنية[٤].

٥ ـ كل سورة ذُكِر فيها لفظ: (اليهود) مُعَرَّفًا[٥]، أو (النصارىٰ) سوىٰ موضع الحج ففيها خِلاف[٦]، أو (الرِّبا) مُعَرَّفًا[٧]، أو (الزِّنا) بصِيَغِه المُخْتَلِفة[٨]، أو (النِّكاح) عدا موضع القصص[٩]، أو الطَّلاق[١٠]؛ فهي مدنية[١١].

---

(١) انظر: «البرهان في علوم القرآن» (١/١٨٨)، «الإتقان» (١/٥٦)، «مباحث في علوم القرآن» لصبحي الصالح (ص١٨٣).

(٢) ويَطَّرِد هذا الضَّابط حينما يكون الجهاد مُقْتَرِنًا بصيغة ﴿فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾، انظر: «مناهل العرفان» (١/١٩٨)، «مباحث في علوم القرآن» لصبحي الصالح (ص١٨٣)، «ضوابط المكي والمدني في القرآن الكريم» للشايع (ص٤٥).

(٣) انظر: «البرهان في علوم القرآن» (١/١٨٨)، «الإتقان» (١/٥٦).

(٤) انظر: «مباحث في علوم القرآن» (ص٦٣).

(٥) وقد ورد ثمانية مواضع في ثلاث سور.

(٦) وقد ورد أربع عشرة مرة في أربع سور.

(٧) وقد ورد سبع مرات في ثلاث سور.

(٨) وقد ورد تسع مرات في أربع سور.

(٩) وذلك قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَٰتَيْنِ عَلَىٰٓ أَن تَأْجُرَنِي ثَمَٰنِيَ حِجَجٍ﴾ [القصص٢٧]. وقد ذُكِر النِّكاح بصِيَغِه المُختلفة في القرآن اثنتين وعشرين مرة ـ سوىٰ موضع القصص ـ في خمس سور، كلها مدنية.

(١٠) وقد ورد أربع عشرة مرة في أربع سور.

(١١) انظر: «ضوابط المكي والمدني في القرآن الكريم» للشايع (ص٤٤).

وهذه الضوابط لا تخلو مِن اعتراضات في أغلبها.

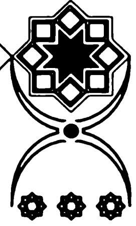
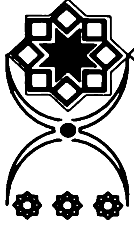
قال ابن كثير: «وقد أجمعوا علىٰ سُوَر أنها مِن المكي، وأُخَر أنها مِن المدني، واختلفوا في أُخَر، وأراد بعضهم ضبط ذلك بضوابط في تقييدها عُسْر ونَظَر»(١).



(١) «فضائل القرآن» لابن كثير (ص٣٧).

الباب الثالث

في المعاني والعلوم التي تضمَّنها القرآن

المعاني والعلوم التي تضمَّنها القرآن

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

{**الباب الثالث: في المعاني والعلوم التي تَضمّنها القرآن. ولنتكلم في ذلك على الجملة والتفصيل.**

أما على الجملة: فاعلم أنّ المقصود بالقرآن دعوة الخلق إلى عبادة الله، وإلى الدخول في دين الله، ثم إنّ هذا المقصد يقتضي أمرين لا بُدَّ منهما، وإليهما تَرجع معاني القرآن كله:

أحدهما: بيان العبادة التي دُعِي الخَلْق إليها.

والآخَر: ذِكْر بواعث تَبعَثُهم على الدّخول فيها، وتقودهم إليها.

فأما العبادة: فتنقسم إلى نوعين، وهما: أصول العقائد، وأحكام الأعمال.

وأما البواعث عليها فأمران، وهما: الترغيب، والترهيب.

وأما على التفصيل: فاعلم أنّ معاني القرآن سبعة، وهي: علم الربوبية، والنبوّة، والمعاد، والأحكام، والوعد، والوعيد، والقصص}.

الشَـرح

موضوع المعاني والعلوم التي تَضَمَّنها القرآن له عدة فوائد، وينبغي أن يكون مَحَلّ اهتمام مِن المُفسِّر.

وأما غير المُفَسِّر فعليه أن يَعرِف أهمية هذه الموضوعات، وأن يَتَتَبّع ذلك ويُعنى به في تَدَبّره وتلاوته، فالقرآن كتاب هداية للناس.

وبعض العلماء يُسَمِّي هذا: مقاصد القرآن، وهي الجوانب التي قَصَد القرآن بيانها وإيضاحها، والأمر مُقارِب.

والعلماء يَتفاوَتُون في ذِكْر هذه الموضوعات، كما يَتَفاوتُون في ذِكْر المقاصد.

وقد ذكر المؤلف أنَّ معاني القرآن علىٰ التفصيل سبعة: علم الربوبية، والنبوة، والمعاد، والأحكام، والوعد، والوعيد، والقصص.

وهذه الأقسام السبعة يمكن أن يَدْخُل بعضها في بعض، وقد أدمجها المؤلف في أصلين، ويمكن أن تُقسَّم أيضًا إلىٰ أربعة أقسام:

القسم الأول: ما يَتَعَلَّق بأصول الاعتقاد، أو أُصول الإيمان بالله، ويدخل في ذلك: الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر.

والقسم الثاني: الفُرُوع العَمَلِيَّة، مِن الحلال والحرام ونحو ذلك.

والقسم الثالث: القصص والأمثال.

والقسم الرابع: الأخلاق والسلوك والآداب. وقد يُدْرَج هذا في جملة الأحكام.

وبعضهم يذكر أكثر مِن هذا، كأبي بكر بن العربي، فإنه ذَكَر أن علوم القرآن سبعة وسبعون ألفًا وأربعمائة وخمسون علمًا(١)! وهذا العدد الهائل جاء به من عدّ آيات القرآن وضرْبها في أربعة؛ باعتبار أنَّ كل كلمة لها ظَهْر وبَطْن، ولها حدّ ومَطْلَع، وهذا الكلام بناء علىٰ روايات لا تَصِح، فأدخلوا في القرآن مِن العلوم أشياء كثيرة خرجوا بها عن مقصوده، ومِن هنا قالوا بأن القرآن يشتمل علىٰ: علم الفلك، وعلوم الرياضيات والهندسة، وعلم الخَطّ بالرَّمل، وأشياء لا يَحسُن ذِكْرها.

وابن العربي يُعِيد ذلك إلىٰ ثلاثة أقسام: الوعيد، والتذكير، والأحكام(٢)

وقال الزركشي في البرهان: «قال أبو الحَكَم بن بَرَّجَان(٣). . . : وجملة

---

(١) انظر: «قانون التأويل» (ص٥٤٠).

(٢) انظر: المصدر السابق (ص٣١٢).

(٣) أبو الحكم عبد السلام بن عبد الرحمن بن محمد اللَّخمي، المعروف بابن بَرَّجان، الصُّوفي، المفسر، المُقرئ، المُحَدِّث، مِن أهل إشبيلية. مِن كُتبه: «الإرشاد في تفسير القرآن»، أكثر كلامه فيه علىٰ طريق الصوفية، ولم يكمله، توفي بمراكش سنة (٥٣٦هـ). انظر: «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٣٦)، «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٧٢ ـ ٧٣).

القرآن تَشتَمِل علىٰ ثلاثة علوم: علم أسماء الله تعالىٰ وصفاته، ثم علم النبوة وبراهينها، ثم علم التكليف والمحنة. . .

وقال غيره: القرآن يشتمل علىٰ أربعة أنواع مِن العلوم: أَمْر، ونَهْي، وخَبَر، واستخبار. وقيل: ستة، وزاد الوعد والوعيد.

وقال ابن جرير الطبري: يشتمل علىٰ ثلاثة أشياء: التوحيد، والأخبار، والديانات»[1].

وقال عبد الرحمن ابن سعدي: «أَجَلُّ علوم القرآن علىٰ الإطلاق: **علم التوحيد**، وما لله مِن صفات الكمال، فإذا مرَّت عليه الآيات في توحيد الله وأسمائه وصفاته أقبل عليها، فإذا فَهِمها وفَهِم المراد بها أثبتها لله علىٰ وَجْه لا يُمَاثله فيه أحد، وعَرَف أنه كما ليس له مثيل في ذاته فليس له مثيل في صفاته، وامتلأ قلبه مِن معرفة رَبّه وحبه بحسب علمه بكمال الله وعظمته؛ فإن القلوب مجبولة علىٰ محبة الكمال، فكيف بمَن له كل الكمال، ومنه جميع النِّعم الجِزال؟!

ويعرف أيضًا أَنَّ أصل الأصول هو: الإيمان بالله، وأَنَّ هذا الأصل يقوىٰ ويَكْمُل بحسب معرفة العبد بِرَبّه، وفهمه لمعاني صفاته ونُعوته، وامتلاء القلب بمعرفتها ومحبتها.

وأيضًا يَعرف أنه بتكميله هذا العلم تَكْمل علومه وأعماله؛ فإن هذا هو أصل العلم وأصل التَّعَبُّد.

ومِن علوم القرآن: صفات الرسل وأحوالهم، وما جَرىٰ لهم وعليهم، مع مَن وافقهم ومَن خالَفهم.

العلم الثالث: هو عِلم أهل السعادة والخير، وأهل الشَّقاوة والشَّر، وفي معرفته لهم ولأوصافهم ونعوتهم فوائد الترغيب والاقتداء بالأخيار، والترهيب مِن أحوال الأشرار، والفرقان بين هؤلاء وهؤلاء.

---

(١) «البرهان في علوم القرآن» (١/١٨).

العلم الرابع: عِلم الجزاء في الدنيا والبَرْزَخ والآخرة علىٰ أعمال الخير وأعمال الشر.

العلم الخامس: الأمر والنهي... يَعرف حدود الله، وحدود ما أنزله علىٰ رسوله ﷺ... إلخ»[١].

وهذا الكلام جيد ومهمٌّ جدًّا في التدبر باعتبار المقاصد وموضوعات القرآن، وقلّ أن يُطرق.

فليس التدبر مقصورًا علىٰ استخراج دقائق بالمناقيش، وهي الأشياء التي يرفع الناس إليها أبصارهم، مِن غرائب ولفتات ولطائف، إنما ذلك بعض ما يُستخرج بالتدبر.

إنَّ التدبر في الأصل هو: أَن يَعْرض الإنسان نفسه علىٰ القرآن، وأن يعرف مَحَابّ الله ومَسَاخطه، وأن يَعْرف مُراد الله تبارك وتعالىٰ منه، وأن يعرف صفات أهل السعادة وأهل الشقاوة، ويُرَقِّق قلبه بالقرآن ويُلَيِّنه، إلىٰ غير ذلك مِن مَطَالِب المُتَدبِّرين[٢].

ولقد تَحدَّث الطاهر بن عاشور عن هذه القضايا، وهو ينظر إليها باعتبار ما يُعنىٰ به المُفَسِّر، وما القضايا التي جاء القرآن بتقريرها؟ فذَكَر ثمانية:

الأول: إصلاح العقائد، وتعليم الاعتقاد الصحيح، وأن هذا أعظم المطالب.

الثاني: تهذيب الأخلاق.

الثالث: التشريع. وهو الأحكام الخاصة والعامة.

الرابع: سياسة الأُمَّة، وإصلاح الأُمَّة، وحِفْظ نظامها واجتماعها، وما إلىٰ ذلك.

الخامس: القصص وأخبار الأمم السَّالفة؛ للتَّأسِّي بصالح أحوالهم.

---

(١) «القواعد الحسان» (ص٨٦ ـ ٨٨)؛ بتصرف واختصار.

(٢) ذكرت جُملة من هذه المطالب في «الخلاصة في تدبر القرآن» (ص٢٧).

السادس: التعليم بما يُناسب حالة عصر المُخاطبين، وما يُؤَهِّلهم إلىٰ تَلَقِّي الشريعة ونَشْرها.

وذكر أنَّ هذه القضية نَقَلت العرب من تلك الحال التي كانوا عليها في الجاهلية إلىٰ أن صاروا رُوَّادًا في الحضارة والعلم والمعرفة، وقادوا الأمم وأناروا الدنيا.

السابع: المواعظ والإنذار والتحذير والتبشير. وهذا يجمع آيات الوعد والوعيد، والمُحاجَّة والمُجادَلة للمعاندين، ويدخل هذا في الترغيب والترهيب.

الثامن: إعجاز القرآن، وأنه آية دالة علىٰ صِدْق النبي ﷺ(١).



(١) «تفسير ابن عاشور» (١/ ٣٧). تحت عنوان: «فيما يَحِقّ أن يكون غرض المُفَسر».

❁ قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

{فأما علم الربوبية: فمنه إثبات وجود الباري ﷻ، والاستدلال عليه بمخلوقاته، فكل ما جاء في القرآن مِن التنبيه علىٰ المخلوقات، والاعتبار في خلْق الأرض والسَّموات، والحيوان والنبات، والرياح والأمطار، والشمس والقمر، والليل والنهار، وغير ذلك مِن الموجودات، فهو دليل علىٰ خالقه}.

الشَّرح

أدخل المؤلف أنواع التوحيد الثلاثة في الرُّبوبية بإطلاق.

وما جاء في القرآن مِن إثبات توحيد الربوبية، والحديث عنه؛ إنما ذلك مِن أجل التَّوَصّل إلىٰ إثبات توحيد الإلهية الذي جادل فيه المشركون، وأبَوْا كل الإباء الدخول في الإيمان بسببه، وقالوا: ﴿أَجَعَلَ ٱلْـَٔالِهَةَ إِلَـٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَـٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥]، وكابروا فيه، وأنكروه غاية الإنكار.

فهُم في الجملة لم يُنكروا توحيد الربوبية، بل كان من المُسلَّمات في الجملة عند هؤلاء المكذِّبين، قال تعالىٰ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ۝٦١ ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ۝٦٢ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [العنكبوت: ٦١ ـ ٦٣]، فهُم وحَّدوا الله في فِعْله، ولم يُوحِّدوه في أفعالهم، فكانت النصوص التي تُذكَر في القرآن ـ وهي كثيرة جدًّا ـ في تقرير الربوبية؛ تُذكر كمقدمة لإثبات الإلهية.

فكلام المُؤلِّف في أنَّ القرآن يُقرِّر توحيد الربوبية فيه نَظَر، بل إنَّ الآيات التي أمر الله ﷻ فيها بالسَّير في الأرض والنَّظر في عواقب الأمم المُهلَكة مِن المكذِّبين: ﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١١]، [النمل: ٦٨]، [الروم: ٤٣]؛ قد خُوطِب بها مَن كان عنده نوع تَرَدّد وشَكّ، أما الذين قد ثَبَت يَقِينُهم وإيمانهم فما كانوا بحاجة إلىٰ هذا، ولم يكن هذا الخِطاب مُوَجَّهًا إليهم.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

{ومنه: إثبات الوحدانية، والرَّدّ علىٰ المشركين، والتعريف بصفات الله مِن الحياة، والعلم، والقدرة، والسَّمع، والبَصَر، وغير ذلك مِن أسمائه وصفاته، وتنزيهه عمَّا لا يَلِيق به}.

الشَّرح

قوله: (ومنه: إثبات الوحدانية)، أي: ومِن عِلم الربوبية: إثبات الوحدانية، رغم أنَّ الوحدانية ليست مِن الرّبوبية، بل إن الربوبية مُضَمَّنة في توحيد الإلهية؛ فإنَّ الإله لا بُدَّ أن يكون رَبًّا، لكن إذا قلت: إن الله هو الخالق وحده، الرازق وحده... إلخ؛ فهذا توحيد المعرفة والإثبات، فيدخل فيه: توحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات. وهذا يقتضي أن تُوَحِّده في أفعالك أنت.

فتوحيد الربوبية: أن تُوحِّده سبحانه بأفعاله، وتوحيد الإلهية: أن تُوحِّده بأفعالك، قال تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴿١٦٣﴾ قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٦٢ - ١٦٤].

وتوحيد الربوبية يقتضي توحيد الإلهية، فكيف يُجعل توحيد الإلهية هنا مِن جملة توحيد الربوبية وداخلًا تحته؟! هذا غير صحيح، والله أعلم.

ولو أنَّ المؤلف قال: إنَّ القرآن - في الجملة - جاء لتقرير التوحيد بأنواعه الثلاثة لما أبعد، لكن الذين تأثروا بالمذاهب الكلامية غلب عليهم ذِكْر الرُّبوبية حينما يذكرون التوحيد، سواء عند التَّعريف به، أو عند المُحاجَّة والاستدلال ونحو ذلك.

قوله: (والردّ علىٰ المشركين، والتعريف بصفات الله من الحياة، والعلم، والقدرة، والسَّمع، والبَصَر، وغير ذلك مِن أسمائه وصفاته، والتَّنزيه عمَّا لا يَلِيق به).

أي: ومِن علم الربوبية: الرَّد علىٰ المشركين، والتعريف بصفات الله، وعدَّ هنا خمس صفات، وفي بعض النُّسَخ المطبوعة زاد بعد القدرة: الإرادة، فيكون قد عدّ ستًّا، وهذه الصفات السِّت هي مِن السَّبع المشهورة التي يُثبتها الأشاعرة مِن طريق العقل، والمُؤَلّف يُثبِت مِن صفات الله ﷻ الذاتية والفعلية المتعلِّقة بالمشيئة والإرادة أكثر مِن ذلك؛ ولذلك قال: (وغير ذلك مِن أسمائه وصفاته، والتنزيه عما لا يَلِيق به).



قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

{وأما النبوّة: فإثبات نُبُوّة الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ على العموم، ونُبُوّة محمد ﷺ على الخصوص.

وإثبات الكتب التي أنزلها الله عليهم.

ووجود الملائكة الذين كان منهم وسائط بين الله وبينهم.

والرَّدّ على مَن كفر بشيء من ذلك.

ويَنْخَرِط في سِلْك هذا: ما ورد في القرآن مِن تَأْنِيس النبي ﷺ وكرامته والثناء عليه، وعلى سائر الأنبياء صلّى الله عليه وعليهم أجمعين}.

الشَّرح

النُّبُوَّة: مسألة علمية لا بُدَّ مِن معرفتها والعلم بمقتضى الإيمان بها، والعلم بما يُضادّها ويُنافيها، كـ «الإلحاد والزَّندقة الذي يتضمن: عَزْل النُّبوات وما جاءت به الرُّسل عن الله مِن الأدلة السَّمعية، وتولية القواعد المنطقية والآراء الفلسفية»(١).



(١) «الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة» (٢/ ٧٦٠).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

{وأما المعاد فإثبات: الحَشْر، وإقامة البراهين عليه، والردّ علىٰ مَن خالف فيه.

وذِكْر ما في الدار الآخرة: مِن الجنة، والنار، والحساب، والميزان، وصحائف الأعمال، وكثرة الأهوال، وغير ذلك.

وأما الأحكام: فهي الأوامر والنواهي، وتنقسم خمسة أنواع: واجب، ومندوب، وحرام، ومكروه، ومباح. ومنها: ما يَتَعَلّق بالأبدان، كالصلاة والصيام، وما يتعلق بالأموال، كالزكاة، وما يَتَعَلَّق بالقلوب، كالإخلاص والخوف والرجاء وغير ذلك.

وأما الوعد: فمنه: وعد بخير الدنيا؛ مِن النصر والظهور، وغير ذلك، ومنه: وعد بخير الآخرة، وهو الأكثر؛ كأوصاف الجنة ونعيمها.

وأما الوعيد: فمنه تَخْويف بالعقاب في الدنيا، ومنه تَخْويف بالعقاب في الآخرة، وهو الأكثر؛ كأوصاف جهنم وعذابها، وأوصاف القيامة وأهوالها.

وتأمّل القرآنَ تَجِد الوعد مقرونًا بالوعيد، قد ذُكِر أحدهما علىٰ إثر ذِكْر الآخَر؛ ليجمع بين الترغيب والترهيب، وليَتَبيَّن أحدهما بالآخَر، كما قيل: فبضدِّها تَتَبيّن الأشياء}.

الشَّرح

قوله: (وأما الأحكام: فهي الأوامر والنواهي، وتنقسم خمسة أنواع: واجب، ومندوب، وحرام، ومكروه، ومباح)، ذكر أنواع الحكم التكليفي الخمسة:

الواجب: وهو ما طلب الشارع فِعْله طَلَبًا جازمًا.

والمندوب: وهو ما طلب الشارع فِعْله طَلَبًا غير جازم.

المُحَرَّم: وهو ما نهىٰ عنه الشارع نهيًا جازمًا.

والمكروه: وهو ما نهىٰ عنه الشارع نهيًا غير جازم.

المباح: وهو علىٰ قسمين:

الأول: المباح إباحة شرعية، وهو ما نَصَّ الشارع علىٰ إباحته، أو جعل الخِيار للمُكَلّف في فِعْله وتَرْكه مِن غير ترجيح أحد الجانبين، وهو المقصود عادة عند ذِكْر أنواع الحكم التّكْليفي.

الثاني: المباح إباحة أصلية؛ وهو ما سكت عنه الشارع، ولم يَتَعَرَّض له بحكم، بل أَقَرَّهم علىٰ ما كانوا عليه قبل ورود الشرع، وهو ما يُسَمَّىٰ: بالبراءة الأصلية.



❁ قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

{وأما القصص: فهو ذِكْر أخبار الأنبياء المتقدّمين وغيرهم، كقصة أصحاب الكهف، وذي القرنين.

فإن قيل: ما الحكمة في تكرار قصص الأنبياء في القرآن؟

فالجواب من ثلاثة أوجه:

الأوّل: أنه ربما ذَكَر في سورة من أخبار الأنبياء ما لم يَذْكره في سورة أخرىٰ، ففي كل واحدة منهما فائدة زائدة علىٰ الأخرىٰ.

الوجه الثاني: أنه ذُكِرت أخبار الأنبياء في مواضع علىٰ طريقة الإطناب، وفي مواضع علىٰ طريقة الإيجاز؛ لتَظْهَر فصاحة القرآن في الطريقتين.

الوجه الثالث: أن أخبار الأنبياء قُصِد بذِكْرها مقاصد، فَتَعَدّدَ ذِكْرها بتَعَدُّد تلك المقاصد}.

الشَّرح

القَصّ: تَتَبُّع الأثر. قال تعالىٰ: ﴿فَٱرْتَدَّا عَلَىٰٓ ءَاثَارِهِمَا قَصَصًا﴾ [الكهف: ٦٤]، أي: رجعا يقُصَّان الأَثَر الذي جاءا به.

والقَصَص بالفتح ـ الاسم ـ: الأخبار المُتتابعة، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢].

والقِصَص بالكسر ـ جَمْع قِصَّة ـ: الأَمْر والشَّأْن[(١)].

قال ابن فارس: «القاف وَالصَّاد أصل صحيح يَدُلّ علىٰ تَتَبُّع الشَّيْء. مِن ذلك قولهم: اقْتَصَصْتُ الْأَثَرَ: إِذَا تَتَبَّعْتُهُ... وَمِن الباب القِصَّة وَالقصَص، كُلُّ ذَلِكَ يُتَتَبَّعُ فَيُذْكَرُ»[(٢)].

---

(١) انظر: «الصحاح» (٣/ ١٠٥١)، مادة (قصص)، «بصائر ذوي التمييز» (٤/ ٢٧١).

(٢) انظر: «مقاييس اللغة» (٥/ ١١)، مادة (قصّ).

وفي الاصطلاح: تَتَبّع الوقائع بالإخبار عنها شيئًا بعد شيء[1].

وقَصص القرآن: أَخْباره عن أحوال الماضين من الأُمَم وغيرهم، والنُّبوات السَّابقة، والحوادث الواقعة[2].

وقوله: (فإن قيل: ما الحكمة في تكرار قصص الأنبياء في القرآن؟ . . .).

هُنَا أصل، وهو: أَنَّه لا يُوجَد في القرآن تَكرار مَحض، لا في آية مُعينة، ولا في القصص التي تُذكر، ولا في غير ذلك. ذكر هذا جماعة من أهل العلم، منهم ابن تيمية رحمه الله[3].

والقصص منها ما كُرِّر كثيرًا ـ كقصة موسىٰ ﷺ ـ ومنها ما لم يُذْكَر إلا مرةً واحدة ـ كقصة أصحاب الكهف، وقصة يوسف عليه الصلاة والسلام ـ واختلف أهل العلم في تعليل تكرار قصة موسىٰ:

فقيل: إِنَّ ذلك مِن أجل أن الصحابة كانوا يحفظون بعض القرآن، فهذا يتلقىٰ سورة، وهذا يتلقىٰ سورة، فتكون هذه القصص بتكرارها قد وافقت محفوظاتهم جميعًا.

وقيل: إِنّ ذلك من أجل أن تُوافق ما يُحَصِّله الوفود الذين يَفِدون علىٰ النبي ﷺ؛ فإنهم يأخذون بعض القرآن. وقد رَدَّ هذا شيخ الإسلام ابن تيمية[4]، مع أنه ذكره جمْعٌ مِن أهل العلم[5].

وقد ذكر ابن جُزيّ ثلاث حِكم لتَكْرَار القصص في القرآن:

---

(١) انظر: «التوقيف علىٰ مهمات التعاريف» (ص٢٧٢)، «أصول التفسير» لابن عثيمين (ص٥٠).

(٢) انظر: «مباحث في علوم القرآن» لمناع القطان (ص٣١٦).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (١٤/٤٠٨)، «الحسنة والسيئة» (ص١٥٠).

(٤) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (١٩/١٦٨ ـ ١٦٩).

(٥) انظر: «تفسير ابن عرفة» (٣/ ٣٩٥)، «نكت وتنبيهات في تفسير القرآن المجيد» (٢/ ١٤٠ ـ ١٤١)، «تفسير القاسمي» (٥/ ٢٣).

الأولىٰ: أنه رُبَّما ذَكَر في سورة مِن أخبار الأنبياء ما لم يَذْكره في سورة أخرىٰ، ففي كل واحدة منهما فائدة زائدة علىٰ الأخرىٰ.

الثانية: أنه ذُكِرت أخبار الأنبياء في مواضع علىٰ طريقة الإطناب، وفي مواضع علىٰ طريقة الإيجاز؛ لتَظْهَر فصاحة القرآن في الطريقتين. أي: مِن أجل الإعجاز، ووجَّه ذلك: أنَّ الله ﷻ تَحَدَّاهم بأن يأتوا بمثل القرآن، فقد يقول قائل منهم: هذه القصة قد ذُكرت، فكيف يتحدىٰ بأن نأتي بمثلها؟ فنوّع ذِكْرها وصرَّفه بصِيَغ مختلفة، وتحدَّاهم أن يأتوا بمثلها مع هذا التصريف والتنويع والتعبير عنها، وهذا معنىٰ مشهور ذكره كثيرون[1].

الثالثة: أنَّ أخبار الأنبياء قُصِد بذِكْرها مقاصد، فيتعدّد ذِكْرها بتعدّد تلك المقاصد.

فيُذكَر مثلًا في قصة موسىٰ ﷺ في الكلام علىٰ بني إسرائيل في هذا السياق مِن تَعَنّتهم مع أنبيائهم ونحو ذلك ما يُناسب ذلك المقام، وفي سياق إنعام الله ﷻ عليهم وما أعطاهم وحباهم به يُذكر مِن القِصة ما يُناسب هذا المقام، وأحيانًا قد تُذكر بعض القصص في سياق بيان شِدة بَأس الله ﷻ، ونَكَاله بالمكذبين، فيُذكر مِن القصة ما يُناسب ذلك، فهي في كل سِياق بحَسَبه، ففي كل مَقام يُذْكَر مِن قصص الأنبياء مَا يناسب هذا الموضع، وهذا ليس بتكرار.

ومِن المقاصد من ذِكْر قصص الأنبياء ما ذكره المؤلف بقوله:

(فمن المقاصد بها:

إثبات نبوة الأنبياء المتقدّمين بذكْر ما جرىٰ علىٰ أيديهم من المعجزات.

وذِكْر إهلاك مَن كَذَّبهم بأنواع مِن الهلاك.

(١) انظر: «الانتصار للقرآن» للباقلاني (٢/ ٨٠٣)، «البرهان في علوم القرآن» (٣/ ٢٧)، «معترك الأقران» (١/ ٢٦٤).

وإثبات النُّبوة لمحمد ﷺ؛ لإخباره بتلك الأخبار مِن غير تَعلُّم مِن أحد، وإلىٰ ذلك الإشارة بقوله تعالىٰ: ﴿مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَا﴾ [هود: ٤٩].

ومنها: إثبات الوحدانية. ألا ترىٰ أنَّه لما ذَكَر إهلاك الأُمَم الكافرة قال: ﴿فَمَآ أَغْنَتْ عَنْهُمْ ءَالِهَتُهُمُ ٱلَّتِى يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ﴾ [هود: ١٠١].

ومنها: الاعتبار في قدرة الله وشدّة عقابه لمن كفر.

ومنها: تَسْلِية النبي ﷺ عن تكذيب قومه له بالتَّأسي بمن تقدّم مِن الأنبياء، كقوله: ﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ [الأنعام: ٣٤].

ومنها: تَأْنِيسه ﷺ ووعْده بالنصر كما نَصَر الأنبياء الذين مِن قبله.

ومنها: تَخويف الكفار بأن يُعاقَبوا كما عُوقِب الكفار الذين مِن قبلهم.

إلىٰ غير ذلك مما احتوت عليه أخبار الأنبياء مِن العجائب والمواعظ، واحتجاج الأنبياء، ورَدّهم علىٰ الكفار وغير ذلك، فلما كانت أخبار الأنبياء تُفيد فوائد كثيرة: ذُكِرت في مواضع كثيرة، ولكل مقام مقال).

وللعلماء في هذه المسألة كلام كثير غير هذا، يذكرون ذلك في ثنايا التفسير عند قصص الأنبياء، أو في مقدِّمات كتبهم، أو مصنَّفاتهم في علوم القرآن كما فَعَل الزَّركشي في (البرهان)[١]، والسيوطي في (الإتقان)[٢]، وغيرهم، وبعضهم يذكر ذلك في مُصَنَّفات خاصة بقصص الأنبياء أو قصص القرآن[٣].



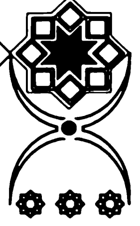
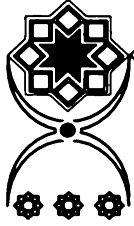
(١) انظر: «البرهان في علوم القرآن» (٣/ ٢٥) وما بعدها.

(٢) انظر: «الإتقان» (٣/ ٢٣٠) وما بعدها.

(٣) انظر: «القصص القرآني» للخالدي (ص٣٢) وما بعدها، «تيسير المنان في قصص القرآن» (ص١٣).

الباب الرابع

في فنون العلوم التي تتعلّق بالقرآن

فنون العلوم التي تتعلَّق بالقرآن

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

{الباب الرابع: في فنون العلوم التي تتعلَّق بالقرآن.

اعلم أنَّ الكلام علىٰ القرآن يَسْتَدعي الكلامَ في اثني عَشَر فنًّا مِن العلوم، وهي: التفسير، والقراءات، والأحكام، والنّسخ، والحديث، والقصص، والتصوّف، وأصول الدين، وأصول الفقه، واللغة، والنحو، والبيان}.

الشَّرح

قوله: (الباب الرابع: في فنون العلوم التي تتعلَّق بالقرآن).

الفَرق بين هذا الباب والباب قبله: أنَّ ما سبَق فيه الحديث عن الموضوعات التي يدور حولها القرآن وجاء لتقريرها، كـ: أصول الاعتقاد، والفروع العملية؛ مِن الحلال والحرام والأحكام، وقضايا الترهيب والترغيب، والقصص والأمثال والأخبار.

أما هذا الباب: فيتحدث عن فنون العلم التي تَتَعَلَّق بالقرآن، وترتبط به، والمُؤَلِّف سمّىٰ كتابه: (التسهيل لعلوم التنزيل)، وذكر في مُقَدِّمته أنه يذكر فيه التفسير، وشيئًا مِن علوم القرآن، فهو يُعنىٰ بهذه القضايا ويُبيِّنها.

قوله: (اعلم أنَّ الكلام علىٰ القرآن يَسْتَدعي الكلام في اثني عَشَر فنًّا مِن العلوم...).

ذكر اثني عشر علمًا، وذكر منها النسخ، وهو مُشْتَرك مع السنَّة.

والزركشي في كتابه البرهان[1] ـ وهو من أوسع كتب علوم القرآن ـ ذكر سبعة وأربعين علمًا.

---

(١) انظر: مقدمة «البرهان في علوم القرآن».

والسيوطي في كتابه الإتقان ـ الذي هو خزانة هذا العلم ـ ذَكَر ثمانين نَوعًا[١]، وفي كتابه (التَّحبير) ذكر مائة واثنين مِن الأنواع، بطريقة التَّشقيق؛ بحيث يجعل: (الليلي والنهاري) نوعين، وهكذا (الصيفي والشتائي) و(الحضري والسفري).

أما ابن العربي فقال: «وقد ركّب العلماء علىٰ هذا كلامًا، فقالوا: إنَّ علوم القرآن خمسون علمًا وأربعمائة علم، وسبعة آلاف، وسبعون ألف علم! علىٰ عدد كَلِم القرآن، مضروبة في أربعة؛ إذ لكل كلمة منها ظاهر وباطن، وحَدّ ومطلع...»[٢].

وقضية العَدّ ليست بموضع اعتبار، وليس لها دلالة أكيدة، ولكن المقصود أن العلماء تكلموا علىٰ علوم القرآن المتنوعة.

وتَبْرز التنويعات والتقاسيم في علوم القرآن كمُحصِّلة لتقريب المعاني القَصِيّة، وتسهيل المباحث العَصيَّة، بحيث يَجِد غير المُختَص طِلْبته بسهولة، ضِمن فهارس التآليف في علوم القرآن؛ إذ كل فن يَنْتَظمه عنوان، وإن اختلفت التَّسميات وتعددت الأسماء، والقصد: خدمة القرآن، فتصنيف الباحثين القضايا التي تدور حولها الآيات يختلف باختلاف القصد منه:

فبالنَّظَر إلىٰ مقصوده تُسَمَّىٰ: مقاصد.

وبالنَّظر إلىٰ المضمون تُسَمَّىٰ: موضوعات، كما تُجمع الآيات في موضوع مُعين مما قَصد القرآن تَقْريره، مثال ذلك: قد تُدرس مُناسبات الأسماء الحسنىٰ لختم رؤوس الآيات؛ فتجد الآيات التي يذكرها في العبادات والمعاملات تَرتبط بقضية رقابة الله ﷻ، وأنه سميع عليم، وما أشبه ذلك، فيربطهم بهذه الأسماء مِن أجل:

١ ـ أن يكون عندهم رقابة ذاتية، فيكون العمل مُرادًا به وَجْه الله تعالىٰ.

٢ ـ الإتقان، فيأتي به علىٰ الوجه المشروع.

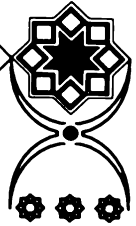
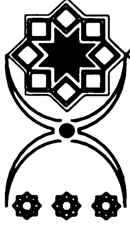
---

(١) انظر: مقدمة «الإتقان».
(٢) «قانون التأويل» (ص٥٤٠).

٣ ـ الدَّافعية، فيَفْعل ما أُمر به ولو كان بعيدًا عن الناس.

وليس بالضرورة أن تُدرس هذه بمفردها، ولكن يكفي إبراز جانب منها؛ بأن يُجمَع ويُجلَّىٰ، كتقرير القرآن لتوحيد الإلهية، أو منهج القرآن في الترغيب والترهيب... وهكذا.



أولًا: التفسير

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

{فأما التفسير: فهو المقصود لنفسه، وسائر هذه الفنون أدوات تُعين عليه، أو تَتَعَلّق به، أو تتفرع منه.

ومعنىٰ التفسير: شرح القرآن، وبيان معناه، والإفصاح بما يَقْتَضيه بنَصّه، أو إشارته، أو فَحواه.

واعلم أنّ التفسير منه مُتَّفَق عليه، ومختلف فيه. ثم إنّ المختلف فيه علىٰ ثلاثة أنواع:

أحدها: اختلاف في العبارة مع اتفاق في المعنىٰ. فهذا عدّه كثير مِن المؤلفين في التفسير خلافًا، وليس في الحقيقة بخلاف؛ لاتفاق معناه، وجعلناه نحن قولًا واحدًا، وعبَّرنا عنه بأحد عبارات المُتَقَدّمين، أو بما يَقْرب منها، أو بما يجمع معانيها.

الثاني: اختلاف في التمثيل؛ لكثرة الأمثلة الداخلة تحت معنىٰ واحد، وليس مثال منها علىٰ خصوصه هو المراد، وإنما المراد: المعنىٰ العامّ الذي تَنْدَرج تلك الأمثلة تحت عمومه، فهذا عدّه أيضًا كثير مِن المؤلفين خلافًا، وليس في الحقيقة بخلاف؛ لأنّ كل قول منها مثال للمراد، وليس بكل المُراد، ولم نَعُدّه نحن خلافًا، بل عبّرنا عنه بعبارة عامّة تدخل تلك الأقوال تحتها، وربما ذكرنا بعض تلك الأقوال علىٰ وجه التمثيل، مع التنبيه علىٰ العموم المقصود.

النوع الثالث: اختلاف في المعنىٰ، فهذا هو الذي عددناه خلافًا، ورجَّحنا فيه بين أقوال الناس حسبما ذكرناه في خطبة الكتاب.

فإن قيل: ما الفرق بين التفسير والتأويل؟

فالجواب: أن في ذلك ثلاثة أقوال:

الأوّل: أنهما بمعنىٰ واحد.

الثاني: أن التفسير للفظ، والتأويل للمعنىٰ.

الثالث ـ وهو الصواب ـ أن التفسير هو: الشرح، وأن التأويل هو: حمْل الكلام علىٰ معنىٰ غير المعنىٰ الذي يقتضيه ظاهر اللفظ؛ لموجِب اقتضىٰ أن يُحمَل علىٰ ذلك ويخرج عن ظاهره}.

الشَّرح

قوله: (فأما التفسير: فهو المقصود لنفسه، وسائر هذه الفنون أدوات تعين عليه).

ما سيذكره المؤلف يحتاج إلىٰ مُناقشة وبيان حقيقة التفسير ما هي، وما الذي يدخل تحته، وما ضابطه؟ حتىٰ نُقَيِّم ما يُذكر في كتب التفسير، وهل هذا خروج عن التفسير، وما يُذكَر من المُناسبات واللطائف البلاغية هل يُعَدّ من قبيل التفسير، ومَن يَتَحَدَّثون عن قضايا من الاستنباط في جوانب تَتَعلّق بالاجتماع أو المُجْتَمع، أو إصلاح واقع الأُمّة، أو الرُّقِي في مَدارج الحضارة أو نحو ذلك، هل هذا مِن التَّفسير، والكلام علىٰ ما يُسمّىٰ بالإعجاز العلمي، هل هذا مِن التَّفسير، وحينما يدخل في الإعراب هل هذا مِن التَّفسير.

قوله: (وسائر هذه الفنون) أي: مِن المذكورات سابقًا، وغيرها، كأسباب النزول؛ فإن سبب النزول يُعين علىٰ فهم المعنىٰ، وسبب النزول ليس علىٰ مَرْتَبَة واحدة مِن هذه الحيثية، فأحيانًا يتوقف فهم المعنىٰ علىٰ معرفته، وأحيانًا يزول الإشكال بمعرفته، وأحيانًا يكون زيادة في الإيضاح، وأحيانًا لا يُؤَثِّر في فهم المعنىٰ. ودونك بعض الأمثلة تُبين ذلك:

١ ـ عن عروة بن الزبير ﵁ قال: سألت عائشة ﵂ فقلت لها: أرأيت قول الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]، فوالله ما علىٰ أحد جناح ألَّا يَطَّوف

بالصفا والمروة، قالت: بئس ما قلت يا ابن أختي، إنَّ هذه لو كانت كما أوَّلتها عليه، كانت: لا جناح عليه ألَّا يتطوف بهما، ولكنها أُنزِلت في الأنصار، كانوا قبل أن يُسْلِموا يُهِلُّون لمَنَاة الطاغية، التي كانوا يعبدونها عند المُشَلَّل، فكان مَن أَهَلَّ يَتَحَرَّج أن يطوف بالصفا والمروة، فلما أسلموا، سألوا رسولَ الله ﷺ عن ذلك، قالوا: يا رسول الله، إنا كنا نَتَحَرّج أن نَطُوف بين الصَّفا والمروة، فأنزل الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨] الآية[١].

فسبب النزول رفع الإشكال.

٢ ـ قوله ﷻ: ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ۗ وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا﴾ [البقرة: ١٨٩]، قد لا يُفهم المراد مِن الآية، لكن مَن عرف سبب النزول فَهِمَ المراد وزال عنه الإشكال، فعن البراء ﷺ قال: «نزلت هذه الآية فينا، كانت الأنصار إذا حَجُّوا فجاؤوا، لم يدخلوا مِن قِبَل أبواب بيوتهم، ولكن مِن ظهورها[٢]، فجاء رَجُل مِن الأنصار، فدخل مِن قِبَل بابه، فكأنه عُيِّر بذلك، فنزلت: ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا﴾ [البقرة: ١٨٩]»[٣].

٣ ـ حينما قيل للنبي ﷺ: انسب لنا ربك، فأنزل الله: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ١ ـ ٤][٤]، فالمعنىٰ هنا ليس فيه خفاء، وسبب النزول لا يزيده إيضاحًا.

---

(١) أخرجه البخاري (١٦٤٣، ١٧٩٠، ٤٤٩٥)، ومسلم (١٢٧٧).

(٢) كان أحدهم إذا أحرم لا يَسْتَظل بسَقْف ولا يدخل بيتًا؛ لأنهم يَعُدّون ذلك مِن محظورات الإحرام، فإن احتاج إلىٰ دخول البيت دخله من ظَهره لا من بابه.

(٣) أخرجه البخاري (١٨٠٣، ٤٥١٢)، ومسلم (٣٠٢٦).

(٤) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٢٤/٧٢٧). قال الألباني: «صححه الحاكم والذهبي! وفيه أبو جعفر الرازي، وهو ضعيف. لكن لحديثه شواهد تقويه». «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١١/ ٣٥٠).

- ومن العلوم التي ذكرها: **علم القراءات**، فإنه يُعين علىٰ فهم الآية؛ فالقراءة الآحادية التي صَحَّ سَنَدها قد تُفَسِّر القراءة المتواترة.

- ومنها: **أصول الفقه**، وهو: معرفة دلائل الفقه إجمالًا، وكيفية الاستفادة منها[1]، فهو مُعين علىٰ فهم التفسير.

فـ (دلائل الفقه إجمالًا): أي الأدلة إجمالًا من الكتاب والسنة والإجماع والقياس، وكثير من الأصوليين يذكرون تحت الدليل الأول ـ القرآن ـ كثيرًا من التفاصيل المتعلقة بفهم القرآن، وبعضهم يذكر ذلك في مباحث (الألفاظ) في باب مستقل.

(وكيفية الاستفادة منها): أي في حال التعارض والترجيح[2].

وأما ما يذكرونه في آخر التعريف من قولهم: (وحال المستفيد)، فذلك ما يَتَعَلّق بالفتوىٰ والتقليد والاجتهاد، وليست من صلْب أُصول الفقه، وإنما من لواحقه وتوابعه[3].

فإذا عرف أُصول الفقه عرف طُرق الاستنباط، وأنواع الدلالة، إلىٰ غير ذلك مما هو معلوم.

- ومن العلوم التي تتعلق به أيضًا: **اللغة والنحو والبيان**.

قوله: (وتَتَعَلَّق به).

مثل: المكي والمدني، والناسخ والمنسوخ.

قوله: (أو تتفرع منه).

مثل ما سمَّاه بالتصوف، وسيأتي الكلام علىٰ ذلك.

---

(١) انظر: «الغيث الهامع شرح جمع الجوامع» (ص٢٣).

(٢) انظر: «نهاية السول» (ص٩)، «التحبير شرح التحرير» (١/ ١٨٢).

(٣) انظر: «البحر المحيط في أصول الفقه» (١/ ٣٩).

تعريف التفسير:

قوله: (ومعنىٰ التفسير: شرح القرآن، وبيان معناه).

باعتبار أنَّ التفسير من الفَسْر، وهو الكشف والبيان والإظهار، وهذا يكون في الأمور الحِسِّيّة، والمعنوية، فمن الحِسّي: قولهم: فَسَر عن ذراعه، أي: كشفه وأظهره، ومن المعنوي: قولهم: فَسَّر الكلام، أي: كَشَف معناه وأظهَره(١).

فالتفسير في اللغة: الإيضاح والتبيين، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣].

قال الطاهر بن عاشور: «التفسير مصدر فَسَّر، بتشديد السين الذي هو مُضاعف فَسَر بالتخفيف، مِن بابي نَصَر وضَرَب الذي مصدره الفَسْر، وكلاهما فِعْل مُتَعَدٍّ، فالتضعيف ليس للتَّعدية. والفَسْر: الإبانة والكَشْف لمدلول كلام أو لفظ، بكلام آخر هو أوضح لمعنىٰ المُفسَّر عند السامع، ثم قيل: المصدران والفعلان مُتساويان في المعنىٰ، وقيل: يَخْتَصّ المضاعف بإبانة المعقولات»(٢).

وأما التَّفسير في الاصطلاح: فيُعَرِّفه الزركشي بأنه: «عِلْمٌ يُعرَف به فهم كتاب الله المنزل علىٰ نَبِيّه محمد ﷺ، وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحِكَمه، واستمداد ذلك من علم: اللغة، والنحو، والتَّصريف، وعلم البيان، وأُصول الفقه، والقراءات، ويحتاج إلىٰ معرفة: أسباب النُّزول، والناسخ والمنسوخ»(٣).

وعرّفه الزرقاني فقال: «التفسير في الاصطلاح: علمٌ يُبحث فيه عن القرآن الكريم مِن حيث دلالته علىٰ مُراد الله تعالىٰ بقدر الطاقة البشرية»(٤).

---

(١) انظر: «الصحاح» (٢/ ٧٨١)، مادة (فسر).
(٢) «تفسير ابن عاشور» (١/ ٩).
(٣) «البرهان في علوم القرآن» (١/ ١٣).
(٤) «مناهل العرفان» (٢/ ٣).

وقال ابن عاشور: «والتفسير في الاصطلاح: اسم للعلم الباحث عن بيان معاني ألفاظ القرآن وما يُستفاد منها باختصار أو تَوَسّع»(١).

فيُلاحظ في هذه التعريفات الثلاثة أنَّ أصحابها أدخلوا في التفسير استنباط الأحكام وما يَتَّصِل به مِن النواحي اللغوية، مِن الإعراب والبلاغة ونحو ذلك، وهكذا الفوائد المُسْتَنبطة. فهو بهذا الاعتبار لا يَقْتَصِر علىٰ الكشف عن معنىٰ الألفاظ القرآنية فحسب، بل بأن تُنزّل أنواع الدلالة ـ التي سيأتي ذكرها ـ علىٰ النَّص، وكلما كان الناظر في القرآن أقدر مِن هذه الحيثية، وعنده آلة جَيِّدة في الأُصول، وطُرق الاستنباط؛ كان أقدر علىٰ الغوص في المعاني، واستخراج الهدايات والدلالات.

وقد ذكر ابن جُزي العلوم التي ترجع إليها معاني القرآن إجمالًا: بيان العبادة، والبواعث عليها. وعلىٰ سبيل التَّفصِيل ذَكَر سَبْعَة.

وذكر ابن عاشور في المُقَدِّمة الرابعة مِن المُقَدِّمات التي وضعها بين يدي تفسيره (التَّحرير والتَّنوير)، فيما يَحقّ أن يكون غَرض المفسر؛ **ثمانية مقاصد أصلية جاء القرآن لبيانها**(٢):

الأول: إصلاح العقائد. وتعليم الاعتقاد الصحيح، وأنَّ هذا أعظم المطالب.

الثاني: تهذيب الأخلاق. وقد وَصَف الله ﷻ نَبِيَّه ﷺ بقوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤]، وقالت عائشة ﵂: «كان خُلُقه القرآن»(٣). وقال: «إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأُتَمِّمَ صَالِحَ الْأَخْلَاقِ»(٤)، وفي رواية: «حَسَن»(٥).

---

(١) «تفسير ابن عاشور» (١/ ١٠).
(٢) المصدر السابق (١/ ٣٧ ـ ٣٨).
(٣) أخرجه مسلم (٧٤٦).
(٤) رواه أحمد (٨٩٥٢)؛ من حديث أبي هريرة ﵁، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ١٥): «رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح، ورواه البزار، إلا إنه قال: «لأتمم مكارم الأخلاق»، ورجاله كذلك غير محمد بن رزق الله الكلوذاني، وهو ثقة»، وصحح إسناده ابن عبد الهادي في «كشف الخفا» (١/ ٢٤٠)، وابن باز في «مجموع الفتاوىٰ» (٧/ ١٥٢)، والألباني في «صحيح الجامع» (٢٣٤٩).
(٥) أخرجه مالك في الموطأ (٢/ ٩٠٤) (٨)، قال ابن عبد البرّ في «التمهيد» (٢٤/ ٣٣٣): =

الثالث: التشريع، وهو الأحكام الخاصة والعامة، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥].

الرابع: سياسة الأُمَّة، وإصلاح الأُمَّة وحِفْظ نظامها واجتماعها وما إلىٰ ذلك، قال تبارك وتعالىٰ: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ [آل عمران: ١٠٣]، ﴿وَلَا تَنَٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٦].

الخامس: القصص وأخبار الأمم السَّالفة؛ للتَّأسِّي بصالح أحوالهم، قال ﷻ: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ﴾ [يوسف: ٣].

السادس: التعليم بما يُناسب حالة عصر المُخاطَبين، وما يُؤَهِّلهم إلىٰ تلقي الشريعة ونَشْرها.

السابع: المواعظ والإنذار والتحذير والتبشير. وهذا يجمع آيات الوَعد والوعيد، والمُحاجة والمُجادلة للمُعاندين، ويدخل هذا في الترغيب والترهيب.

الثامن: إعجاز القرآن. وأنه آية دالة علىٰ صِدق النبي ﷺ.

فهو يرىٰ أَنَّ هذه مقاصد، وأن هذا مما ينبغي أن يُعنىٰ به المُفسِّر، وهكذا يقول: «فَغَرَض المُفسِّر بيان ما يَصِل إليه، أو ما يَقْصده من مُراد الله تعالىٰ في كتابه بأتمّ بيان يحتمله المعنىٰ، ولا يأباه اللفظ، مِن كل ما يُوَضِّح المراد مِن مقاصد القرآن ـ التي تَكَلَّم عليها قبل ذلك ـ، أو ما يَتَوَقَّف عليه فَهْمه، أو يخدم المقصد تفصيلًا وتَفْرِيعًا، مع إقامة الحُجَّة علىٰ ذلك»(١).

ثم ذكر طرائق المفسرين للقرآن وأنها علىٰ ثلاث:

«**الأولىٰ**: الاقتصار علىٰ الظاهر مِن المعنىٰ الأصلي للتركيب، مع بيانه وإيضاحه، وهذا هو الأصل.

الثانية: استنباط معانٍ من وراء الظاهر، تقتضيها دلالة اللفظ أو المقام، ولا يُجافيها الاستعمال ولا مَقْصد القرآن، وتلك هي مُسْتَتبعات التراكيب،

= «وهذا الحديث يتصل من طُرُق صحاح عن أبي هريرة وغيره عن النبي ﷺ».

(١) «تفسير ابن عاشور» (١/ ٤١).

وهي مِن خصائص اللغة العربية المبحوث فيها في علم البلاغة، ككون التأكيد يدل علىٰ إنكار المُخاطَب أو تَرَدّده، وكفحوىٰ الخطاب، ودلالة الإشارة، واحتمال المجاز مع الحقيقة.

الثالثة: أن يَجلِب المسائل ويَبْسُطها؛ لمُناسبة بينها وبين المعنىٰ، أو لأنَّ زيادة فهم المعنىٰ مُتَوَقِّفة عليها، أو للتَّوفيق بين المعنىٰ القرآني وبين بعض العلوم مما له تَعَلّق بمقصد من مقاصد التشريع؛ لزيادة تنبيه إليه، أو لرَدّ مطاعن مَن يزعم أنه يُنافيه لا علىٰ أنها مما هو مُراد الله مِن تلك الآية، بل لقَصْد التَّوَسُّع»[١]. أي: أن المعاني والدلالات علىٰ نوعين: دلالات أصلية، ودلالات خادِمة.

ثم قال: «ففي الطريقة الثانية قد فَرَّع العلماء وفصَّلوا في الأحكام، وخصُّوها بالتآليف الواسعة، وكذلك تفاريع الأخلاق والآداب، فلا يُلام المُفَسّر إذا أتىٰ بشيء مِن تفاريع العلوم مما له خدمة للمقاصد القرآنية، وله مزيد تَعَلّق بالأمور الإسلامية، كما لو فسّر ما حكاه الله تعالىٰ في قصة موسىٰ مع الخضر بكثير مِن آداب المُعَلّم والمتعلِّم»[٢]، فهذا كونه مِن غايات التفسير واضح.

قوله: (والإفصاح بما يقتضيه بنَصّه).

النَّص يُطلق عدة إطلاقات:

الأول: الدليل السَّمعي مطلقًا، فيقال: دَلَّ عليه النَّص والقياس[٣]. وهذا اصطلاح الجَدَلِيِّين.

الثاني: ما دل عليه الدليل مِن المعنىٰ القاطع مِن غير احتمال، وهو الدلالة النَّصِّيّة، وهو علىٰ نوعين:

---

(١) «تفسير ابن عاشور» (١/٣٩، ٤٠). (٢) المصدر السابق (١/ ٤٢).

(٣) انظر: «أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله» (ص١٥٠).

١ ـ ما دَلَّ بمفرده علىٰ معنىٰ لا يَحتَمِل غيره[١]، كما في قوله ﷻ: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦][٢].

٢ ـ أن تتوارد الأدلة علىٰ تقرير معنىٰ؛ بحيث يكون مِن مجموعها القَطْع بأن هذا المعنىٰ هو المراد. وهذا كثير جدًّا، ولكن أكثر المُتَكَلِّمين لا يَذْكره؛ فزعموا أنَّ النُّصوص الشَّرعية ظَنِّية، إلا ما نَدَر، وهذا غير صحيح[٣].

الثالث: ما دَلَّ باعتبار وضْعه وسَوْقه علىٰ المعنىٰ، فيَشْمَل النَّص بالإطلاق السَّابِق، وأيضًا الظاهر؛ وهو ما دَلَّ علىٰ معنىٰ راجح مع احتمال غيره، فيقال: دلالة النَّص، أي: ما دَلَّ علىٰ معنىٰ مِن غير احتمال، وما دَلَّ علىٰ معنىٰ دلالة راجحة.

قال المَرْداوِي[٤]: «قال البِرْمَاوي[٥]: كما يُطلَق النَّص في مُقابلة الظَّاهر، يُطلق أيضًا في مُقابلة الاستنباط، فيقال مثلًا: دَلَّ عليه النَّص والقياس، فهو أعم مِن ألا يكون معه احتمال آخر، أو معه»[٦].

والكلام عندهم مِن حيث قُوّة الدّلالة علىٰ ثلاث مراتب:

---

(١) انظر: «المستصفىٰ» (ص١٨٧).

(٢) انظر: «كشف الأسرار شرح أصول البزدوي» (١/ ٤٨).

(٣) انظر: «البرهان في أُصول الفقه» (١/ ١٥١)، «الصواعق المرسلة» (٢/ ٦٧١)، «الإتقان» (٣/ ١٠٤).

(٤) علاء الدين علي بن سليمان بن أحمد المرداوي الدمشقيّ، الإمام الفقيه الأصولي المحدث المقرئ، أفتىٰ ودرَّس في المدرسة الضيائية، وناب في القضاء، من كتبه: «الإنصاف في معرفة الراجح مِن الخلاف»، توفي بدمشق سنة (٨٨٥هـ). انظر: «الأعلام» للزركلي (٤/ ٢٩٢).

(٥) محمد بن عبد الدائم بن موسىٰ شمس الدين أبو عبد الله العسقلاني الأصل، البرماوي، الشيخ الإمام العالم المتفنن، تميز في الفقه والنحو والحديث والأصول، تصدَّر للإفتاء والتدريس في القاهرة. وتوفي في بيت المقدس سنة (٨٣١هـ). انظر: «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٤/ ١٠١ ـ ١٠٢)، «الأعلام» للزركلي (٦/ ١٨٨).

(٦) «التحبير شرح التحرير» (٦/ ٢٨٧٥).

الأولىٰ: النَّص، وهو ما دَلَّ علىٰ المعنىٰ مِن غير احتمال لغيره[1].

الثانية: الظَّاهر، وهو ما دل علىٰ المعنىٰ دلالة قوية راجحة مع وجود احتمال[2].

الثالثة: المُؤَوّل، وهو الدلالة المرجوحة، فإذا وُجدت قرينة صُرِف إليها، ومِن غير قرينة لا يَصِحّ حَمْل الكلام علىٰ المعنىٰ المرجوح والاحتمال الضعيف.

والذي يظهر أنَّ المُؤلف يَقْصِد بقوله: (بنَصّه) النَّوعين: ما دل علىٰ المعنىٰ دلالة مِن غير احتمال، وما دل علىٰ المعنىٰ دلالة راجحة وإن وُجِد الاحتمال؛ وذلك لأنه قابَل (النَّص) بـ (الإشارة) و(الفحوىٰ).

والإطلاقان الأخيران لمعنىٰ النَّص عليهما أهل العلم مِن غير المتكلمين؛ وقَصَرَه المتكلمون علىٰ: ما دل علىٰ المعنىٰ دَلالة قَطْعية مِن غير احتمال.

يقول الشافعي عن النَّص: «هو كل خطاب عُلم ما أُريد به مِن الحُكم»[3]، فيدخل فيه الظاهر، ويُقابِل ذلك المُجْمَل والمُتشابه. والمُجْمَل هو الذي لم يُعلم المراد به.

قوله: (أو إشارته).

أي: الإشارة عند الأُصوليين، لا ما سيأتي الكلام عليه مِن التَّفسير الإشاري الذي اشتُهر عند الصُّوفية.

ودلالة الإشارة عند الأصوليين: هي دلالة اللفظ علىٰ معنىٰ غير مقصود مِن سياقه، لكنه لازم لما يُفهم مِن عبارة النَّص[4]، قال صاحب المراقي:

---

(١) انظر: «بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية» لابن تيمية (٨/ ٤٥١).

(٢) «غاية الوصول في شرح لب الأصول» (ص٨٧).

(٣) انظر: «البحر المحيط في أصول الفقه» (٢/ ٢٠٤).

(٤) انظر: «مذكرة في أصول الفقه» (ص٢٨٣)، «معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة» (ص٤٤٧)، «دراسات أصولية في القرآن الكريم» (ص٢٨٨).

. . . . إشارة اللفظ لما لم يكن القصد له قد عُلِما[1]

أي: إنَّ الكلام لم يُسَق مِن أجل هذا المعنىٰ، وإنما عُرف ذلك بطريق الإشارة.

والتَّلازم بين العبارة والإشارة قد يكون ظاهرًا، وقد لا يُدرَك إلا ببحث وتأمُّل[2]، فيحتاج إلىٰ استنباط ودِقَّة، ثم إن التَّلازم أيضًا علىٰ قسمين:

الأول: أن يكون التَّلازم في دليل واحد، كما في قوله تعالىٰ: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ ۚ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ ۗ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنكُمْ ۖ فَٱلْـَٰٔنَ بَٰشِرُوهُنَّ وَٱبْتَغُوا۟ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ ۚ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ۖ﴾ [البقرة: ١٨٧].

قال الآمدي: «قوله تعالىٰ: ﴿فَٱلْـَٰٔنَ بَٰشِرُوهُنَّ﴾ أباح المُباشرة مُمتدة إلىٰ طلوع الفجر بقوله: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ﴾، وكان بيان ذلك هو المقصود، ومع ذلك لَزم منه أنَّ مَن جامع في ليل رمضان، وأصبح جُنُبًا لم يَفْسد صومه، لأنَّ مَن جَامع في آخر الليل، لا بد مِن تَأَخُّر غُسله إلىٰ النهار، فلو كان ذلك مما يُفْسِد الصوم لما أُبيح الجماع في آخر جزء مِن الليل»[3].

الثاني: أن يكون التلازم مِن مجموع دليلين: كاستفادة أن أَقَلّ الحَمْل ستة أشهر مِن مجموع قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ۚ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، مع قوله تعالىٰ: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ إِحْسَٰنًا ۖ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا ۖ وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا ۚ﴾ [الأحقاف: ١٥].

قال القرطبي: «استنبط عَلِي رضي الله عنه مُدّة أقل الحمل - وهو ستة أشهر - مِن

---

(١) «نشر البنود» (ص٩٢).
(٢) انظر: «تيسير علم أصول الفقه» (١/ ٣١٣).
(٣) «الإحكام في أصول الأحكام» للآمدي (٣/ ٦٥).

قوله تعالىٰ: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾، وقوله ﷻ: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾[١]، فإذا فَصَلنا الحولين مِن ثلاثين شهرًا بقيت ستة أشهر»[٢].

قوله: (أو فحواه).

وهي ما يُعرف عند الأُصوليين بمفهوم المُوافقة الأولوي، وهي مِن الدلالة اللفظية عند طائفة مِن أهل العلم[٣]، وبعضهم يُسَمّيه قِياسًا[٤].

وأما مفهوم المُوافقة المساوي فهو الذي يُسمُّونه: لحن الخطاب[٥]، وهناك مَن يُطلق ذلك علىٰ غير ما ذكرت[٦]، لكن هذا الذي مشىٰ عليه جماعة، منهم صاحب المراقي[٧].

والكلام ينقسم إلىٰ منطوق ومفهوم:

فالمنطوق: ما دلَّ عليه اللفظ في مَحَلّ النُّطق[٨].

والمفهوم: ما دَلَّ عليه اللفظ لا في محل النُّطق[٩].

فأما المنطوق فينقسم إلىٰ ثلاثة أقسام رئيسة:

١ ـ **دَلَالة المُطابقة**، وهي دلالة اللفظ علىٰ تمام المعنىٰ، كدلالة اسم (العزيز) مِن أسماء الله ﷻ، علىٰ الذات والصِّفة.

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم (٢٢٦١)، والبيهقي (١٥٥٤٩)، (١٥٥٥١).

(٢) «تفسير القرطبي» (٥/ ٢٦٢). وانظر نحوه: «مجموع الفتاوىٰ» (٣٤/ ١٠)، «مختصر الصواعق المرسلة» (ص١٠٤)

(٣) انظر: «رفع النقاب عن تنقيح الشهاب» (١/ ٥٣٧).

(٤) انظر: «الغيث الهامع شرح جمع الجوامع» (ص١٢١ ـ ١٢٢).

(٥) انظر: «مذكرة في أصول الفقه» للشنقيطي (ص١٠٦)، «أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله» (ص٣٧٤).

(٦) انظر: «المستصفىٰ» (ص٢٦٤).

(٧) «نشر البنود» (ص٩٢).

(٨) انظر: «أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله» (ص٣٧٤).

(٩) انظر: المصدر السابق.

٢ ـ **دلالة التضمُّن**، وهي دلالة اللفظ علىٰ جُزء المُسَمّىٰ، كدلالة اسم الله العزيز علىٰ أحد مَدْلولَيه إما الذَّات وإما الصِّفة، وسُمِّي بذلك لتَضَمّنه إياه[1].

٣ ـ **دلالة الالتزام**: «وهي: دلالة اللفظ علىٰ لازمه»[2]، كدلالة اسم الله العزيز علىٰ صفة الحياة والقوة والقُدْرة، وما إلىٰ ذلك. **ويدخل تحتها ثلاثة أنواع**:

أ ـ دلالة الاقتضاء، وهي: أن يَتَضَمَّن الكلام إضمارًا ضروريًّا لا بُدَّ مِن تقديره؛ لأن الكلام لا يستقيم دونه: (شرعًا، أو عادة، أو عقلًا)[3].

فأما الاقتضاء الشَّرعي: فهو ما يجب تقديره لِصِحَّة الكلام شرعًا، كقوله تعالىٰ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، فهذا يقتضي شرعا تَقْدير مُقَدَّر، وهو هنا: (نكاح)، أي: (حُرِّم عليكم نِكاح أمهاتكم)، لا النَّظر إليهن أو تَقْبِيلهن أو. . .الخ، وهذا هو المقتضىٰ الذي لا يَسْتَقِيم الفهم للمُراد مِن الآية إلا بتَقْدِيره.

وأيضًا قوله تعالىٰ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣]: أي أكْلها، لا لَمْسها أو النَّظر إليها.

وهكذا قوله تعالىٰ: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]، أي: مريضًا أو علىٰ سَفَر فأفطر.

وأما الاقتضاء العادي: فهو أن يتضمن الكلام إضمارًا ضروريًّا لا بُدَّ مِن تقديره؛ لأن الكلام لا يستقيم دونه: لتوقف الصِّدْق عليه عادة، كقوله ﷺ: «إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنِّسيان»[4]؛ فإن ذات الخطأ والنسيان موجود

---

(١) انظر: «نهاية السول شرح منهاج الوصول» (ص٨٥).

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) انظر: «معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة» (ص٤٤٧)، «أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله» (ص٣٧٥).

(٤) أخرجه ابن ماجه (٢٠٤٥)، وصحّحه الألباني في «صحيح الجامع» (١٨٣٦).

في العادة الجارية في أصل الخِلْقة، فيَتَضَمّن تقدير: (رفع الإثم أو المُؤاخذة)؛ لتوقف الصّدق علىٰ هذا التقدير[١].

وأما الاقتضاء العقلي: فهو ما يَجِب تقديره لصحة الكلام عقلًا، كقوله تعالىٰ: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، فالعقل يقضي بأن القرية لا تُسأل، فلا بُدَّ مِن تقدير: (أهل القرية)[٢].

ب ـ دلالة الإيماء والتَّنبيه: وهي أن يُقرَن الحُكم بوَصْفٍ لو لم يكن ذلك الوَصْف عِلّة لذلك الحكم لكان ذلك عَيبًا عند العُقَلاء[٣].

ومثاله مِن القُرآن: قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٣]، فَعِلَّة هذا الجزاء هو البِرّ، وقوله ﷻ: ﴿وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٤]، فَعِلَّة هذا العقاب الفجور، وقوله: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، فَعِلَّة القطع السَّرقة.

ويدخل تحت هذه الدلالة تفاصيل وصُوَر مُتَنَوّعة.

ج ـ دلالة الإشارة، وهي دلالة اللفظ علىٰ معنىً غير مقصود مِن سياقه، لكنه لازم لما يُفهم مِن عبارة النَّص[٤].

وبهذا يَصِير مجموع الدلالات خَمْس، ثم إن دلالة المُطابقة والتَّضَمّن تُعَدّ مِن قبيل المنطوق الصَّرِيح، وأما ما يدخل تحت اللزوم فهو مَنْطُوق غير صريح، علىٰ خلاف بين الأُصوليين.

وأما المفهوم فيدخل تحته نوعان:

١ ـ مفهوم مُوافقة: بأن يكون المسكوت عنه مُوافقًا للمنطوق في الحكم، وهو نوعان:

---

(١) انظر: «معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة» (ص٤٤٧).

(٢) انظر: المصدر السابق (ص٤٤٧)، «أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله» (ص٣٧٦).

(٣) انظر: «مذكرة في أصول الفقه» (ص٣٠٢)، «معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة» (ص٢٠٢).

(٤) تقدم تعريفها.

أ ـ المفهوم الأولوي: وهو أن يكون المسكوت عنه أولىٰ مِن المنطوق في الحكم، كما في قوله سبحانه: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣]، فالمنطوق: النَّهي عن التَّأفِيف، والمسكوت عنه: الضَّرب والشَّتم وغير ذلك، وهو مُحَرّم، فهو مُوافق للمذكور في الحكم، لكنه مِن باب أولىٰ، وهذا الذي يُقال له: فحوىٰ الخطاب(١)، ويجعله بعض الأُصوليين مِن دلالة اللفظ، وليس مِن المفهوم، وبعضهم يُسَمِّيه: قياس الأولىٰ(٢).

ب ـ المفهوم المُساوي: وهو أن يكون المسكوت عنه مُساوٍ للمنطوق في الحكم، كما في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ [النساء: ١٠]، فالمنطوق: حرمة أكْل مال اليتيم، والمسكوت عنه: حُرمة إِحْراق مال اليتيم، أو تغريقه، أو إتلافه بأي طريقة كانت، فهذا أيضًا غير جائز وإن لم يكن أكلًا.

والمفهوم المساوي يُسَمُّونه: لَحْن الخِطاب، وكلٌّ من: المفهوم الأَوْلَوِي والمُساوي علىٰ نوعين: قَطْعِي، وظَنِّي.

٢ ـ مفهوم مُخالفة: وهو ما خالف المسكوتُ عنه المنطوقَ في الحكم، وهو أنواع، ومُتفاوت في قوته، ومنه ما لا يُعتَدّ به كمفهوم اللَّقب، ومنه ما تكون دلالته ضَعِيفة، ومنه ما تكون دلالته قوية، وهو حجة عند الجمهور إلا في حالات لا يكون فيها مُعْتَبَرًا(٣).

مثاله: قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، فإن مَن لم يكن مُتَلَبِّسًا بالاعتكاف تجوز له المباشرة بدلالة مفهوم المُخالفة.

وقوله تعالىٰ: ﴿لَا تَقْتُلُوا۟ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ﴾ [المائدة: ٩٥]، فمفهوم المُخالفة: أنه في غير الإحرام يجوز قَتْله.

وقوله تعالىٰ: ﴿وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾ [المائدة: ٩٥]، ومفهوم المخالفة: أن مَن لم يقتله متعمدًا فليس عليه شيء.

---

(١) انظر: «إرشاد الفحول» (٢/ ٣٧).
(٢) انظر: «البحر المحيط في أصول الفقه» (٥/ ١٣٩).
(٣) انظر: «أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله» (ص٣٨٤) وما بعدها.

مِن مصادر المُفَسِّر ومَوارده:

١ ـ استنباطات الصحابة.

٢ ـ استنباطات التَّابعين.

٣ ـ تآليف العلماء عَبر القرون المُتطاوِلة إلىٰ يومنا هذا، وما زالوا يستخرجون أنواع الحِكَم والهدايات والمعاني والأحكام في كتبهم.

التَّدَبُّر والاستنباط، والعلاقة بينهما، وحدّ الداخل في التفسير والخارج عنه:

قد يقول بعضهم: إن استخراج الدقائق واللطائف واللفتات لا علاقة لها بالتَّدبر. وهذا خطأ، بل هي مِن التَّدَبّر، والاستنباط له علاقة بالتدبر؛ فإن هذا الاستنباط لا يُتَوَصّل إليه إلا بالتَّدبر، وهذه اللطائف والدقائق لا تُستَخرج إلا بالتَّدَبّر، فهي لطائف تَدَبُّرية.

ولا يُقال: إنّ التدبر ينحصر فيها؛ فإن مطالب المتدبِّرين مُتنوعة، منها:

١ ـ تَرْقِيق القلب ووَعْظه.

٢ ـ عَرْض النَّفس علىٰ القرآن: أهو متَّصِفٌ بصفات أهل الإيمان والسعادة أم بضدها؟

٣ ـ معرفة حدود ما أنزل الله علىٰ رسوله ﷺ.

٤ ـ معرفة القصص والأخبار والأمثال التي ما يعقلها إلا العالِمون.

٥ ـ معرفة مَصْدر القرآن، فقد يكون الإنسان عنده شَكّ أو تكذيب، فينظر: هل فيه تناقض أو تعارض أو فيه ما يُعاب؟

٦ ـ استخراج الأحكام.

٧ ـ استخراج المعاني البلاغية ونَواحي الإعجاز.

إلىٰ غيرها مِن المطالب.

ولا يعني ذلك: حمْل النَّاس علىٰ استخراج المعاني الدَّقيقة التي لا يُحسنونها، ثم بعد ذلك يأتون بغرائب مِن المعاني، واستنباطات مُنكرة لا تقوم

علىٰ أساسٍ وأصلٍ صحيح؛ فيكون الإنسان قائلًا علىٰ الله وعلىٰ كتابه بلا علم.

ولا تكاد تجد مُناقشةً لهذه المسألة ـ وهي ما يدخل تحت حَدّ التفسير وما يخرج عنه ـ بطريقة علمية مَبْنية علىٰ النَّظر الأُصولي الذي يُفهم مِن خلاله الكلام، سواء كان هذا الكلام من كلام الله ﷻ أم مِن كلام النبي ﷺ أم حتىٰ مِن كلام الناس، فما هي الحدود في فهم الكلام؟ وما هي الحدود في تنزيل أنواع الدلالة علىٰ النَّص؟ وإذا فُهم هذا القَدْر فأرجو أن يكون سببًا لفَسْح النَّظر في هذا الباب، والاعتذار للعلماء في مُؤَلَّفاتهم في التفسير قديمًا وحديثًا، وأنهم لم يخرجوا عن المقصود.

الاختلاف في التفسير:

قوله: (واعلم أنّ التفسير منه متفق عليه، ومختلف فيه).

ما أجمع عليه المفسِّرون كثير، وهناك رسائل علمية في هذا، منها:

١ ـ (الإجماع في التفسير) للدكتور محمد الخضيري، حاول فيه أن يتَتَبَّع الإجماعات في كتب مُحَدَّدة، فجمع مائة وسبعة وسبعين إجماعًا. وهي: رسالة ماجستير مفيدة وجَيِّدة.

٢ ـ (إجماع المفسِّرين) لعَمَّار الجُماعي، استدرك علىٰ الرسالة الأُولىٰ مَواضع فاتت ليست كثيرة، لكنه اعتمد مصادر أُخرىٰ، فزاد علىٰ الأُولىٰ ثلاثمائة وأربعين إجماعًا. وهي رسالة في الجامعة الإسلامية سنة (١٤٣٦هـ).

قوله: (ثم إنّ المختلف فيه علىٰ ثلاثة أنواع).

جَرَت عادة أهل العلم علىٰ تقسيم الاختلاف إلىٰ اختلاف تَنَوّع، واختلاف تَضَاد:

فأما القسم الأول (اختلاف تنوع): فهو ما يَرْجع إلىٰ معنًى واحد وإن اختلفت فيه الألفاظ والعبارات، وتحته صور، ذكر المؤلف صورتين:

الأولىٰ: **قوله**: (أحدها: اختلاف في العبارة مع اتِّفاق في المعنىٰ)، ومن أمثلة ذلك:

قوله تعالىٰ: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، قيل في المُراد بالصراط المستقيم: الإسلام، وقيل: اتِّباع الكتاب والسنة، وقيل: القرآن، وقيل: طاعة الله وطاعة رسوله ﷺ(١).

وهذه العبارات كلها تَرجِع إلىٰ شيء واحد، فلا يقال: فيه أربعة أقوال.

ثم قال المؤلف: (فهذا عدّه كثير مِن المؤلفين في التفسير خلافًا، وليس في الحقيقة بخلاف؛ لاتفاق معناه، وجعلناه نحن قولًا واحدًا، وعَبّرنا عنه بأحد عبارات المتقدّمين، أو بما يَقرب منها، أو بما يجمع معانيها).

فذكر ثلاثة احتمالات، والأفضل والأجود: التَّعبير بعبارة تَجْمَع معانيها؛ لأنه إذا عبَّر بأحد عبارات المُتقدِّمين قد يَفْهَم القارئ أن ذلك هو المراد فقط.

الثانية: **قوله**: (الثاني: اختلاف في التَّمثِيل؛ لكثرة الأمثلة الداخلة تحت معنًى واحد، وليس مثال منها علىٰ خصوصه هو المراد، وإنما المراد: المعنىٰ العامّ الذي تندرج تلك الأمثلة تحت عمومه، فهذا عدّه أيضًا كثير مِن المؤلفين خلافًا، وليس في الحقيقة بخلاف؛ لأنّ كل قول منها مثال للمراد، وليس بكل المراد، ولم نَعُدّه نحن خلافًا، بل عبَّرنا عنه بعبارة عامّة تَدخُل تلك الأقوال تحتها، وربما ذكرنا بعض تلك الأقوال علىٰ وَجْه التمثيل، مع التنبيه علىٰ العموم المقصود).

وهذا أمر في غاية الأهمية، وبذلك تَتَمَيَّز كتب التفسير وتتفاضل.

كقوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣٢]، فحين تنظر إلىٰ بعض عبارات السَّلف في تفسير هذه الآية؛ تجدهم يُفسِّرونها بذِكْر الأمثلة:

فمنهم مَن يقول: الظالم لنفسه: هو الذي يُؤَخِّر الصلاة حتىٰ يخرج

---

(١) انظر: «تفسير الطبري» (١/ ١٧١) وما بعدها، «تفسير ابن جزي» (١/ ٢٥٧).

وقتها، والمُقتصد: هو الذي يُصلِّيها في وقتها، لكن ليس في أوله، والسَّابق: هو من يُصلِّيها في أوَّل الوقت.

وقيل: الظالم: هو الذي يُضيِّع بعض حقوق الصلاة أو شروطها أو أركانها أو مواقيتها، والمقتصد: هو الذي يُصلِّيها كما أُمر ويَقْتَصِر عليها، والسَّابق: هو الذي يُصَلِّي الفرائض والنوافل والرواتب.

وقيل: الظالم لنفسه: هو الذي يمنع الزكاة، والمقتصد: هو الذي يُخرج الزَّكاة المفروضة، والسَّابق بالخيرات: هو الذي يُخرج الزكاة والصدقة.

وقيل: الظالم هو الذي لا يصوم رمضان، أو يُفطِر في بعض أيامه، أو يُخِل به، والمقتصد هو الذي يقتصر عليه، والسَّابق: هو الذي يصوم الفَرْض ويَتَطَوَّع[١].

فهذا لا يُعدّ مِن الاختلاف؛ لأنه مِن قَبِيل التفسير بالمثال، ويدخل فيه قولهم: نزلت هذه الآية في كذا[٢]، فهم يقصدون بذلك ـ غالبًا ـ أنَّ ذلك مما يَدخُل في معناها.

ومِن الصور أيضًا:

الثالثة: تَنَوُّع الأسماء والأوصاف: بحيث يُعَبِّر كل واحد بعبارة غير عبارة الآخَر، لكنها تدل علىٰ معنىٰ في المسمَّىٰ غير المعنىٰ الآخر، مع اتّحاد المسمَّىٰ، ومِن أمثلة ذلك:

١ ـ مِن أسماء السيف: الصارم، والمهنَّد، واليماني، فالمسمَّىٰ واحد، لكن كل عبارة دلَّت علىٰ معنىٰ أو صفة في المسمَّىٰ لا تُوجَد في العبارة

---

(١) انظر: «تفسير الطبري» (١٩/٣٦٨) وما بعدها.

(٢) لأن ما يُذكر في أسباب النزول علىٰ نوعين:

النوع الأول: صريح في سبب النزول. فيقول: سبب نزول هذه الآية كذا. أو يذكر سببًا أو واقعة أو سؤالًا ويقول: فأنزل الله كذا وكذا. وهذا النوع له حكم الرفع.

النوع الثاني: غير صريح في سبب النزول. كقولهم: نزلت هذه الآية في كذا. فيقصدون أنه مما يدخل تحته. انظر: «مقدمة في أصول التفسير» لابن تيمية (ص١٦ ـ ١٧).

الأُخرىٰ، فحينما يُعَبِّرُ أحدهم عنه بالصارم، ويُعَبِّرُ آخر بالمهند، ويُعَبِّر ثالث باليماني، فحينئذٍ يكون كلُّ واحدٍ منهم قَدْ عَبَّرَ عن المُسَمَّىٰ الواحدِ ـ الذي هو السَّيْفُ ـ بكلمةٍ تدل علىٰ صفة، أو معنىٰ فيه غير المعنىٰ الذي عبَّر به الآخرون، فالمهند بناء علىٰ مَصْدره وهو الهِنْد، واليماني بناء علىٰ مَصْدَره وهو اليمن، والصارم بناء علىٰ أَثَرِه وهو الصَّرْم، أي: القطع.

٢ ـ السّلوىٰ في قوله تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ﴾ [البقرة: ٥٧]، قال بعضهم: السَّلوىٰ طائر في الهند أحمر المنقار. وقال بعضهم: طائر أكبر مِن العصفور وأصغر مِن الحمام[١]. إلىٰ غير ذلك مِن العبارات المقارِبة، وليس هذا اختلافًا؛ فالموصوف واحد وإن اختلفت الأوصاف.

الرابعة: بناء أحد التَّفسيرات علىٰ أصل الوَضْع اللغوي، ويُراعىٰ في الآخر المعنىٰ في الاستعمال، مع أنهما يرجعان إلىٰ شيء واحد.

فقوله تعالىٰ: ﴿تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُوا۟ قَارِعَةٌ﴾ [الرعد: ٣١]، فالقارعة في كلام العرب هي: الداهية التي تَفْجَؤهم[٢]، ويقول بعض المفسرين: القارعة سَرِيّة مِن سرايا رسول الله ﷺ تنزل بساحتهم[٣]. فالتفسير الأول باعتبار: اللغة، والثاني باعتبار: المعنىٰ.

الخامسة: أَلَّا يَتَوَارَدَ الخِلافُ علىٰ مَحَلٍّ واحدٍ، بل ينظر كلُّ فريقٍ من المُخْتَلِفِينَ إلىٰ الأمر المُخْتَلَف فيه مِن زاويةٍ مُخْتَلِفَة عن الآخَرين، ومِن ذلك مَثَلًا: أن بعضَ الأُصوليين يقول: المفهوم له عُمُوم ـ وهو قول الجمهور ـ، وبعضُهم يقول: لا عُمُومَ له[٤]، وقد صَرَّح جَمْع مِن المُحَقِّقين بأن الخِلافَ لَفْظِيّ؛ إذ هو في مُجَرَّد التَّسْمِية، وذلك أن من نَفَىٰ عُمومه بنىٰ ذلك

---

(١) انظر: «تفسير الطبري» (١/ ٧٠٥) وما بعدها.
(٢) انظر: مقاييس اللغة (٥/ ٧٢)، مادة (قرع).
(٣) انظر: «تفسير ابن جزي» (٢/ ٦٨٤).
(٤) انظر: «بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب» (٢/ ١٩٤)، «القواعد والفوائد الأصولية» (ص٣١٤)، «المهذب في علم أصول الفقه» (٤/ ١٥٨٦).

علىٰ أنَّ العُموم مِن العَوَارِض اللَّفظِيّة، قالوا: وليست دلالة المفهوم لَفظِيَّة.

والمقصود أنَّ مَن قال بأن الخِلاف في ذلك لَفظِيّ بنىٰ ذلك علىٰ أنَّ النَّافِين لعمومه مِن القائلين بحُجِّيَّة المفهوم لا يُنازعون في عموم المفهوم مِن النَّاحية العَمَلِيّة، إلا أنهم يَنْفُون ثُبوته مُسْتَنِدًا إلىٰ الدَّلالة اللَّفظية[(١)].

السادسة: التَّنَوُّعُ في الصِّيَغِ، والهيئاتِ، والصِّفاتِ، والألفاظِ المُتَلَقَّاةِ عَنِ الشَّارِعِ، كاختلاف المذاهب في عَدَدِ ألفاظ الأذان والإقامة، وأدعية الاستفتاح، وما يُقالُ في الرّكوع والسجود، وَصِيَغِ التَّشَهُّدِ والصلاةِ علىٰ النبي ﷺ، وصِفَةِ صلاةِ الْخَوْفِ؛ بِنَاءً علىٰ أحاديثَ مُتَنَوِّعَةٍ وَارِدَةٍ في ذلك، فكُلُّ ذلك مَنْقُولٌ عَنِ الشَّارع، ولا يَحتاج إلىٰ ترجيح.

السابعةُ: تَنَوُّعُ الأقوال في تفسير الآية الواحدة تَبَعًا لِتَنَوُّعِ القراءات الصحيحة الثابتة المُتَوَاتِرَةِ، فمثلًا في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ﴾ [الكهف: ٨٦] تَجِدُ أنَّ بعضَ المفسرين يقول: حَارَّة؛ بِنَاءً علىٰ القراءة الأخرىٰ المُتَوَاتِرَةِ «فِي عَيْنٍ حَامِيَةٍ»[(٢)]، وبعضهم يقول: ذَات حَمْأَةٍ؛ بِنَاءً علىٰ هذه القراءة، والْحَمْأَةُ هي الطِّينُ الأسودُ المُنْتِنُ[(٣)]، وهذا كُلُّهُ ليس من الاختلاف الحقيقي.

الثامنة: أن تُنقل الأقوال عن قائل واحد، ويكون قد رجع عن بعضها،

---

(١) انظر: «المحصول» (٢/ ٤٠١)، «الإحكام في أصول الأحكام» (٢/ ٢٥٧)، «شرح تنقيح الفصول» (ص١٩١)، «بيان المختصر (شرح مختصر ابن الحاجب)» (٢/ ١٩٣)، «تشنيف المسامع بجمع الجوامع» (٢/ ٦٧٧)، «الغيث الهامع» (ص٢٨٤)، «التحبير شرح التحرير» (٥/ ٢٤٤٥)، «إرشاد الفحول» (١/ ٣٢٩)، «نشر البنود» (١/ ٢٢٧)، «أصول الفقه الذي لا يَسَع الفقيه جَهْله» (ص٢٩٥).

(٢) قرأ أبو جعفر، وابن عامر، وعاصم في رواية شعبة، وحمزة، والكسائي، وخَلَف (فِي عَيْنٍ حامية)، بالألف بغير همز. وقرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وحفص عن عاصم، ويعقوب ﴿فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ﴾؛ مهموزة بغير ألف. انظر: «المبسوط في القراءات العشر» (ص٢٨٢).

(٣) انظر: «تفسير الطبري» (١٥/ ٣٧٤ ـ ٣٧٦)، «الحجة في القراءات السبع» (ص٢٣٠).

فحينئذٍ يكون قولُهُ هو الذي آلَ إليه وصار، وأما الذي رجع عنه فلا يُعَدُّ من الأقوال.

وَيُشْبِهُ هذا أنْ تَصْدُرَ أقوالٌ مِن قائلٍ واحد علىٰ سبيل الاحتمال، فيقول: ويَحتمل كذا، ويَحتمل أن يكون المعنىٰ المراد كذا، ولو قال قائل بكذا لم يَكُنْ مُسْتَبْعَدًا. والحقُّ أنَّ مِثْلَ هذه الاحتمالاتِ لا تُعَدُّ من جُمْلَةِ الأقوالِ؛ لأنها لا قائلَ بها أصلًا، ولا يُوجَد مَن تَبَنَّاهَا، وإنما ذُكِرَتْ علىٰ سبيل الفرض والاحتمال.

التَّاسعة: أن يقع الاختلاف في تنزيل المعنىٰ الواحد: بعضهم يَحْمِله علىٰ المجاز عند القائلين به، وبعضهم يحمله علىٰ الحقيقة، والنتيجة واحدة في النهاية.

فقوله تعالىٰ: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [يونس: ٣١]:

فالمعنىٰ الحقيقي: يخرج الفَرْخ مِن البيضة، والنَّبْتة مِن النَّواة، ويُخرِج البيضة مِن الدجاجة.

والمعنىٰ المجازي: يُخرج الحي المؤمن مِن الكافر، ويُخرج الكافر مِن المؤمن(١)، والله تبارك وتعالىٰ مثّل حال الكافر بالميت فقال: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢].

العاشرة: أن يكون الاختلاف في مُجَرَّد التعبير عن المعنىٰ المقصود مع كونه مُتَّحِدًا، كاختلاف عباراتهم في تعريف القرآن، وهذا اختلاف في التَّعبير وليس اختلافًا حقيقيًّا(٢).

وكثير مِن النُّقول والأقوال في كُتب التفسير مِن قبيل اختلاف التنوع، فلو جُمِعت أقوال السَّلف التي تُذكَر علىٰ أنها مِن قبيل الخلاف بعبارة ضافية جامعة؛ فسينتفي كثير مما يُذكَر علىٰ أنه اختلاف في التفسير، وهذه القُدرة في

---

(١) انظر: «تفسير ابن جزي» (١/٥٢٧).

(٢) انظر: «مقدمة في أصول التفسير» لابن تيمية (ص١١) وما بعدها.

الجَمع تَجِدها لدىٰ المُحَقِّقين مِن المُفَسِّرين، أمثال: ابن جرير، وابن كثير، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم، ومِن المعاصرين: محمد الأمين الشنقيطي، ومِن المختَصرات التي رُوعي فيها هذا الجانب: كتاب: (التفسير الميسر)، و(المختصر في التفسير).

وأما القسم الثاني: (اختلاف تضاد): فهو ما يكون مِن قبيل الاختلاف الحقيقي، وهو الذي عَبَّر عنه المؤلف بقوله: (النوع الثالث: اختلاف في المعنىٰ، فهذا هو الذي عددناه خلافًا، ورجَّحنا فيه بين أقوال الناس حسبما ذكرناه في خطبة الكتاب).

وهذا النّوع قليل في المنقول عن السَّلَف، ومِن هذا النوع ما يمكن الجمع بين الأقوال فيه، وذلك بوجوه مُتَعَدِّدة، بعد ذلك يكون الذي يتطلب الترجيح قليلًا، وهو بذلك الاعتبار ـ أي: إذا أمكن الجمع بين الأقوال فيه ـ يرجع إلىٰ اختلاف التنوع؛ ولذلك نجد بعض الأمثلة هي في الواقع من الاختلاف الحقيقي ـ اختلاف التضاد ـ يذكرها بعض أهل العلم أمثلة لاختلاف التنوع، وبعضهم يذكرها أمثلة لاختلاف التَّضاد، فهي في أصلها قد تكون مِن قبيل اختلاف التضاد، لكن لما أمكن الجَمْع بين الأقوال فيها كان ذلك مما يَرْجِع إلىٰ اختلاف التَّنَوّع، ومثال ذلك: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا عَسۡعَسَ﴾ [التكوير: ١٧]، فلفظة ﴿عَسۡعَسَ﴾ مِن الأضداد، فهي تأتي بمعنىٰ (أَقْبَل)، وتأتي بمعنىٰ (أدبر)[(١)]، وهذا اختلاف تَضاد بلا شك، لكن في مثل هذه الحال يمكن الجمع بين هذه الأقوال، فيقال بأن الله قد أَقْسَم بالليل في حال إدباره وفي حال إقباله، فقال: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾ [الليل: ١]، ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ﴾ [الضحىٰ: ٢]، وأقسم به في حال إدباره، فقال: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذۡ أَدۡبَرَ﴾ [المدثر: ٣٣]، وكل ذلك مِن مظاهر عَظَمته ودلائل قُدْرته، ومِن هنا لا نحتاج إلىٰ التَّرجيح، بخلاف قوله تبارك وتعالىٰ: ﴿وَٱلۡمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٖ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فلفظ (القُرْء) مِن

---

(١) انظر: «البسيط» للواحدي (٢٣/ ٢٦٩).

الأضداد، فهو يأتي بمعنىٰ (الحيض)، ويأتي بمعنىٰ (الطُّهر)[(١)]، وهنا لا بُدَّ مِن الترجيح؛ إذ لا يُمكن حَمْل هذا اللفظ علىٰ المعنيين. وهذا يُوضِّح ما سبق، والله أعلم.

الفَرْق بين التَّفسير والتأويل:

قوله: (فإن قيل: ما الفرق بين التفسير والتأويل؟ فالجواب: أَنَّ في ذلك ثلاثة أقوال).

للعلماء في معنىٰ التأويل كلام طويل، وسنقتصر علىٰ الصحيح مِن ذلك، الذي دلَّ عليه القرآن، وهو معهود السَّلَف قبل ظهور العلوم الكلامية، وهما معنيان:

الأول: أن التأويل بمعنىٰ التفسير. وهذا قول أئمة اللغة المتقدِّمين، مثل: أبي عبيدة مَعْمَر بن المثنىٰ، وثعلب مِن أصحاب الإمام أحمد، وابن الأعرابي[(٢)]، ويذكر ابن عاشور أن اللغة والآثار يشهدان لهذا[(٣)]، وهذا صحيح؛ لأن التأويل مصدر: (أوّله) إذا أرجعه إلىٰ الغاية المقصودة، وهي ما أراد منه المتكلم مِن المعنىٰ، فصار مُساويًا للتفسير، فالغاية من اللفظ المعنىٰ، وتأويل الرؤيا بمعنىٰ التفسير، كما في قوله تعالىٰ: ﴿نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِۦٓ﴾ [يوسف: ٣٦]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ﴾ [يوسف: ٦]، أي: تفسير الرُّؤىٰ ـ علىٰ القول المشهور في تفسير الآية ـ[(٤)].

الثاني: أَنَّ التأويل: ما يَؤُول إليه الكلام أو الشيء في ثاني حال. وهو مُسْتَعْمَل أيضًا في اللغة وعند السَّلف، وجاء في القرآن.

فتَأويل الخَبَر: وقوع المُخْبَر، كما في قوله تعالىٰ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا

---

(١) انظر: «البسيط» للواحدي (٤/ ٢٠٩).

(٢) انظر: «مجاز القرآن» (١/ ٨٦ ـ ٨٧)، «مجالس ثعلب» (ص١١١)، «تاج العروس» (١٣/ ٣٢٣)، مادة (فسر)، «تفسير ابن عاشور» (١/ ١٥).

(٣) «تفسير ابن عاشور» (١/ ١٦).

(٤) انظر: «تفسير الطبري» (١٣/ ١٥).

تَأْوِيلَهُۥ﴾ [الأعراف: ٥٣]، أي وقوعه[١].

وتأويل الأمر: فِعْل المأمور به، كما في قول عائشة ﵂: كان النبي ﷺ يُكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي»؛ يَتَأول القرآن[٢]، أي: يَمْتَثِل ما جاء في قوله تبارك وتعالىٰ: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابَۢا﴾ [النصر: ٣].

وهذان معنيان صحيحان في الكتاب والسنة لا ثالث لهما.

وقد ذَكَر المؤلف ثلاثة فروق بين التأويل والتفسير[٣]:

(الأوّل: أنهما بمعنىٰ واحد).

وهو المعنىٰ الأول للتأويل الذي ذكرناه.

(الثاني: أنَّ التفسير للفظ، والتأويل للمعنىٰ).

والمراد: أن التفسير للفظ هو الكشف عن اللفظ مِن حيث مَدلوله اللغوي، وأن التأويل علىٰ هذا هو بيان حقيقة المراد من المعنىٰ.

ومثاله علىٰ ما ذَكَره بعضهم في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾ [الفجر: ١٤]: أَنَّ تَفْسيره: مِن الرَّصْد، مِن قولك: رصدتُه: إذا رقبته، وأن تأويله: التَّحذير مِن التَّهاون بأمْر الله[٤].

(الثالث ـ وهو الصواب ـ أن التفسير هو: الشرح، وأن التأويل هو: حمْل الكلام علىٰ معنىٰ غير المعنىٰ الذي يقتضيه ظاهر اللفظ؛ لمُوجِبٍ اقتضىٰ أن يُحمل علىٰ ذلك ويَخْرُج عن ظاهره).

وهذا قول المتكلِّمين مِن المعتزلة والأشاعرة ومَن نَحَا نحوهم، وقد تقدم أَنَّ الكلام: إما نَصّ، أو ظاهر، أو مُؤَوّل.

---

(١) انظر: «تفسير الطبري» (١٠/ ٢٤٠)، «تفسير ابن جزي» (١/ ٢٩٠).

(٢) أخرجه البخاري (٨١٧)، ومسلم (٤٨٤).

(٣) انظر: «البرهان في علوم القرآن» (٢/ ١٩٢) وما بعدها، «الإتقان» (٤/ ١٩٢) وما بعدها.

(٤) انظر: «الإتقان» (٤/ ١٩٣).

وأنَّ النصَّ: ما دَّل علىٰ معنىٰ مِن غير احتمال.

والظاهر: ما دَّل علىٰ معنىٰ دلالة راجحة غالبة.

والمُؤَوَّل: هو المعنىٰ المرجوح.

والأصل في الكلام أن يُحمَل علىٰ المعنىٰ الراجح (الظاهر)، ولا يجوز حَمْله علىٰ المعنىٰ المرجوح إلا بقرينة، وهذا هو التأويل عندهم، ويجعلون ذلك مِن قبيل المجاز.

وهذه التأويلات علىٰ أنواع بحسب ما يقوم عليه مِن دليل أو قرينة تَصْرفه عن المعنىٰ الظاهر إلىٰ معنىٰ آخر مرجوح(١):

الأول: تأويلات قريبة.

الثاني: تأويلات بعيدة.

الثالث: ما كان مِن قَبيل العَبَث بالنُّصوص، كتأويلات البَاطِنية.

وهذا المعنىٰ الأخير الذي ذكره ابن جُزي غير معروف عند السلف، وهو الذي رَكَّبوا عليه المجاز، فاجترأ المتكلمون علىٰ النُّصوص في بعض الصفات وغيرها؛ فأوَّلوا كثيرًا منها، وحَمَلُوها علىٰ معانٍ مَجازية، كقولهم في قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، أي: استولىٰ(٢)، وكتأويل اليَد بالنِّعمة أو القُوّة(٣)، والرّحمة بإرادة الإحسان، والغضب بإرادة الانتقام(٤)، والوجه بالذَّات(٥).

ثم جاءت الباطنية فأوَّلوا نصوص المعاد، والحقائق الشرعية، فقالوا:

---

(١) انظر: «تشنيف المسامع بجمع الجوامع» (٢/ ٨٢٠)، «نشر البنود علىٰ مراقي السعود» (١/ ٢٦٩)، «معالم أصول الفقه عند أهل السنة» (ص٣٨٦).

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (١٤/ ٢٧٠).

(٣) انظر: «تفسير ابن عطية» (٥/ ١٢٩).

(٤) انظر: «تفسير الرازي» (٣/ ٥٣٤).

(٥) انظر: «تفسير الجلالين» (ص٧١٠).

المراد بالصيام: الإمساك عن كَشف السِّر، والصَّفا: النبي، والمَرْوة: علي ﷺ، والتلبية: إجابة الدّاعِي[1].

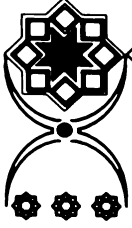
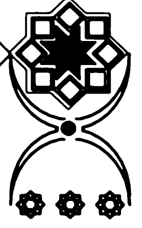
وجاءت طوائف مِن الصوفية، فجعلوا يُؤَوِّلون النصوص ويحملونها علىٰ غير الظواهر بما يُسَمّونه: التفسير الإشاري، وسيأتي الكلام عليه.

ومِن هنا وقع العَبَث بنصوص الشريعة، وحُرِّفت حقائق الدين، وأُفرغت مِن معانيها الصحيحة.

ومَدار كلام المفسِّرين في معنىٰ التأويل علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧].



(١) انظر: «فضائح الباطنية» (ص٥٦)، «الموافقات» (٤/ ٢٣٣).

ثانيًا: القراءات

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

﴿وأمَّا القراءات: فإنها في القرآن بمنزلة الرِّواية في الحديث، فلا بُدَّ مِن ضبطها كما يُضبَط الحديث بروايته.

ثم إنّ القراءات علىٰ قسمين: مشهورة، وشاذة.

فالمشهورة: هي القراءات السَّبع وما جرىٰ مجراها: كقراءة يعقوب، وابن مُحيصِن.

والشَّاذة ما سوىٰ ذلك، وإنما بنينا هذا الكتاب علىٰ قراءة نافع المدني لوجهين:

أحدهما: أنها القراءة المُستعملة في بلادنا بالأندلس وسائر بلاد المغرب.

والأخرىٰ: اقتداء بالمدينة شَرَّفها الله تعالىٰ؛ لأنها قراءة أهل المدينة. وقال مالك بن أنس: قراءة نافع سُنَّة. وذكرنا مِن سائر القِراءة ما فيها فائدة في المعنىٰ والإعراب وغير ذلك، دون ما لا فائدة فيه زائدة، واستغنينا عن استيفاء القراءات؛ لكونها مذكورة في الكتب المؤلفة فيها، وقد صنَّفنا فيها كُتُبًا نفع الله بها، وأيضًا فإنا لمَّا عزمنا في هذا الكتاب علىٰ الاختصار حذفنا منه ما لا تدعو إليه ضرورة، وقد ذكرنا في هذه المُقَدِّمات بابًا في قواعد أصول القراءات﴾.

الشَّرح

قوله: (وأمَّا القراءات: فإنها في القرآن بمنزلة الرِّواية في الحديث).

أي: مِن جهة أَنَّ الطريق فيهما: النَّقل والرواية فقط، فكما أَنَّ الحديث يُروىٰ بالأسانيد فهكذا القراءات.

قوله: (فلا بُدَّ مِن ضَبْطها كما يُضبَط الحديث بروايته).

مع وجود الفارق؛ فالحديث يجوز روايته بالمعنىٰ علىٰ قول الجمهور بشروط، وأما القراءات فلا تُنقل بالمعنىٰ[1]، بل لا بُدَّ مِن التَّدقيق في الألفاظ، بما في ذلك ما يَتَعَلَّق بالأداء.

أقسام القراءات:

قوله: (ثم إنّ القراءات علىٰ قسمين: مشهورة، وشاذة. فالمشهورة: هي القراءات السَّبع).

ولم يقل: (مُتواترة)، والمسألة اصطلاح، فاستعمال لفظة (مُتواترة) كَثُر عند المتأخرين، وعند المتقدِّمين اشتُهِر التعبير بالقراءة المستفيضة، والقراءة المشهورة.

قوله: (وما جرىٰ مجراها).

أي له حكمها.

قوله: (كقراءة يعقوب، وابن مُحيصِن).

ستأتي ترجمتهما.

والذين يمثلون العشرة ممَّن ذَكَرَهم المُؤَلِّف: هم السَّبْعة بالإضافة إلىٰ: يعقوب الحضرمي، وليس منهم ابن مُحَيصن.

والذي يَظْهَر أَنَّ المؤلف لم يَقْصِد الحَصْر، بدليل أنه في الموضع الآخر - فيما بعد - ذكر أبا جعفر، ولم يذكر خَلَف بن هشام[2]، وإنما ذَكَر ابن مُحيصِن.

والتَّاسع مِن القرَّاء العشرة: أبو جعفر المدني[3]، والعاشر: خَلَف العاشر.

---

(١) انظر: «البرهان في علوم القرآن» (١/ ٣٣٢).

(٢) ستأتي ترجمته.

(٣) انظر: «البرهان في علوم القرآن» (١/ ٣٣٣).

قوله: (والشَّاذَّة ما سوىٰ ذلك)[١].

الظاهر أنه لا يَقْصِد الحَصر بأن القراءات المشهورة هي السَّبع مع يعقوب وابن مُحيصِن.

وكثير مِن أهل العلم يقولون: الشَّاذة هي الأربع الزائدة علىٰ العَشْر[٢]، وهي: قراءة الحَسَن، وابن مُحيصِن، ويحيىٰ اليزيدي[٣]، والأعْمش. وبعضهم يَذْكر في أسماء هذه القراءات وتصنيفها غير ذلك، ولا مُشاحة في الاصطلاح.

سبب اختيار المؤلف لقراءة نافع في تفسيره:

قوله: (وإنما بنينا هذا الكتاب علىٰ قِراءة نافع المدني لوجهين).

نافع المدني هو أحد القُرَّاء السَّبعة.

وقد بنىٰ المؤلف هذا الكتاب علىٰ قراءة نافع[٤] مِن رواية قالون: عيسىٰ بن مِيْنَا بن وَرْدَان الزُّرقي، قارئ أهل المدينة في زمانه، كان ربيبًا لنَافع، وهو الذي لقّبه بـ (قالون)؛ لجَودة قراءته وإتقانه، وهي كَلِمة أعجمية تعني: جَيِّد، وقد لزم نافعًا مُلازمة طويلة، فقرأ عليه خَتْمة بعد خَتْمة، قيل له: «كم قرأت علىٰ نافع؟ قال: ما لا أُحصيه كَثْرَة، إلا أني جالسته بعد الفراغ عِشْرِين سَنَة»[٥].

ويقول: «قال لي نافع: كم تقرأ عليّ! اجلس إلىٰ أسطوانة حتىٰ أُرسل إليك من يقرأ عليك»[٦].

---

(١) انظر: «البرهان في علوم القرآن» (١/ ٣٣٢)، «الإتقان» (١/ ٢١٧).

(٢) انظر: «الإتقان» (١/ ٢١٧).

(٣) أبو محمد اليزيدي: يحيىٰ بن المبارك بن المغيرة العدوي، غلام أبي عمرو بن العلاء في النحو واللغة والغريب والقراءة، وسمي اليزيدي لصحبته يزيد بن منصور خال المهدي، كان فصيحًا نحويًا شاعرًا، توفي سنة (٢٠٢هـ). انظر: «وفيات الأعيان» (٦/ ١٨٣)، «معرفة القراء الكبار» (ص٩٠).

(٤) ستأتي ترجمته.

(٥) «غاية النهاية» (١/ ٦١٥).

(٦) «جامع البيان في القراءات السبع» (١/ ١٦١).

وكان قالون أَصَمّ شديد الصَّمم! وكان يُقرئ ويُجيب عمَّن يُخطِئ بالنَّظر إلىٰ شَفَتَيه، توفي سنة (٢٢٠هـ)[١].

والرَّاوي الآخر عن نافع هو (وَرْش): عثمان بن سعيد بن عُدي بن غزوان بن داود بن سابق المصري. تُوفي بمصر سنة (١٩٧هـ)، و(وَرْش) كلمة رُومية، لقّبه بذلك نافع أيضًا، قيل: لشِدَّة بياضه. وقيل: لجودة قراءته[٢].

قوله: (أحدهما: أنها القراءة المستعملة في بلادنا بالأندلس وسائر المغرب...).

انتشرت هناك لأن قراءة أهل المدينة هي قراءة نافع، وكان مذهب الإمام مالك هو السَّائد في بلاد الأندلس والمغرب.

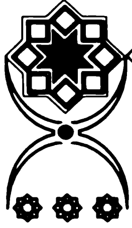
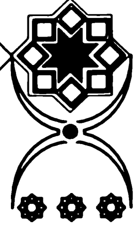
قوله: (واستغنينا عن استيفاء القراءات لكونها مذكورة في الكتب المؤلفة فيها، وقد صنَّفنا فيها كتبًا نفع الله بها).

مما صَنَّفه المؤلف في ذلك: كتاب (المختصر البارع في قراءة نافع)، وكتاب (أصول القراءات السِّت غير نافع).



---

(١) انظر: «معرفة القراء الكبار» (ص٩٣ ـ ٩٤)، «غاية النهاية» (١/ ٦١٥).
(٢) انظر: «معرفة القراء الكبار» (ص٩١)، «غاية النهاية» (١/ ٥٠٢).

ثالثًا: أحكام القرآن

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

{وأما أحكام القرآن: فهي تفسير ما وَرَد فيه مِن الأوامر والنَّواهي والمسائل الفقهية. وقال بعض العلماء: إن آيات الأحكام خمسمائة آية، وقد تنتهي إلىٰ أكثر مِن ذلك إذا استُقْصِي تَتَبُّعها في مواضعها.

وقد صنَّف الناس في أحكام القرآن تصانيف كثيرة.

ومِن أحسن تصانيف المشارقة فيها: تأليف إسماعيل القاضي، وأبي الحسن كِيَاه.

ومِن أحسن تصانيف أهل الأندلس: تأليف القاضي الإمام أبي بكر بن العربي، والقاضي الحافظ أبي محمد عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم المعروف بابن الفَرَس}.

الشَّرح

هذا هو: العلم الثالث مِن العلوم والفنون التي ذكر المؤلف أَنَّ لها تَعَلُّقًا بالقرآن.

وقوله: (وقال بعض العلماء: إِنَّ آيات الأحكام خمسمائة آية، وقد تنتهي إلىٰ أكثر مِن ذلك إذا استُقْصِي تَتَبُّعها في مواضعها).

وهذا العدد مبناه علىٰ الاستقراء، ويَقْصِدون بذلك: الآيات الصَّريحة التي سِيقت لبيان الأحكام، مثل: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، و﴿وَأَتِمُّوا۟ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، و﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا۟ ٱلْعِدَّةَ﴾ [الطلاق: ١]، ونحو ذلك مما سِيق لبيان الحكم، وإلا فإِنَّ الأحكام تُستَخرج وتُسْتَنْبط مِن عموم آيات القرآن، وأكثر المُصَنِّفين في آيات

الأحكام تَكَلَّموا علىٰ الآيات الصريحة، ولم يَتَعَرَّضوا لغير ذلك مما جاء في القصص والأخبار ونحو ذلك.

قوله: (ومِن أحسن تصانيف المشارقة فيها: تأليف إسماعيل القاضي، وأبي الحسن كِياه).

المراد بالمشارقة: أهل المشرق عمومًا، من مثل: مصر والشام والعراق والحجاز، وهذه العبارة يَسْتَخدمها أهل بلاد المغرب والأندلس، وهي مُسْتَعملة إلىٰ اليوم في بلاد المغرب وموريتانيا، فيقولون: «المشارقة، وهذه القراءة مَشْرقية، وعلماء المشارقة» ونحو ذلك.

و(إسماعيل القاضي) هو إسماعيل بن إسحاق البصري المالكي، مِن أئمة المالكية. قال عنه الذهبي: «الإمام، العلامة، الحافظ، شيخ الإسلام... له كتاب (أحكام القرآن) لم يُسبَق إلىٰ مثله»[١]، والمطبوع من هذا الكتاب جُزْء صغير، وله كتاب مطبوع في (فضل الصلاة علىٰ النبي ﷺ)، توفي سنة (٢٨٢هـ).

وأما (أبو الحسن بن كِياه)، وفي بعض النسخ: (إلكيا)، وهذا هو المشهور في نسبته، ولم أَقِف علىٰ مَن قال: (كِياه)، وهو علي بن محمد الطَّبَرِي المُلَقَّب بإلكيا الهَرَّاسي، وهي لفظة أعجمية بمعنىٰ: الكبير المُقَدَّم، مِن علماء الشافعية، توفي سنة (٥٠٤هـ)[٢].

قوله: (ومِن أحسن تصانيف أهل الأندلس: تأليف القاضي الإمام أبي بكر بن العربي، والقاضي الحافظ أبي محمد عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم المعروف بابن الفَرَس).

أما (القاضي أبو بكر بن العربي): فهو محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أحمد المعافري الأندلسي، العلَّامة، القاضي، الحافظ، مِن كبار

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٣٤٠).
(٢) انظر: «وفيات الأعيان» (١/ ٣٢٧).

فقهاء المالكية، توفي سنة (٥٤٣هـ)، ومن كتبه: (أحكام القرآن)[1] مشهور، مطبوع، تَحَدَّث فيه عن الأحكام، وعن قضايا أخرى مما يَتَّصل باللغة ونحو ذلك، وهو مِن الكتب النافعة في هذا الباب، ولكنه يميل إلىٰ مذهب مالك ميلًا كثيرًا، وفيه قَسْوة علىٰ المُخالِفين.

وأما (القاضي الحافظ عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم المعروف بابن الفَرَس)، فمن أهل الأندلس، شيخ المالكية في غرناطة في زمانه، توفي سنة (٥٩٧هـ)[2]، وقد طُبع كتابه في ثلاثة مجلدات.



(١) انظر: «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٩٦)، «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ١٩٧) وما بعدها.
(٢) انظر: المصدر السابق (٢١/ ٣٦٤).

رابعًا: النسخ

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

{وأما النسخ فهو يتعلَّق بالأحكام؛ لأنها مَحَلّ النَّسخ؛ إذ لا تُنسخ الأخبار، ولا بدّ مِن معرفة ما وقع في القرآن مِن الناسخ والمنسوخ، والمُحكَم؛ وهو: ما لم يُنسخ، وقد صنَّف الناس في ناسخ القرآن ومنسوخه تصانيف كثيرة، وأحسنها تأليف القاضي أبي بكر بن العربي، وقد ذكرنا في هذه المقدِّمات بابًا في قواعد النسخ، وذِكْر ما تَكَرَّر في القرآن مِن المنسوخ، وذكرنا سائره في مواضعه}.

الشَّرح

(النسخ) هو العلم الرابع مِن العلوم المُتَعَلِّقة بالقرآن مما نَصَّ عليه المُؤَلِّف، والنَّسخ مما يَرتَبِط بالمعنىٰ مُباشرة، فهو مِن العلوم المُتَعَلِّقة بالقرآن والتَّفسير، ولا بدَّ للمُفسِّر أن يكون مُلِمًّا به، وسيأتي الحديث عن تعريف النَّسخ وبعض الأحكام المُتَعَلِّقة به في الباب السَّابع مِن هذه المُقَدِّمة.

قوله: (فهو يتعلَّق بالأحكام؛ لأنها محل النسخ؛ إذ لا تُنسخ الأخبار).

(الأحكام) هنا: الأمر، والنهي، والنَّسخ إنما يكون في الإنشاء وليس في الخبر المَحْض الذي لا يَتَضَمَّن أَمْرًا ولا نَهْيًا، أما إذا كان الخَبَر يَتَضَمَّن الأمر أو النهي، فإنّ النّسخ يَدْخله، كما قال تعالىٰ: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، فقوله: ﴿يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ﴾ خبر بمعنىٰ الأمر، فهو أَمْر لهن بالإرضاع، والآية ليست منسوخة، وإنما المقصود التَّمثيل لما كان مِن قَبيل الأمر أو النَّهي الذي جاء بصيغة الخَبَر.

ومِن أمثلته التي ادُّعِي فيها النَّسخ: قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، فقد قيل: نَسَختها التي

بعدها. والصحيح أنها مُحكمة[1].

وقوله: ﴿قُلْ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [الأنعام: ١٥]، وفي يونس والزمر. قيل: نَسَخَها: ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ [الفتح: ٢]. والصحيح أنها مُحكمة[2].

وكذلك أصول الشرائع، وأصول الأخلاق؛ فإنها لا تُنسخ.

قوله: (ولا بدَّ مِن معرفة ما وقع في القرآن مِن: الناسخ والمنسوخ، والمُحكم؛ وهو: ما لم يُنسخ).

وتأتي أهمية معرفة الناسخ والمنسوخ؛ لئلا يُقَرِّر حُكمًا قد نُسِخ، أو يجمع بين دليلين أحدهما منسوخ.

والمُحكَم يُطْلَق بإطلاقات متعددة بحسب السِّياق:

ففي باب النَّاسخ والمنسوخ: هو ما لم يُنسخ، ويُقابله المنسوخ.

وفي باب المُحكَم والمتشابه: المُحكم ما استقل بنفسه في معرفة المراد به، ولم يَحتَج إلىٰ غيره مِن أجل بيان معناه[3]، ويُقابِله المتشابه.

قوله: (وقد صَنَّف الناس في ناسخ القرآن ومنسوخه تصانيف كثيرة، وأحسنها تأليف القاضي أبي بكر بن العربي)

وكتابه: (ناسخ القرآن ومنسوخه) مطبوع في مُجلدين، وهو مِن أحسن الكتب وأنفعها في باب النَّاسخ والمنسوخ. ومِن أجلِّ الكتب في هذا الباب أيضًا:

١ ـ (الناسخ والمنسوخ) لأبي عبيد القاسم بن سلَّام.

---

(١) انظر: «تفسيرالطبري» (٦/ ١٠١ ـ ١٢١)، «تفسير ابن عطية» (١/ ٣٨٩)، «نواسخ القرآن» لابن الجوزي (١/ ٣٠٧ ـ ٣٢٠)، «تفسير القرطبي» (٣/ ٤٢١)، «مجموع الفتاوىٰ» (١٠/ ٧٦٢).

(٢) انظر: «نواسخ القرآن» (٢/ ٤٢٣، ٤٧٧، ٥٥٥)، «فتح القدير» للشوكاني (٤/ ٥٢٢).

(٣) انظر: «أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله» (ص٤٠٢).

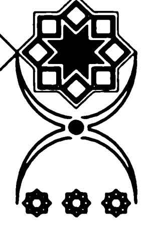
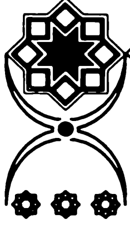
٢ ـ (الناسخ والمنسوخ) للنَّحاس، وقد طُبع طبعة معتنىٰ بها ومُحَقَّقة في أربعة مجلدات، وهو كتاب مُسند.

٣ ـ (الإيضاح في ناسخ القرآن ومنسوخه) لمكي بن أبي طالب.

٤ ـ (نواسخ القرآن) لابن الجوزي.

٥ ـ (النَّسْخ في القرآن الكريم) للدكتور مصطفىٰ زيد، وهو مفيد في المناقشات، ولكنه بَالَغَ في رَدّ دعاوىٰ النَّسخ.



خامسًا: الحديث

❁ قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

{وأما الحديث فيحتاج المُفَسِّر إلىٰ روايته وحِفْظه لوجهين:

الأول: أَنَّ كثيرًا مِن الآيات في القرآن نزلت في قوم مخصوصين، ونزلت بأسباب قضايا وقعت في زمن النبي ﷺ، مِن الغزوات والنَّوازل والسُّؤالات، فلا بُدَّ مِن معرفة ذلك لِيُعْلَم فيمن نَزَلَت الآية، وفيما نَزَلَت، ومتىٰ نَزَلَت؟ فإِنَّ النَّسخ مبني علىٰ معرفة تاريخ النُّزُول؛ لأن المُتَأَخِّر ناسخ للمُتَقَدِّم.

والوَجْه الآخَر: أنه وَرَد عن النبي ﷺ كثير مِن تفسير القرآن، فتَجِب معرفته؛ لأن قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ مُقَدّم علىٰ أقوال الناس}.

❁ الشَّرح ❁

يحتاج المُفسِّر إلىٰ معرفة علم الحديث لوجهين:

الأول: معرفة أسباب النزول، وكذا للتَّمييز بين الروايات في هذا الباب، وهي علىٰ نوعين:

١ ـ الصريحة: ولها حُكْم الرَّفع، وهي: أن يَذكر واقعة أو سؤالًا ثم يقول: (فأنزل الله) أو: (فنزلت الآية) أو يقول: (سبب نزول هذه الآية كذا).

٢ ـ وغير الصَّريحة: كقوله: (نزلت هذه الآية في كذا)، أو (في الرَّجل يعمل كذا). واختلفوا فيها: هل لها حكم الرَّفع(١)؟

الثاني: لأنه ورد عن النبي ﷺ كثير مِن تفسير القرآن، وليس ذلك علىٰ مِنوال واحد فيحتاج الىٰ سَبْر؛ فإن الوارد عن النبي ﷺ في التفسير نوعان:

١ ـ ما ذُكر معه الآية وكان تفسيرًا لها بأي وَجْه كان، سواء: ابتدأهم

---

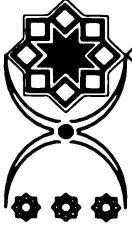
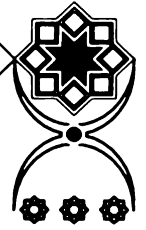
(١) انظر: «مقدمة في أصول التفسير» (ص١٦).

النبي ﷺ بتفسيرها، أو أنهم اختلفوا في المُراد بها، فبَيَّن النبي ﷺ المراد، أو أنها أشكلت عليهم فسألوه عليه الصلاة والسلام فأجابهم، إلىٰ غير ذلك.

فإذا صَح الحديث في هذا النوع فلا يُعدَل عنه بحال مِن الأحوال.

٢ ـ أن تَرِد عن النبي ﷺ أحاديث دون تعرُّض للآية، ثم يأتي المُفسِّر ويَرْبط بين هذه الأحاديث والآية؛ فيُفَسّر بها القرآن. وقد يُصيب المُفَسِّر في هذا الرَّبط وقد يُخْطِئ.



سادسًا: القصص

❁ **قال المؤلف** رَحِمَهُ اللهُ:

{وأما القصص فهي مِن جملة العلوم التي تَضَمَّنها القرآن، فلا بُدَّ مِن تَفسيره، إلّا أنّ الضّروريَّ منه ما يَتَوَقّف التفسير عليه، وما سوىٰ ذلك زيادة مُستَغنىٰ عنها، وقد أكثر بعض المفسرين مِن حكاية القصص الصحيح وغير الصحيح، حتىٰ أنهم ذكروا منه ما لا يجوز ذِكْره مما فيه تَقْصِير بمَنْصب الأنبياء ﷺ! أو حكاية ما يَجِب تَنْزِيههم عنه، وأما نَحْن فاقتصرنا في هذا الكتاب مِن القصص علىٰ ما يَتَوَقّف التفسير عليه، وعلىٰ ما ورد منه في الحديث الصحيح}.

الشَّرح

ذِكر أخبار بني إسرائيل في كتب التفسير مبناه علىٰ ما ورد عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «حَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ»[1]، فهؤلاء العلماء لعل مُنطلقهم في ذِكر هذه الأخبار والمرويات هو هذه الإباحة من النبي ﷺ.

والأخبار والمرويات الإسرائيلية علىٰ ثلاثة أنواع:

الأول: أن يُوافق ما جاء عندنا، فيُحكَم بصحته.

الثاني: ما جاء مُخالفًا لما عندنا مِن الكتاب والسنة، فيُحكم بكَذِبه.

الثالث: ما لم يَرِد في الوَحي مِن الكتاب أو السنة ما يُصدِّقه أو يُكَذّبه، وهو كثير، ومثل هذا نَتَوَقّف فيه فلا يُحكَم بصحته ولا ببطلانه، وهذا النَّوع مما جَرَت به التَّوسِعة في التَّحدِيث والإخبار به.

---

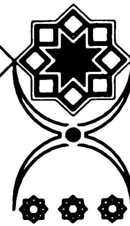
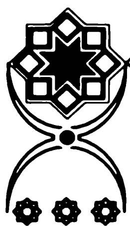
(١) أخرجه البخاري (٣٤٦١).

ولا يعني هذا أن يُذكر للاعتماد عليه في التفسير، ولكن يُذكر مِن باب الاستئناس، إلا أنه إذا كان أمرًا منكرًا فيَنْبغي أن تُنَزَّه عنه كتب التفسير، وأن يُطوىٰ ولا يُروىٰ(١).

قال السّعدي: «واعلم أَنَّ كثيرًا مِن المُفَسِّرين رحمهم الله، قد أكثروا في حَشْو تَفاسِيرهم مِن قصَص بني إسرائيل، ونَزَّلوا عليها الآيات القرآنية، وَجَعَلُوها تفسيرًا لكتاب الله، مُحْتَجِّين بقوله ﷺ: «حَدِّثُوا عن بني إسرائيل ولا حَرَج»(٢)، والذي أرىٰ أنه وإن جاز نَقْل أحاديثهم علىٰ وَجْه تكون مُفْرَدة غير مَقْرونة، ولا مُنَزّلة علىٰ كتاب الله، فإنه لا يجوز جَعْلها تَفْسِيرًا لكتاب الله قَطْعًا إذا لم تَصِح عن رسول الله ﷺ، وذلك أن مَرْتبتها كما قال ﷺ: «لا تُصَدِّقوا أهل الكتاب ولا تُكَذّبوهم»(٣)، فإذا كانت مَرْتَبتها أن تكون مَشْكُوكًا فيها، وكان مِن المعلوم بالضَّرورة مِن دين الإسلام أَنَّ القرآن يَجِب الإيمان به والقَطْع بألفاظه ومَعانيه، فلا يجوز أن تُجْعَل تلك القصَص المَنْقُولة بالرّوايات المَجْهُولة، التي يَغْلِب علىٰ الظَّن كَذِبها أو كَذِب أكثرها معانيَ لكتاب الله مَقْطُوعًا بها، ولا يَسْتَريب بهذا أحد، ولكن بِسَبب الغفلة عن هذا حَصَل ما حَصَل»(٤).



(١) انظر: «مقدمة في أصول التفسير» (ص٤٢).
(٢) تقدّم تخريجه.
(٣) أخرجه البخاري (٤٤٨٥، ٧٣٦٢، ٧٥٤٢)؛ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٤) «تفسير السعدي» (ص٥٥).

سابعًا: التصوف

❁ قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

{وأما التَّصَوُّف فلَه تَعَلُّق بالقرآن؛ لما ورد في القرآن مِن المعارف الإلهية ورياضة النفوس، وتَنْوير القلوب وتطهيرها؛ باكتساب الأخلاق الحميدة، واجتناب الأخلاق الذَّمِيمة.

وقد تَكَلَّمَت المتصوّفة في تفسير القرآن:

فمِنهم مَن أحسن وأجاد، ووصل بنُور بصيرته إلىٰ دقائق المعاني، ووقف علىٰ حقيقة المُراد.

ومنهم مَن تَوَغّل في الباطنية، وحَمَل القرآن علىٰ ما لا تَقْتَضِيه اللغة العربية.

وقد جَمَع أبو عبد الرحمن السُّلَمي كلامهم في التفسير في كتاب سمَّاه (الحقائق)، وقال بعض العلماء: بل هي البواطل. وإذا أنصفنا قلنا: فيه حقائق وبواطل، وقد ذَكرنا في هذا الكتاب ما يُسْتَحْسَن مِن الإشارات الصُّوفِيّة دون ما يُعتَرَض أو يُقدَح فيه، وتكلمنا أيضًا علىٰ اثني عشر مقامًا من مقامات التصوف في مواضعها من القرآن، فتكلمنا علىٰ الشكر في أمِّ القرآن؛ لما بين الحمد والشكر من الاشتراك في المعنىٰ.

وتكلَّمنا علىٰ التقوىٰ في قوله تعالىٰ في البقرة: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢].

وعلىٰ الذِّكر في قوله فيها: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة: ١٥٢].

وعلىٰ الصبر في قوله تعالىٰ فيها: ﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: ١٥٥].

وعلىٰ التوحيد في قوله فيها: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣].

وعلىٰ محبة الله في قوله فيها: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥].

وعلىٰ التَّوَكل في قوله في آل عمران: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

وعلىٰ المُراقبة في قوله في النساء: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

وعلىٰ الخوف والرجاء في قوله في (الأعراف): ﴿وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الأعراف: ٥٦].

وعلىٰ التوبة في قوله في (النُّور): ﴿وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا﴾ [النور: ٣١].

وعلىٰ الإخلاص في قوله في (لم يكن): ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [البينة: ٥]}.

الشَّرح

قوله: (وأما التصوّف فلَه تَعَلّق بالقرآن)، يُقصَد بالتَّصَوّف: ما يَتَّصِل بالسُّلُوك، وتطهير الباطن، والأخلاق، وأعمال القلوب.

وعُرِّف التَّصوف بأنه: عِلْم الأخلاق، وعند بعضهم هو: «الخروج مِن كل خُلق دنيء، والدخول في كل خُلُق سَني»[1]، وكأن ذلك مِن قبيل التوضيح للعبارة السابقة.

وعلاقة هذا بالقرآن: هو أن الموضوعات التي جاء القرآن ليُبيِّنها ويكشف عنها ويُعنىٰ بها هي: الأحكام، والعقائد، والسُّلوك. والسُّلوك هو الذي يُشير إليه المؤلف هنا بالتَّصوف. ونحن لا نُقِر بهذه التَّسْمِية؛ فهي تَسْمِية مُحدَثة، فلو أنه قال: علم السُّلوك، وتزكية النفوس، ونحو ذلك لكان هو اللائق، دون التعبير بمثل هذه الألفاظ؛ حيث إنه قد دخل تحت هذا المُسَمَّىٰ ـ التَّصَوّف ـ كثير مِن الضلالات والأباطيل، وانْتَحَلَه طوائف مِن المبتدعة، وصاروا علىٰ طُرُق كثيرة مُتَنَوِّعة، لكل طريقة منها رسوم، وبينهم تَفَاوُت في درجة الانحراف، فمنهم مَن وقع في الإشراك، ومنهم دون ذلك، والأسماء الشرعية

---

(١) «بريقة محمودية في شرح طريقة محمدية وشريعة نبوية في سيرة أحمدية» (٢/ ٤٣).
وانظر: «إحياء علوم الدين» (٢/ ٢٥٠)، «كشف الظنون» (١/ ٤١٤).

هي التي عليها المُعَوَّل، ولا يَصِح الانتساب إلىٰ غيرها، ولا التَّعويل علىٰ شيء مِن الأسماء المُحْدَثة.

قوله: (ورياضة النُّفوس)، أي: تزكية النفوس، وتنوير القلوب وتطهيرها، وتهذيب الأخلاق والسُّلوك، هذا كله مما جاء به الشَّرع، ومعلوم أنّ جنس أعمال القلوب أعظم من جنس أعمال الجوارح، والشرع جاء لإصلاح الظواهر والبواطن.

وما أحدثه الصوفية مِن ألوان البدع والمُخالفات يُنكَر عليهم، ولكن تبقىٰ: تزكية النّفوس، وإصلاح القلوب ونحو ذلك؛ مِن المَطَالِب الشرعية، فلا يُترك هذا بحُجَّة أن الصُّوفية اعتَنَوا أو تَعَلَّقوا به.

قوله: (وقد تَكَلَّمَت المتصوفة في تفسير القرآن).

المتصوفة الذين تكلموا في التفسير نوعان:

الأول: أصحاب المَشْرب الفَلْسَفِي، الذين جمعوا بين التَّصَوّف والفلسفة، فهؤلاء عامَّة ما يذكرونه في التفسير إنما هو مِن قَبِيل الزَّنْدَقَة، ولا يكاد القارئ يَفْهَم شيئًا مما يذكرونه، ويتكلمون بعبارات فلسفية يُضَمِّنونها بعض كلام الصوفية، ومثل هؤلاء زنادقة في الغالِب.

ومِن تفاسير أصحاب التَّصَوّف الفلسفي: (تفسير ابن عربي) لمحيي الدين ابن عربي، ويُنسب إليه الكتاب المعروف بـ: (الفتوحات المكية)، و(الفُصوص).

الثاني: التَّصَوّف العملي، وهو ما خَلَا مِن تلك الفلسفات، وإنما هي خواطر وسوانح تَلُوح لهذا الصُّوفي حينما تَمُرّ به الآية، والمُؤَلَّفات في هذا النوع علىٰ قسمين:

١ ـ ما يُسمَّىٰ بـ (التفسير الإشاري)، ويُفْرِده مُؤَلِّفه لما يَخْتَصّ بهذه الإشارات فقط، ولكنه لا يُفسِّر جميع القرآن؛ لأنه لا يجد مادة لتفسير جميع الآيات، وإنما هي مواضع يَنْقُلونها، أو يتكلمون مِن قِبَل أنفسهم فيما لاح لهم.

ومِن تآليفهم:

- (تفسير القرآن العظيم)، لسهل بن عبد الله بن يُونس التُّسْتَري[١]، وهو مطبوع في مجلد، يقول في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱتَّخَذَ قَوۡمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعۡدِهِۦ مِنۡ حُلِيِّهِمۡ عِجۡلٗا جَسَدٗا﴾ [الأعراف: ١٤٨]: «عِجْل كل إنسان: ما أقبل عليه فأعرض به عن الله مِن أهل وولد»[٢].

- (عرائس البيان في حقائق القرآن)، لأبي محمد الشِّيرازي، وهو مطبوع.

٢ ـ كُتُب ألَّفها بعض مَن تأثر بالتَّصَوّف. وهي في الأصل كتب تفسير، إلا أنهم ضَمّنوها بعض الإشارات الصوفية في بعض المواطن، ومِن المؤلفات في ذلك:

- (غرائب القرآن ورغائب الفرقان)، للنيسابوري.

- (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسَّبع المثاني) للألوسي.

قوله: (فمِنهم مَن أحسن وأجاد، ووَصَل بنور بصيرته إلىٰ دقائق المعاني، ووقف علىٰ حقيقة المراد، ومنهم مَن تَوَغَّل في الباطنية، وحَمَل القرآن علىٰ ما لا تقتضيه اللغة العربية! وقد جَمَع أبو عبد الرحمن السُّلَمي كلامهم في التفسير في كتاب سمَّاه «الحقائق»).

أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين بن محمد بن موسىٰ السُّلَمي الصوفي، مِن علماء الصوفية، شيخ الحاكم النَّيسابوري، كان مِن المُحدِّثين، حدَّث نحوًا مِن أربعين سنة، وله كتب كثيرة، ومجالس في التحديث، يقولون: بلغت تصانيفه مائة أو أكثر، منها هذا الكتاب: (حقائق التفسير)، و(طبقات الصوفية)، وفيه من الأباطيل ما الله به عليم، وقد ملأ كتابه مِن هذه الإشارات وسمَّاه: الحقائق، توفي سنة (٤١٢هـ)، أو (٤١١هـ)[٣].

---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٣٣٠)، «البداية والنهاية» (١٤/ ٦٦٥).

(٢) «تفسير التستري» (ص٦٧).

(٣) انظر: «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٦٦).

وهو غير أبي عبد الرحمن السُّلمي المقرئ التَّابعي، المُتَوَفَّىٰ (٧٤هـ)، الذي أَخَذَ القراءة عن عثمان ﷺ وأصحاب النَّبي ﷺ.

قوله: (في كتاب سمَّاه: الحقائق، وقال بعض العلماء: بل هي البواطل).

قال الذهبي: «وليته لم يُصنِّفه؛ فإنه تحريف وقَرْمَطَة»[1]، وقال الواحدي: «صَنَّف أبو عبد الرحمن السُّلَمي (حقائق التفسير) فإن كان قد اعتقد أنَّ ذلك تفسير فقد كفر!»[2].

وأبو عبد الرحمن السُّلَمي تكلم علىٰ جميع سور القرآن، ولم يتكلم علىٰ جميع الآيات، نَقَل فيه عن جعفر الصادق أشياء مكذوبة[3]، وعن الفُضيل، والجُنيد، وسهل التّستري، وغيرهم، فالكتاب كله نقولات.

ففي قوله جلّ ثناؤه: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ۝١٣ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٣، ١٤]، نَقَل عن جعفر الصادق أنه قال: «النَّعيم: المعرفة والمشاهدة، والجحيم: النُّفوس؛ فإن لها نيرانًا تَتَّقد، ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ﴾ يعني معرفة، ﴿وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ﴾ يعني: جحيم النَّفس»[4]، وهذا تحريف للقرآن لا يصح بحال مِن الأحوال.

قوله: (وإذا أنصفنا قلنا: فيه حقائق وبواطل. وقد ذكرنا في هذا الكتاب ما يُسْتَحْسَن مِن الإشارات الصوفية، دون ما يُعتَرض أو يُقدَح فيه).

التفسير الإشاري منه ما هو صحيح مقبول، ومنه ما هو باطل مردود:

أما الصحيح منه فيمكن أن نُعَرِّفه بما يُذكر مِن معانٍ صحيحة، مِن باب الاعتبار والقياس، مما لم يَدُل عليه ظاهر اللفظ، مع وجود نَوع مِن المُناسبة بينه وبين اللفظ، مع إثبات المعنىٰ الظاهر.

---

(١) «تاريخ الإسلام» (٢٨/ ٣٠٧).
(٢) انظر: «فتاوىٰ ابن الصلاح» (١/ ١٩٧)، «البرهان في علوم القرآن» (٢/ ١٧١).
(٣) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٦/ ٣٧٦ - ٣٧٧).
(٤) «حقائق التفسير» (٢/ ٣٧٨).

وعرَّفه أربابه بأنه «تأويل القرآن بغير ظاهره؛ لإشارة خَفِيَّة تَظْهَر لأرباب السُّلوك والتَّصوف، ويمكن الجمع بينها وبين الظاهر المراد أيضًا»[١]، وهذا التعريف لا نُسَلِّم به.

والتفسير الإشاري غير الإشارة عند الأصوليين؛ إذ الإشارة عند الأصوليين ـ كما تقدم ـ: دلالة اللفظ علىٰ معنىٰ غير مقصود مِن سياقه، لكنه لازم لما يُفهم مِن عبارة النص[٢].

أما الإشارة عند الصوفية فشيء آخر، لا تخضع لقاعدة ولا لطريق مِن طُرق الاستنباط إطلاقًا. قال الشاطبي: «هذا التفسير يحتاج إلىٰ بيان؛ فإن هذا المعنىٰ لا تعرفه العرب، ولا فيه من جهاتها وَضْع مجازي مُناسب، ولا يُلائِمه مساق بحال»[٣].

وما صَحَّ مِن تلك الإشارات التفسيرية بشرطه فهو مِن **قبيل الاعتبار والمُقايسة، أو مِن باب أن الشيء بالشيء يُذكر** كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية[٤]، والحافظ ابن القيم[٥].

وضوابط ما يَصِح مِن الإشارات في تفسير القرآن[٦]:

الأول: ألا يُقال: إنَّ هذا معنىٰ الآية المراد بها.

الثاني: أن تكون صحيحة؛ بحيث لا يُوجَد ما يُعارِضها، ولا بد أن يُوجد ما يَشْهَد لها.

الثالث: أن يُوجَد نوع ارتباط بينها وبين الآية.

---

(١) «مناهل العرفان» (٢/ ٧٨).

(٢) انظر: «مذكرة في أصول الفقه» (ص٢٨٣)، «معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة» (ص٤٤٧)، «دراسات أصولية في القرآن الكريم» (ص٢٨٨).

(٣) «الموافقات» (٤/ ٢٤٧).

(٤) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٦/ ٣٧٦ ـ ٣٧٧).

(٥) انظر: «مفتاح دار السعادة» (٢/ ٢٥٩).

(٦) انظر: «التبيان في أقسام القرآن» (ص١٢٣)، «الموافقات» (٤/ ٢٤٧).

ونجد نماذج جيدة وصحيحة مِن كلام طائفة مِن أهل العلم المعتبرين، كابن تيمية، وابن القيم، وابن كثير، وابن سعدي، ومحمد الأمين الشنقيطي، تارة يُصرِّحون بأن هذا مِن قبيل إشارة الآية، وتارة لا يُصرِّحون، لكنه يُعَدّ مِن قبيل التَّفسير الإشاري.

فممَّا صَرَّحوا فيه أنه مِن قبيل الإشارة: ما ذكره ابن القيم عند قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٣]؛ حيث قال: «فأشارت هذه الآية: أنَّ محبة الرسول وحقيقة ما جاء به إذا كان في القلب، فإن الله لا يُعَذِّبه لا في الدنيا ولا في الآخرة، وإذا كان وجود الرسول في القلب مانعًا مِن تعذيبه فكيف بوجود الرب تعالىٰ في القلب؟! فهاتان إشارتان»(١).

ومما لم يُصَرِّحوا فيه أنه مِن قبيل الإشارة: ما ذَكَرَه ابن تيمية عند قوله تعالىٰ: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]؛ حيث قال: «كل مَن وافق الرسول ﷺ في أمْر خالف فيه غيره فهو مِن الذين اتَّبعوه في ذلك؛ وله نَصِيب مِن قوله: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾؛ فإن المعيَّة الإلهية المُتَضَمِّنة للنَّصر هي لِمَا جاء به إلىٰ يوم القيامة، وهذا قد دلّ عليه القرآن، وقد رأينا مِن ذلك وَجَرَّبنا ما يَطول وَصْفه»(٢).

ومِن أمثلة الإشارات من كلام الصوفية مما لا يتحقق فيه الشروط المذكورة:

- قوله جلّ شأنه: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢]، يزعمون أنَّ المقصود بالأنداد: النَّفس الأمارة بالسوء(٣)، وهذا خِلاف المُراد.

- وفي قوله ﷻ: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، يزعمون أنه لم يُرَد

---

(١) «الكلام علىٰ مسألة السماع» (ص٣٩٧).
(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٢٨/ ٣٧).
(٣) انظر: «تفسير التستري» (ص٢٧)، «الموافقات» (٤/ ٢٤٢).

معنىٰ الأكل حقيقة، وإنما أراد معنىٰ مُساكنة الهِمّة بشيء هو غير الله ﷻ[(١)].

- وفي قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ٩٦]، قال بعضهم: باطن البيت قلب محمد ﷺ، يُؤمن به مَن أثبت الله في قلبه التوحيد، واقتدىٰ بهدايته[(٢)].

قوله: (وتَكَلّمنا أيضًا علىٰ اثني عشر مقامًا مِن مقامات التَّصوف في مواضعها مِن القرآن).

المقامات والأحوال عند الصوفية: أوصاف تقوم بالقلب، ولها تَعَلُّق به.

فالأحوال: معانٍ تَرِد علىٰ القلب مِن غير تَصَنُّع ولا اجتلاب ولا اكتساب، مِن طَرَبٍ أو حزن، أو بَسْط أو قَبْض، أو شَوق أو انزعاج، فإذا ثَبَتَت في القلب واسْتَقَرَّت فيه صارت مقامات، فالأحوال مواهب، والمقامات مكاسب[(٣)].

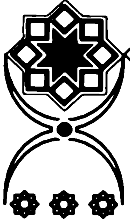
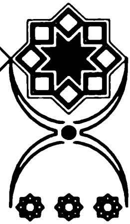


---

(١) انظر: «تفسير التستري» (ص٢٩)، الموافقات (٤/ ٢٤٦).

(٢) انظر: «تفسير التستري» (ص١٠٧)، «الموافقات» (٤/ ٢٤٧).

(٣) انظر: «التعريفات» للجرجاني (ص٨١، ٢٢٧)، «التوقيف علىٰ مهمات التعاريف» (ص١٣٤).

ثامنًا: أصول الدين

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

{وأما أصول الدِّين فتَتَعَلَّق بالقرآن مِن طريقين:

أحدهما: ما ورد في القرآن مِن إثبات العقائد، وإقامة البراهين عليها، والرَّد علىٰ أصناف الكفار.

والآخَر: أنَّ الطوائف المختلفة مِن المسلمين تَعَلَّقوا بالقرآن، وكل طائفة منهم تَحتَجّ لمذهبها بالقرآن، وتَرُدّ علىٰ مَن خالفها، وتزعم أنه خالف القرآن، ولا شك أن منهم المُحِقّ والمُبطِل، فمعرفة تفسير القرآن تُوصل في ذلك إلىٰ التحقيق مع التَّسديد والتَّأييد مِن الله والتوفيق}.

الشَّرح

أصول الدين حقُّها أن تُقدَّم علىٰ السُّلوك، والأحكام؛ فأصول الدين هي: العقائد، ويُقابِلها: الفروع، لكن يَرِد علىٰ هذا التقسيم ونحوه إشكالات[1].

قوله: (فتَتَعَلَّق بالقرآن مِن طريقين: أحدهما: ما ورد في القرآن من إثبات العقائد، وإقامة البراهين عليها والرَّد علىٰ أصناف الكفار).

أي: إنَّ القرآن جاء بتقريرها وإقامة البراهين عليها، والرَّد علىٰ العقائد الفاسدة والشُّبهات التي تُثار في هذا الباب.

قوله: (والآخَر: أنَّ الطوائف المختلفة مِن المسلمين تعلَّقوا بالقرآن، وكل طائفة منهم تحتج إلىٰ مذهبها بالقرآن، وتَرُدّ علىٰ مَن خالفها، وتزعم أنه

---

(١) انظر في الكلام عن الأصول والفروع: «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٩٤)، (١٠/ ٣٥٥)، (٢٩/ ٣٤٥)، «منهاج السنة النبوية» (٥/ ٨٨)، «أصول الإيمان» لمحمد بن عبد الوهاب (ص١٣٩).

خالف القرآن، ولا شك أنَّ منهم المُحِقّ والمُبطل، فمعرفة تفسير القرآن تُوصل في ذلك إلىٰ التحقيق مع التَّسديد والتأييد مِن الله والتوفيق).

ومِن هنا دخلت هذه القضايا والانحرافات العقدية كتبَ التفسير؛ لأن كل طائفة قصدت القرآن لتحتج لباطلها أو لقولها وتَرُد علىٰ مُخالفيها.



تاسعًا: أصول الفقه

❁ قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

{وأما أصول الفقه: فإنها مِن أدوات تفسير القرآن، علىٰ أنّ كثيرًا مِن المفسِّرين لم يَشْتَغِلوا بها، وإنها لنِعْم العَون علىٰ فَهم المعاني وترجيح الأقوال.

وما أحوج المُفَسِّر إلىٰ معرفة النَّص، والظاهر، والمُجمَل، والمُبيَّن، والعام، والخاص، والمُطلق، والمُقَيَّد، وفحوىٰ الخِطاب، ولَحْن الخِطاب، ودليل الخِطاب، وشروط النسخ، ووجوه التعارض، وأسباب الخلاف، وغير ذلك مِن علم الأصول!}.

الشَّرح

مِن العلوم المُتَعَلِّقة بالقرآن: علم أصول الفقه، وهو: عِلْمٌ مُرَكَّب مِن مصادر مُتَعَدِّدة، فمنه ما أُخِذ مِن النَّقل، ومنه ما أُخِذ مِن اللغة، وغير ذلك[1].

وهو يَتَعَلَّق بالقرآن مِن جِهة أنه أداة الاستنباط، واستخراج المعاني، فعلىٰ قَدْر ما يكون عند الإنسان مِن الآلة فإنه يستطيع أن يَسْتَخرج مِن الهدايات والمعاني والحِكم والأحكام؛ ولذلك تَجِد مِن العلماء مَن يستخرج مِن آية واحدة، أو مِن حديث واحد عشرات بل ربما مئات المسائل، ويَستَخرِج هذا مِن طُرُق الدَّلالة التي سَبَق الحديث عنها.

قوله: (وإنها لنِعْم العَون علىٰ فهم المعاني، وترجيح الأقوال).

أي: علوم أصول الفقه ومعرفة الدلالات، وهذا صحيح، فترجيح قول علىٰ قول يحتاج إلىٰ مُقَوِّمات وآلة، وسيأتي الكلام علىٰ طُرق الترجيح،

(١) «شرح مختصر الروضة» (١/ ١٢٠).

والأصوليون يذكرون مِن طرق الترجيح ما يزيد علىٰ مائتي طريق[1]، وإن كانت تتفاوت تفاوتًا كبيرًا.

قوله: (وما أحوج المفسِّر إلىٰ معرفة النَّص والظاهر!).

تقدم الحديث عن النَّص وإطلاقَيه، وكذا الظاهر.

قوله: (والمجمل والمُبيَّن).

المُجمل: ما لم يَتَّضِح المراد منه؛ لتَعَدُّد الاحتمالات ونحو ذلك، فيحتاج إلىٰ بيان[2].

والمُبَيَّن: ما عُرف المُراد منه، إما بنفسه وإما بغيره[3].

قوله: (والعام والخاص).

العام: ما يَسْتَغْرِق الصالح له، دَفْعة مِن غير حَصْر[4]. والعموم يكون في الألفاظ[5]، وفي المعاني.

فعموم المعاني: كالمفهوم مثلًا؛ فإن له عمومًا لا يُؤخَذ مِن اللَّفظ، وإنما مِن جهة المسكوت عنه[6].

---

(١) انظر: «الإحكام» للآمدي (٤/ ٢٤٢) وما بعدها.

(٢) انظر: «اللمع في أصول الفقه» للشيرازي (ص٤٩)، «المستصفىٰ» (ص١٨٧)، «معالم أصول الفقه عند أهل السنة» (ص٣٨٨).

(٣) انظر: «اللمع في أصول الفقه» للشيرازي (ص٤٨)، «المستصفىٰ» (ص١٩١)، «روضة الناظر» (١/ ٥٢٨).

(٤) انظر: «إجابة السائل شرح بغية الآمل» (ص٢٩٧)، «نشر البنود» (١/ ٢٠٦)، «معالم أصول الفقه» (ص٤١٢).

(٥) انظر: «الفقيه والمتفقه» (١/ ٢٢٤)، «اللمع في أصول الفقه» (ص٢٦).

(٦) انظر: «الإحكام في أصول الأحكام» (٢/ ٢٥٧)، «بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب» (٢/ ١٩٣)، «البحر المحيط في أصول الفقه» (٤/ ٧٩٤)، «إرشاد الفحول» (١/ ٣٢٩).

والعِلّة في باب القياس قد تُعَمِّم المَعْلُول وقد تُخَصِّصه[1]، وهناك صور متنوعة يُعرف بها العموم.

قوله: (والمُطْلَق والمُقَيَّد).

المُطلق: هو ما يدل علىٰ واحد غير مُعَيّن، وقيل: هو النَّكِرة في سِياق الإثبات[2].

والمُقَيّد: هو ما جاء مُقَيدًا ببعض الصفات ونحو ذلك[3].

(وفَحْوىٰ الخِطاب)، سبق الإشارة إليه عند ذكر (الدلالات)[4].

(ولَحْن الخِطاب)، وهو ما حُذف مِن الكلام ولا يَسْتَقِل المعنىٰ إلا به، أي دلالة الاقتضاء بأنواعها، وبعضهم جعله مِن قبيل مفهوم المُوافقة المُساوِي[5].

(ودليل الخِطاب)، هو مفهوم المُخالفة[6]، وقد تَقَدّم الإشارة إليه عند الحديث عن الدلالات.

قوله: (وشروط النسخ، ووجوه التعارض، وأسباب الخلاف، وغير ذلك من علم الأصول).

خلاصة أُصول الفقه المُرادة: دلائل الفقه إجمالًا، وكيفية الاستفادة منها.

---

(١) انظر: «إرشاد الفحول» (١/ ٣٣٧)، «أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله» (ص٢٩٦).

(٢) انظر: «روضة الناظر» (٢/ ٨)، «إرشاد الفحول» (١/ ٢٩١).

(٣) انظر: «روضة الناظر» (٢/ ١٠٢).

(٤) انظر: «اللمع في أصول الفقه» للشيرازي (ص٤٤)، «روضة الناظر» (٢/ ١٠٩)، (١/ ٢٦٨).

(٥) انظر: «نفائس الأصول» (٢/ ٦٤١).

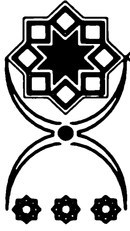
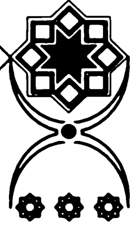
(٦) انظر: المصدر السابق (٢/ ٦٤٢).

ودلائل الفقه الإجمالية: الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس، والأدلة المختلف فيها، كقول الصَّحابِي، والمصالح المُرسلة، وسَدّ الذَّرائع.

وكيفية الاستفادة منها في باب التَّعارُض والتَّرجيح.

والباقي خارج عنها؛ كحال المُستفيد، كالمفتي والمُقَلِّد والمجتهد، وآداب الفتوىٰ والاجتهاد. وكذا مباحث الحكم.



عاشرًا: اللغة

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

{وأما اللغة فلا بُدَّ للمُفسِّر مِن حفظ ما ورد في القرآن منها، وهي: غريب القرآن، وهي فَنّ مِن فنون التفسير، وقد صنَّف الناس في غريب القرآن تصانيف كثيرة، وقد ذكرنا بعد هذه المُقَدِّمة: مُقَدِّمة في اللغات الكثيرة الدَّوَرَان في القرآن؛ لئلا نحتاج أن نَذكرها حيثما وقعت؛ فيطول الكتاب بكثرة تكرارها}.

الشَرح

القرآن نزل بلغة العرب، وفيه مِن أنواع المُخاطبات التي جرت علىٰ سَنَن العرب في وجوه مُخاطباتها، بالإضافة إلىٰ ما ذُكِر مِن الغريب ونحوه، فلا بد مِن معرفة اللغة.

قال الحَسَن البصري: «أهلكتهم العُجْمة، يقرأ أحدهم الآية، فيَعْيىٰ بوُجوهها حتىٰ يَفْتَرِي علىٰ الله فيها»[(١)].

بل إِنَّ الشاطبي حينما تَحَدَّث عن الاجتهاد أوشَكَ أن يَحصُر شروطه بأمرين: الأوّل: معرفة مقاصد الشَّارع، والثاني: معرفة اللغة[(٢)].

وقال بأنه لا يجوز الاستنباط إلا لمن كان عربيًّا أو مَن بمنزلة العربي في فهم كلام العَرَب، وجعل هذا مِن الشروط الأساسية.



---

(١) أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٥/ ٩٣ - ٩٤) (٦/ ٨٤). وانظر: «الاعتصام» للشاطبي (٢/ ٤٧ - ٥٢).

(٢) انظر: «الموافقات» (٣/ ٢١٣)، (٥/ ٥٢، ٥٧).

الحادي عشر: النحو

❁ قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

{وأما النَّحو: فلا بُدَّ للمُفسِّر مِن معرفته؛ فإن القرآن نزل بلسان العَرَب، فيحتاج إلىٰ علم اللِّسان.

والنَّحو ينقسم إلىٰ قسمين: أحدهما: عوامل الإعراب، وهي: أحكام الكلام المُركَّب.

والآخَر: التصريف، وهو: أحكام الكلمات قبل تركيبها}.

الشَّرح

علم اللغة في إطلاقه الواسع يدخل فيه علوم مُتَنَوِّعة، مِن جملتها هذه المذكورات، وقد يُطلق بإطلاق أضيَق، وهو ما أراده المؤلف حين ذكره أولًا، ثم جعل النحو قَسِيمًا له، وجعله علىٰ قسمين:

الأول: عوامل الإعراب، وهي: أحكام الكلام المُركَّب.

وبهذا الاعتبار يقال: النَّحو: هو العلم بالقواعد التي تُعرف بها أحوال أواخر الكلم إعرابًا أو بناء[(١)].

والإعراب: تَغَيُّر أواخر الكلم؛ لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا[(٢)].

والبناء: لزوم آخِر الكلمة بسُكون أو حَرَكة[(٣)].

---

(١) انظر: «دليل الطالبين لكلام النحويين» (ص١٢)، «حاشية الصبان» (١/ ٢٤).

(٢) انظر: «المقدمة الجزولية في النحو» (ص٧)، «المسائل العسكريات في النحو» (ص١٠٩).

(٣) انظر: «رسالة الحدود» (ص٦٧).

والآخر: التَّصريف، وهو: عِلْم بقواعد تُعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب ولا بناء[١]، وهذا يحتاج له المفسِّر في مواضع، منها: عند اختلاف المفسرين والترجيح بين أقوالهم؛ فإن مِن الاختلافات ما ترجع إلىٰ اللغة.



(١) انظر: «التعريفات» للجرجاني (ص٥٩)، «شذا العرف» (ص١١).

﴾ قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

{وقد ذكرنا في هذا الكتاب مِن إعراب القرآن: ما يُحتاج إليه من الْمُشْكِل، والمُخْتَلَف فيه، أو ما يُفِيد فَهم المعنىٰ، أو ما يختلف المعنىٰ باختلافه، ولم نَتَعَرَّض لما سوىٰ ذلك مِن الإعراب السَّهل الذي لا يحتاج إليه إلا المُبتدِئ؛ فإن ذلك تطويل بغير كبير فائدة}.

الشَّرح

وهذا هو اللائق بالمُفسِّر، ولكُلٍّ وِجْهة، فمَن المُفَسِّرين مَن تَوَسَّع في الإعراب، ومنهم:

١ ـ أبو حَيَّان في تفسيره (البحر المحيط).

٢ ـ السَّمين الحَلَبي في تَفْسِيره (الدُّر المصون)، فهو يذكر الوجوه التي يذكرها أبو حيان وزيادة، ولا يكاد يتكلم علىٰ التفسير، وإنما يَسْتَرسِل في قضايا القراءات واللغة والتصريف والإعراب ونحوها، فهو مِن أوسع الكتب في ذلك.

ومِن المُفَسِّرين مَن اقتصر علىٰ المُشكِل مِن الإعراب، كمَكِّي بن أبي طالب في كتابه (مُشْكِل إعراب القرآن).

وهناك مؤلفات تُعرِب جميع ألفاظ القرآن، ومن ذلك:

١ ـ (معاني القرآن وإعرابه) للزجاج.

٢ ـ (إعراب القرآن) للنَّحاس.

٣ ـ (الجدول في إعراب القرآن) لمحمود صافي.

٤ ـ (إعراب القرآن) لمحيي الدين درْوِيش.

وغيرها مِن الكتب في هذا الباب.

وينبغي أن يُعلَم أن بعض المُشْتَغِلين بعِلْم الإعراب لربما اجترأ علىٰ:

١ ـ رَدّ بعض القراءات بحجة أنها مِن جِهَة الإعراب عنده ليست مُتَّجِهة، مع أنها قراءة مُتَوَاتِرة، فيُوَهِّنُها.

ومن أمثلة ذلك قراءة حمزة ﴿وَٱلۡأَرۡحَامَۚ﴾ [النساء: ١]، بِخَفْض الميم، وقرأ الباقون بنصبها[١].

وقد أنكر هذه القراءة ومنع القراءة بها: المُبرِّد، حيث قال: «وهذا مما لا يجوز عندنا إلا أن يضطر إليه شاعر»[٢].

كما وهّنها الزمخشري بقوله: «والجر علىٰ عطف الظاهر علىٰ المُضْمَر وليس بسديد»[٣].

وقال الزَّجَّاج: «فأما الجر في الأرحام فخطأ في العربية...»[٤].

وأنكرها ابن عطية كذلك[٥].

والصحيح أن هذه القراءة ثابتة مُتَوَاتِرة فلا سبيل إلىٰ ردِّها وتضعيفها. وقد رَدَّ العلماء علىٰ مَن ضَعَّفها. قال ابن مالك في ألفيته مُخَالِفًا رأي البصريين، ومُؤَيِّدًا قراءة حمزة:

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَىٰ عِطْفِ عَلَىٰ ... ضَمِيرِ خَفْضٍ لازِمًا قَدْ جُعِلَا
وَلَيْسَ عِنْدِيْ لَازِمًا إذْ قَدْ أَتَىٰ ... فِيْ النَّظْمِ والنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا[٦]

قال أبو حيان: «وما ذهب إليه أهل البصرة وتبعهم فيه الزمخشري وابن عطية من امتناع العطف علىٰ الضمير المجرور إلا بإعادة الجار ومن اعتلالهم لذلك غير صحيح، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك، وأنه يجوز...، وأما قول ابن عطية: ويَرُد عندي هذه القراءة من المعنىٰ وجهان، فجَسَارةٌ قبيحة منه لا تليق بحاله ولا بطهارة لسانه، إذ عمد إلىٰ قراءة متواترة عن رسول الله ﷺ

---

(١) «النشر في القراءات العشر» (٢/ ٢٤٧).
(٢) «الكامل» (٣/ ٣٠).
(٣) «تفسير الزمخشري» (١/ ٤٦٢).
(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٢/ ٦).
(٥) «تفسير ابن عطية» (٢/ ٤ ـ ٥).
(٦) «ألفية ابن مالك» (ص٤٨).

قرأ بها سلف الأمة، واتَّصلت بأكابر قُرّاءِ الصحابة... عمِد إلىٰ ردها بشيء خَطَرَ له في ذهنه، وجسارته هذه لا تَلِيق إلا بالمعتزلة كالزمخشري، فإنه كثيرًا ما يطعن في نقل القُرَّاء وقراءتهم...»[(١)].

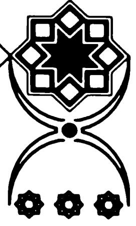
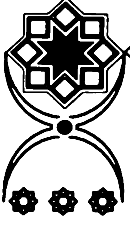
وهكذا ابن حَزم حيث أنكر علىٰ الذين يَرُدّون بعض كلام الله وكلام رسوله ﷺ، ثم هم يُثبتون اللغة بما هو دون ذلك، فقال: «ولا عَجَب أعجب ممّن أوجد لامرئ القيس أو لزُهَير أو لجرير أو الحُطَيْئة والطِّرِمَّاح أو لأعرابي أسدي أو أسلمي أو تَمِيمي أو مِن سائر أبناء العَرب بَوَّال علىٰ عقبيه لفظًا في شِعْرٍ أو نَثْرٍ جُملة في اللغة وقَطَعَ به، ولم يعترض فيه، ثم إذا وجد لله تعالىٰ... كلامًا لم يلتفت إليه ولا جعله حُجة، وجعل يَصْرِفه عن وجهه ويُحَرّفه عن مواضعه، ويَتَحَيّلُ في إحالته عمّا أوقعه الله عليه، وإذا وجد لرسول الله ﷺ كلامًا فعل به مثل ذلك، وتالله لقد كان محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم قبل أن يكرمه الله تعالىٰ بالنُّبوة وأيام كونه فتىٰ بمكة ـ بلا شك عند كل ذي مُسْكَة من عقل ـ أعلم بلغة قومه وأفصح فيها وأولىٰ بأن يكون ما نطق به من ذلك حُجّة من كل خِنْدِفي وقيسي وربيعي وأيادي وتميمي وقضاعي وحِمْيري، فكيف بعد أن اختصه الله تعالىٰ لِلنِّذارَةِ واجتباه لِلْوَسَاطَةِ بينه وبين خَلقه، وأجرىٰ علىٰ لسانه كلامه، وضَمِن حفظه وحِفظ ما يأتي به..» إلىٰ آخر ما ذَكر[(٢)].

٢ ـ رَدّ أقوال السَّلَف؛ باعتبار أنَّ هذا لا يَتَأَتَّىٰ مِن جهة الإعراب! وهذا غير صحيح، قال ابن القيم: «فلا يجوز تَحريف كلام الله انتصارًا لقاعدة نَحْويَّة، هَدْم مائة أمثالها أسهل مِن تحريف معنىٰ الآية»[(٣)]، وكذلك القراءات الثابتة، والعَجِيب أن مثل هؤلاء يَحْتَجُّون بقول شاعر مجهول أحيانًا لا يُعرَف

(١) «تفسير أبي حيان» (٣/٤٩٨ ـ ٥٠٠).
(٢) «الفصل في الملل والنحل» (٣/١٠٨).
(٣) «بدائع الفوائد» (١/٤٥).

مَن هو، بحجة أنه في زَمَن الاحتجاج! وإذا جاء القول عن أئمة السلف: كابن عباس رضي الله عنه وهم في زمن الاحتجاج، وهم عَرَب فصحاء؛ قالوا: هذا قول لا يتأتَّىٰ مِن جهة الإعراب، أو يُخالِف القاعدة الفلانية، فأين هذا مِن قول شاعر مجهول؟!



الثاني عشر: علم البيان

❁ **قال المؤلف** رَحِمَهُ اللَّهُ:

{وأما علم البيان: فهو علم شريف، تَظْهَر به فصاحة القرآن، وقد ذكرنا منه في هذا الكتاب فوائد فائقة، ونُكَتًا مُسْتَحْسَنة رائقة، وجعلنا في المقدِّمات بابًا في أدوات البيان؛ ليُفهم به ما يَرِد منها مُفَرَّقًا في مواضعه مِن القرآن}.

الشَّرح

سيأتي الكلام علىٰ علم البيان في الباب العاشر مِن هذه المقدمات.

ومِن أشهر الكُتُب التي تُعنىٰ بهذا الجانب:

١ ـ تفسير الزمخشري: (الكشاف).

٢ ـ تفسير الرازي: (مفاتيح الغيب)، فهو يُعنىٰ بهذه الجوانب، وإن كان لا يَخْتَصّ بها.

٣ ـ تفسير البيضاوي: (أنوار التنزيل وأسرار التأويل).

٤ ـ تفسير أبي السعود: (إرشاد العقل السليم إلىٰ مزايا الكتاب الكريم).

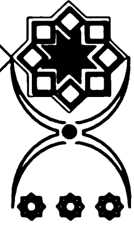
٥ ـ تفسير الألوسي: (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسَّبع المثاني)، وإن كان يَغْلب عليه جانب الصَّنعة، ومثله يَصْلُح للمُتَخَصِّصين في البلاغة، فقد تَوَسَّع في الكلام علىٰ هذه القضايا، ووجوه الاستعمال البلاغية.

٦ ـ تفسير ابن عاشور: (التحرير والتنوير)، وهو مِن أنفع الكتب المشهورة التي تُعنىٰ بهذا الجانب عِناية فائقة.

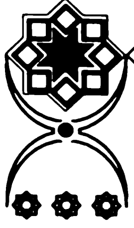


الباب الخامس

في أسباب الخلاف بين المفسِّرين والوجوه التي يُرَجَّح بها بين أقوالهم



أوَّلًا: أسباب الخلاف بين المفسِّرين



قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

{الباب الخامس: في أسباب الخلاف بين المفسِّرين، والوجوه التي نُرَجِّح بها بين أقوالهم.

فأما أسباب الخلاف فهي اثنا عشر:

الأول: اختلاف القراءات.

الثاني: اختلاف وجوه الإعراب وإن اتَّفَقَت القراءات.

الثالث: اختلاف اللُّغويين في معنىٰ الكلمة.

الرابع: اشتراك اللفظ بين مَعْنَيَين فأكثر.

الخامس: احتمال العموم أو الخصوص.

السادس: احتمال الإطلاق أو التَّقْيِيد.

السابع: احتمال الحقيقة أو المجاز.

الثامن: احتمال الإضمار أو الاستقلال.

التَّاسع: احتمال كون الكلمة زائدة أو غير زائدة.

العاشر: احتمال حَمْل الكلام علىٰ الترتيب أو علىٰ التقديم والتأخير.

الحادي عشر: احتمال أن يكون الحُكْم منسوخًا أو مُحكَمًا.

الثاني عشر: اختلاف الرواية في التفسير عن النبي ﷺ وعن السَّلف رضي الله عنهم}.

الشَّرح

قوله: (الباب الخامس: في أسباب الخلاف بين المفسِّرين)، الذين يذكرون أسباب الاختلاف علىٰ أصناف:

الأول: مَن يَذْكرها سَردًا كما صَنَع المُؤَلِّف هنا، وفَعَله الشَّاطِبي في المُوافقات[1].

الثاني: مَن يُرجع ذلك إلىٰ أسباب كلية تَتَفَرَّع منها أسباب أخرىٰ، كابن تيمية في (مقدمة في أصول التفسير)؛ فإنه أرجع ذلك إلىٰ سببين:

١ ـ ما كان مِن جِهة النَّقل. وهذا يدخل فيه أسباب مُتَنَوِّعة تتفرع منه.

٢ ـ ما كان مِن جهة الاستدلال. ويدخل فيه أيضًا أسباب مُتَنَوِّعة تَتَفَرّع منه[2].

وبعضهم يُرجع ذلك إلىٰ ثلاثة أسباب كلية: النَّقل، والاستدلال، وأمور جَرَت بها التَّوسعة.

وبعضهم يَذكر لذلك أكثر مِن هذا في الأسباب الكلية، ثم يُفرِّع عنها.

ونحن هنا يمكن أن نُجْمِلها بثلاثة أسباب كُلِّية[3]:

الأول: ما يَتَعَلَّق بالنَّص، وله جانبان:

أولًا: احتمال النَّص في نفسه:

ويدخل تحته ثلاثة عَشَر سببًا، كلها ترجع إلىٰ شيء واحد، وهو: النَّقل مِن جهة كون النَّص مُحتَملًا، ومن ذلك:

١ ـ ما يتعلق بالقراءات.

٢ ـ الاشتراك، وسيأتي إيضاح هذين الأمرين عند التَّعلِيق علىٰ الأسباب التي ذَكَرها المؤلف.

٣ ـ الإجمال أو التركيب، فقد يكون اللفظ مُجْمَلًا؛ فلا يَتَّضِح المراد،

---

(١) انظر: «الموافقات» (٥/ ١٤١).

(٢) انظر: «مقدمة في أصول التفسير» (ص٢٠).

(٣) انظر: «الإنصاف» للبطليوسي (ص١١) وما بعدها.

كما في قوله ﷻ: ﴿كُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٤١]، فَلَفْظُ «حَقَّهُ» جاء مُجْمَلًا؛ ولذلك اختلف المُفَسِّرُونَ في بَيَانِ المُرَادِ به علىٰ أقْوَالٍ[١]:

فقال بعضهم: الزكاة، ولكن الآية في سورة الأنعام، وسورة الأنعام مكية، وفي فَرْضِ الزكاة في مَكَّةَ اختلافٌ معروف بَيْنَ العلماءِ.

وقال بعضهم: إطعام مَنْ حَضَرَ الْحَصَادَ.

وقال بعضهم: كان ذلك مِنَ الحق المفروض قَبْلَ الزكاةِ، ثُمَّ نُسِخَ.

٤ ـ الإبهام، كما في قوله سبحانه: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ﴾ [الأحقاف: ١٠]، فالشاهد المذكور في الآية مِنَ المُبْهَمَاتِ؛ ولذلك فَسَّرَهُ بَعْضُ المُفَسِّرِينَ بأنه عبد الله بن سَلَامٍ ﷺ، وفي هذا إشكالٌ، وهو أنَّ الآيَةَ مَكِّيَّةٌ، وعبد الله بن سَلَامٍ ﷺ أَسْلَمَ في المدينة، بَعْدَ الْهِجْرَةِ.

وَفَسَّرَهُ بعضهم بأنه موسىٰ عليه الصلاة والسلام؛ فإنه شَهِدَ علىٰ مِثْلِ القرآنِ ـ وهو التَّوْرَاة ـ أنه مِنْ عِنْدِ الله[٢].

٥ ـ احتمال الكلام للحقيقة والمجاز عند القائل بالمجاز.

٦ ـ احتمال التَّقْدِيم والتَّأْخِير.

٧ ـ احتمال التَّقدير والحَذْف، وسيأتي مثال هذا والسببين قبله عند التَّعليق علىٰ الأسباب التي ذكرها المؤلف.

٨ ـ الاحتمال في موضع الوقف والابتداء والوَصْل، كما في قوله ﷻ: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٢٦].

---

(١) انظر: «تفسير الماوردي» (٢/ ١٧٨)، «تفسير البغوي» (٣/ ١٩٥)، «تفسير ابن جزي» (١/ ٣١٢)، «تفسير ابن كثير» (٣/ ٣٤٨).

(٢) انظر: «تفسير الماوردي» (٥/ ٢٧٣)، «تفسير ابن الجوزي» (٤/ ١٠٤ ـ ١٠٥)، «تفسير ابن جزي» (٤/ ١١٣).

فعلىٰ قراءة من يَقِف علىٰ: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾ تكون ﴿أَرْبَعِينَ﴾ منصوبةً بالفِعْل الذي بَعْدَهَا: ﴿يَتِيهُونَ﴾، فيكون المعنىٰ أنها مُحَرَّمَةٌ عليهم أبدًا، دون تَقْيِيد تَحْرِيمها عليهم بمُدّة زَمَنِيّة مُحَدَّدة، وتكون ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ هي المدة التي يَتِيهون فيها في الأرض، وليست مُدّة تحريم البلدة عليهم.

وعلىٰ قراءة الْوَصْلِ: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٢٦]، تكون ﴿أَرْبَعِينَ﴾ مَنْصُوبَةً باسم المفعول قَبْلَهَا: ﴿مُحَرَّمَةٌ﴾، فيكون المعنىٰ أنَّ تحريمها عليهم ليس مطلقًا أَبَدَ الدَّهْرِ، ولكنه مُقَيّد بمُدَّة زَمَنِيّة مُحَدَّدة، مِقدارُها أربعون سَنَةً، وبعد انقضاء هذه المدةِ يَحِلُّ لهم دُخولُ هذه البلدةِ التي حُرِّمَ عليهم دُخولُهَا[1].

٩ ـ الاحتمال في وجوه الإعراب، كما في المثال المتقدّم في قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٢٦].

١٠ ـ الاحتمال في مَرْجع الضمير، كما في قوله جلّ شأنه: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، مِن علم الله أو مِن علم ما بين أيديهم وما خلفهم؟ وقوله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ﴾ [الانشقاق: ٦]، فمُلاقٍ كَدْحَك، أو فمُلاقٍ ربَّك؟[2].

١١ ـ احتمال اللفظ لأكثر مِن معنىٰ وإن لم يكن مُشتركًا، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَقَالَ الرَّسُولُ يَا رَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَٰذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا﴾ [الفرقان: ٣٠]، أهجروه بالإعراض عنه فصار مهجورًا؟ أم أنهم قالوا فيه هُجرًا وكلامًا قَبِيحًا؟ أم جعلوه هُجرًا مِن الكلام؛ وهو ما لا نَفْع فيه مِن العَبَث والهَذَيان ونحو ذلك؟[3]، وهذا ليس مِن قبيل المُشْتَرَك.

---

(١) انظر: «تفسير الطبري» (٨/ ٣٠٧ ـ ٣١٤)، «تفسير ابن الجوزي» (١/ ٥٣٥)، «تفسير ابن جزي» (٢/ ١٦٤).

(٢) انظر: «تفسير الماوردي» (٦/ ٢٣٥)، «تفسير ابن الجوزي» (٤/ ٤١٩ ـ ٤٢٠).

(٣) انظر: «تفسير البغوي» (٣/ ٤٤٥)، «تفسير ابن الجوزي» (٣/ ٣٢٠)، «تفسير ابن جزي» (٣/ ٣٣٥)، «تفسير ابن كثير» (٦/ ٩٨ ـ ٩٩).

وهكذا في قوله جلّ ثناؤه: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَـٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [الجاثية: ٢٣]، هل المراد: علىٰ علم مِن الله؟ أو علىٰ علم مِن العبد بضلاله؟[(١)].

١٢ ـ احتمال الزيادة عند مَن يقول بذلك، وسيأتي مثاله عند التَّعليق علىٰ الأسباب التي ذكرها المؤلف.

١٣ ـ احتمال كون الاستثناء مُتَّصِلًا أو مُنْقَطِعًا، كما في قوله: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ [المائدة: ٣] بعد تَعدَاد المُحَرَّمات: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ [المائدة: ٣]، وقد اختلف العلماء في هذا الاستثناء، فمنهم من قال: إنه استثناء مُتَّصِل، فالمستثنىٰ مِنْ جِنْسِ المُسْتَثْنَىٰ منه، فيكون المعنىٰ علىٰ ذلك: ما أدركتم ذَكاته مِن هذه المذكورات، وفيه حياة، فهو حلال.

ومنهم مَن قال: هو استثناء مُنْقَطِع، فالمستثنىٰ ليس مِن جنس المستثنىٰ منه، و«إلا» هنا بمعنىٰ «لكن»، والمعنىٰ علىٰ ذلك: حُرِّمت عليكم هذه المذكورات وإن أدركتم ذَكاتها قبل أن تُفارِق الحياة، لكن ما ذَكَّيتم مِن غيرها فهو حلال[(٢)].

ثانيًا: علاقة النَّص بغيره.

وترجع إليه ستة أسباب:

١ ـ العموم والخصوص، وسيأتي مثاله عند التعليق علىٰ الأسباب التي ذكرها المؤلف.

٢ ـ الإطلاق والتَّقييد، وسيأتي مثاله عند التعليق علىٰ الأسباب التي ذكرها المؤلف.

---

(١) انظر: «تفسير البغوي» (٤/ ١٨٧)، «تفسير ابن عطية» (٥/ ٨٦)، «تفسير ابن جزي» (٤/ ١٠٧)، «تفسير ابن كثير» (٧/ ٢٤٧).

(٢) انظر: «تفسير ابن عطية» (٢/ ١٥١)، «تفسير ابن الجوزي» (١/ ٥١٠ ـ ٥١١)، «تفسير ابن جزي» (٢/ ١٤٣ ـ ١٤٤).

٣ ـ الإحكام والنَّسخ، وسيأتي مثاله عند التعليق علىٰ الأسباب التي ذكرها المؤلف.

٤ ـ الإفراد والتركيب. وهو الذي يُسمّىٰ: (مُوهِم الاختلاف)، مثل: الآيات التي يَسْتَدِل بها الجَبْرِية والقَدَرِية، كل فريق يَقْتَصِر علىٰ جزءٍ مِن النُّصوص، وكذا المُرْجِئة، والخوارج.

وكذلك عند النَّظَر في قوله تعالىٰ: ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ﴾ [الصافات: ٢٤]، مع قوله تعالىٰ: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ﴾ [الرحمن: ٣٩]، وفي تَوجيه التَّعَارُضِ الظاهر بينهما ذَهَبَ بعض العلماء إلىٰ أن يوم القيامة يَوْمٌ طويل، فَهُمْ يُسألون في مقامات، ولا يُسْأَلُون في أخرىٰ، وذهب بعضهم إلىٰ أنهم لا يُسألون سُؤَالَ اسْتِعتاب؛ مِنْ أَجْلِ أنْ يُجِيبُوا وَيَعْتَذِرُوا، فَتُقْبَلَ أعذارُهم، ولكنهم يُسألون سؤالَ تَبْكِيتٍ وَتَوْبِيخٍ[1].

٥ ـ اختلاف الرواية المنقولة عن السَّلف، وسيأتي مثاله عند التعليق علىٰ الأسباب التي ذكرها المؤلف.

٦ ـ اختلاف اللُّغويين في معنىٰ الكلمة، كما في قوله: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ﴾ [الواقعة: ١٧].

فبعضهم يقول: ﴿وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ﴾ مِن الخُلود والبقاء، أي: يَبْقَوْنَ أبدًا، لا يموتون.

وبعضهم يقول: يَبْقَوْنَ وِلدانًا صِغارًا، لا يَهْرَمُونَ.

وبعضهم يقول: علىٰ سِنٍّ واحدةٍ.

وبعضهم يقول: مُقَرَّطُونَ، أيْ: يَلْبَسُونَ في آذانهم الخَلَدَ، وهو القُرْطُ الذي يُتَزَيَّن به[2].

---

(١) انظر: «أضواء البيان» (٢/ ٧).

(٢) انظر: «تفسير الطبري» (٢٢/ ٢٩٥) (٢٣/ ٥٦٤ ـ ٥٦٥)، «تفسير الماوردي» (٥/ ٤٥٠)، «تفسير ابن عطية» (٥/ ٢٤١)، «تفسير ابن الجوزي» (٤/ ٢٢٠)، «تفسير ابن جزي» (٤/ ٢٨٥).

الثاني: ما يَتَعَلَّق بالمُسْتَدِل:

ومرجع الأسباب إليه مِن جهتين:

١ ـ أن يكون المستدِل لم يَبْلغه الدليل، ومِن أمثلة ذلك: قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾ [الفتح: ١]؛ فقد ورد ما يدل علىٰ أن المراد بالفتح هنا صُلْح الحُدَيبِية؛ فعن سَهْل بن حُنَيف ﷺ أنه قال: أيها النَّاس اتَّهِموا أنفسكم؛ فإنا كنا مع رسول الله ﷺ يوم الحُديبية، ولو نَرَىٰ قتالًا لقاتلنا، فجاء عمر بن الخطاب، فقال: يا رسول الله، ألسنا علىٰ الحق وهم علىٰ الباطل؟ فقال: «بَلَىٰ». فقال: أليس قَتْلَانا في الجَنّة وقتلاهم في النار؟ قال: «بَلَىٰ»، قال: فعَلامَ نُعطي الدَّنِيّة في دِيننا، أَنَرْجِع ولمَّا يَحْكُم الله بيننا وبينهم؟ فقال: «يَا ابْنَ الخَطَّابِ، إِنِّي رَسُولُ اللهِ، وَلَنْ يُضَيِّعَنِي اللهُ أَبَدًا»، فانطلق عُمَر إلىٰ أبي بكر فقال له مِثل ما قال للنبيِّ ﷺ، فقال: إِنّه رسول الله، ولن يُضَيّعه الله أبدًا، فنزلت سورة الفتح، فقرأها رسول الله ﷺ علىٰ عمر إلىٰ آخرها، فقال عمر: يا رسول الله، أَوَ فَتْحٌ هو؟ قال: «نَعَمْ»[١]، وقد روي عن بعض المفسِّرين أن المراد بالفتح هنا: فَتْح مكة، أو فَتْح خيبر[٢]، ويُحمَل ذلك علىٰ أنه لم يبلغهم هذا الحديث، والله أعلم.

٢ ـ أن يكون بلَغَه لكن لم يَثْبت عنده أو رأىٰ أن له مُعَارِضًا، أو نحو ذلك؛ كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تُنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا۟ۚ﴾ [البقرة: ٢٢١]؛ فقد استنبط منها بعض أهل العلم اشتراط الوَلِي في النِّكاح[٣]، وَيَشْهَد لذلك حديث عائشة ﷺ، عن النَّبي ﷺ أنه قال: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ»[٤]، وحديث

(١) أخرجه البخاري (٣١٨٢، ٤٨٤٤)، ومسلم (١٧٨٥).

(٢) انظر: «تفسير الماوردي» (٥/٣٠٩)، «تفسير ابن الجوزي» (٤/١٢٧)، «تفسير ابن جزي» (٤/١٤٧).

(٣) انظر: «تفسير الطبري» (٣/٧١٨ ـ ٧١٩).

(٤) أخرجه ابن ماجه (١٨٨٠)، وصححه ابن حبان (٤٠٧٥)، وابن دقيق في «الإلمام» (٢/٦٢٧)، وابن الملقن «في تحفة المنهاج» (٢/٣٦٣)، و«البدر المنير» (٧/٤٧٤)، =

جابر بن عبد الله ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «لَا يُزَوِّجُ النِّسَاءَ إِلَّا الْأَوْلِيَاءُ، وَلَا يُزَوِّجُهُنَّ إِلَّا الْأَكْفَاءُ، وَلَا مَهْرَ دُونَ عَشَرَةِ دَرَاهِمَ»[1]، ولم يَشْتَرِط الحَنَفِيّة الوَلِي الوارد في الحَدِيثين[2]؛ لأنهما مُعارِضان عندهم لما اسْتَدَلُّوا به مِن الحديث الصحيح علىٰ عدم اشتراط الوَلي ـ بحسب فَهمهم ـ وهو حديث ابن عباس ﷺ: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «الثَّيِّبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ، وَإِذْنُهَا سُكُوتُهَا»[3].

الأمر الثالث: ما يَرجِع إلىٰ الاستدلال:

كالأمور والقواعد والقضايا الأصولية واللغوية المختلف في حُجِّيّتها، وهي نوعان:

النوع الأول: أمور مِن المنقول، ومنها:

١ ـ حُجِّية القراءة الآحادية، وهل تُفسَّر بها القراءة المتواترة؟ وهل يُعمل

= والألباني في «صحيح الجامع» (٧٥٥٦)، وشعيب الأرنؤوط في «تخريج صحيح ابن حبان» (٤٠٧٥).

وأخرجه الترمذي (١١٠١)، وأبو داود (٢٠٨٥)؛ من حديث أبي موسىٰ الأشعري ﷺ (٤٠٧٧، ٤٠٨٣، ٤٠٩٠)، والحاكم (٢٧١١). والألباني في «صحيح الجامع» (٧٥٥٥).

وفي الباب عن ابن عباس، وأبي هريرة، وعمران بن حصين، وأنس ﷺ.

(١) أخرجه أبو يعلىٰ (٢٠٩٤)، والدارقطني (٣٦٠١)، والطبراني في «الأوسط» (٣) وقال: «لم يروِ هذا الحديث عن عمرو إلا الحَجّاج؛ تفرَّد به مُبَشِّر بن عُبيد»، والبيهقي (١٣٧٦١) وضعَّفه، وقال ابن الجوزي في «التَّحقيق في أحاديث الخلاف» (٢/ ٢٨٢): «قد رَوينا هذا الحديث من طُرُق مَدارها كلها علىٰ مُبَشِّر بن عبيد؛ قال أحمد بن حنبل: مُبَشِّر ليس بشيء، أحاديثه موضوعات، يكذب يَضَع الحديث. وقال الدارقطني: يكذب. وقال ابن حبان: يَروِي عن الثقات الموضوعات؛ لا يَحِلّ كَتْب حديثه إلا علىٰ سبيل التَّعَجّب». وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٤/ ٢٨٥): «رواه أبو يعلىٰ، وفيه مُبَشِّر بن عُبيد وهو متروك». وحكم عليه الألباني بالوضع في «إرواء الغليل» (١٨٦٦).

(٢) انظر: «المبسوط» للسرخسي (٥/ ٢٢ ـ ٢٥)، «الدر المختار» (٣/ ٩٢).

(٣) أخرجه مسلم (١٤٢١). وانظر: «رفع الملام» (ص١٨).

بها في الأحكام؟ كما في قراءة ابن مسعود[1]، وأُبَيِّ بن كعب رضي الله عنهما[2]: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ متتابعات﴾ [المائدة: ٨٩]، وبِنَاءً علىٰ ذلك اختلفوا في اشتراط التَّتابع في صيامِ كَفَّارَةِ اليمين.

٢ ـ حُجِّية تفسير الصحابي.

٣ ـ حال المرويات الإسرائيلية، وهل يُفسَّر بها القرآن؟ وقد مضىٰ إيضاح ذلك عند التَّعليق علىٰ قول المؤلف: (وأما القصص فهي مِن جملة العلوم التي تَضَمَّنها القرآن. . .).

النوع الثاني: بعض القواعد والقضايا الأصولية واللغوية وغيرها، مثل:

١ ـ الحقيقة والمجاز: مِن حيث وقوع المجاز في القرآن من عدمه، وقد تَقَدَّم عند الكلام علىٰ الأسباب التي ترجع إلىٰ احتمال النَّص في نفسه: احتمال الكلام للحقيقة والمجاز عند القائل به، فهناك مِن جهة كونه مُحْتَمِلًا، وهنا مِن جهة أصل المسألة؛ وهي اختلافهم في المجاز: هل يُوجد مجاز في القرآن؟

٢ ـ وجود التَّرادف في القرآن؟ اختلافهم في وجود الألفاظ المترادِفة في القرآن، مثل: الشِّرْعة والمِنهاج في قوله تعالىٰ: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]، والسِّرِّ والنَّجوىٰ في قوله: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُم﴾ [الزخرف: ٨٠]، ومثل قوله: ﴿لَا تُبْقِي وَلَا تَذَرُ﴾ [المدثر: ٢٨]، فالقائل بوجود التَّرادف في القرآن يُفَسِّرُ اللَّفْظَيْنِ في مِثْلِ هذه الآيات بمعنىً واحدٍ[3].

---

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٦١٠٢)، والطبري (٨/ ٦٥٢ ـ ٦٥٣)، وابن أبي حاتم (٤/ ١١٩٥). وانظر: «تفسير ابن كثير» (٣/ ١٥٩).

(٢) أخرجه الطبري (٨/ ٦٥٢)، وصححه الحاكم (٣٠٩١)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وقال الألباني في «إرواء الغليل» (٨/ ٢٠٤): «وبالجملة فالحديث أو القراءة ثابت بمجموع هذه الطرق عن هؤلاء الصحابة: ابن مسعود وابن عباس وأُبَيّ رضي الله عنهم». وانظر: «المصاحف» لابن أبي داود (ص١٦٦)، «تفسير ابن كثير» (٣/ ١٥٩).

(٣) انظر: «قواعد التفسير» (١/ ٤٧٠ ـ ٤٧١).

٣ ـ حُجِّية دلالة الاقتران، كما في قوله ﷻ: ﴿وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ [النحل: ٨]، فقد استدل بعضهم باقتران الخيل بالبغال والحمير في سياق واحد علىٰ سقوط الزكاة عن الخيل[(١)].

قوله: (فأمَّا أسباب الخلاف فهي اثنا عشر:

الأول: اختلاف القراءات).

اختلاف القراءات أنواع:

١ ـ اختلاف لفظي لا يُؤَثِّر في المعنىٰ، وهذا يُعرِض عنه كثير مِن المُفَسِّرين.

٢ ـ اختلاف في اللفظ والمعنىٰ، لكنهما يجتمعان في شيء واحد، كقوله تعالىٰ: ﴿ملِك يوم الدين﴾، و﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤][(٢)]، (مَلِك ومالك) كلمتان مُختلفتان في اللفظ والمعنىٰ، وكلاهما اسمان مِن أسماء الله، فيجتمعان في شيء واحد.

٣ ـ ما يَخْتلف في اللفظ والمعنىٰ ولا تجتمع القراءتان في شيء واحد، كقوله ﷻ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُواْ﴾ [يوسف: ١١٠]، مع القراءة الأخرىٰ: (أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا)[(٣)]. فمعنىٰ القراءتين مُخْتَلِف، ولا تجتمعان في شيء واحد.

وقوله: ﴿قَدْ كُذِبُواْ﴾، أي: تخلَّف الوَعْد بالنَّصر.

وهذه القراءة معناها مُشْكِل، وأحسن ما يُقال ـ والله أعلم ـ: أنَّ ذلك مِن قبيل الواردات والخَواطر في أوقات الشِّدّة العَصيبة، ما يَلْبَث المؤمن أن يدفعها

---

(١) انظر: «البحر المحيط في أصول الفقه» (٨/ ١٠٩).

(٢) قرأ عاصم والكسائي ويعقوب وخَلَف في اختياره بإثبات ألف بعد الميم لفظًا والباقون بحذفها. انظر: «المبسوط في القراءات العشر» (ص٨٦).

(٣) خفَّف الذال الكوفيون وأبو جعفر، وشدَّدها الباقون. انظر: «المبسوط في القراءات العشر» (ص٢٤٨).

فلا تَضُرّه(١).

والرَّاجح أن القِراءة الآحادية إذا صَحَّ سَندها يُستفاد منها ثلاث فوائد:

الأولىٰ: أن يُفسَّر بها القراءة المُتواترة.

الثانية: أن يُعمل بها في الأحكام.

الثالثة: أن يُحْتَجّ بها في اللغة.

فهذه القراءة الآحادية تُنَزّل منزلة الحديث النَّبوِيّ.

فاختلاف القراءات قد يكون سببًا لاختلاف المُفَسِّرين، فيما إذا نَظَر المُفَسِّر إلىٰ الأقوال المَرْوِية عن السَّلَف، فربما يكون بعض هذه الأقوال مُخَرَّجا علىٰ قراءة، والقول الآخَر علىٰ قراءة أخرىٰ، فلربما عَدّ ذلك مِن قبيل الاختلاف، والواقع أن ذلك يَرجِع إلىٰ القراءات، وهكذا يأتي مَن بعدهم، وينظرون في هذه الأقوال علىٰ أَنَّها أقوال، والصحيح أَنَّ كل قول مُخَرَّج علىٰ قراءة.

قوله: (الثاني: اختلاف وجوه الإعراب وإن اتَّفقت القراءة).

قد تكون القراءة واحدة وتختلف وجوه الإعراب، وقد تختلف القراءة وتختلف وجوه الإعراب، ومثال الثاني: اختلاف القراءة في قوله ﷻ: ﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾ [المائدة: ٦]، والقراءة الأخرىٰ: (وَأَرْجُلِكُم)، وهما قراءتان مُتَوَاتِرتان(٢).

ووَجْه الإعراب يختلف أيضًا: فقراءة الفتح: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ﴾(٣)، فقوله: ﴿وَأَرۡجُلَكُمۡ﴾، معطوف علىٰ ﴿وُجُوهَكُمۡ﴾، وعليه ففَرْض الرِّجل الغَسْل.

---

(١) انظر: «القواعد الحسان» للسعدي (ص١٥٦)، «تفسير السعدي» (ص٤٠٧).

(٢) قرأ نافع وابن عامر وحفص والكسائي ويعقوب بنصب اللام، والباقون بكسرها. انظر: «المبسوط في القراءات العشر» (ص٢٤٨).

(٣) انظر: «تفسير الطبري» (٨/ ١٨٨).

وأما علىٰ قراءة الجَرّ: (وَأَرْجُلِكُم)، فقد اختلف العلماء في تَوجِيهها علىٰ قولين:

الأول: أنها في مَحَلّ نَصْب، والجَرّ لمُجَرَّد المُجَاوَرة: مُجاوَرة ﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾.

الثاني: أنها جاءت مجرورة عطفًا علىٰ (رُؤُوسِكُمْ)[1].

وكثيرٌ مِن المفسِّرين والفقهاء نَقَلُوا عن ابن جرير أنه يرىٰ المسح علىٰ القَدَمين في الوضوء، وليس كذلك[2]، بل يرىٰ أنَّ الرِّجل لما كانت بحاجة إلىٰ مَزيد مِن الغَسل فتحتاج إلىٰ إمرار اليد عليها، بالدَّلك أو الفَرك؛ لكثرة ما يَعْلَق بها مِن الطين، ولربما يكون فيها مِن الشُّقوق ونحو ذلك مما لا يَبْلغه الماء، فيرىٰ أنَّ الرِّجل آكَد في الغَسل مِن بقية الأعضاء.

ففي هذه القراءة تختلف وجوه الإعراب، بل إن قراءة (وَأَرْجُلِكُم) وحدها يختلف فيها المعنىٰ أيضًا، إلىٰ غير ذلك مما قيل في وَجْه الإعراب فيها، وهذا يصلح مثالًا علىٰ اختلاف وجوه الإعراب في القراءة الواحدة.

قوله: (الثالث: اختلاف اللُّغويين في معنىٰ الكلمة).

كخلافهم في معنىٰ (البَنان) في قوله تعالىٰ: ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ﴾ [القيامة: ٤]، وقوله سبحانه: ﴿وَٱضْرِبُوا۟ مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾ [الأنفال: ١٢][3]، وخِلافهم في معنىٰ (المُهل) في قوله ﷻ: ﴿يَوْمَ تَكُونُ ٱلسَّمَآءُ كَٱلْمُهْلِ﴾ [المعارج: ٨][4]... إلخ.

قوله: (الرَّابع: اشتراك اللفظ بين معنيين فأكثر).

المُشترك هو: لفظ واحد له معاني مُتعددة في وضع اللغة[5].

---

(١) انظر: «تفسير ابن جزي» (٢/ ١٥٦). (٢) انظر: «تفسير الطبري» (٨/ ٢٠٠).

(٣) انظر: «تفسير ابن الجوزي» (٢/ ١٩٤)، «تفسير ابن جزي» (٢/ ٤٤٥).

(٤) انظر: «تفسير الماوردي» (٦/ ٩٢)، «تفسير ابن جُزي» (٤/ ٤٨٦).

(٥) انظر: «إجابة السائل» (ص٢٦٦).

والاشتراك أنواع[١]:

الأول: أن يجمع معاني مُتناقضة. والنَّقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان في ذاتٍ واحدة ووقتٍ واحد، مثل: الحياة والموت.

الثاني: أن يجمع معاني مُتضادة. والضِّدان لا يجتمعان في ذات واحدة لكن يمكن ارتفاعهما، مثل: (القُرْء)، فهو لفظ مُشْتَرَك بين (الطُّهر)، و(الحيض)، وهما مُتَضَادَّان.

الثالث: أن يجمع معاني مختلفة غير مُتناقِضَة ولا مُتَضَادّة، مثل: (العين)؛ فإنها تُطلق علىٰ معانٍ كثيرة ومختلفة حقيقة، فتُطلق علىٰ: (العين الباصرة)، و(عين الإرواء)، و(الشَّمس).

الرابع: اللفظ المشترك بين الشيء ووصفه، مثل لفظ (تَأَبَّط شرًّا)، وبين الفاعل والمفعول، مثل لفظ: «المُخْتَار»، يقال للذي اختار الثوب: مُختَار، ويقال للثوب نفسه: مُختَار أيضًا.

الخامس: الاشتراك في التركيب، مثل قوله تعالىٰ: ﴿أَوْ يَعْفُوَا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، فإن الذي بيده عقدة النكاح مُشْتَرك بين الزوج والولي[٢].

السادس: الاشتراك في الحرف، مثل: (الواو) تكون للعطف، وللقَسَم، والابتداء، وحرف «مِن» تكون للتَّبعيض، وبيان الجنس، وحرف (الباء) تكون للاستعانة، والسَّبَبِيّة.

السابع: اللفظ المشترك بين مُسَمَّيين بينهما تَعَلّق، وهذا قسمان[٣]:

١ ـ أن يكون أَحَد المعنيين جُزءًا للآخَر، مثل لفظ: «المُمكن»؛ فإنه

---

(١) انظر: «الإنصاف في الأسباب التي أوجبت الاختلاف» للبطليوسي (ص٣٧)، «المهذب في علم أصول الفقه المقارن» (٣/ ١٠٩١).

(٢) انظر: «تفسير ابن جزي» (١/ ٤٦١).

(٣) انظر: «نهاية السول» (ص١١٠ ـ ١١١)، «المهذب في علم أصول الفقه» (٣/ ١٠٩٨).

يُطلَق على العام والخاص؛ فإن الممكن العام ـ وهو سلب الضَّرورة عن أحد الطرفين ـ جزء للمُمكن الخاص، وهو: سَلْب الضرورة عن طَرَفي الحُكم.

٢ ـ أن يكون أحد المعنيين لازمًا للآخَر، مثل لفظ: «الشمس»؛ فإنه يُطلق على الكوكب، ويُطلق على ضوء ذلك الكوكب، والضوء لازم للكوكب.

وكقوله تعالى ﴿وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ﴾ [الفلق: ٣]، فلفظ (الغاسق) يُطلق على القمر، وعلى الليل، وبينهما مُلازمة لا تخفى؛ وذلك أن القمر إنما يظهر ليلًا(١).

قوله: (الخامس: احتمال العموم أو الخصوص).

كما في قوله: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢١]، فهذا عام، ولما ذَكَر الكتابيات في سورة المائدة قال تعالى: ﴿وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ٥]، والكتابية مُشركة، فالجمهور على أن عموم الآية الأولى مخصَّص بالكتابيات، فيجوز نِكاح الكتابية(٢).

قوله: (السادس: احتمال الإطلاق أو التقييد).

كما في قول الله ﷻ في كفارة الظهار: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا﴾ [المجادلة: ٣].

مع قوله تعالى في كفارة القتل الخطأ: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]، فالرقبة مطلقة في الظهار، ومُقيدة في قتل الخطأ، فهل يُحمل المطلق على المقيد؟(٣).

وفي قوله مثلًا: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ ثُمَّ ٱزْدَادُوا۟ كُفْرًا لَّن تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ﴾ [آل عمران: ٩٠]، فنَفْي قَبول التوبة جاء مُطلقًا، وقد فَسَّره بعض السَّلَف

---

(١) انظر: «تفسير ابن جزي» (٤/ ٧٩٧).

(٢) انظر: «تفسير الطبري» (٣/ ٧١١)، «تفسير ابن جزي» (٢/ ١٥١).

(٣) انظر: «تفسير ابن كثير» (٨/ ٤٠).

فيمن أخَّرها إلىٰ حضور الموت[1]، بدليل قوله: ﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٔـٰنَ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ [النساء: ١٨].

قوله: (السابع: احتمال الحقيقة أو المجاز).

احتمال الحقيقة والمجاز عند القائل به، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤]، والقاعدة الأصولية: أنه إذا دار المعنىٰ بين الحقيقة والمجاز قُدِّمت الحقيقة، وهذا الذي عليه عامة أهل العلم إلا مَن شذَّ[2].

ومعنىٰ الآية الحقيقي: أنها تَحمِل الشَّوك ونحو ذلك، وتُؤذِي النبي ﷺ.

والمعنىٰ المجازي: أنها تُشعِل نار الفتنة بالنَّمِيمة[3]، واللفظ يَحتَمِل الحقيقة والمجاز، ومِن ثَمَّ اختلفوا فيه.

قوله: (الثامن: احتمال الإضمار أو الاستقلال).

القاعدة: أنه إذا دار الكلام بين الاستقلال والإضمار فالأصل الاستقلال؛ لأنَّ أصل الكلام علىٰ وجهه ولا يحتاج إلىٰ مُقَدَّر محذوف، فدعوىٰ التقدير لا بدَّ لها مِن دليل[4].

ومن ثَمّ يختلف المفسرون في بعض المواطن لاحتمال التقدير وعدمه، كما في قوله جلّ ثناؤه: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوْ يُصَلَّبُوٓاْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَـٰفٍ أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣٣].

فمِنَ العلماءِ مَنْ قال بأن «أو» في الآية للتَّخيير، والتَّخيير إذا كان لمعنىٰ

---

(١) انظر: «تفسير الطبري» (٥/ ٥٦٣ ـ ٥٦٤).

(٢) انظر: «المستصفىٰ» (ص١٩٠).

(٣) انظر: «تفسير ابن جُزي» (٤/ ٧٨٤ ـ ٧٨٥).

(٤) انظر: «رفع النقاب عن تنقيح الشهاب» (٢/ ٣٦٤).

يعود إلىٰ المُكَلَّفِ فهو لِلتَّشَهِّي، فَلَهُ أنْ يَأْخُذَ الأرفقَ به، والأنسبَ له، وإذا كان لمعنىٰ آخرَ فَيُنْظَرُ في الْمَصْلَحَةِ[١].

وَمَنْ ذَهَبُوا إلىٰ أنَّ «أو» في الآية للتخيير قالوا: يَنْظُرُ الحاكم في الْأَصْلَحِ، فَإِنْ كَثُرَتْ هذه الجريمةُ، وَانْتَشَرَتْ، كان بِإِمْكَانِهِ الْحُكْمُ بِالْقَتْلِ وَالصَّلْبِ؛ لِلتَّخْوِيفِ وَالرَّدْعِ، وإنْ كانت نَادِرَةً كان بإمكانه الاقتصارُ علىٰ النَّفْيِ[٢].

ومِن العلماءِ مَن قال بأن هذه حالاتٌ مختلفةٌ، وَلِكُلٍّ حالةٍ منها تَقْدِيرٌ يُبَيِّنُ الْحُكْمَ المُخْتَصَّ بها، وفي ذلك يقول الشَّافعي: «أخبرنا إبراهيم عن صالح مولىٰ التّوأمة عن ابن عباس في قُطَّاع الطريق إذا قَتَلوا وأخذوا المال قُتِلوا وصُلِبوا، وإذا قَتَلوا ولم يأخذوا المال قُتِلوا ولم يُصْلَبوا، وإذا أخذوا المال ولم يَقْتُلوا قُطِّعت أيديهم وأرجلهم من خِلاف، وإذا هربوا طُلِبوا حتىٰ يُوجَدوا فتقام عليهم الحدود، وإذا أخافوا السَّبيل ولم يأخذوا مالًا نُفُوا مِن الأرض. وبهذا نقول، وهو مُوافق معنىٰ كتاب الله ﷻ»[٣].

وكما في قوله تعالىٰ: ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ [الأعلىٰ: ٩]، فهل في الآية مُقَدَّر محذوف: إن نَفَعَت الذكرىٰ (أو لم تنفع)؟ وهل هذا القَيد (إن نفعت الذكرىٰ) مُعتبر؟ وهذا يَتَرَتَّب عليه فَرق في المعنىٰ والحكم والعمل[٤].

قوله: (التاسع: احتمال كون الكلمة زائدة أو غير زائدة).

المراد بالزيادة هنا: الزيادة في الإعراب، لا في المعنىٰ، وبعضهم يُسَمِّيه صِلَة؛ تَأَدُّبًا مع القرآن، والأصل أنه لا زائد في القرآن[٥].

---

(١) انظر: «القواعد والأصول الجامعة» للسعدي (ص٨٦)، (القاعدة ٣٤).
(٢) انظر: «تفسير الماوردي» (٢/ ٣٣)، «تفسير القرطبي» (٦/ ١٥١ ـ ١٥٢)، «تفسير ابن جزي» (٢/ ١٧٣).
(٣) «الأم» للشافعي (٦/ ١٦٤).
(٤) انظر: «تفسير ابن جزي» (٤/ ٦٦٩).
(٥) انظر: «البحر المحيط في أصول الفقه» (٢/ ٢٠٠).

ومِن المَوَاطن المُختَلَف في زيادتها: قوله تعالىٰ: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ﴾ [البلد: ١]، وقوله: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة: ١]، اختُلِف في (لا)[١]:

فقيل: هي زائدة؛ لتوكيد القَسَم وتقويته.

وقيل: إنَّها للنَّفي؟ فيكون نفيًا لكلام قُدِّر قبله، مثل: لا لما تقولون أيها الكفار، لا لما تدَّعون، أقسم بيوم القيامة، فالنَّفي علىٰ بابه.

وقيل: إنَّ النفيَ علىٰ بابه، وهو نَفْي للقَسَم، فالقضية لا تحتاج إلىٰ قَسَم؛ لأنها مِن الوضوح بمكان[٢] فهذا كله بسبب احتمال الزيادة من عدمها.

قوله: (العاشر: احتمال كون الكلام علىٰ الترتيب أو علىٰ التقديم والتأخير).

القاعدة: أن الكلام إذا دار بين الترتيب والتقديم والتأخير؛ فالأصل فيه الترتيب، ولا يُدّعىٰ فيه غير ذلك إلا بدليل[٣].

كما في قوله: ﴿يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَجَاعِلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوكَ فَوۡقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِۖ﴾ [آل عمران: ٥٥].

اختلف في المراد بالوفاة هنا علىٰ أقوال:

الأول: أن المُراد بها المعنىٰ الشَّرعي: مُفارقة الرُّوح للجسد، ثم ذهبوا إلىٰ أنَّ في الآية تقديمًا وتأخيرًا؛ أي: يا عيسىٰ إني رافعك إليَّ ومُطهِّرك مِن الذين كفروا وجاعل الذين اتبعوك فوق الذين كفروا إلىٰ يوم القيامة، ومُتوفِّيك في نهاية المطاف حين تَنزِل في آخِر الزَّمان.

الثاني: أن المراد بها المعنىٰ اللغوي، بمعنىٰ الاستيفاء، أي: مُسْتَوفيك ورافعك روحًا وجسدًا.

---

(١) انظر: «تأويل مشكل القرآن» (ص١٥٥)، «جمال القراء» (ص٧١٠)، «البرهان في علوم القرآن» (٣/ ٧٨).

(٢) انظر: «تفسير الطبري» (٢٣/ ٤٦٥) وما بعدها.

(٣) انظر: «رفع النقاب عن تنقيح الشهاب» (٢/ ٣٦٨).

الثالث: أنَّ المراد بها المعنىٰ المجازي؛ وهو (النَّوم)، كما في قوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِى لَمْ تَمُتْ فِى مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ ٱلَّتِى قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ وَيُرْسِلُ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ [الزمر: ٤٢]، وعلىٰ القول الثاني والثالث لا حاجة إلىٰ القول بالتقديم والتأخير، والكلام علىٰ تَرْتِيبه[١].

تنبيه: يُمكن أن يُلْحَق هذا الثالث بالأول، فيكون إطلاق ذلك علىٰ المعنيين بالمعنىٰ الشرعي، لا سيما عند القائل بنَفي المجاز.

قوله: (الحادي عشر: احتمال أن يكون الحُكم منسوخًا أو مُحكمًا).

وهذا كثير، ودعاوىٰ النسخ كثيرة جدًّا، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤]، اخْتُلِف في المعنىٰ علىٰ قولين:

الأول: أنه لا نَسْخ في الآية، وأن المعنىٰ: يُطيقونه، أي: بتَكَلُّف، كالشيخ الكبير والزَّمِن ونحو ذلك، وعليه قراءة ابن عباس ﵄ - وهي قراءة غير مُتواترة -: (يُطَوَّقونه)[٢]، يعني: بكُلْفة.

والثاني: أن الآية مَنْسوخة، وأن الإنسان كان مُخيَّرًا بين الصيام والإطعام مع قدرته علىٰ الصوم، فشُرِع الصوم بالتَّدْريج[٣].

قوله: (الثاني عشر: اختلاف الرواية في التفسير عن النبي ﷺ، وعن السَّلَف ﵃).

إذا جاء التفسير عن النبي ﷺ فلا كلام بعد ذلك، ولا قول لقائل، ولو نَظَرنا إلىٰ الروايات الثابتة الصحيحة عن النبي ﷺ في التفسير لا نجدها تَخْتَلِف مِن النَّاحية العَمَلِيّة الواقعية.

ففي قوله تعالىٰ: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ﴾ [الحج: ١٩]، جاء عن

---

(١) انظر: «تفسير الطبري» (٥/ ٤٤٧) وما بعدها.

(٢) انظر: المصدر السابق (٣/ ١٦١).

(٣) انظر: المصدر السابق (٣/ ١٦٠) وما بعدها.

جماعة مِن الصحابة ـ منهم علي ﷺ ـ أنّ هؤلاء هم الذين برزوا يوم بدر: علي، وحمزة، وعبيدة بن الحارث[(١)] ﷺ، قابلوا: عتبة بن ربيعة، وشيبة بن ربيعة، والوليد بن عتبة، وهذا ثابت صحيح عنهم.

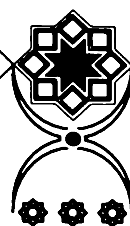
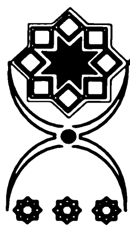
وذهب آخرون أنَّ هذا بين أهل الإيمان وأهل الكفر[(٢)].

فيختلف المفسِّرون تَبَعًا لذلك.



(١) عبيدة بن الحارث بن المطلب بن عبد مناف القرشي. أسلم قديمًا، وكان مع النبيّ بمكة، ثم هاجر، وشهد بدرًا، وبارز فيها مع حمزة وعلي: عتبة، وربيعة، والوليد. مات بعد غزوة بدر. انظر: «الإصابة» (٤/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣).

(٢) انظر: «تفسير ابن الجوزي» (٣/ ٢٢٨)، «تفسير القرطبي» (١٢/ ٢٥).

ثانيًا: وجوه الترجيح بين أقوال المفسِّرين

❁ **قال المؤلف** رَحِمَهُ اللهُ:

{وأما وجوه الترجيح فهي اثنا عشر:

الأول: تفسير بعض القرآن ببعض، فإذا دَلَّ موضع مِن القرآن علىٰ المراد بموضع آخَر حَمَلناه عليه، ورجَّحنا القول بذلك علىٰ غيره مِن الأقوال.

الثاني: حديث النبي ﷺ، فإذا ورد عنه عَلَيْهِ السَّلَامُ تفسير شيء مِن القرآن عَوَّلنا عليه، لا سيما إن ورد في الحديث الصحيح.

الثالث: أن يكون القول قول الجمهور وأكثر المفسرين؛ فإنّ كَثْرَة القائلين بالقول تقتضي ترجيحه.

الرابع: أن يكون القول قول مَن يُقتَدَىٰ به مِن الصحابة، كالخلفاء الأربعة، وعبد الله بن عباس؛ لقول رسول الله ﷺ: «اللهم فقِّهه في الدِّين وعلِّمه التأويل»[(١)].

الخامس: أن يدل علىٰ صحة القول كلام العَرَب، مِن اللُّغة أو الإعراب أو التَّصريف أو الاشتقاق.

السادس: أن يَشْهد لصحة القول سِياق الكلام، ويدل عليه ما قبله أو ما بعده.

السابع: أن يكون ذلك المعنىٰ هو المُتبادر إلىٰ الذِّهن؛ فإنّ ذلك دليل علىٰ ظهوره ورُجحانه.

الثامن: تقديم الحقيقة علىٰ المجاز؛ فإنّ الحقيقة أولىٰ أن يُحمَل عليها اللفظ عند الأصوليين، وقد يَتَرَجَّح المجاز إذا كثُر استعماله حتىٰ يصير أغلب

---

(١) أخرجه البخاري (١٤٣) واللفظ له، ومسلم (٢٤٧٧).

استعمالًا مِن الحقيقة، ويُسمَّىٰ: مَجازًا راجحًا، والحقيقة: مرجوحة، وقد اختلف العلماء أيهما يُقَدَّم:

فمذهب أبي حنيفة تقديم الحقيقة؛ لأنها الأصل.

ومذهب أبي يوسف تقديم المجاز الراجح؛ لرُجحانه.

وقد يكون المجاز أفصح وأبرع فيكون أرجح.

التاسع: تقديم العموم علىٰ الخصوص؛ فإنّ العموم أولىٰ؛ لأنه الأصل، إلّا أن يدل دليل علىٰ التخصيص.

العاشر: تقديم الإطلاق علىٰ التَّقييد، إلّا أن يَدُلّ دليل علىٰ التَّقْييد.

الحادي عشر: تقديم الاستقلال علىٰ الإضمار، إلّا أن يَدُلّ دليل علىٰ الإضمار.

الثاني عشر: حمْل الكلام علىٰ تَرْتِيبه، إلّا أن يَدُلّ دليل علىٰ التقديم والتأخير﴾.

الشَّرح

قوله: (وأما وجوه الترجيح فهي اثنا عشر).

الكلام علىٰ وجوه الترجيح بعد ذِكْر أسباب اختلاف المفسرين في غاية المناسبة، وقد ذكر اثني عشر وجهًا مِن وجوه الترجيح، وهي أكثر مِن هذا بكثير، حتىٰ ذَكَر بعض الأصوليين أكثر مِن مائتي طريق للتَّرجيح[1]، لكن هذه الطُّرُق لا تختص بالتَّفسير، بل منها ما يَتَعَلَّق بالقرآن، ومنها ما يَتَعَلَّق بغيره.

قوله: (الأول: تفسير بعض القرآن ببعض. فإذا دَلَّ موضع مِن القرآن علىٰ المراد بموضع آخر حَمَلناه عليه، ورجَّحنا القول بذلك علىٰ غيره من الأقوال).

وهذا ليس علىٰ إطلاقه؛ صحيح أن تفسير القرآن بالقرآن مُقدَّم، وهو مِن

---

(١) انظر: «الإحكام» للآمدي (٤/ ٢٤٢)، «التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح» (ص٢٨٦).

أفضل وأجود وأعلىٰ طُرق التفسير، لكن ليس كل تفسير للقرآن بالقرآن يقتضي الصحة؛ فإن الربط بين الآيات مَحَلّ اجتهاد؛ فأحيانًا يكون وَجْه الارتباط ظاهرًا بحيث لا يَتَرَدَّد المُفَسِّر بأن هذه الآية مُفَسَّرة بتلك الآية، وأحيانًا لا يكون كذلك، ومِن هنا فإن تفسير القرآن بالقرآن يَدْخُله اجتهاد المُفَسِّر.

مثال ما كان الارتباط فيه ظاهرًا: قوله تعالىٰ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢، الأنعام: ٤٥، يونس: ١٠، الزمر: ٧٥، غافر: ٦٥]، اختلف المفسِّرون في المراد بالعالمين، وتفسيره بقوله تعالىٰ: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ﴾ [الشعراء: ٢٣، ٢٤]، واضح لا إشكال فيه ولا تَرَدُّد.

ومثال ما كان الارتباط فيه دون المرتبة السابقة: قوله تعالىٰ: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا۟ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩]، قيل: العتيق: المُعْتَق مِن الجبابِرة. وقيل: القَدِيم. وإن القِدَم أحيانًا يكون سببًا في نَفَاسة الشيء ورِفعته، وقيل غير هذا[(١)]، لكن يمكن ترجيح القول الثاني بقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ﴾ [آل عمران: ٩٦]، مِن باب: تفسير القرآن بالقرآن، فهذا يحتمل الصِّحة والخطأ.

قوله: (الثاني: حديث النبي ﷺ: فإذا ورد عنه عليه الصلاة والسلام تفسير شيء من القرآن عَوَّلنا عليه، لا سيما إن ورد في الحديث الصَّحيح).

وهذا علىٰ نوعين:

الأول: أن يَذْكر النبي ﷺ الآية في الحديث نَفْسه، فهذا إذا صَحَّ فلا كلام لأحدٍ بعده، كما في حديث أبي سعيد رضي الله عنه في قوله تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، قال: قال رسول الله ﷺ: (والوَسَط: العَدْل)[(٢)].

وفي قوله ﷻ: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]، جاء في الصحيح

---

(١) انظر: «تفسير الطبري» (١٦/٥٢٩) وما بعدها.

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٣٩).

عن ابن عباس رضي الله عنهما: قال رسول الله ﷺ: (حالًا بعد حال)[١].

الثاني: أن يَعْمِد المُفَسِّر إلىٰ حديث لم يَتَطرَّق فيه النبي ﷺ إلىٰ الآية، فيربط بينهما بناء علىٰ فَهمه، فهذا مَحَلّ اجتهاد، كتفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَجِاْىٓءَ يَوْمَئِذِۭ بِجَهَنَّمَ﴾ [الفجر: ٢٣]، بقول النبي ﷺ: «يُؤْتَىٰ بِجَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لَهَا سَبْعُونَ أَلْفَ زِمَامٍ، مَعَ كُلِّ زِمَامٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ يَجُرُّونَهَا»[٢].

قوله: (الثالث: أن يكون القول قول الجمهور وأكثر المفسرين؛ فإنّ كثرة القائلين بالقول تقتضي ترجيحه).

وهذا ليس علىٰ إطلاقه كما هو معلوم، فإذا جاء الحديث عن النبيِّ ﷺ صحيحًا صريحًا فلا يُلتَفَت إلىٰ قول الجمهور إن خَالَفه، فقد يكون القول الراجح خلاف قول الجمهور، وإن كان هذا قليلًا.

فقول الجمهور يُرَجَّح به، أو يمكن أن يُسْتَأْنَس به حيث عُدِمت المُرجِّحات الأقوىٰ منه، وهذه الطريقة اعتمدها كثير مِن أهل العلم، وإن لم تكن مَحَلّ اتفاق.

مثال ذلك: قوله تعالىٰ عن أم موسىٰ عليه الصلاة والسلام: ﴿إِن كَادَتْ لَتُبْدِى بِهِۦ﴾ [القصص: ١٠]، اختُلف في مرجع هاء الضمير مِن كلمة (به): فذهب الجمهور إلىٰ أنها ترجع إلىٰ موسىٰ ﷺ. وهو منقول عن جماعة من السَّلف[٣].

وقيل: بما أوحيناه إليها في شأن موسىٰ عليه الصلاة والسلام: ﴿أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِى ٱلْيَمِّ وَلَا تَخَافِى وَلَا تَحْزَنِىٓ إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٧][٤].

قال ابن جرير مُرَجِّحًا القول الأول: «والصَّواب مِن القول في ذلك ما

---

(١) أخرجه البخاري (٤٩٤٠).
(٢) أخرجه مسلم (٢٨٤٢)؛ من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.
(٣) انظر: «تفسير الطبري» (١٨/ ١٧٠). (٤) المصدر السابق (١٨/ ١٦٩).

قاله الذين ذَكرنا قولهم أنهم قالوا: إن كادت لتقول: يا بُنَيّاه؛ لإجماع الحُجَّة مِن أهل التأويل علىٰ ذلك»[١]، يريد بذلك أنه قول الجمهور.

قوله: (الرابع: أن يكون القول قول مَن يُقتدىٰ به مِن الصحابة، كالخلفاء الأربعة، وعبد الله بن عباس؛ لقول رسول الله ﷺ: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ»).

وهذه الطريق كسابقتها: لا يُعمَد إليها ابتداءً، لكن يُستَأْنَس بها عند انعدام المُرجِّحات الأقوىٰ منها.

وممَّن صَرَّح باعتبار هذه الطريق:

١ ـ الواحدي في تفسيره «الوجيز»[٢].

٢ ـ ابن الوزير اليماني في كتابه (إيثار الحق علىٰ الخَلق)[٣]، وذكر خمسة أوجه لترجيح أقوال مثل ابن عباس رضي الله عنهما في التفسير.

٣ ـ العلَّامة ابن القيم في (إعلام الموقِّعين)[٤].

قوله: (الخامس: أن يدل علىٰ صحة القول: كلام العرب من اللغة أو الإعراب أو التَّصريف أو الاشتقاق).

ومِن أمثلة الترجيح باللغة:

قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا﴾ [البقرة: ٦٩]، اختلف المفسِّرون في المراد بالصفراء في الآية:

فذهب بعض المفسِّرين إلىٰ أن المعنىٰ: سوداء شديدة السواد[٥].

وقال آخرون: صفراء القَرن والظِّلْف[٦].

قال ابن جرير: «أحسب أنَّ الذي قال في قوله: ﴿صَفْرَآءُ﴾: يعني به:

---

(١) «تفسير الطبري» (١٨/ ١٧١).
(٢) انظر مقدمة كتابه.
(٣) انظر: «إيثار الحق علىٰ الخلق» (ص١٤٦).
(٤) انظر: «إعلام الموقعين» (١/ ١٦) وما بعدها.
(٥) انظر: «تفسير الطبري» (٢/ ٩٣).
(٦) انظر: المصدر السابق.

سوداء ذهب إلىٰ قولهم في نَعْت الإبل السُّود: هذه إبل صُفر، وهذه ناقة صفراء، يعني بها سوداء، وإنما قيل ذلك في الإبل؛ لأن سوادها يَضْرِب إلىٰ الصُّفرة...»، إلىٰ أن يقول: «وذلك إن وُصِفَت به الإبل فليس مما تُوصَف به البقر، مع أنَّ العَرَب لا تَصِف السَّواد بالفُقوع، فلا يقولون: الأسود فاقع. وإنما تَصِف السَّواد إذا وصفته بالشدة بالحُلُوكة ونحوها، فتقول: هو أسود حَالِك وحانِك، وحُلْكُوك، وأسود غِربيب، ودَجُوجي، ولا تقول: هو أسود فاقع، وإنما تقول: هو أصفر فاقع، فوَصْفه إياه بالفُقوع مِن الدليل البَيِّن علىٰ خلاف التأويل الذي تَأولَّ قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا﴾ [البقرة: ٦٩]، المُتأول بأن معناها: سوداء شديدة السَّواد»[١]، فهذا ترجيح مِن جهة اللغة، واستعمالات العرب.

وفي قوله ﷻ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا ﴿١٠٥﴾ وَٱسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ١٠٥ ـ ١٠٦]، قال ابن جرير: «واختلف أهل التأويل في خيانته التي كانت منه، فوَصَفَه الله بها، فقال بعضهم: كانت سَرِقة سَرَقها...، وقال آخرون: بل الخيانة وديعة كان أُوْدِعَها... وأَوْلىٰ التَّأويلَين في ذلك بما دَلَّ عليه ظاهر الآية قول مَن قال: كانت خيانته التي وصفه الله بها في هذه الآية جُحُوده ما أُودِع؛ لأن ذلك هو المعروف مِن معاني الخيانات مِن كلام العرب، وتوجيه تأويل القرآن إلىٰ الأشهر مِن معاني كلام العرب ما وُجد إليه سبيل أولىٰ مِن غيره»[٢].

قوله: (والإعراب).

مِن أمثلة ما يكون المُرَجِّح فيه الإعراب:

قوله جلّ ثناؤه: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦٢ ـ ٦٣]، قال ابن جرير: «ومعنىٰ

---

(١) «تفسير الطبري» (٢/ ٩٤).

(٢) المصدر السابق (٧/ ٤٧٠).

الكلام: ألا إن أولياء الله الذين آمنوا وكانوا يتقون، لا خوف عليهم ولا هم يحزنون، فإن قال قائل: فإذا كان معنىٰ الكلام ما ذكرتَ عندك، أفي موضع رَفْع ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ أم في موضع نصب؟ قيل: في موضع رَفْع، وإنما كان كذلك ـ وإن كان مِن نَعت الأولياء ـ لمجيئه بعد خَبَر الأولياء، والعَرَب كذلك تَفْعَل، خاصة في (إنّ)، إذا جاء نَعْت الاسم الذي عملت فيه بعد تمام خَبَره رفعوه»[1]، والشَّاهد أن الإعراب يُرجِّح به.

وقوله سبحانه: ﴿أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِى ٱلْقُبُورِ ۝٩ وَحُصِّلَ مَا فِى ٱلصُّدُورِ ۝١٠ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌۢ﴾ [العاديات: ٩ ـ ١١]، قد يُفهم المعنىٰ بأن العامل في ﴿إِذَا﴾ هو قوله: (خبير)، أي: إن ربهم بهم يومئذ لخبير إذا بُعثِر ما في القبور، فالله خبير بهم في ذلك اليوم، لكن الإعراب يمنع مِن ذلك؛ لأن ما بعد (إنّ) لا يعمل فيما قبلها؛ فاقتضىٰ هذا الأمر أن يُقدَّر بما قبل (إن) عامل آخر[2]، وهذا ترجيح بالإعراب.

قوله: (أو التَّصرِيف)[3].

فائدة التصريف: حصول المعاني المختلفة المُتَشَعِّبة عن المعنىٰ الواحد، فقد تُفسّر الآية بمعنىٰ غير صحيح؛ باعتبار أنَّ التصريف يأباه.

ومِن الأمثلة علىٰ ذلك:

١ ـ قوله تعالىٰ: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا۟ كُلَّ أُنَاسٍۭ بِإِمَـٰمِهِمْ﴾ [الإسراء: ٧٢]، فبعضهم يقول: بإمامهم جَمْع أُمّ! وأن الناس يُدعَون يوم القيامة بأُمَّهاتهم، لكن يَرِد عليه أن (أُمّ) لا تُجمع علىٰ إمام، فرُدَّ مِن جهة التَّصريف[4].

٢ ـ قوله ﷻ: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ [طه: ١٢١]، ذهب بعض أهل

---

(١) «تفسير الطبري» (١٢/ ٢١٣).

(٢) انظر: «تفسير أبي حيان» (١٠/ ٥٣١)، «تفسير السمين الحلبي» (١١/ ٩١).

(٣) انظر: «البرهان في علوم القرآن» (١/ ٢٩٧) وذكر أمثلة لذلك.

(٤) انظر: «تفسير الزمخشري» (٢/ ٦٨٢)، «البرهان في علوم القرآن» (١/ ٢٩٨ ـ ٢٩٩).

البدع إلىٰ أَنَّ المقصود بالغواية أَنَّه أصابته التُّخمة مِن أكل الشَّجرة، مِن قولهم: غَوِي الفَصيل يَغْوىٰ، إذا بَشِم مِن شُرْب اللَّبن، فانتفخت بطنه.

وهذا المعنىٰ غير صحيح مِن جهة التصريف؛ لأنّ غَوِي الفصيل علىٰ وزن فَعِل، والذي في القرآن علىٰ وزن فَعَل، مِن الغَي، يقال: غَوَىٰ يَغْوىٰ، فهو غَاوٍ[1].

قوله: (أو الاشتقاق).

اشتقاق المادة: مَعْرِفة مِن أين أُخِذت، والاشتقاق: نَزْع لفظٍ مِن آخر، بشرط مُناسبتهما معنًى وتركيبًا، ومُغايرتهما في الصِّيغة[2]. وذلك مما يُرجَّح به بين الأقوال، ويُردّ به علىٰ أهل البدع، ويَنْكَشِف تحريفهم.

ومِن أمثلة ذلك: قوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ﴾ [الأعراف: ١٧٩]، فسَّرها نُفَاة القَدَر بقولهم: ذرأنا لجهنم، أي: ألقينا فيها، مِن الإلقاء، حتىٰ يتوافق مع مذهبهم في أَنَّ العِباد خالقون لأفعالهم وأَنَّه لم يُقَدِّر عليهم المعصية.

والصَّحيح أن مادة الفِعلين مُختلفة: فإن (ذرا) غير مهموز، تقول: ذَرَته الرِّياح تَذْروه ذَرْوًا، بمعنىٰ: نَشَرَته وفرَّقَته، قال تعالىٰ: ﴿تَذْرُوهُ ٱلرِّيَٰحُ﴾ [الكهف: ٤٥]. وأما (ذرأ) فمهموز، بمعنىٰ الخَلْق[3].

قوله: (السَّادس: أن يَشْهَد لصحة القول سِيَاق الكلام، ويَدُل عليه ما قبله أو ما بعده).

المقصود بالسِّياق: ما يرتبط بالموضع الذي ذُكر معه ـ قبله أو بعده ـ كل هذا يدخل في عمومه، وأحيانًا يقال: السِّباق، واللِّحاق. ومما يَصْلح له مِن الأمثلة:

---

(١) انظر: «غريب الحديث» للحربي (١/ ٢٢٤)، «تهذيب اللغة» (٨/ ١٨٦)، مادة (غوي)، «مقاييس اللغة» (٤/ ٣٩٩)، مادة (غوي)، «المُوافقات» (٣/ ٣٣٣)، (٤/ ٢٢٩)، «أضواء البيان» (٤/ ١١٧).

(٢) انظر: «التعريفات» للجرجاني (ص٢٧)، «رسالة الحدود» (ص٣)، «معجم مقاليد العلوم» (١/ ٦٥).

(٣) انظر: «الموافقات» (٤/ ٢٣٠)، «تفسير القاسمي» (١/ ٤٧).

١ - قوله ﷻ: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍۚ سَأُوْرِيكُمْ ءَايَٰتِى فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ﴾ [الأنبياء: ٣٧]، فكلمة: ﴿عَجَلٍۚ﴾ فُسِّرت: بالعَجَلة، وفُسِّرت: بمادة خَلْق الإنسان، والمعنىٰ الأول يدل عليه السِّياق: ﴿سَأُوْرِيكُمْ ءَايَٰتِى فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ﴾، فَدَلَّ علىٰ أَنَّ المقصود بقوله: ﴿مِنْ عَجَلٍۚ﴾ أي: مِن عَجَلَة[1].

٢ - قوله تعالىٰ: ﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَٰرِغًاۖ إِن كَادَتْ لَتُبْدِى بِهِۦ﴾ [القصص: ١٠]، قيل: فارغًا مِن الحُزن؛ لعِلْمها أنه لم يَغْرق، فهي مُطْمَئِنَّة تمامًا[2]، لكن السِّياق لا يُساعِد علىٰ هذا القول؛ لأنه قال: ﴿إِن كَادَتْ لَتُبْدِى بِهِۦ لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا﴾ [القصص: ١٠]، فدَلَّ علىٰ أن قلبها كان في حالٍ مِن القَلَق الشديد، حتىٰ كادت تُصَرِّح بأنه ولدها[3].

قوله: (السَّابع: أن يكون ذلك المعنىٰ المتبادر إلىٰ الذهن، فإنّ ذلك دليل علىٰ ظهوره ورُجحانه).

ومِن الأمثلة علىٰ ذلك:

١ - قوله تعالىٰ: ﴿لَّا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا﴾ [النبأ: ٢٤]، فُسِّر البرد هنا: بالنَّوم، وهذا المعنىٰ صحيح في اللغة؛ لكنه قليل في لغة العرب.

والمشهور المتبادِر في معنىٰ البَرد هنا: أنه ما يُبَرِّد حَرّ الجسم[4]، قال ابن جرير: «والنَّوم إن كان يُبَرِّد غليل العَطَش، فقيل له مِن أجل ذلك: البَرد، فليس هو باسمه المعروف، وتأويل كتاب الله علىٰ الأغلب مِن معروف كلام العرب دون غيره، وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل...»[5].

٢ - وقوله: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [يونس: ٣١] و[الروم: ١٩]، قال ابن جرير: «يُخرج الشيء الحَيّ مِن النُّطفة الميتة، وأما

---

(١) انظر: «تفسير الطبري» (١٨/ ٤٤٤)، «تفسير القرطبي» (١١/ ٢٨٩)، «البرهان في علوم القرآن» (٣/ ٢٨٩).
(٢) انظر: «مجاز القرآن» (٢/ ٩٨).
(٣) انظر: «تفسير أبي حيان» (٨/ ٢٨٩).
(٤) انظر: «تفسير الطبري» (٢٤/ ٢٧).
(٥) المصدر السابق.

تأويل مَن تَأَوَّله بمعنىٰ الحَبَّة مِن السُّنبلة، والسُّنبلة مِن الحبة، والبيضة مِن الدجاجة، والدجاجة مِن البيضة، والمؤمن مِن الكافر، والكافر مِن المؤمن؛ فإن ذلك وإن كان له وَجْه مفهوم، فليس ذلك الأغلب الظاهر في استعمال الناس في الكلام، وتوجيه معاني كتاب الله ﷻ إلىٰ الظاهر المستعمل في الناس أولىٰ مِن توجيهها إلىٰ الخَفِي القليل في الاستعمال»(١).

قوله: (الثامن: تقديم الحقيقة علىٰ المجاز، فإنّ الحقيقة أولىٰ أن يُحمل عليها اللفظ عند الأصوليين، وقد اختلف العلماء أيهما يقدَّم؟: فمذهب أبي حنيفة تقديم الحقيقة؛ لأنها الأصل، ومذهب أبي يوسف تقديم المجاز الراجح لرُجْحانه).

الحقيقة: هي اللفظ المُستعمل فيما وُضِع له(٢)، (سواء كان الوضع لُغويًا، أم شرعيًا، أم عرفيًا)(٣).

والمجاز: هو اللفظ المُستعمل في غير ما وُضِع له، لعلاقة، مع قرينة(٤).

وتقديم الحقيقة علىٰ المجاز عليه عامة أهل العلم عند القائلين بالمجاز، وهم الأكثر، والقول بتقديم المجاز علىٰ الحقيقة قول ضعيف مرجوح، بل إنه أليق بالشذوذ.

ومن الأمثلة علىٰ ذلك:

﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١].

اختلف أهل العلم في قوله تعالىٰ: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ علىٰ قولين(٥):

---

(١) «تفسير الطبري» (٥/ ٣١١).

(٢) انظر: «الفصول في الأصول» (١/ ٤٦)، «العدة في أصول الفقه» (١/ ١٨٨).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٧/ ٩٦ ـ ٩٧)، «قواعد التفسير» (١/ ١٥١).

(٤) انظر: «روضة الناظر» (١/ ٢٠٦)، «تقريب الوصول إلىٰ علم الأصول» (ص١٥٦).

(٥) انظر: «تفسير السمعاني» (٥/ ٤٠)، «تفسير ابن عطية» (٥/ ٧)، «عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ» (٣/ ٣٥٠).

الأول: أَنَّ ذلك علىٰ سبيل الحقيقة، وأنَّ الله رَكَّب في السماوات والأرض ما عَقَلا به الخطاب، وحَصَلَت الإجابة منهما بالطَّواعية.

الثاني: أن ذلك علىٰ سبيل المجاز، وكأن الله حينما أَجرىٰ أمرهما علىٰ مُراده نَزَّل ذلك منزلة الإجابة بالطاعة منهما. والأولىٰ حَمْله علىٰ الحقيقة.

قوله: (وقد يترجح المجاز إذا كثر استعماله حتىٰ يَصِير أغلب استعمالًا من الحقيقة، ويُسَمَّىٰ مجازًا راجحًا والحقيقة مرجوحة. وقد اختلف العلماء أيهما يُقَدّم؟ فمذهب أبي حنيفة: تقديم الحقيقة؛ لأنها الأصل، ومذهب أبي يوسف: تقديم المجاز الراجح لرُجحانه[١]، وقد يكون المجاز أفصح وأبرع فيكون أرجح).

إذا كان المجاز هو الغالب الشائع في الاستعمال، هل يُقدَّم؟ نعم، علىٰ القاعدة التي ذكرناها: **حمْل الكلام علىٰ المعنىٰ المتبادر الأشهر هو المُتَعَيّن**، سواء سُمّي حقيقة أم مجازًا[٢].

ويُمكِن التَّمثيل له بقوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾، قال ابن عَرَفَة[٣]: «اختلفوا: هل المراد السجود حقيقة أو الإيماء إليه أو الخضوع؟ وسبب الخلاف أَنَّ الخضوع يكون بأمور، فَفَسّره بأقصاها؛ وهو السجود؛ لاستلزامه الخضوع، فعبَّر عن الخضوع بلوازمه، وهذا يُشْبِه ما قالوه في تعارض الحقيقة المرجوحة والمجاز؛ لأن

---

(١) انظر: «القواعد والفوائد الأصولية» (ص١٦٧)، «التحبير شرح التحرير» (٢/ ٤٨٢)، «نهاية السول شرح منهاج الوصول» (ص١٣٤)، «الإبهاج في شرح المنهاج» (١/ ٣١٦)، «التمهيد في تخريج الفروع علىٰ الأصول» (ص٢٠٢).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٧/ ١١٣).

(٣) محمد بن محمد بن عرفة الورغمي، أبو عبد الله، المقرئ الفقيه الأصولي، إمام تونس، وعالمها، وخطيبها في عصره، تولىٰ إمامة وخطابة الجامع الأعظم. له تصانيف، منها: «المبسوط في فقه الإمام المالكي»، و«منظومة في قراءة يعقوب»، و«مختصر الفرائض»، وغيرها. توفي سنة (٨٠٣هـ). انظر: «غاية النهاية» (٢/ ٢٤٣)، «طبقات المفسرين» للداودي (٢/ ٢٣٦).

القاعدة الثابتة المُقَرَّرة في أنَّ السجود حقيقة إنما هو بوضع الجَبْهة في الأرض، فإطلاقه هنا علىٰ الخضوع مجاز راجح؛ استصحابًا لتلك القاعدة»[١].

وهذا إنما يُقصَد به التَّمثيل والتقريب والإيضاح لا تَقْرير المعنىٰ الذي ذَكَره ابن عرفة في هذا المثال.

قوله: (التاسع: تقديم العموم علىٰ الخصوص؛ فإنّ العموم أولىٰ؛ لأنه الأصل إلّا أن يدلَّ دليل علىٰ التخصيص).

الأصل: أنَّ العام يبقىٰ علىٰ عمومه حتىٰ يَرِد ما يُخَصِّصه.

وكثير مِن الأقوال التي يذكرها المفسِّرون إنما هي بعض ما يصدُق عليه اللفظ، فتجدهم يُفَسِّرون بالمثال، وبجُزْء المعنىٰ، والأصل أن يُحمل ذلك علىٰ أعم معانيه إلا أن يَرِد دليل مُخَصِّص؛ ولذلك ابن جرير حينما يذكر هذه الأقوال والاحتمالات يُعَقِّب بعدها بما يقتضي حمْله علىٰ هذه المعاني جميعًا، ثم يُعَلِّل ذلك بأن تخصيص أحد هذه المعاني دون الآخَر تحكُّم مِن غير دليل، وأن ظاهر القرآن يدل علىٰ ذلك جميعًا.

مثاله: قوله تعالىٰ: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦]، [الروم: ٢٦]، قال ابن جرير: «وأولىٰ معاني القنوت في قوله: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦]: الطاعة، والإقرار لله ﷻ بالعبودية، بشهادة أجسامهم بما فيها مِن آثار الصّنعة، والدلالة علىٰ وحدانية الله ﷻ، وإن جَحَد ذلك بعضهم، وقد زعم بعض مَن قَصُرت معرفته عن توجيه الكلام وُجْهَته أن قوله: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦]، خاصة لأهل الطاعة، وليست بعامة، **وغير جائز ادّعاء خصوص في آية عام ظاهرها إلا بحجة يَجِب التسليم لها**»[٢].

قوله: (العاشر: تقديم الإطلاق علىٰ التقييد، إلّا أن يدل دليل علىٰ التقييد).

الأصل بقاء المُطلق علىٰ إطلاقه حتىٰ يَرِد ما يُقَيّده، كما سبق في العموم.

---

(١) «تفسير ابن عرفة» (١/ ٢٥٢).

(٢) «تفسير الطبري» (٢/ ٤٦٣).

ومِن الأمثلة علىٰ ذلك:

١ ـ قوله تعالىٰ: ﴿شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، إلىٰ قوله: ﴿وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٖ فَعِدَّةٞ مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَۗ﴾ [البقرة: ١٨٥]، فقوله: ﴿مِّنۡ أَيَّامٍ﴾ مُطلق لا قَيد فيه، فيبقىٰ علىٰ إطلاقه، ولا يُقَيَّد بالتَّتابع، بل يكون القضاء علىٰ التَّخيير بين التَّفريق والتَّتابع، ومَن اشترط التَّتابع في ذلك فهو بحاجة إلىٰ دليل.

٢ ـ قوله سبحانه في الكفارة: ﴿أَوۡ تَحۡرِيرُ رَقَبَةٖۖ﴾ [المائدة: ٨٩]، هذه الرقبة جاء تَقْيِيدها بالإيمان في بعض المواضع، لكن مِن أهل العلم مَن ذَكَر قيودًا أخرىٰ في الرَّقَبَة:

كقول بعضهم: لا يجزئ إلا ما صام وصلَّىٰ، وزاد بعضهم فاشترط: السَّلامة مِن العيوب والعَاهَات، فهو قادر علىٰ الكَسْب والعَمَل[1]، وغير ذلك مِن الشروط التي لم يَدل عليها ظاهر القرآن، فقد أَطْلَقَه الله ﷻ ولم يأت في السُّنَّة ما يُقَيِّد ذلك، فالأصل بقاء ذلك علىٰ الإطلاق.

قال ابن جرير: «والصواب مِن القول في ذلك عندنا أن يقال: إن الله تعالىٰ عمَّ **بذِكْر الرَّقبة** كلَّ رقبة، فأي رَقَبَة حرَّرها المُكَفِّر يَمِينه في كفارته فقد أَدَّىٰ ما كُلِّف»[2].

قوله: (الحادي عشر: تقديم الاستقلال علىٰ الإضمار، إلّا أن يدلَّ دليل علىٰ الإضمار).

وقد مضىٰ الكلام عليه مع ذِكْر مثاله عند الكلام علىٰ الثامن مِن أسباب اختلاف المفسِّرين (احتمال الإضمار أو الاستقلال).

قوله: (الثاني عشر: حَمْل الكلام علىٰ ترتيبه، إلّا أن يدل دليل علىٰ التَّقديم والتَّأخِير).

---

(١) انظر: «تفسير الطبري» (٧/ ٣١١)، «تفسير ابن جزي» (٢/ ٢٠٧).

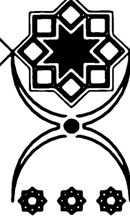
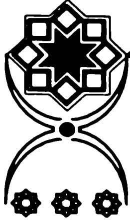
(٢) «تفسير الطبري» (٨/ ٦٤٨).

تَقَدّم الكلام عليه في العاشر مِن أسباب الاختلاف (احتمال كون الكلام علىٰ الترتيب أو التقديم أو التأخير).



الباب السادس

فِي ذِكْر المُفَسِّرين

أولًا: السَّلف وتفسير القرآن

❁ قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

{الباب السادس: في ذِكْر المُفَسِّرين:

اعلم أنَّ السَّلف الصالح انقسموا علىٰ فرقتين:

فمنهم مَن فسَّر القرآن وَتَكَلَّم في معانيه، وهم الأكثرون.

ومنهم مَن تَوَقَّف عن الكلام فيه؛ احتياطًا لما ورد مِن التشديد في ذلك، فقد قالت عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: «ما كان رسول الله ﷺ يُفسِّر مِن القرآن إلا آيات بعَدَد، علَّمه إياهن جبريل»[(١)]، وقال ﷺ: «مَنْ قَالَ فِي القُرْآنِ بِرَأْيِهِ وأَصَابَ فَقَدْ أَخْطَأَ»[(٢)]}.

الشَّرح

توَقُّف بعض السلف عن القول بالتفسير ليس لكونهم يَرون أنَّ القول بالاجتهاد إذا كان قد بُني علىٰ أصل صحيح يَحْرُم، بل يتوقفون تارة تَوَرُّعًا، وتارة لأنه لم يَظْهَر لهم المعنىٰ، وعباراتهم في هذا كثيرة، فقد ذَكَر ابن جرير في مُقَدِّمة تفسيره بابين: بابًا ذَكَر فيه مَن تورَّع، وبابًا ذَكَر فيه مَن فسَّر باجتهاده ورأيه[(٣)].

يقول يحيىٰ بن سعيد[(٤)]: «سمعت رجلًا يسأل سعيد بن المُسَيِّب عن آية

---

(١) سيأتي تخريجه. (٢) سيأتي تخريجه.

(٣) انظر: «تفسير الطبري» (١/ ٧١ - ٧٣).

(٤) يحيىٰ بن سعيد بن قيس الأنصاري، الإمام المُجَوِّد، عالم المدينة في زمانه، مِن أكابر أهل الحديث، مِن أهل المدينة، وَلِي القضاء بالمدينة في زمن بني أمية، وتوفي بالهاشمية سنة (١٤٤هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٤٦٨)، «تهذيب التهذيب» (١١/ ٢٢١).

مِن القرآن؛ فقال: لا أقول في القرآن شيئًا»، وفي رواية: «أنه كان إذا سُئل عن تفسير آية مِن القرآن قال: أنا لا أقول في القرآن شيئًا»[١]، وجاء عنه أنه كان لا يَتَكَلَّم إلا في المعلوم مِن القرآن[٢]، أي: ما لا يحتاج إلىٰ اجتهاد.

وقال عبيد الله بن عمر: «لقد أدركت فقهاء المدينة، وإنهم ليُعظِّمون القول في التفسير، منهم: سالم بن عبد الله، والقاسم بن محمد، وسعيد بن المُسَيِّب، ونافع»[٣].

قوله: (فقد قالت عائشة ﵂: «ما كان رسول الله ﷺ يُفسِّر مِن القرآن إلا آيات بعَدَد، علَّمه إياهن جبريل»[٤]).

هذا الأثر لا يَصِح، ضعَّفه ابن جرير[٥]، وابن كثير[٦]، وغيرهما.

وحَمَله ابن جرير ـ علىٰ فرض صحته ـ علىٰ نوع مِن التفسير؛ وهو ما جاء مُجْمَلًا في القرآن، مع كون حاجة العباد داعية إلىٰ تفسيره، وذلك لا يُدرَك إلا بوحي فيُبيِّنه[٧].

قوله: (وقال ﷺ: «مَنْ قَالَ فِي القُرْآنِ بِرَأْيِهِ وأَصَابَ فَقَدْ أَخْطَأَ»[٨]).

---

(١) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١/ ٧٩).

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) أخرجه البزار (٧٩)، وأبو يعلىٰ (٤٥٢٨)، وابن جرير في «تفسيره» (١/ ٨٣)، وابن شاهين في «الأفراد» (٣١)، وضعفه ابن جرير في «تفسيره» (١/ ٨٣)، وابن كثير في «تفسيره» (١/ ١٤)، وابن حجر في «المطالب العالية» (١٤/ ٤٢٧)، والألباني في «الضعيفة» (٦٥٦٩)، وقال الهيثمي في «المجمع» (٦/ ٣٠٣): «رواه أبو يعلىٰ، والبزار بنحوه، وفيه راوٍ لم يَتَحَرَّر اسمه عند واحد منهما، وبقية رجاله رجال الصحيح».

(٥) «تفسير الطبري» (١/ ٨٣).

(٦) قال ابن كثير في «تفسيره» (١/ ١٤): «حديث منكر غريب».

(٧) «تفسير الطبري» (١/ ٨٢).

(٨) أخرجه الترمذي (٢٩٥٢)، وقال: «هذا حديث غريب، وقد تكلم بعض أهل الحديث في سهيل بن أبي حزم»، وضعّفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٥٧٣٦).

وهذا أيضًا في إسناده ضعف.

وحمله ابن جرير علىٰ مَن تَكَلَّم بغير علم، فلم يكن وقوعه علىٰ الصواب واقعًا من وجهٍ صحيح، بل وقع عليه مِن غير طريقه مُصادفة، فمَن تَكَلَّم في القرآن، أو في العلم، أو في الفُتيا، ونحو ذلك بلا علم، فإنه يكون ملومًا، ومُؤاخَذًا، ومذمومًا، ولو أصاب؛ لأن الإصابة لم تكن إلا مِن قبيل المُصادفة[١].

وتَكَلَّم علىٰ هذا المعنىٰ أيضًا الشَّاطبي في «المُوافقات»[٢].



---

(١) «تفسير الطبري» (١/ ٧٩).

(٢) «الموافقات» للشاطبي (٤/ ٢٧٦ ـ ٢٨٠).

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

{وتَأَوَّل المفسِّرون حديثَ عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا بأنه: في مُغَيَّبات القرآن التي لا تُعلم إلّا بتوقيف مِن الله تعالىٰ، وتَأَوَّلوا الحديث الآخَر بأنه: فيمن تَكَلَّم في القرآن بغير علم ولا أدوات، لا فيمن تَكَلَّم فيما تقتضيه أدوات العلوم ونَظَر في أقوال العلماء المُتَقَدِّمين؛ فإنّ هذا لم يقل في القرآن برأيه}.



ما ذهب اليه المُؤلف في النتيجة يتفق مع ما نقلناه عن الشاطبي وغيره، وقد ذَكَر ابن عطية نَحْوه[1].

۞ ۞ ۞

(١) «تفسير ابن عطية» (١/ ٤١).

ثانيًا: طبقات المفسِّرين

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

{واعلم أنَّ المفسرين علىٰ طبقات:

فالطَّبَقة الأولىٰ: الصَّحابة رضي الله عنهم. وأكثرهم كلامًا في التفسير ابن عباس، وكان علي بن أبي طالب رضي الله عنه يُثني علىٰ تفسير ابن عباس، ويقول: «كأنما يَنْظر إلىٰ الغيب مِن سِتْر رقيق»، وقال ابن عباس: «ما عندي مِن تفسير القرآن فهو عن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه»، ويَتْلوهما: عبد الله بن مسعود، وأُبَيّ ابن كعب، وزيد بن ثابت، ثم: عبد الله بن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وكُلّ ما جاء عن الصحابة مِن التفسير فهو حَسَن مقبول}.

الشَّرح

تَكَلَّم أهل العلم علىٰ طَبَقات المفسِّرين في مُصَنَّفاتهم، كابن عطية في مُقَدِّمته، وبعضهم أفردها بمؤلفات، مِن ذلك:

١ ـ طبقات المفسِّرين للسيوطي، وهو مجلد لطيف.

٢ ـ طبقات المفسِّرين للداوودي(١)، في مجلدين.

والمؤلف هنا جعلهم علىٰ طبقتين: طبقة الصحابة، وطبقة التابعين.

قوله: (فالطبقة الأولىٰ: الصحابة رضي الله عنهم).

وتظهر أهمية الرجوع إلىٰ تفسيرهم في جملة مِن الأمور:

١ ـ أنهم شهدوا التَّنزيل وعرفوا أحواله.

---

(١) محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي، شيخ المُحَدِّثين في عصره، من تلاميذ السيوطي، تُوفِّي بالقاهرة سنة (٩٤٥هـ). انظر: «الأعلام» للزركلي (٦/ ٢٩١).

٢ ـ أنهم عرفوا أحوال مَن نزل فيهم القرآن.

٣ ـ أنهم أهل اللسان الذي نزل به القرآن.

٤ ـ حُسْن فهمهم وسلامة قصدهم[١].

قوله: (وأكثرهم كلامًا في التفسير: ابن عباس)

ومِن أبرز أسباب سَبْق ابن عباس ﵄ في التفسير ما يلي:

١ ـ دعاء النبي ﷺ له بقوله: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ»[٢].

٢ ـ عناية ابن عباس ﵄ بعلم التفسير.

٣ ـ تَلَقِّيه العلم عن كبار أصحاب النبي ﷺ، مِن أمثال: عمر وعلي وأُبَيّ بن كعب وزيد بن ثابت ﵃، وغيرهم.

٤ ـ ما يَتَمَتَّع به مِن دِقَّة الفَهم ورجاحة العقل.

٥ ـ اعتناؤه بتلامذته، ونَشْر علمه بينهم.

٦ ـ تَأَخُّر وفاته[٣].

قوله: (وكان علي بن أبي طالب ﵁ يُثني علىٰ تفسير ابن عباس، ويقول: «كأنما يَنْظر إلىٰ الغيب مِن ستر رَقيق»[٤]).

وهكذا جاء عن ابن مسعود ﵁ أنه قال: «نِعم تَرْجُمان القرآن ابن عباس»[٥].

---

(١) انظر: «موسوعة التفسير المأثور» (١/ ١٢٧).

(٢) أخرجه أحمد (٢٣٩٧، ٢٨٧٩)، مِن حديث عبد الله بن عباس ﵄، وصححه ابن حبان (٧٠٥٥)، والحاكم (٦٢٨٠)، ووافقه الذهبي، والألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٦/ ١٧٣ ـ ١٧٤)، والأرنؤوط في «تحقيقه لمسند أحمد» (٤/ ٢٢٥)، وهو عند البخاري (٧٥، ٧٢٧٠)، بلفظ: «اللَّهُمَّ عَلِّمْهُ الكِتَابَ». وأيضًا (١٤٣) بلفظ: «اللهم فقهه في الدين».

(٣) انظر: «موسوعة التفسير المأثور» (١/ ٢٩١).

(٤) أخرجه الدينوري في «المجالسة» (٥٩٩).

(٥) أخرجه أبو خيثمة في «العلم» (٤٨)، وابن أبي شيبة (٣٢٢٢٠)، وأحمد في «فضائل الصحابة» =

قوله: (وقال ابن عباس: «ما عندي مِن تَفسير القرآن فهو عن عليّ بن أبي طالب»[(١)]).

أما علي بن أبي طالب رضي الله عنه فهو مِن أعلم الناس بالتفسير أيضًا، وإن كان المروي عنه ليس بقَدْر ما جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وقد جاء عن أبي الطفيل رضي الله عنه[(٢)] أنه قال: «شهدت عليًّا رضي الله عنه يخطب وهو يقول: سلوني، والله لا تسألوني عن شيء إلا أخبرتكم، وسَلُوني عن كتاب الله، فوالله ما مِن آية إلا وأنا أعلم أبليل نزلت أم بنهار، أم في سَهْل أم في جَبَل»[(٣)].

قوله: (ويتلوهما عبد الله بن مسعود).

وقد ثبت عنه أنَّه قال: «والذي لا إله غيره ما مِن كتاب الله سورة إلا أنا أعلم حيث نزلت، وما مِن آية إلا أنا أعلم فيما أُنزِلت، ولو أعلم أحدًا هو أعلم بكتاب الله مني، تَبْلغه الإبل، لركبتُ إليه»[(٤)].

قوله: (وأُبَيّ بن كعب، وزيد بن ثابت، ثم عبد الله بن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن عمرو ابن العاص، وكل ما جاء عن الصحابة مِن التفسير فهو حَسَن مقبول).

= (١٥٥٦، ١٨٦٣، ١٨٦٤)، والحاكم في «المستدرك» (٦٢٩١) وقال: «هذا حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، والبيهقي في «المدخل» (١٢٦)، وغيرهم. وقد رُوِي مرفوعًا ولا يصح. انظر: «مجمع الزوائد» (٩/ ٢٧٦).

(١) لم أقف عليه مسندًا، وذكره ابن عطية من غير إسناد (١/ ٤١).

(٢) عامر بن واثلة بن عبد الله بن عمرو الكناني الليثي، أبو الطُّفيل، وُلِد عام أحد، وأدرك مِن حياة النبي ﷺ ثمان سنين، سكن الكوفة ثم انتقل إلىٰ مكة، كان مِن أصحاب علي رضي الله عنه، وشهد معه المشاهد كلها، ثقة مأمونًا، آخِر الصحابة وفاة. توفي سنة (١٠٠هـ) وقيل: (١١٠هـ). انظر: «أسد الغابة» (٢/ ١٤٣)، «الوافي بالوفيات» (١٦/ ٣٣٣ ـ ٣٣٤).

(٣) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٢/ ٢٥٧)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/ ١٩٢)، وابن عساكر في «تاريخه» (٤٢/ ٣٩٨).

(٤) أخرجه البخاري (٥٠٠٢)، ومسلم (٢٤٦٣).

المقصود أنَّ الطبقة الأولىٰ هم: الصحابة ﵃، وذَكَر المؤلف المشاهير منهم، وذكر نحوه ابن عطية في تفسيره[١].



(١) انظر: «تفسير ابن عطية» (١/ ٤١).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

{والطبقة الثانية: التابعون. وأحسنهم كلامًا في التفسير: الحسن بن أبي الحسن البصري، وسعيد بن جبير، ومجاهد مولىٰ ابن عباس، وعَلْقَمَة صاحب عبد الله بن مسعود.

ويتلوهم: عكرمة، وقتادة، والسّدي، والضحاك بن مزاحم، وأبو صالح، وأبو العالية}.

الشَّرح

أما (الحسن البصري): فهو الحَسَن بن أبي الحَسَن (يسار) أبو سعيد، التابعي الجليل، مولىٰ زيد بن ثابت، كان رأسًا في العلم والحديث والزُّهد، روىٰ عن جماعة مِن الصحابة رضي الله عنهم، تُوفي سنة (١١٠هـ)[١].

وأما (سعيد بن جبير): فهو ابن جُبير بن هشام الأسدي، أبو عبد الله الكوفي، الإمام الحافظ المُقْرِئ المُفَسِّر، مِن سادات التابعين، روىٰ عن جماعة مِن الصحابة، منهم ابن عباس رضي الله عنهما، توفي سنة (٩٥هـ)[٢].

قال سفيان الثوري: «خذوا التفسير مِن أربعة: عن سعيد بن جُبير، ومجاهد، وعكرمة، والضَّحاك بن مُزاحم»[٣].

وأما (مجاهد): فهو ابن جَبْر المكي شيخ القُرَّاء والمُفَسّرين، من التابعين، توفي سنة (١٠٢هـ)[٤].

قال سفيان الثوري: «إذ جاءك التفسير عن مُجاهد فحَسْبُك به»[٥].

---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٤/٥٦٣)، «موسوعة التفسير المأثور» (١/٣٠٩ ـ ٣١١).
(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٤/٣٢١)، «موسوعة التفسير المأثور» (١/٣٢١ ـ ٣٢٣).
(٣) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٥/١٥٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/٣٢٩)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (٥٧/٢٨).
(٤) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٤/٤٤٩)، «موسوعة التفسير المأثور» (١/٢٩٤ ـ ٢٩٦).
(٥) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١/٨٥).

وقال مجاهد: «عرضتُ المصحف علىٰ ابن عباس ثلاث عَرضات، من فاتحته إلىٰ خاتمته، أُوقفه عند كل آية منه، وأسأله عنها»(١).

وأما (عَلْقَمَة): فهو ابن قيس بن مالك النَّخَعي الهمداني أبو شِبل، فقيه العراق، وصاحب عبد الله بن مسعود ﷺ، تابعي مشهور، رَوَىٰ عن جَمْع من الصحابة ﷺ، وسكن الكوفة، وتوفي فيها سنة (٦٢هـ)(٢).

قوله: (ويتلوهم عكرمة).

مولىٰ ابن عباس ﷺ، أبو عبد الله المكي ثم المدني، من التابعين، روىٰ عن جَمْع مِن الصحابة، ولازم ابن عباس ﷺ حتىٰ تَبَوَّأ مكانة عظيمة في التفسير، وأثنىٰ عليه جَمْع مِن المفسرين، يقول الشَّعبي: «ما بقي أحد أعلم بكتاب الله مِن عكرمة»(٣)، ولما سُئِل سعيد بن جُبير: تَعلَم أحدًا أعلم منك؟ قال: «نعم، عكرمة»(٤)، وقال: «أصحاب ابن عباس عِيال علىٰ عكرمة»(٥)، وقال قتادة: «أعلم الناس بالتفسير عكرمة»(٦). توفي سنة (١٠٥هـ)(٧).

قوله: (وقتادة).

هو ابن دعامة بن قتادة بن عزيز أبو الخطاب السّدُوسي، مِن صغار التابعين، أحد أَوعِية العلم، رأس في التفسير والحديث، يقول عن نفسه: «ما

---

(١) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١/ ٨٥).
(٢) انظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ٤٠٤)، «طبقات الحفاظ» (ص٢٠)، «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٥٣).
(٣) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٣٢٦)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (٤١/ ٨٨).
(٤) أخرجه ابن معين في «تاريخه» (٣/ ٣٥٨)، وابن خيثمة في «تاريخه» (٢/ ١٩٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٣٢٦)، ومن طريقهم ابن عساكر في «تاريخه» (٤١/ ٨٧).
(٥) أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٧/ ٩)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (٤١/ ١٠٤).
(٦) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٤٧١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٣٢٦)، وابن عساكر في «تاريخه» (٤٠/ ٣٨٤)، (٤١/ ٨٨، ٨٩).
(٧) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٢)، «موسوعة التفسير المأثور» (١/ ٣٢٤ ـ ٣٢٦).

في القرآن آية إلا وقد سمعت فيها شيئًا»[(١)]، وقال الإمام أحمد: «قتادة عالم بالتفسير وباختلاف العلماء»[(٢)]، توفي سنة (١١٧هـ)[(٣)].

قوله: (والسُّدِّي).

إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السُّدِّي، أبو محمد القرشي، من صغار التابعين، توفي سنة (١٢٧هـ). كان يَقْعُد في سُدّة في باب الجامع بالكوفة، فلُقِّب السُّدِّي، ويُعرَف بالسُّدي الكبير تمييزًا له عن السُّدّي الصغير: محمد بن مروان المُتَوَفَّىٰ (١٨٦هـ)، أحد المتروكين[(٤)].

قوله: (والضحَّاك).

الضحَّاك بن مزاحم الهلالي أبو القاسم الخُراساني، من التابعين، أحد كِبار المُفَسِّرين، روىٰ عن جَمْع مِن الصحابة ﭫ، وقد تقدم قريبًا قول سفيان الثوري: «خذوا التفسير من أربعة: . . . والضحاك بن مُزاحم». واختلف في وفاته: فقيل: سنة (١٠٢هـ)، وقيل: (١٠٥هـ)[(٥)].

قوله: (وأبو صالح).

المشهور بباذان ـ ويقال: باذام ـ، مولىٰ أم هانئ بنت أبي طالب ﭬ، مِن التابعين، روىٰ عن جَمْع مِن الصحابة ﭫ، واشتُهر بالتفسير حتىٰ صار يُعرف به، وتُوُفِّي ما بين (١١١ ـ ١٢٠هـ)[(٦)].

قوله: (وأبو العالية).

هو الرِّياحي رُفَيع بن مِهران التميمي مولاهم، من كبار التابعين المُخَضرَمين، أدرك زمان النبي ﷺ شابًا، وأسلم في خلافة أبي بكر

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في «التفسير» (٨).

(٢) انظر: «تاريخ الإسلام» (٣/ ٣٠١).

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٦٩)، «موسوعة التفسير المأثور» (١/ ٢٩٧ ـ ٢٩٩).

(٤) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٦٤)، «موسوعة التفسير المأثور» (١/ ٣١٢ ـ ٣١٤).

(٥) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٥٩٨)، «موسوعة التفسير المأثور» (١/ ٣٠٥ ـ ٣٠٧).

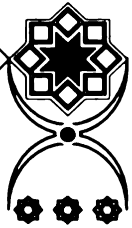
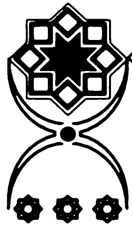
(٦) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٣٧)، «موسوعة التفسير المأثور» (١/ ٣٧١ ـ ٣٧٣).

الصدِّيق ﵁، روىٰ عن جمع مِن الصحابة ﵃، وأخذ التفسير عن أُبَي بن كعب وابن عباس ﵄، يقول: «كان ابن عباس يرفعني علىٰ السَّرير وقريش أسفل مِن السرير، فَتَغَامَزت بي قريش، فقال ابن عباس: هكذا العلم يزيد الشَّريف شَرَفًا، ويُجلِس المملوك علىٰ الأَسِرّة»[1] توفي سنة (٩٣هـ)[2].



(١) أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ٥١٠)، وابن عساكر في «تاريخه» (١٨/ ١٧٧)، والعقيلي في «بغية الطلب في تاريخ حلب» (٨/ ٣٦٨٢).

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٢٠٧)، «موسوعة التفسير المأثور» (١/ ٣٣٥ ـ ٣٣٧).

ثالثًا: تصانيف المفسِّرين في التفسير

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

{ثم حَمَل تفسير القرآن عُدول كل خَلَف، وألّف الناس فيه: كالمُفَضَّل، وعبد الرزاق، وعبد بن حُمَيد، والبخاري، وعلي بن أبي طلحة، وغيرهم.

ثم إنَّ محمد بن جرير الطبري جَمَع أقوال المفسِّرين وأحسن النَّظَر فيها}.

الشَّرح

(المفضَّل): هو ابن سلمة بن عاصم، أبو طالب النحوي اللغوي، المتوفىٰ حدود سنة (٢٩٠هـ)[١]؛ وله كتاب (ضياء القلوب في معاني القرآن)، وهو مِن الكتب المُصَنَّفة في التفسير بالمأثور.

وأمَّا (عبد الرزاق): فهو ابن هَمَّام الصنعاني، مُحَدِّث مُفَسِّر، أبرز تلاميذ مَعْمَر بن راشد، توفي سنة (٢١١هـ)[٢]، وتفسيره: مطبوع، وهو مِن قبيل التفسير بالمأثور أيضًا.

وأما (عبْد بن حُمَيد): فهو ابن نصر الكِسّي، أبو محمد، أحد أئمة الحديث، توفي سنة (٢٤٩هـ)[٣]، وتفسيره مفقود، وهو مِن أمهات كتب التفسير، طُبع منه قِطعة صغيرة جدًا، ولم يكن إخراجها بالشَّكل اللائق، وهذه القطعة منقولة مِن حاشية أو هامش علىٰ نُسْخة خطية علىٰ أحد الأجزاء مِن تفسير ابن أبي حاتم، كما يُوجد نُقولات في تلك الحاشية مِن تفسير ابن المنذر، وإذا دقّقنا النَّظَر في المنقولات علىٰ حاشية ابن أبي حاتم مِن تفسير

(١) انظر: «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٠٥)، «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٣٦٢)، «طبقات المفسرين» للداودي (٢/ ٣٢٨).

(٢) انظر: «وفيات الأعيان» (٣/ ٢١٦ ـ ٢١٧)، «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٥٦٣).

(٣) انظر: المصدر السابق (١٢/ ٢٣٥)، «الأعلام» للزركلي (٣/ ٢٦٩).

ابن المنذر، وقارنّاه بالقطعة التي وُجدت مِن تفسيره في ألمانيا ـ طُبعت في مجلدين ـ سندرك تمامًا أنَّ الذي كَتَب الحاشية كتبها لنفسه، ينتقي فيها أشياء يَخْتَصرها بلا شك مِن تفسير عبد بن حُميد، ومِن تفسير ابن المنذر، فليست نَصًّا، وإنما ينتقي لنفسه ويتصرف ويختصر بصورة واضحة تمامًا، فلا نستطيع أن نَحكُم علىٰ تفسير عبد بن حُميد مِن خلالها.

وأما (البخاري): فهو محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، الإمام العلم، صاحب الصحيح، توفي سنة (٢٥٦هـ)، وتفسيره مفقود.

وأما (علي بن أبي طلحة): فهو سالم بن المُخارق أبو الحسن الهاشمي الجزري، روىٰ عن ابن عباس ﵄ ولم يَسْمَع منه. تُوفي سنة (١٤٣هـ)[1].

وأُمّهات كتب التفسير المأثور: تفسير عبد بن حُميد (٢٤٩هـ)، وتفسير ابن جرير (٣١٠هـ)، وتفسير ابن المنذر (٣١٩هـ)، وتفسير ابن أبي حاتم (٣٢٧هـ)، وإن زدتَ خامسًا: فتفسير ابن مَرْدَويه (٤١٠هـ)، فهذه التفاسير لا يكاد يخرج عنها شيء من مرويات التفسير، والسيوطي (٩١١هـ) في كتابه (الدّر المنثور) نَقَل منها كثيرًا، وهو مختصر مِن كتابه الآخر المعروف (بترجمان القرآن)، ألَّفه بالأسانيد، فاختصره وحذف الأسانيد في (الدر المنثور)، والكتاب كامل، لكن للأسف فُقد الأصل وبقي المختصر، ولو وُجِد لعَوَّض عن كثير من المصادر الأصلية المفقودة.

قوله: (ثم إنَّ محمدًا بن جرير الطبري جمع أقوال المفسِّرين وأحسن النَّظَر فيها).

المقصود بقوله: (أحسن النَّظَر فيها) أنه جَمَع بين أمرين:

١ ـ ذِكْر الروايات.

٢ ـ التَّرجِيح، والتَّعلِيل، والتَّأصِيل، والتَّقعِيد.

فجَمَع بين (الرِّواية والدِّراية)؛ لأن تفسير ابن أبي حاتم، وعبد الرزاق،

---

(١) انظر: «تاريخ الإسلام» (١٣/ ٣٨٠)، «تهذيب التهذيب» (٧/ ٣٤١ ـ ٣٤١).

وابن المنذر وأضرابهم يَسْرُدون الرِّوايات فقط، إلا ابن أبي حاتم فله تَعْلِيقات يسيرة جِدًّا.

وكثير مِن المتكلمين في التفسير يقولون: إن ابن جرير هو أوّل مَن جمع بين الرواية والدراية في كتابه (جامع البيان في تأويل آي القرآن)، وأنَّ مَن قبله اكتفوا بذِكْر الرِّواية، وهذا الكلام فيه نَظَر؛ فإن يحيىٰ بن سلَّام في تفسيره الذي وُجد أجزاء منه؛ يجمع بين الرواية والدِّراية، وهو مُتَقَدِّم علىٰ ابن جرير بأكثر مِن قرن؛ حيث إنه تُوفي سنة (٢٠٠هـ)، فالتّعميم بأن ابن جرير أَوَّل جامع بين الرواية والدراية غير صواب.

بل يُمكن القول بأن مُقاتل بن سليمان المتوفىٰ سنة (١٥٠هـ) قد سبقهم إلىٰ ذلك.



❁ قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

{وممن صنَّف في التفسير أيضًا: أبو بكر النقّاش، والثَّعلبي، والماوردي، إلّا أن كلامهم يحتاج إلىٰ تنقيح، وقد استدرك الناس علىٰ بعضهم}.

❁ الشَّرح ❁

أما (النَّقاش) فهو محمد بن الحسن بن محمد بن زياد بن هارون الموصلي، المتوفىٰ سنة (٣٥١هـ)، كان عالمًا بالقراءات والتفسير، وكان في أول أمره يَتَعَاطىٰ نَقْش السُّقوف والحيطان؛ فلُقِّب بالنَّقاش، وكتابه يقال له: (شفاء الصدور في تفسير القرآن). وهو مختصر مِن كتاب آخر له اسمه: (مختصر التفسير)، يقول في مُقَدِّمة تفسيره: «فصرفتُ عِنايتي، وشغلت هِمَّتي بتفسيرٍ مختصر، فيه بُغْية العالم، وفائدة المُتَعَلِّم، وحذفت منه الطُّرُق والأسانيد؛ لأنا أودعنا ذلك واختصرناه في كتابنا الموسوم بـ (مختصر التفسير)».

ويذكر أَنَّ كتابه هذا قد اشتمل علىٰ علوم كثيرة.

وله كتاب آخر اسمه: (الإشارة في غريب القرآن)، وله كتاب اسمه: (الموضح في معاني القرآن)، وله أيضًا في القراءات[1].

وقد أورد في تفسيره كثيرًا مِن الروايات الضعيفة والموضوعة، وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقد أجمع أهل العلم بالحديث إلىٰ أنه لا يجوز الاستدلال بمُجَرَّد خَبَر يَرْويه الواحد، مِن جنس الثَّعلبي والنَّقاش والواحدي، وأمثال هؤلاء المفسِّرين؛ لكثرة ما يَرْوُونه مِن الحديث ويكون ضعيفًا، بل موضوعًا»[2].

---

(١) انظر: «تاريخ بغداد» (٢/ ١٩٨ ـ ٢٠١)، «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٣٢٠)، «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٥٧٣).

(٢) «منهاج السنة» (٧/ ١٣)، وانظر: (٧/ ٣٤، ٤١٨).

وأما (الثعلبي): فهو أحمد بن محمد بن إبراهيم، أبو إسحاق، المتوفىٰ سنة (٤٢٧هـ)، مفسِّر، حافظ للحديث، كان أوحد زمانه في علوم القرآن[١]، له مقدمة في تفسيره، ذكر فيها طُرُق التفسير التي رواها عن أشياخه بالأسانيد، واستفاد مِن كتب مُعاصرة له، ومِن الأشياء التي ذكرها في مُقَدّمته أنه قال: «فألفيتُ المُصَنِّفين في هذا الباب فِرَقًا علىٰ طُرق: فرقة منهم أهل البدع والأهواء، وفرقة ألَّفوا فقد أحسنوا، غير أنهم خَلَطُوا أباطيل المبتدعة بأقوال السَّلف الصالحين، وفرقة اقتصروا علىٰ الرِّواية والنَّقل دون الدِّراية والنَّقد، وقِسم خَرَم الإسناد الذي هو الرُّكن والعِماد، وقِسم حازوا قَصَب السَّبْق، لكنهم طوّلوا الكتب في المُعادات وكَثْرة الطُّرق والروايات، وقِسْم جَنَوا التفسير دون الأحكام وبيان الحلال والحرام والمشكلات»[٢].

ثم ذكر أنه يُريد الاستفادة مِن ذلك جميعًا، وأنه ذَكَر في كتابه أربعة وعشرين فنًّا، والكتاب مطبوع وكبير، وهو مليء بالمرويَّات والقصص والأخبار التي لا يصح كثير منها.

وأما (الماوردي): فهو علي بن محمد بن حبيب، أبو الحسن، المتوفىٰ سنة (٤٥٠هـ)، فقيه شافعي، أُصولي، مُفَسِّر، أديب[٣].

جمع في تفسيره مِن أقوال السَّلَف والخَلَف، وحذف الأسانيد، وأدخل في كتابه من أقوال أهل البدع ـ كالمعتزلة ـ دون مُناقشة ورَدٍّ لهذه الأقوال، مما جعل بعض أهل العلم يَرْمِيه بالاعتزال.

وفي كتابه هذا يَهتَمّ بإيراد الأقوال في معاني الآيات، ويذكر إضافة إلىٰ ذلك أقوالًا لا تُنسَب إلىٰ قائل معين، مِن قبيل الاحتمالات التي يُوَلِّدها في ذهنه.

---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٤٣٥)، «وفيات الأعيان» (١/ ٧٩)، «طبقات المفسرين» للسيوطي (ص٢٨).

(٢) «تفسير الثعلبي» (١/ ٨).

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٦٤)، «طبقات الشافعية الكبرىٰ» للسبكي (٥/ ٢٦٧)، «طبقات المفسرين» للسيوطي (ص٨٣).

❁ **قال المؤلف** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

﴿وصَنَّف أبو محمد بن قتيبة في: غريب القرآن ومُشْكِله، وكثير مِن علومه﴾.



له كتاب: (غريب القرآن ومُشْكله)، وله: (تفسير غريب القرآن)، وله: (تأويل مُشْكل القرآن).

❁ ❁ ❁

قال المؤلف رحمه الله:

{وصنَّف في معاني القرآن جماعة مِن النحويين: كأبي إسحاق الزَّجَّاج، وأبي علي الفارسي، وأبي جعفر النَّحَّاس}.

الشَّرح

أما (أبو إسحاق الزجاج): فهو إبراهيم بن محمد بن السَّري بن سهل أبو إسحاق الزجَّاج النَّحوي. كان مِن أهل العلم والأدب والدِّين المتين. له عدة مُصَنَّفات، أخذ الأدب عن المُبَرِّد وثعلب، وكان يخرط الزُّجَاج ثم تركه واشتغل بالأدب، فنُسب إليه. مات سنة (٣١١هـ)[١]، وكتابه بعنوان: (معاني القرآن وإعرابه)، مطبوع مُتداول.

وأما (أبو علي الفارسي): فهو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أَبَان الفارسي الأصل، أبو علي، نَحْوِي، واسع العلم، من أئمة النحاة، توفي سنة (٣٧٧هـ)[٢]، وكتابه في معاني القرآن بعنوان: (الإغفال)، أي: فيما أغفله الزَّجاج في معانيه، فهو تلميذ للزَّجَّاج، استدرك فيه علىٰ شيخه ما أغفله ولم يتعرض له مِن معاني القرآن في كتابه: (معاني القرآن وإعرابه).

وأما (أبو جعفر النَّحاس): فهو أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المُرادي النَّحْوي، المصري، مُفَسِّر نَحْوي أديب، كان واسع العلم، غَزير الرِّواية، صاحب تَصانيف مُفيدة، مات غَرَقًا في النِّيل سنة (٣٨٨هـ)، وكتابه مطبوع بعنوان: (معاني القرآن)، وله كتاب: (إعراب القرآن)، وهو مِن أشهر الكتب، وله كتاب حافل في الناسخ والمنسوخ اسمه (الناسخ والمنسوخ).

وممَّن كتب في معاني القرآن قبل هؤلاء: قُطْرُب، والفرّاء، والأخفش.

---

(١) انظر: «تاريخ بغداد» (٦/ ٨٩)، «معجم الأدباء» (١/ ١٣٠)، «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٣٦٠).

(٢) انظر: «وفيات الأعيان» (٢/ ٨٠)، «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٣٧٩).

❁ قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

{وأما أهل المغرب والأندلس فصَنَّف القَاضي مُنذر بن سعيد البَلُّوطي، كتابًا في غريب القرآن وتفسيره.

ثم صنَّف المُقْرِئ أبو محمد مَكِّي بن أبي طالب كتاب: «الهداية في تفسير القرآن»، وكتابًا في: «غريب القرآن»، وكتابًا في: «ناسخ القرآن ومنسوخه»، وكتابًا: «في إعراب القرآن» إلىٰ غير ذلك مِن تواليفه؛ فإنها نحو ثمانين تأليفًا، أكثرها في علوم القرآن والقراءات والتفسير وغير ذلك.

وأما أبو عمرو الدَّاني، فتواليفه تنيف علىٰ مائة وعشرين، إلّا أن أكثرها في القراءات، ولم يُؤَلِّف في التفسير إلّا قليلًا.

وأما أبو العباس المَهْدوي، فمُتْقِن التآليف، حَسَن الترتيب، جامع لفنون علوم القرآن}.

الشَّرح

أما (البَلُّوطي): فهو أبو الحكم مُنذر بن سعيد البَلّوطي الأندلسي، قاضي الجماعة في قرطبة، كان فقيهًا مُحَقِّقا، وخطيبًا بليغًا مُفَوَّهًا. توفي سنة (٣٥٥هـ)(١)، ومِن كتبه أيضًا كتاب في الناسخ والمنسوخ، وكتاب في أحكام القرآن بعنوان (الإنباه علىٰ استنباط الأحكام مِن كتاب الله).

وأما (مكي بن أبي طالب): فهو أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمُّوش القَيسي المُقْرِئ، مِن أوعية العلم مع الدِّين والسَّكِينة والفهم، كثير التآليف، تُوفي بقرطبة سنة (٤٣٧هـ)(٢)، وكتابه الهداية مطبوع بعنوان: (الهداية إلىٰ بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجُمل من فنون علومه)، حُقِّق في رسائل جامعية. وقد جمع كثيرًا منه من كتاب: «الاستغناء في علوم القرآن»

---

(١) انظر: «معجم الأدباء» (٦/ ٢٧١٧ ـ ٢٧٢٢)، «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ١٧٣ ـ ١٧٨).

(٢) انظر: «وفيات الأعيان» (٥/ ٢٧٤ ـ ٢٧٧)، «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٥٩١ ـ ٥٩٣).

لأبي بكر الأُدْفُوِيّ[١]، كما صرَّح بذلك في مُقَدِّمته[٢].

وقال فيه أيضًا: «جمعتُ فيه علومًا كثيرة، وفوائد عظيمة مِن تفسيرٍ مأثورٍ، أو معنىً مُفسَّرٍ، أو حُكمٍ مُبَيَّنٍ، أو ناسخٍ أو منسوخٍ، أو شرحِ مُشْكلٍ، أو بيان غريبٍ، أو إظهار معنىً خفيٍّ، مع غير ذلك مِن فنون علوم كتاب الله جلَّ ذِكْره؛ من قراءةٍ غريبةٍ، أو إعرابٍ غامضٍ أو اشتقاق مُشْكِلٍ، أو تَصْرِيف خَفِيٍّ، أو تَعْلِيل نادِر، أو تَصَرّف فِعْل مَسْمُوع مع ما يَتَعَلَّق بذلك مِن أنواع علوم يَكْثر تَعدادها، ويطول ذِكْرها، جعلته بداية إلىٰ بلوغ النِّهاية في كَشْف علم ما بلغ إليَّ مِن علم كتاب الله تعالىٰ ذِكْره، وما وقفتُ علىٰ فَهْمه، ووصل إليَّ علمُه مِن ألفاظ العلماء، ومُذاكرات الفقهاء، ومجالس القُرَّاء، ورواية الثِّقات مِن أهل النَّقل والروايات، ومُباحثات أهل النَّظر والدِّراية»[٣].

وكتابه في غريب القرآن مطبوع بعنوان: (المُشْكِل في غريب القرآن)، وهو كتاب جيد مُفيد.

وهناك كتاب آخر بعنوان (العُمْدَة في غريب القرآن)؛ منسوب لمكِّي، وإن كانت النِّسبة قد لا تَثبت، إلا أنه كتاب جيد يَصْلُح للحفظ، ألَّفه عالِمٌ بالقرآن.

وأما كتاب الناسخ والمنسوخ فمطبوع أيضًا بعنوان (الإيضاح في ناسخ القرآن ومنسوخه)، ويُعَدّ أحد الكتب الأربعة المهمَّة في باب الناسخ والمنسوخ، مع كتاب أبي عُبيد القاسم بن سلام، وكتاب النَّحَّاس: (الناسخ والمنسوخ)، وكتاب ابن الجوزي: (نواسخ القرآن).

وأما كتابه في إعراب القرآن، فمطبوع أيضًا بعنوان (مشكل إعراب القرآن).

---

(١) محمد بن علي بن أحمد الأُدْفُوي، المُقرئ، النحوي، المُفَسِّر، من أهل أُدفُو (بصعيد مصر الأعلىٰ)، كان يَبِيع الخشب بالقاهرة، وتُوُفِّي بها سنة (٣٨٨هـ). انظر: «معرفة القراء الكبار» (ص١٩٨)، «الوافي بالوفيات» (٤/ ٨٧).

(٢) «الهداية إلىٰ بلوغ النهاية» (١/ ٧٤).

(٣) المصدر السابق (١/ ٧٢).

وأما (أبو عمرو الدَّاني): فهو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد أبو عمرو الدَّاني، الإمام الحافظ المُجَوّد المُقْرِئ، عالم الأندلس، كان موصوفًا بالدين والصلاح ومعرفة القراءات، مِن أشهر مُصَنَّفاته: «جامع البيان». توفي سنة (٤٤٥هـ)[1]، ومِن كتبه المطبوعة: كتاب (البيان في عَدّ آي القرآن)، وكتاب (التيسير في القراءات السبع)، وكتاب (المُحْكَم في نَقْط المصحف)، وكتاب (المُقْنِع في رَسْم مصاحف الأمصار)، وكتاب (المُكْتَفَىٰ في الوقف والابتداء)، وغير ذلك.

وأما (أبو العباس المَهْدَوِي): فهو أحمد بن عمار بن أبي العباس المَهْدَوي التميمي، مُقْرِئ كبير، ومُفَسِّر نحوي، توفي سنة (٤٤٠هـ)[2]، له كتاب اسمه: (التَّفْصِيل الجامع لعلوم التنزيل)، واختصره في كتاب: (التَّحصيل لفوائد التَّفْصِيل) في أربع مجلدات، رتَّب كتابه هذا في التفسير علىٰ خمسة علوم كما ذكر: التفسير، والإعراب، والأحكام، والنسخ، والقراءات. وطريقته: أن يذكر المَقْطَع مِن الآيات، ويتكلم علىٰ أحد هذه الأمور مُفْردًا، ثم يُعيد الكَرَّة في الموضوع الآخَر، وكتابه (التَّحْصيل) مطبوع في سبعة مجلدات.



---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٧٧)، «معرفة القراء الكبار» (ص٢٢٦).

(٢) انظر: «طبقات المفسرين» للسيوطي (ص٣٠)، «الأعلام» للزركلي (١/ ١٨٤).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

{ثم جاء القاضيان أبو بكر بن العربي، وأبو محمد عبد الحق بن عطية، فأبدع كل واحد منهما وأجمل، واحتفل وأكمل}.

الشَّرح

أما (القاضي أبو بكر بن العربي) فقد تَقَدَّم.

وأما (أبو محمد ابن عطية): فهو عبد الحق بن أبي بكر بن غالب بن عطية أبو محمد المُحارِبي، القاضي، الإمام، شيخ المفسِّرين، كان عارفًا بالأحكام والحديث، وله شِعْر، توفي سنة (٥٤٢هـ)[١]، وكتابه (المُحَرَّر الوَجِيز في تفسير الكتاب العزيز)، مشهور ومطبوع أكثر مِن طبعة، آخرها الطبعة التي طُبعت في قَطَر، وأعيد تحقيقها بعد ذلك، وهذا الكتاب كاسمه مُحَرّر ووجيز، جمع فيه بين المعقول والمنقول، مُتَحرِّيًا كل ما هو أقرب إلىٰ الصِّحة، فأحسن فيه وأجاد، وأبدع فيه وأفاد، فجاء تَفْسِيرا جامعًا مُحَرَّرا دون أن يطغىٰ فيه جانب علىٰ جانب، ولو أنه سَلِم من المذاهب الكلامية لكان مِن أفضل كتب التفسير وأنفعها.



(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٥٨٧)، «الأعلام» للزركلي (٣/ ٢٨٢).

❁ قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

{فأما ابن العربي فصنَّف كتاب: (أنوار الفجر) في غاية الاحتفال والجمع لعلوم القرآن، فلما تَلِف تَلَافاه بكتاب: (قانون التأويل) إلّا أنه اخْتَرَمَتْه المَنِيَّة قبل تخليصه وتَلْخِيصه. وألَّف في سائر علوم القرآن تواليف مفيدة}.

❁ الشَّرْح ❁

كتاب: (أنوار الفجر) تحدث ابن العربي عنه فقال: «قد كُنا أَمْلَينا فيه ـ أي في التفسير ـ في كتاب (أنوار الفجر) في عشرين عامًا ثمانين ألف ورقة، وتَفَرَّقت بين أيدي الناس، وحصل عند كل طائفة منها فَنّ، ونَدَبْتُهم إلىٰ أن يجمعوا منها ولو عشرين ألفًا، وهي أصولها التي يَنْبَني عليها سواها، ويَنْظمها علىٰ علوم القرآن الثلاثة: التوحيد، الأحكام، التذكير»(١).

وقد ذكر بعضهم أنه رآه في ثمانين مجلدًا لم يَنْقُص منه شيء(٢)، والكتاب مفقود، والله أعلم.

وكتابه: (قانون التأويل) أتىٰ كتَدْوين لما فُقد مِن (أنوار الفجر) المشار إليه سابقًا، حيث قال المؤلف: «فجرَّدتُ مائة ورقة قانونًا في التأويل لعموم آي التنزيل، تأخذ بصِيَغ الشَّادي، وتُبيد الهِمَم للهادي»(٣)، والكتاب مطبوع في مجلد، وهو في الحقيقة ليس بتفسير للقرآن، وإنما فيه مسائل متنوعة.

وله كتاب اسمه: (واضح السَّبِيل إلىٰ معرفة قانون التأويل في فوائد التنزيل)، والظاهر أنه الذي عَنَاه المؤلف.



---

(١) «قانون التأويل» (ص٣٨٩).
(٢) المصدر السابق (ص١٤٨).
(٣) المصدر السابق (ص٣٩٠).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

{وأما ابن عطية فكتابه في التفسير أحسن التواليف وأعدلها؛ فإنه اطَّلع علىٰ تواليف مَن كان قبله فهذَّبها ولخَّصها، وهو مع ذلك حَسَن العبارة، مُسَدِّد النَّظَر، مُحافِظ علىٰ السُّنَّة}.

الشَّرح

بتَتَبّع عقيدة المؤلف يَتَبَيّن أنه يعني بعقيدة السَّلَف: التَّفويض في المعنىٰ، كما هو حال كثير من المُتَقَدِّمين مِن المُتَكَلِّمين أو الأشاعرة، ويَغْلب علىٰ المُتأخرين منهم التَّجَهّم، كابن فُورك[1]، ومِن بعده الرازي.

فقوله عن ابن عطية: (مُحَافِظ علىٰ السُّنَّة) إن قَصَد ـ كما هو المُتبادر للذِّهن ـ ما عليه ابن عطية في باب الاعتقاد؛ فهذا لا يَصِحّ، فهو علىٰ طريقة المتكلمين.

وقد نَسَبَه ابن عرفة، وابن حَجَر الهيتمي إلىٰ الاعتزال[2]، وهذا غير صحيح؛ فإنه يُقَرِّر في الاعتقاد أشياء تُخالف أُصول المعتزلة، وأحيانًا يُصَرِّح بالرَّد عليهم في مسائل هي مِن الأُصول عندهم.

ولا يمكن أن يُحكَم عليه بمقتضىٰ بعض العبارات المُوهمة، بل يُنظر في مجموع كلامه.



---

(١) محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني، أبو بكر، عالم بالأصول والكلام، الواعظ، من فقهاء الشافعية، حدَّث بنيسابور، وبنىٰ فيها مدرسة، وتوفي علىٰ مقربة منها سنة (٤٠٦هـ). انظر: «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٧٢)، «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٢١٤).

(٢) نقله عنه ابن حجر الهيتمي في «الفتاوىٰ الحديثية» (ص١٧٢).

❁ قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

{ثم خُتم علم القرآن بالأندلس وسائر المغرب بشيخنا الأستاذ أبي جعفر بن الزُّبَير، فلقد قَطَع عمره في خدمة القرآن، وآتاه الله بسطة في علمه، وقوّة في فهمه، وله فيه تحقيق، ونَظَر دقيق}.

❁ الشَّرح ❁

(أبو جعفر) أحمد بن إبراهيم بن الزّبير بن إبراهيم، المشهور (بابن الزبير) الغرناطي، انتهت إليه الرّياسة في العربية ورواية الحديث والتَّفسير والأُصول في الأندلس، توفي سنة (٧٠٨هـ)[١]، له كتاب: (البرهان في تَنَاسُب سور القرآن)، مطبوع في مجلد، وله كتاب: (مِلاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه مُتَشَابه اللفظ مِن آي التنزيل)، مطبوع في مجلدين، مُفيد فيما يتعلق بالمتشابه اللفظي، ونعني بالمتشابه اللفظي: الآيات التي تتشابه ألفاظها، كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍۖ﴾ [الأنعام: ١٥١]، مع قوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍۖ﴾ [الإسراء: ٣١]، وقوله تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٨٢]، مع قوله: ﴿سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٧٨]، وقوله: ﴿فَمَا ٱسْطَٰعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا ٱسْتَطَٰعُواْ لَهُۥ نَقْبًا﴾ [الكهف: ٩٧].



(١) انظر: «طبقات الحفاظ» للسيوطي (ص٥١٦ ـ ٥١٧)، «طبقات المفسرين» للداودي (١/ ٢٧ ـ ٢٨).

❁ قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

﴿ومما بأيدينا مِن تواليف أهل المَشْرِق تفسير أبي القاسم الزمخشري، وأبي الفَضْل الغَزْنَوي، وأبي الفَضْل ابن الخَطِيب.

فأما الزمخشري: فمُسدّد النَّظر، بارع في الإعراب، مُتقن في علم البيان، إلّا أنه مَلأ كتابه مِن مذهب المعتزلة وشرِّهم، وحمل آيات القرآن علىٰ طريقتهم؛ فتَكَدَّر صَفْوه، وتمرّر حُلوه. فخُذ منه ما صَفَا، ودَع ما كَدِر.

وأما الغَزْنَوي فكتابه مُختصَر جامع، وفيه مِن التصوف نُكَت بديعة.

وأما ابن الخطيب، فتضمّن كتابه ما في كتاب الزمخشري وزاد عليه إشباع الكلام في قواعد علم الكلام. ونمَّقه بترتيب المسائل، وتدقيق النَّظر في بعض المواضع، وهو علىٰ الجُملة كتاب كبير الجِرْم. وربما يحتاج إلىٰ تَنْخِيل وتلخيص، والله ينفع الجميع بخدمة كتابه، ويجزيهم أفضل ثوابه﴾.

❁ الشَرح ❁

أما (الزمخشري): فهو محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخَوَارزمي، جَار الله أبو القاسم الزمخشري، كبير المعتزلة، إمام عصره في اللغة والنحو والبيان والتفسير، تُوفي سنة (٥٣٨هـ)[1].

وقول المُؤلِّف عنه: (إنه مَلأَ كتابه بمذهب المعتزلة وشَرِّهم. . .)، مع وَصْفه ابن عطية بأنه علىٰ مذهب أهل السنة، دلالة علىٰ أنه يَرىٰ أن ابن عطية غير مُعتزلي، فهو يُسَمِّي الأشاعرة كما يُسمُّون أنفسهم بأهل السنة.

ومهما يكن فكتاب الزمخشري مَمْلُوء بِبِدَع لا تخفىٰ، والحَمْل علىٰ أئمة السَّلف ورَمْيِهم بما لا يَلِيق بهم معروف عنه.

(١) انظر: «وفيات الأعيان» (١٦٨/٥ ـ ١٦٩)، «سير أعلام النبلاء» (١٥١/٢٠).

قال عنه سِراج الدين البُلْقِيني[١]: «اسْتَخرجتُ مِن الكشاف اعتزالًا بالمَنَاقِيش»[٢].

وأما (الغَزْنَوي): فهو محمد بن يُوسف بن علي أبو الفضل الحنفي، مُقرِئ، مُفَسِّر، فقيه، تُوفي سنة (٥٩٩هـ)[٣].

وأما (ابن الخطيب): فهو أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن علي التميمي، فخر الدين الرازي، صاحب التفسير الكبير، المتوفىٰ سنة: (٦٠٦هـ)[٤].

وكتابه اسمه: (مفاتيح الغيب)، ويُعنَىٰ بالجوانب البلاغية، استفادها مِن كتاب الزمخشري، وبالمناسبات، ويتكلم علىٰ علوم كثيرة، مِن كل ما يلوح له مِن الآيات، ولو كان ذلك علىٰ وَجْه مِن التَّكَلّف.

فمثلًا في سورة البقرة عند قوله تعالىٰ: ﴿يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، تكلم علىٰ السِّحر بكلام مُفَصَّل طويل لا يَصْلح ولا يَليق بحال مِن الأحوال أن يُذْكَر في شيء مِن كتب العلم، فضلًا عن التفسير.

وفي الكتاب فوائد ولطائف مُفيدة، لو جرىٰ تهذيبه وتَجْرِيده مِن كل المعاني الباطلة وما لا تَعَلُّق له بالتفسير مع الإبقاء علىٰ تلك الفوائد، لكان نافعًا[٥].

ولم يُكمِل المُؤَلِّف الكتاب، وقد اختلف العلماء في مَن أَتَمَّه، وفي الموضع الذي جاءت هذه التَّتِمَّة منه.

---

(١) عمر بن رسلان بن نصير بن صالح سراج الدين أبو حفص البُلقيني، الشيخ الفقيه المحدث المفسر، حفظ القرآن وهو ابن سبع سنين، وولد في بُلقِينة، وتَعَلَّم في القاهرة، ووَلِي قضاء الشَّام، وتُوفِّي في القاهرة سنة (٨٠٥هـ). انظر: «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٤/ ٣٧)، «طبقات المفسرين» للداودي (٢/ ٥).

(٢) «الإتقان» (٤/ ٢٤٣).

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٢٢/ ٢٨١)، «طبقات المفسرين» للداودي (٢/ ٢٩١).

(٤) انظر: «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٤٨) وما بعدها، «سير أعلام النبلاء» (٢١/ ٥٠٠) وما بعدها.

(٥) صدر تهذيب للكتاب بعنوان: «التهذيب الجازي لتفسير الرازي» للدكتور صالح الفايز.

قيل أتمه: القَمُولي[١]، وقيل: أتمه القَمُولي بمشاركة من شهاب الدين الخُوَيِّي[٢][٣].

وقيل: إنّ الرازي انتهىٰ فيه إلىٰ سورة الأنبياء[٤].

وقد كتب الشيخ عبد الرحمن المُعَلِّمي رسالة في هذا الموضوع، جوابًا علىٰ سؤال بعث به إليه الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع، وكان جوابه مُغايِرًا لكلام مَن سبقه في هذا الموضِع.

وحاصل ما ذكر يرجع إلىٰ أن كلام غير الرازي في هذا التفسير جاء في مواضع مُتَعَدِّدة غير مُتعاقبة، وهذا مبناه علىٰ الاستقراء؛ حيث قرأ الكتاب وخرج بهذه النتيجة بناء علىٰ المُغايرة في الأسلوب، وما في ثنايا الكتاب وأجزائه مِن إحالات إلىٰ مواضع سابقة أو لاحقة[٥].

وعلىٰ كل حال فذلك كله يدعو إلىٰ التَّحَرِّي عند نِسْبة القول إلىٰ الرازي، فقد يكون ممَّن تَمَّمه وليس مِن كلام الفخر، والله أعلم.

---

(١) أحمد بن محمد بن مكي أبي الحزم، نجم الدين القمولي، كان مِن الفقهاء الأفاضل، والعلماء المُتَعَبِّدين، والقضاة المُتَعَيِّنين، وافر العقل، وَلِي نيابة الأحكام والتَّدريس في مُدُن عِدّة، والحكم والحسبة في القاهرة، وتوفي بها سنة (٧٢٧هـ). انظر: «الوافي بالوفيات» (٧/ ٦١)، «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٢/ ٢٥٤).

(٢) محمد بن أحمد بن خليل شهاب الدين، أبو عبد الله الخويي، قاضي دمشق، وابن قاضيها، كان فقيهًا شافعيًّا باحِثًا، له تصانيف، وَلِي قضاء القدس سنة (٦٥٧)، ثم قضاء حلب، فقضاء الديار المصرية، ونُقِل إلىٰ قضاء الشام. توفي سنة (٦٩٣هـ).

(٣) انظر: «الدرر الكامنة» (١/ ٣٦٠)، «كشف الظنون» (٢/ ١٧٥٦)، «التفسير والمفسرون» للذهبي (١/ ٢٠٧)، «التهذيب الجاري لتفسير الرازي» (١/ ٢٤). ومِن المُفِيد مُراجعة مُقَدِّمة التَّهذيب مما يتَّصل بهذا الموضوع، فقد نَقَل عبارات للرَّازي، وتواريخ ذكرها عند الفراغ من تفسير بعض السور في مواضع مُتَفَرِّقة من الكتاب.

(٤) انظر: «التفسير والمفسرون» للذهبي (١/ ٢٠٧).

(٥) «آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيىٰ المعلمي» (٧/ ٣٠٣) وما بعدها.

الباب السابع

في النَّاسخ والمنسوخ

النَّاسخ والمنسوخ

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

{**الباب السابع: في النَّاسخ والمنسوخ:**

النَّسخ في اللغة: هو الإزالة أو النَّقل.

ومعناه في الشريعة: رَفْع الحكم الشرعي بعد تَقَرّره}.

الشَّرح

معرفة النَّاسخ والمنسوخ أمْر في غاية الأهمية؛ لأنه لا يَحِل لأحد أن يتكلم في معاني القرآن، أو الأحكام، إلا وهو يَعرف الناسخ والمنسوخ، وإلا وقع في إشكالات حينما يَتَحَدّث عن أحكام قد رُفِعت، ولا يُميِّز بين ما رُفع وما كان مُحكمًا لم يُرفع.

تعريف النَّسْخ:

قوله: (في الناسخ والمنسوخ: النسخ في اللغة: هو الإزالة أو النقل).

النَّسخ في اللغة له معنيان:

الأول: الإزالة، والإبطال، وهو على نوعين:

١ - إزالة مِن غير إحلال غيره مكانه، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [الحج: ٥٢]، يعني يُبطِله، وقولهم: نَسَخَت الريْحُ الأثَرَ، بمعنىٰ أزالته.

٢ - إزالة مع إحْلال غيره مكانه، كقولهم: نَسَخَت الشَّمسُ الظِلّ، ومنه قوله ﷻ: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة: ١٠٦].

الثاني: النَّقْل، وبعضهم يُعبِّر عنه بـ: ما يُشْبِه النَّقل[1]، ويمكن أن نجعله علىٰ قسمين:

---

(١) انظر: «قواطع الأدلة» (١/ ٤١٧)، «روضة الناظر» (١/ ٢١٨)، «شرح مختصر الروضة» (٢/ ٢٥١).

١ ـ النَّقل مع بقاء الأصل، كقولك: نَسَختُ الكتاب، بمعنىٰ نَقَلته، والأصل باق، ومنه قوله سبحانه: ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية: ٢٩] ـ علىٰ أحد الأقوال في التفسير ـ، فليس هو بنقل محض، وإنما يُشْبه النّقل.

٢ ـ النَّقْل مع عدم بقاء الأصل، كتناسخ المواريث؛ بانتقالها من قوم إلىٰ قوم، وبعضهم يُعبِّر عن هذه الصورة بالتَّحويل.

وبعضهم يزيد معنىٰ آخر؛ وهو التَّبديل، مُسْتَدِلًّا بقوله ﷻ: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ﴾ [النحل: ١٠١].

وهذا لا حاجة إليه؛ لأن التبديل يقتضي الرَّفع كما هو معلوم، فلا حاجة لتكثير المعاني، وإنما يُعنىٰ بها عادة أصحاب الوجوه والنظائر، ومَن له عناية بتشقيق المعاني وتكثيرها، كما نجد في مثل كتاب: (بصائر ذوي التمييز) للفيروزآبادي، فيذكرون معاني كثيرة، والصحيح أنها ترجع إلىٰ معنىٰ أو معنيين، وربما ذكروا اثني عشر معنىٰ، وهي مِن قبيل الأمثلة.

واعتناء المؤلف بالتعريف اللغوي: كون ذلك مما ينبغي العناية به في النَّظَر إلىٰ المعاني؛ فإن الباحث إذا أراد أن يُعَرِّف شيئًا فالصحيح أن يُرجعه إلىٰ أصله إن كان له أصل واحد، أو إلىٰ أصلين، أو نحو ذلك، ثم يذكر الباقي علىٰ سبيل التَّمثيل.

ومَن أراد أن ينحو هذا المنحىٰ الصحيح فعليه بكتابَي ابن فارس: (المقاييس)، و(مُجْمَل اللغة).

قوله: (ومعناه في الشريعة: رفع الحكم الشرعي بعد تَقَرُّره).

النَّسخ عند السَّلف يُطلق علىٰ الرفع والبيان، فاستعمال السَّلف للنسخ واسع، ليس كاستعماله عند المتأخرين، فالنسخ في إطلاقات السَّلَف يقال لكل ما يَعْرِض للنَّص مِن تَقْيِيدٍ للمُطلق، أو تخصيصٍ للعام، أو بيانٍ للمجمل، أو الرفع.

والأمثلة المنقولة عن بعض السَّلف لا يمكن أن تُفسّر إلا بمعنىٰ البيان؛ إذ لا يمكن أن يكون المراد بها الرَّفع ـ النَّسخ الاصطلاحي عند المتأخرين ـ، كقوله تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ﴾ [آل عمران: ٩٧]، قال السّدي: نسختها التي بعدها: ﴿مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗا﴾[١]، فلا يُقصَد بذلك الرَّفع بحال، وإنما المقصود به البيان والتوضيح، فقوله تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ عام، وقوله تعالىٰ: ﴿مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗا﴾ بدل مما قبله، فيكون مِن قبيل تخصيص العام.

وهكذا قوله تعالىٰ: ﴿كَيۡفَ يَهۡدِي ٱللَّهُ قَوۡمٗا كَفَرُواْ بَعۡدَ إِيمَٰنِهِمۡ وَشَهِدُوٓاْ أَنَّ ٱلرَّسُولَ حَقّٞ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَلَا هُمۡ يُنظَرُونَ﴾ [آل عمران: ٨٦ ـ ٨٨]، فقد رُوِي عن السّدي أنه قال: نسخها قوله تعالىٰ: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ وَأَصۡلَحُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٨٩][٢]، فهو لا يَقْصِد الرَّفع، إنما يُريد البيان والتَّوضيح.

فهذه الأربعة: تَقْييد المطلق، وتخصيص العام، وبيان المجمل، والنسخ الاصطلاحي؛ كلها يُعَبَّر عنها بالنسخ عند السَّلَف.

قال شيخ الإسلام عن السَّلَف: «كانوا يُسَمُّون ما عارض الآية ناسخًا لها»[٣]، فالنَّسخ عندهم اسم عام لكل ما يرفع دلالة الآية علىٰ معنىٰ باطل غير مُراد.

ويقول في موضع آخر: «والمنسوخ يدخل فيه في اصطلاح السَّلف العام: كل ظاهر تُرِك ظاهره لِمُعَارِض راجح؛ كتخصيص العام، وتَقْييد المطلق»[٤].

وقال ابن القيم: «مُراد عامة السَّلَف بالناسخ والمنسوخ رَفْع الحكم بجملته تارة؛ وهو اصطلاح المُتأخرين، ورَفْع دلالة العام والمُطلق والظاهر

---

(١) انظر: «نواسخ القرآن» (١/ ٣٢٧)، «جمال القراء» (ص٣٦٤ ـ ٣٦٥).
(٢) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٥/ ٥٥٨).
(٣) «مجموع الفتاوىٰ» (١٣/ ٢٩). (٤) المصدر السابق (١٣/ ٢٧٢).

وغيرها تارة؛ إما بتخصيص أو تَقْيِيد أو حَمْل مُطْلَق علىٰ مُقَيَّد وتفسيره وتَبْيِينه، حتىٰ إنهم يُسَمّون الاستثناء والشرط والصِّفة نَسْخًا؛ لتَضَمّن ذلك رَفْع دلالة الظاهر وبيان المُراد، فالنسخ عندهم وفي لسانهم هو بيان المُراد بغير ذلك اللفظ، بل بأمر خارج عنه، ومَن تأمل كلامهم رأىٰ مِن ذلك فيه ما لا يُحصىٰ، وزال عنه به إشكالات أوجبها حَمْل كلامهم علىٰ الاصطلاح الحادث المُتَأَخِّر»[1].

والمتأخرون ـ لا سيما مِن الأصوليين ـ لا يَعْتَبرون النسخ مِن قبيل البيان، بل هو عندهم مِن قبيل (الرفع)، ويُرتِّبون علىٰ هذا أحكامًا منها: هل الآحاد ينسخ المتواتر؟

وقول المؤلف في تَعْريف النَّسخ شَرعًا: (رَفْع الحكم الشرعي بعد تَقَرُّره) مختصر جدًّا؛ وقد وردت له تعريفات كثيرة، ومِن أقربها وأعدلها: **رَفْع الحكم الشرعي بخطاب مُتراخٍ عنه**[2].

قوله: (رَفْع الحكم)، قَيد يُخرِج ما لم يُرفَع، وهو المُحْكم.

وقوله: (الشرعي) خَرَج بذلك: رَفع البراءة الأصلية؛ فإنّ رفعها ليس مِن قبيل النسخ.

وقولنا: (بخطاب) يخرج ما رُفِع بالموت والجنون والغَفْلة.

وقولنا: (مُتراخ عنه) يُخرِج زوال الحكم بخطاب مُتَّصل، كالشرط والاستثناء.

ومِن أوضح الأمثلة التي يَنْطَبق عليها التعريف: تحريم لحم الحُمر الأهلية في عام خيبر[3]؛ بعد أن كانت مُباحة بحكم شرعي

---

(١) «إعلام الموقعين» (١/ ٢٩)، وانظر: (٢/ ٢٩).

(٢) انظر: «روضة الناظر» (١/ ٢١٩)، «رَفْع النِّقاب عن تنقيح الشهاب» (٤/ ٤٥٣).

(٣) أخرج البخاري (٤٢١٩)، ومسلم (١٩٤١) عن جابر بن عبد الله ﵄: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَىٰ يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ، وَأَذِنَ فِي لُحُومِ الْخَيْلِ».

سابق[١].

العلاقة بين المعنىٰ اللغوي والمعنىٰ الاصطلاحي للنسخ:

وذلك أَنَّ النَّسخ في الاصطلاح فيه معنىٰ رَفْع الحكم، وفيه أيضًا معنىٰ النَّقل؛ إما نَقْل الحكم أو نَقْل المُكَلَّف مِن حكم إلىٰ آخر، فهو يَرْجع إلىٰ المَعْنَيَين، وإن كان تَعَلُّقه بالرَّفْع أظهر.



(١) إباحته مأخوذة مِن الحَصر في قوله تعالىٰ: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

أنواع النسخ في القرآن الكريم

❁ **قال المؤلف** رَحِمَهُ اللَّهُ:

﴿الأوّل: نَسْخ اللفظ والمعنىٰ، كقوله: «لَا تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ، فَإِنَّه كُفْر بِكُم»[1].

والثاني: نَسْخ اللفظ دون المعنىٰ، كقوله: «الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنَيَا فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ نَكَالًا مِنَ اللهِ وَاللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ»[2].

والثالث: نَسخ المعنىٰ دون اللفظ، وهو كثير، وَقع منه في القرآن علىٰ ما عدّه بعض العلماء مائتا موضع ثنتان وعشرة[3] مواضع منسوخة، إلّا أنهم عدُّوا التَّخصيص والتَّقييد والاستثناء نسخًا، وبَين هذه الأشياء وبين النَّسخ فروق معروفة، وسنتكلم علىٰ ذلك في مواضعه﴾.

الشَّرْح

قوله: (الأوّل: نَسْخ اللفظ والمعنىٰ، كقوله: «لَا تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ، فَإِنَّه كُفْر بِكُم»).

عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «كنَّا نَقْرأ فيما نقرأ مِن كتاب الله: ألَّا ترغبوا عن آبائكم؛ فإنه كُفْر بكم أن ترغبوا عن آبائكم، أو إنّ كفرًا بكم أن ترغبوا عن آبائكم»[4]، هذه كانت آية مِن القرآن، بصَرف النَّظَر عن العبارة: أهي بهذا

---

(١) سيأتي تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري (٦٨٣٠)، ومسلم، (١٦٩١)، ولفظهما: «فَكَانَ مِمَّا أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَةُ الرَّجْمِ، قَرَأْنَاهَا وَوَعَيْنَاهَا وَعَقَلْنَاهَا».

(٣) هكذا في طبعة دار طيبة الخضراء، وفي نسخة: (مائتا موضع وثنتا عشرة)، وكلٌّ ذلك مُشْكِل.

(٤) أخرجه البخاري (٦٨٣٠). وجاء من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا من غير تَعَرُّض لكونه مما كان يُقرأ في القرآن، رواه البخاري (٦٧٦٨)، ومسلم (٦٢).

اللفظ بعينه أم حصل فيها تَصَرّف مِن قِبَل الرواة؛ لأَنَّ ما نُسخ لَفْظه مِن القرآن فحكمه حكم الحديث في مسألة الرواية بالمعنىٰ، بخلاف القرآن المُحكم؛ فإنه يجب أن يُؤدّىٰ بألفاظه.

وتمثيل المُؤلف علىٰ ما نُسِخ لَفْظه ومعناه بهذا المثال؛ باعتبار أَنَّ الكفر هنا هو المُخرِج مِن المِلَّة، وهذا غير مُراد؛ فإنَّ انتساب الإنسان إلىٰ غير أبيه أو إلىٰ مُواليه يُعَدّ مِن كبائر الذّنوب، وهو نوع كُفْر، لكنه ليس بالمُخرِج مِن المِلَّة، وهذا لا يقال: إنه نُسخ لفظه ومعناه، فالمعنىٰ ثابت، والحكم مُتَقَرّر.

والمثال الصحيح لما نُسخ لفظه ومعناه: حديث عائشة ﵂: «كان فيما أُنزل من القرآن: عشر رَضَعات معلومات يُحَرِّمْن، ثم نُسِخن بخمس معلومات، فتُوُفِّي رسول الله ﷺ، وهُنّ فيما يُقرأ مِن القرآن»(١).

قوله: (الثاني: نسخ اللفظ دون المعنىٰ. كقوله: «الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنَيَا فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ نَكَالًا مِنَ اللهِ وَاللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ»).

عن زيد بن ثابت ﵁ قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنَيَا فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ نَكَالًا مِنَ اللهِ وَاللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ»، قال عمر ﵁: لما أُنزِلت أتيتُ رسول الله ﷺ فقلت: أَكْتِبْنِيها، قال شعبة: كأنه كَرِه ذلك، فقال عمر: ألا ترىٰ أَنَّ الشيخ إذا لم يُحصَن جُلِد، وأَنَّ الشاب إذا زَنا وقد أُحصِن رُجِم؟»(٢)، والمقصود بالشَّيخ والشَّيخة: المُحصَن، فهذا مما رُفِع لفظه وبَقِي حُكْمه؛ لأن الرَّجم ثابت لم يُرفع.



(١) أخرجه مسلم (١٤٥٢).

(٢) أخرجه أحمد (٢١٥٩٦)، وقال الحاكم (٨٠٧١): «هذا حديث صحيح ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، والألباني في «الصحيحة» (٢٩١٣).

❁ قال المؤلف رحمه الله:

{ونُقَدِّم هنا ما جاء مِن نَسْخ مُسالمة الكفار والعفو عنهم والإعراض والصَّبر علىٰ أذاهم، بالأمر بقتالهم ليُغْنِي ذلك عن تكراره في مواضعه؛ فإنه وقع منه في القرآن مائة آية وأربع عشرة آية مِن أربع وخمسين سورة.

ففي البقرة: ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [الآية: ٨٣]، ﴿وَلَنَآ أَعْمَٰلُنَا﴾ [الآية: ١٣٩]، ﴿وَلَا تَعْتَدُوٓاْ﴾ [الآية: ١٩٠] أي: لا تبدؤوا بالقتال، ﴿وَلَا تُقَٰتِلُوهُمْ﴾ [الآية: ١٩١]، ﴿قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾ [الآية: ٢١٧]، ﴿لَآ إِكْرَاهَ﴾ [الآية: ٢٥٦].

وفي آل عمران: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ﴾ [الآية: ٢٠]، ﴿مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ [الآية: ٢٨].

وفي النساء: ﴿فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ [الآية: ٦٣، ٨١]، في موضعين، ﴿فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ [الآية: ٨٠]، ﴿لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾ [الآية: ٨٤]، ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ﴾ [الآية: ٩٠].

وفي المائدة: ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ﴾ [الآية: ٢]، ﴿عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ﴾ [الآية: ٩٢]، ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [الآية: ١٠٥].

وفي الأنعام: ﴿لَّسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾ [الآية: ٦٦]، ﴿ثُمَّ ذَرْهُمْ﴾ [الآية: ٩١]، ﴿عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ﴾ [الآية: ١٠٤]، ﴿وَأَعْرِضْ﴾ [الآية: ١٠٦]، ﴿عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ [الآية: ١٠٧]، ﴿وَلَا تَسُبُّواْ﴾ [الآية: ١٠٨]، ﴿فَذَرْهُمْ﴾ [الآية: ١١٢، ١٣٧] في موضعين، ﴿يَٰقَوْمِ ٱعْمَلُواْ﴾ [الآية: ١٣٥]، ﴿قُلِ ٱنتَظِرُوٓاْ﴾ [الآية: ١٥٨]، ﴿لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الآية: ١٥٩].

وفي الأعراف: ﴿وَأَعْرِضْ﴾ [الآية: ١٩٩]، ﴿وَأُمْلِي لَهُمْ﴾ [الآية: ١٨٣].

وفي الأنفال: ﴿وَإِنِ ٱسْتَنصَرُوكُمْ﴾ [الآية: ٧٢] يعني المُعَاهَدِين.

وفي التوبة: ﴿فَٱسْتَقِيمُواْ لَهُمْ﴾ [الآية: ٧].

وفي يونس: ﴿فَٱنتَظِرُوٓاْ﴾ [الآية: ٢٠]، ﴿فَقُل لِّي عَمَلِي﴾ [الآية: ٤١]، ﴿وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ﴾ [الآية: ٤٦]، ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ [الآية: ٦٥]؛ لما يقتضي مِن الإمهال، ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ﴾ [الآية: ٩٩]، ﴿فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ﴾ [الآية: ١٠٨]؛ لأن معناه الإمهال، ﴿وَٱصْبِرْ﴾ [الآية: ١٠٩].

وفي هود: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌۚ﴾ [الآية: ١٢] أي: تُنْذِر ولا تُجبِر، ﴿ٱعْمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ﴾ [الآية: ١٢١]، ﴿وَٱنتَظِرُوٓاْ﴾ [الآية: ١٢٢].

وفي الرَّعد: ﴿عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ﴾ [الآية: ٤٠].

وفي الحِجْر قوله تعالىٰ: ﴿ذَرْهُمْ﴾ [الآية: ٣]، ﴿فَٱصْفَحِ﴾ [الآية: ٨٥]، ﴿لَا تَمُدَّنَّ﴾ [الآية: ٨٨]، ﴿وَقُلْ إِنِّىٓ أَنَا ٱلنَّذِيرُ ٱلْمُبِينُ﴾ [الآية: ٨٩]، ﴿وَأَعْرِضْ﴾ [الآية: ٩٤].

وفي النَّحل: ﴿إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ﴾ [الآية: ٣٥]، ﴿عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ﴾ [الآية: ٨٢]، ﴿وَجَٰدِلْهُم﴾ [الآية: ١٢٥]، ﴿وَٱصْبِرْ﴾ [الآية: ١٢٧].

وفي الإسراء: ﴿رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْۖ﴾ [الآية: ٥٤].

وفي مريم: ﴿وَأَنذِرْهُمْ﴾ [الآية: ٣٩]، ﴿فَلْيَمْدُدْ﴾ [الآية: ٧٥]، ﴿فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْهِمْۖ إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمْ عَدًّا﴾ [الآية: ٨٤].

وفي طه: ﴿قُلْ كُلٌّ مُّتَرَبِّصٌ﴾ [الآية: ١٣٥].

وفي الحج: ﴿وَإِن جَٰدَلُوكَ﴾ [الآية: ٦٨].

وفي المؤمنين: ﴿فَذَرْهُمْ﴾ [الآية: ٥٤]، ﴿ٱدْفَعْ﴾ [الآية: ٩٦].

وفي النور: ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ﴾ [الآية: ٥٤]، ﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ﴾ [النور: ٥٤].

وفي النمل: ﴿فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ﴾ [الآية: ٩٢].

وفي القصص: ﴿لَنَآ أَعْمَٰلُنَا﴾ [الآية: ٥٥].

وفي العنكبوت: ﴿أَنَا۠ نَذِيرٌ﴾ [الآية: ٥٠]؛ لما يقتضي مِن عدم الإجبار.

وفي الروم: ﴿فَٱصْبِرْ﴾ [الآية: ٦٠].

وفي لقمان: ﴿وَمَن كَفَرَ﴾ [الآية: ١٢].

وفي السجدة: ﴿وَٱنتَظِرْ﴾ [الآية: ٣٠].

وفي الأحزاب: ﴿وَدَعْ أَذَىٰهُمْ﴾ [الآية: ٤٨].

وفي سبأ: ﴿قُل لَّا تُسْـَٔلُونَ﴾ [الآية: ٢٥].

وفي فاطر: ﴿إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ [الآية: ٢٣].

وفي يس: ﴿فَلَا يَحْزُنكَ﴾ [الآية: ٧٦].

وفي الصافات: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ﴾ [الآية: ١٧٤]، ﴿وَتَوَلَّ عَنْهُمْ﴾ [الآية: ١٧٨]، وما يليهما.

وفي ص: ﴿ٱصۡبِرۡ﴾ [الآية: ١٧]، (﴿أَنَا۠ مُنذِرٞ﴾ [الآية: ٦٥].

وفي الزُّمَر: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ﴾ [الآية: ٣]؛ لما فيه من الإمهال، ﴿فَٱعۡبُدُواْ مَا شِئۡتُم﴾ [الآية: ١٥]، ﴿يَٰقَوۡمِ ٱعۡمَلُواْ﴾ [الآية: ٣٩]، ﴿فَمَنِ ٱهۡتَدَىٰ﴾ [الآية: ٤١]، ﴿أَنتَ تَحۡكُمُ﴾ [الآية: ٤٦]؛ لأن فيه تفويضًا.

وفي المُؤمِن: ﴿فَٱصۡبِرۡ﴾ في موضعين: [غافر: ٥٥، ٧٧].

وفي السجدة: ﴿ٱدۡفَعۡ﴾ [فصلت، الآية: ٢٣].

وفي الشورىٰ: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم بِوَكِيلٖ﴾ [الآية: ٦]، ﴿لَنَآ أَعۡمَٰلُنَا﴾ [الآية: ١٥]، ﴿فَإِنۡ أَعۡرَضُواْ﴾ [الآية: ٤٨].

وفي الزخرف: ﴿فَذَرۡهُمۡ﴾ [الآية: ٨٣]، ﴿فَٱصۡفَحۡ عَنۡهُمۡ وَقُلۡ سَلَٰمٞۚ فَسَوۡفَ يَعۡلَمُونَ﴾ [الآية: ٨٩].

وفي الدخان: ﴿فَٱرۡتَقِبۡ﴾ [الآية: ٥٩].

وفي الجاثية: ﴿يَغۡفِرُواْ﴾ [الآية: ١٤].

وفي الأحقاف: ﴿فَٱصۡبِرۡ﴾ [الآية: ٣٥].

وفي القتال: ﴿فَإِمَّا مَنَّۢا بَعۡدُ﴾ [الآية: ٤].

وفي ق: ﴿فَٱصۡبِرۡ﴾ [الآية: ٣٩]، ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم بِجَبَّارٖ﴾ [الآية: ٤٥].

وفي الذاريات: ﴿فَتَوَلَّ عَنۡهُمۡ﴾ [الآية: ٥٤].

وفي الطور: ﴿قُلۡ تَرَبَّصُواْ﴾ [الآية: ٣١]، ﴿وَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ﴾ [الآية: ٤٨]، ﴿فَذَرۡهُمۡ حَتَّىٰ يُلَٰقُواْ﴾ [الآية: ٤٥].

وفي النَّجم: ﴿فَأَعۡرِضۡ﴾ [الآية: ٢٩].

وفي القمر: ﴿فَتَوَلَّ﴾ [الآية: ٦].

وفي ن: ﴿فَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ﴾ [الآية: ٤٨]، ﴿سَنَسۡتَدۡرِجُهُم﴾ [الآية: ٤٤].

وفي المعارج: ﴿فَٱصۡبِرۡ صَبۡرٗا جَمِيلًا﴾ [الآية: ٥]، ﴿فَذَرۡهُمۡ﴾ [الآية: ٤٢].

وفي المزمِّل: ﴿وَٱهۡجُرۡهُمۡ﴾ [الآية: ١٠]، ﴿وَذَرۡنِي﴾ [الآية: ١١].

وفي المدَّثر: ﴿ذَرۡنِي﴾ [الآية: ١١].

وفي الإنسان: ﴿فَٱصۡبِرۡ﴾ [الآية: ٢٤].
وفي الطارق: ﴿فَمَهِّلِ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [الآية: ١٧].
وفي الغاشية: ﴿لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ﴾ [الآية: ٢٢].
وفي الكافرون: ﴿لَكُمۡ دِينُكُمۡ﴾ [الآية: ٦].
نَسَخ ذلك كلَّه: ﴿فَٱقۡتُلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥]، و﴿كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢١٦]﴾.

الشَّرح

جاء الأمر بقتال الكفار في آية السَّيف، وهي الآية الخامسة مِن سورة براءة: ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلۡأَشۡهُرُ ٱلۡحُرُمُ فَٱقۡتُلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ حَيۡثُ وَجَدتُّمُوهُمۡ وَخُذُوهُمۡ وَٱحۡصُرُوهُمۡ وَٱقۡعُدُواْ لَهُمۡ كُلَّ مَرۡصَدٖۚ فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمۡۚ﴾ [التوبة: ٥]، وقد ذكر المؤلف أنها نسخت مائة وأربع عشرة آية في أربع وخمسين سورة، وذهب ابن حزم في: (الناسخ والمنسوخ)(١)، إلىٰ أنها مائة وأربع عشرة آية في ثمان وأربعين سورة.

وذهب كثير مِن أهل العلم إلىٰ أنها نَسَخَت مائة وأربع وعشرين آية، وممَّن ذكر ذلك:

١ ـ أبو القاسم هبة الله بن سلامة المُقرئ في: (الناسخ والمنسوخ)(٢).
٢ ـ ابن الجوزي في: (نواسخ القرآن)(٣).
٣ ـ السَّخاوي في: (جمال القراء)(٤).
٤ ـ السيوطي في: (معترك الأقران)(٥)، وكذلك في (الإتقان)(٦).

وهذا هو المشهور، وقالوا: كل آية فيها عفو وصفح وإعراض عن المشركين، وتجاوز، فهي منسوخة بآية السيف، فإما أن يلتزم الكفار شرائع

---

(١) انظر: «الناسخ والمنسوخ» لابن حزم (ص١٢).
(٢) «الناسخ والمنسوخ» للمقري (ص٩٨).
(٣) «نواسخ القرآن» (٢/ ٤٦٥).
(٤) «جمال القراء وكمال الإقراء» (١/ ٩٠).
(٥) «معترك الأقران» (١/ ٩٢).
(٦) «الإتقان» (٣/ ٧٨).

الإسلام، أو يدفعوا الجزية عن يد وهم صاغرون إن كانوا مِن أهل الكتاب، أو السَّيف.

والراجح: أنَّ هذه الآية لم تَنْسَخ هذه الآيات، وأنَّ آيات العفو والصفح والإعراض مُحْكَمة غير منسوخة، بل يُعمَل بتلك الآيات بحسب ما تكون عليه الأُمَّة مِن حال القوة أو الضَّعف، ففي أوقات الضَّعف والعَجْز يمكن أن تَعمَل الأمة بآيات الصبر والإعراض والصَّفح والتَّجاوز، ونحوها، وفي أحوال القوة تَعْمَل بآية السيف، فالأمة تَمُرّ بأحوال وأطوار، ولا يمكن أن تُلزَم أُمّة ضعيفة مُشَتَّتة مُفَرَّقة مُمَزَّقة بآية السَّيف، مع عدو قوي غاشم! فيحصل مِن المفاسد ما لا قِبَل لهم به؛ ولهذا نُهوا في المرحلة المكية عن القتال؛ لضعفهم[1].

قوله: (ففي البقرة: ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: ٨٣])؛ بناء علىٰ أن المعنىٰ: مُساهَلَة المُشْركين في دعائهم إلىٰ الإسلام، «وهذا قول بعيد؛ لأَنَّ لفظ الناس عام، فتخصيصه بالكفار يَفْتَقِر إلىٰ دليل، ولا دليل هاهنا، ثم إنّ إنذار الكفار مِن الحَسَن»[2].

قوله: (﴿وَلَنَآ أَعۡمَٰلُنَا﴾ [البقرة: ١٣٩])، في قوله: ﴿قُلۡ أَتُحَآجُّونَنَا فِي ٱللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمۡ وَلَنَآ أَعۡمَٰلُنَا وَلَكُمۡ أَعۡمَٰلُكُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُخۡلِصُونَ﴾ [البقرة: ١٣٩]، ووَجْه النَّسخ عنده: أنَّ قوله تعالىٰ: ﴿وَلَنَآ أَعۡمَٰلُنَا وَلَكُمۡ أَعۡمَٰلُكُمۡ﴾ تُفِيد المُتاركة: أنتم في شأنكم ونحن في شأننا، وآية السيف بخلاف ذلك، والصحيح أنه لا نَسْخ في الآية، بل هو خَبَر خَرَج مَخْرَج الوعيد، ثم إنَّ «المنسوخ ما لا يبقىٰ له حكم، وحكم هذا الكلام لا يَتَغَيَّر؛ فإن كل عامل له جزاء عمله، فلو وَرَد الأمر بقتالهم لم يَبْطُل تَعَلّق أعمالهم بهم»[3].

قوله: (﴿وَلَا تَعۡتَدُوٓاْ﴾ [البقرة: ١٩٠] أي: لا تبدؤوا بالقتال).

فَهِم بعض أهل العلم مِن مفهوم المُخالفة في هذه الآية: ﴿وَقَٰتِلُواْ فِي

---

(١) انظر: «البرهان في علوم القرآن» (٢/ ٤٣).

(٢) «نواسخ القرآن» (ص٣٨). (٣) المصدر السابق (ص٤٧).

سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓاْ﴾ [البقرة: ١٩٠]، ألَّا يُقاتَل مَن لم يُقاتِل، مع أن هذا ليس محل اتِّفاق، ومِن هنا قيل بالنَّسخ، لكن يبقىٰ أنّ هذا أيضًا فيه احتمال.

قوله: (﴿وَلَا تُقَٰتِلُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٩١])، في قوله: ﴿وَلَا تُقَٰتِلُوهُمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَٰتِلُوكُمْ فِيهِ﴾ [البقرة: ١٩١]، والرَّاجح أنها مُحكَمَة؛ بدليل قوله ﷺ: «حَرَّمَ اللهُ مَكَّةَ فَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَلَا لِأَحَدٍ بَعْدِي، أُحِلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ»[1]. ومعنىٰ ﴿عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾، أي: في المسجد الحرام.

قوله: (﴿قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾)، في قوله تعالىٰ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢١٧]، فقد اختلف العلماء في نَسْخ القتال في الأشهر الحُرُم: هل هو منسوخ أو مُحكم؟ والأقرب: أنَّ الأشهر الحُرُم لا يجوز القتال فيها، فالآية علىٰ هذا مُحكمة[2].

قوله: (﴿لَآ إِكْرَاهَ﴾)، في قوله تعالىٰ: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، والصحيح أن الحكم باقٍ، وأنه لا إكراه في الدين، ولا يُحمَل الناس علىٰ الدُّخول في الإسلام بالسَّيف، وإنما شُرِع الجهاد لتكون شريعة الله مُهَيمنة

---

(١) أخرجه البخاري (١١٢، ١٣٤٩، ٢٤٣٤، ٦٨٨٠)؛ واللفظ له، ومسلم (١٣٥٥).

(٢) والقول بعدم النسخ اختاره ابن القيم في «زاد المعاد» (٣/ ٣٠٢)؛ حيث يقول: «قال الله تعالىٰ في سورة المائدة، وهي مِن آخر القرآن نُزُولًا، وليس فيها منسوخ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحِلُّواْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَلَا ٱلْهَدْىَ وَلَا ٱلْقَلَٰٓئِدَ﴾ [المائدة: ٢]، وقال في سورة البقرة: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، فهاتان آيتان مدنيتان بينهما في النزول نحو ثمانية أعوام، وليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ناسخ لحكمهما، ولا أجْمَعَت الأمّة علىٰ نَسْخه، ومَن استَدَلّ علىٰ نَسْخه بقوله تعالىٰ: ﴿وَقَٰتِلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً﴾ [التوبة: ٣٦] ونحوها مِن العمومات، فقد استدل علىٰ النسخ بما لا يَدُلّ عليه، ومَن استدل عليه بأن النبي ﷺ بعث أبا عامر في سَرِيّة إلىٰ أوطاس في ذي القعدة، فقد استدل بغير دليل؛ لأن ذلك كان من تمام الغزوة التي بدأ فيها المشركون بالقتال، ولم يكن ابتداء منه لقتالهم في الشهر الحرام». وللاستزادة راجع كلامه في «زاد المعاد» (٣/ ٣٤٤ ـ ٣٤٥)، «أحكام أهل الذمة» (٢/ ٨٩٠ ـ ٨٩٢).

وحاكمة، ولتُكسَر شوكة أعداء الدين، ويكون الدِّين لله، أما الأفراد فلا يُلزمون بالدخول في الإسلام، وما نُقل قط في مغازي المسلمين وحروبهم وفتوحاتهم أنهم كانوا يُخَيِّرون أفراد الكفار بين القتل أو الإسلام، بل كانوا يأتون بالأُسارىٰ إلىٰ المدينة وهم مِن غير المسلمين، يعملون في الصنائع والخدمة وغيرها، وما كانوا يَلْزِمُونهم الدخول في الإسلام مع أنهم يُقِيمون بينهم.

قال ابن القيم: «والصحيح: الآية علىٰ عمومها في حق كل كافر، وهذا ظاهر علىٰ قول مَن يُجَوِّز أَخْذ الجزية مِن جميع الكفار، فلا يُكرَهُون علىٰ الدُّخول في الدِّين، بل إما أن يَدْخُلوا في الدِّين، وإما أن يُعْطُوا الجِزْية. ومَن تَأَمَّل سِيرة النبي ﷺ تَبَيَّن له أنه لم يُكْرِه أَحَدًا علىٰ دينه قط، وأنه إنما قاتل مَن قاتله، وأما مَن هادنه فلم يُقاتِله ما دام مُقيمًا علىٰ هُدْنته، لم يَنْقُض عَهْدَه، بل أمره الله تعالىٰ أن يَفِي لهم بعهدهم ما استقاموا له، كما قال تعالىٰ: ﴿فَمَا ٱسْتَقَٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٧]، فلما قَدِم المدينة صالح اليهود وأَقَرَّهم علىٰ دينهم، فلما حاربوه ونقضوا عَهْده وبدؤوه بالقتال قاتلهم، فَمَنَّ علىٰ بعضهم، وأجلىٰ بعضهم، وقاتل بعضهم. وكذلك لما هادن قريشًا عشر سنين لم يَبْدَأهم بقتال حتىٰ بدؤوا هم بقتاله ونَقْض عهده، فحينئذ غزاهم في ديارهم، وكانوا هم يَغْزونه قبل ذلك كما قَصَدوه يوم الخندق، ويوم بدر أيضًا هم جاؤوا لقتاله ولو انصرفوا عنه لم يُقاتلهم.

والمقصود أنه ﷺ لم يُكْره أحدًا علىٰ الدخول في دينه البتة، وإنما دخل الناس في دينه اختيارًا وطَوعا»[1].

قوله: (وفي آل عمران: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ﴾)، في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ [آل عمران: ٢٠]، القول بالنسخ؛ بناء علىٰ أن المراد بالآية: الاقتصار علىٰ التبليغ، وذلك منسوخ بآية السَّيف، والصحيح أنَّ الآية غير منسوخة؛ لأن المراد بها تَسْلِية النبي ﷺ؛ فإنه كان

---

(١) «هداية الحيارىٰ» (١/ ٢٣٧ - ٢٣٨).

يَحرِص علىٰ هداهم ويَتَألَّم لتَرْكهم الإجابة، أو أنَّ المراد بها التَّهديد، أي: أنَّ الله ﷻ سيأخذ هؤلاء ويُعاقبهم، وليس معنىٰ ذلك نَفْي جهادهم وقتالهم. وهذه الآية نزلت بعد تشريع الجهاد، فلا تَصِحّ دعوىٰ النَّسخ فيها[1].

قوله: (﴿مِنۡهُمۡ تُقَىٰةٗ﴾ [آل عمران: ٢٨]). في قوله تعالىٰ: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلۡكَٰفِرِينَ أَوۡلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۖ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ فَلَيۡسَ مِنَ ٱللَّهِ فِي شَيۡءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنۡهُمۡ تُقَىٰةٗ﴾ [آل عمران: ٢٨]، دَلَّت الآية علىٰ تحريم مُوالاة المشركين، وعلىٰ جواز المصانعة بالقول مِن أجل اتقاء شَرِّهم، إذا كان المسلم في حال لا يقوىٰ فيها علىٰ دَفْع شَرّهم، فيصانعهم بالقَول، وهذا مُحكَم لا إشكال فيه؛ فالآية غير منسوخة.

قوله: (وفي النساء: ﴿فَأَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ﴾ في موضعين).

أما الموضع الأول: ففي قوله تعالىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُ ٱللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمۡ فَأَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ وَعِظۡهُمۡ وَقُل لَّهُمۡ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ قَوۡلَۢا بَلِيغٗا﴾ [النساء: ٦٣].

وأما الموضع الثاني: ففي قوله ﷻ: ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٞ فَإِذَا بَرَزُواْ مِنۡ عِندِكَ بَيَّتَ طَآئِفَةٞ مِّنۡهُمۡ غَيۡرَ ٱلَّذِي تَقُولُۖ وَٱللَّهُ يَكۡتُبُ مَا يُبَيِّتُونَۖ فَأَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا﴾ [النساء: ٨١].

وكلاهما في المنافقين، فلا يُوجد نسخ؛ لأن النبي ﷺ لم يُؤْمَر بقتالهم، ولم يُشَرِّع قتالهم، وإنما شُرِع الإغلاظ عليهم إذا كان مُمْكِنًا، وشرع أيضًا جهادهم بالقرآن، أما قتالهم بالسَّيف فما كان النبي ﷺ يقتلهم ولا يُقاتلهم، وعلّل النبي ﷺ ذلك بقوله: «لَا يَتَحَدَّثُ النَّاسُ أَنَّ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ»[2]، أي: أنه ترك ذلك؛ لدَفْع مَفْسَدة أعظم.

قوله: (﴿فَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظٗا﴾)، وذلك في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظٗا﴾ [النساء: ٨٠]، وهذه مثل قوله جلّ شأنه: ﴿إِنۡ عَلَيۡكَ

---

(١) انظر: «تفسير الخازن» (١/ ٢٣٣).

(٢) أخرجه البخاري (٤٩٠٥)، ومسلم (٢٥٨٤).

إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ﴾ [الشورى: ٤٨]، فإن مُهِمَّة النبي ﷺ البلاغ، والحَصْر بالبلاغ لا يَنْفِي عن النبي ﷺ الأمر بالجهاد وقتال الكفار، وإنما يُذْكَر الحَصْر بالبلاغ: إما في سِياق التَّخفيف عن النبي ﷺ وتَسْلِيته، أو في مقام التهديد المبطّن لهؤلاء، أي: أنّ هؤلاء لن يفلِتوا من قبضة الله ﷻ وأَخْذه متىٰ شاء أن يأخذهم.

قوله: (﴿لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾)، وذلك في قوله تعالىٰ: ﴿فَقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾ [النساء: ٨٤]، أي: لا تُكلَّف إلا المجاهدة بنفسك، ولا تُلْزَم فِعْل غيرك، وهذا مُحكم وليس بمنسوخ.

قال ابن الجوزي: «قد زعم بعض مُنْتَحلي التفسير أنه منسوخ بآية السَّيف، فكأنه اسْتَشْعَر أنَّ معنىٰ الكلام: لا تُكلَّف أن تُقاتِل أحدًا، وليس كذلك؛ إنما المعنىٰ لا تُكلَّف في الجهاد إلا فِعْل نفسك»[1].

قوله: (﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ﴾)؛ وذلك في قوله تعالىٰ: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَخُذُوهُمْ وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ ۖ وَلَا تَتَّخِذُوا۟ مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿٨٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ﴾ [النساء: ٨٩ ـ ٩٠]، قال السَّخاوي: «قال السُّدّي[2]: أَمَر النبي ﷺ بإتمام أربعة أشهر لمن كان بينه وبينه عهد أربعة أشهر فما دون ذلك، وأما مَن كان عهده أكثر مِن أربعة أشهر فهو الذي أَمَر النبي ﷺ أن يُتَمّ له عهده في قوله ﷻ: ﴿فَأَتِمُّوٓا۟ إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ﴾ [التوبة: ١٨٧]، فمَن نقض منهم العهد، دخل فيمن أُخّر إلىٰ تمام أربعة أشهر. وهذا اختيار الطبري[3]، وهو قول الضحاك[4]، فعلىٰ هذا لا يكون قوله: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ﴾ [النساء: ٨٩ ـ ٩٠] منسوخًا؛ لأنه قد جعل له حُكم المُعاهدين، وأُدخِل في جملتهم، وقد أُخِّر قتالهم إلىٰ انقضاء مُدّتهم... ويدل عليه قوله ﷻ: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۖ فَمَا ٱسْتَقَٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟

---

(١) «نواسخ القرآن» (ص١٢٠).
(٢) أخرجه عنه ابن جرير في «تفسيره» (١١/٣٠٨).
(٣) انظر: «تفسير الطبري» (١١/٣١١).
(٤) أخرجه عنه ابن جرير في «تفسيره» (١١/٣٠٧).

لَمُمْ﴾ [التوبة: ٧]، فأمر الله لمن استقام على عهده ولم يَنْقضه بأن يُتَمّ له عهده، وأن يُؤَخّر من نَقَض عهده وظَاهَر على النبي ﷺ أربعة أشهر»[١].

قوله: (وفي المائدة: ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ﴾ [المائدة: ٢]). وذلك في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحِلُّواْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَلَا ٱلْهَدْىَ وَلَا ٱلْقَلَٰٓئِدَ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَٰنًا﴾ [المائدة: ٢]، والصحيح أنها محكمة أيضًا. قال ابن الجوزي: «لا يمكن القول بنسخ جميع الآية؛ فإن شعائر الله أعلام مُتَعَبَّداته، ولا يجوز القول بنَسخ هذا إلا أن يعني به: لا تَسْتَحِلّوا نَقْض ما شَرَع فيه المشركون مِن ذلك، فعلى هذا يكون منسوخًا. وكذلك الهَدْي والقلائد، وكذلك الآمُّون للبيت؛ فإنه لا يجوز صَدّهم إلا أن يكونوا مشركين»[٢].

وقوله تعالى: (﴿عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ﴾)، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [المائدة: ٩٢]، وكذلك في قوله: ﴿مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ﴾ [المائدة: ٩٩]، والصحيح أن ذلك ليس بمنسوخ؛ لما سبق ذِكْره.

وقوله: (﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾)، وذلك في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]، وهذا المعنى ثابت غير منسوخ؛ فإن معنى قوله سبحانه: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ ـ كما جاء عن بعض السلف ـ: الرجل يُسْلِم وأبوه أو ابنه كافر أو أُمّه مُشركة، فلا يَضُرّه ذلك[٣]، وليس معنى الآية: أن الإنسان لا يُؤمر بمعروف ولا يُجاهد[٤].

قوله: (وفي الأنعام: ﴿لَّسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾)، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ وَهُوَ ٱلْحَقُّ قُل لَّسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾ [الأنعام: ٦٦]، الصحيح أنها

---

(١) «جمال القراء» (٢/ ٦٧٢ ـ ٦٧٣). (٢) «نواسخ القرآن» (ص١٢٨).
(٣) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٩/ ٥٣)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/ ١٢٢٨).
(٤) انظر: «نواسخ القرآن» (ص١٣٥).

ليست بمنسوخة؛ والكلام فيها كالكلام في قوله تعالىٰ: ﴿إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ﴾ [الشورىٰ: ٤٨]، وقد تَقَدَّم.

قوله: (﴿ثُمَّ ذَرْهُمْ﴾)، وذلك في قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓا۟ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ قُلِ ٱللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنعام: ٩١]، والصحيح أنها ليست بمنسوخة. قال أبو جعفر النَّحاس: «هذا ليس بخَبَر، وهو يَحْتَمِل النَّسخ، غير أن البَيِّن فيه أنه ليس بمنسوخ، وأنه علىٰ معنىٰ التَّهديد لمَن فَعَل هذا، أي: ذَرْه؛ فإن الله تعالىٰ مُطالبه ومُعاقبه»(١).

قوله: (﴿عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ﴾)، وذلك في قوله تعالىٰ: ﴿قَدْ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِۦ وَمَنْ عَمِىَ فَعَلَيْهَا وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ﴾ [الأنعام: ١٠٤]، وهذا مثل قوله تعالىٰ: ﴿فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ [النساء: ٨٠]، و[الشورىٰ: ٤٨]، و﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾ [الأنعام: ١٠٧]، ليست بمنسوخة، وقد تقدم بيان ذلك.

قوله: (﴿وَأَعْرِضْ﴾)، وذلك في قوله: ﴿ٱتَّبِعْ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ١٠٦]، بناء علىٰ أنه كان في أول الأمر مأمورًا بالإعراض عن المشركين، ثم نُسِخ ذلك بآية السَّيف، ويحتمل أنه لا نَسْخ؛ باعتبار أن المعنىٰ: لا تُبال بتكذيبهم واستهزائهم، ولا يصعب عليك ذلك؛ فالله حافظك منهم(٢).

قوله: (﴿عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾)، وذلك في نحو قوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكُوا۟ وَمَا جَعَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾ [الأنعام: ١٠٧]، الصحيح أنها ليست منسوخة، وقد تقدم بيان ذلك.

قوله: (﴿وَلَا تَسُبُّوا۟﴾)، وذلك في قوله جلّ ثناؤه: ﴿وَلَا تَسُبُّوا۟ ٱلَّذِينَ

---

(١) «الناسخ والمنسوخ» (ص٤١٨).

(٢) انظر: «الناسخ والمنسوخ» للنحاس (ص٤٤١)، «أضواء البيان» (٢/ ٣٢٠).

يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّواْ ٱللَّهَ عَدْوَۢا بِغَيْرِ عِلْمٍۗ كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٨]، والصحيح أنها ليست منسوخة. قال ابن الجوزي (٥٩٧هـ): «قال المفسِّرون: هذه نُسِخت بتَنْبِيه الخطاب في آية السيف؛ لأنها تَضَمَّنت الأمر بقَتْلهم، والقَتْل أشنع مِن السَّبّ. ولا أرىٰ هذه الآية منسوخة، بل يُكرَه للإنسان أن يَتَعَرّض بما يُوجِب ذِكْر معبوده بسوء أو بنبيِّه ﷺ»(١). ولا يزال العلماء يذكرون هذه الآية في الكلام علىٰ قاعدة المصالح والمفاسد، وأنها مُعتَبَرة.

قوله: (﴿فَذَرْهُمْ﴾ في موضعين).

الأول: قوله تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًاۚ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ١١٢].

والثاني: قوله تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُواْ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْۖ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٧]، وقد تَقَدَّم التعليق علىٰ أمثالها.

قوله: (﴿يَٰقَوْمِ ٱعْمَلُواْ﴾)، وذلك في قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ يَٰقَوْمِ ٱعْمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌۖ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِۗ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٥]، القول بالنسخ بناءً علىٰ أنها تَضَمَّنت النَّهي عن قتال الكفار، والصحيح أنها للتَّهديد، وعليه فليست بمنسوخة، والمعنىٰ: سترون عاقبة هذا الكفر والإعراض، وتَعرفون مَن تكون له عاقبة الدار، وهي مثل قوله تعالىٰ: ﴿ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْۖ﴾ [فصلت: ٤٠]، علىٰ سبيل الوعيد والتَّهديد، وليس الإقرار(٢).

قوله: (﴿قُلِ ٱنتَظِرُوٓاْ﴾)، وذلك في قوله تعالىٰ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَۗ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا

---

(١) «نواسخ القرآن» (ص١٤١).
(٢) انظر: المصدر السابق (ص١٤١).

﴿إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا ۗ قُلِ ٱنتَظِرُوٓا۟ إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾، والكلام علىٰ هذه كالكلام علىٰ سابقتها.

قوله: (﴿لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ﴾)، وذلك في قوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ ۚ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٩]، ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ﴾، ليس معنىٰ ذلك عَدَم الجهاد والقتال، وإنما المقصود به الوعيد، ﴿لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ﴾، أي: في هذه الصفة، وفي عَمَلهم وتَفرّقهم.

قال ابن جرير: «قال بعضهم: نزلت هذه الآية علىٰ نبي الله بالأمر بتَرْك قتال المشركين قبل وُجوب فرض قتالهم، ثم نَسَخَها الأَمْر بقتالهم في سورة براءة... وقال آخرون: بل نَزَلَت علىٰ النبي ﷺ إعلامًا مِن الله له أنَّ مِن أمته مَن يُحدِث بعده في دينه، وليست بمنسوخة، لأنها خَبَر لا أَمْر، والنَّسخ إنما يكون في الأمر والنَّهي... وليس في إعلامه ذلك ما يُوجب أن يكون نهاه عن قتالهم؛ لأنه غير مُحال أن في الكلام: لست مِن دين اليهود والنصارىٰ في شيء فَقَاتِلهم؛ فإن أَمْرَهم إلىٰ الله في أن يَتَفَضَّل علىٰ مَن شاء منهم، فيتوب عليه، ويُهلِك مَن أراد إهلاكه منهم كافرًا، فيَقْبض روحه، أو يَقْتله بيدك علىٰ كفره، ثم يُنَبِّئهم بما كانوا يفعلون عند مَقْدمهم عليه. وإذ كان غير مُسْتَحيل اجتماع الأمر بقتالهم»(١).

قوله: (وفي الأعراف: ﴿وَأَعْرِضْ﴾)، وذلك في قوله ﷻ: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٩]، تقدم التعليق علىٰ مثلها، ثم إنَّ هذه الآية قد جمعت أصول الأخلاق، فكيف يقال: إنها منسوخة؟!

قوله: (﴿وَأُمْلِى لَهُمْ﴾)، وذلك في قوله تعالىٰ: ﴿وَأُمْلِى لَهُمْ ۚ إِنَّ كَيْدِى مَتِينٌ﴾ [الأعراف: ١٨٣]، بناء علىٰ أنها أَمْر بتَرْك قتالهم، وليس كذلك، بل هي في استدراج الله ﷻ ومَكره بأعدائه، فلا نَسخ، والله أعلم.

---

(١) «تفسير الطبري» (١٠/ ٣٣ ـ ٣٥).

قوله: (وفي الأنفال: ﴿وَإِنِ ٱسْتَنصَرُوكُمْ﴾ [الأنفال: ٧٢] يعني: المُعَاهَدِين)، وذلك في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يُهَاجِرُواْ مَا لَكُم مِّن وَلَٰيَتِهِم مِّن شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُواْۚ وَإِنِ ٱسْتَنصَرُوكُمْ فِي ٱلدِّينِ فَعَلَيْكُمُ ٱلنَّصْرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌۗ﴾ [الأنفال: ٧٢]؛ بناءً علىٰ أنَّ الآية تَتَحدَّث عمَّن كان بين النبي ﷺ وبينهم عَهْد وهم مِن غير المسلمين، وأنَّ ذلك نُسِخ بآية السيف. والصحيح أنها في مَن لم يُهاجِر مِن المسلمين ممن بَقِي في مكة، أو الأعراب الذين لم يُهاجروا إلىٰ المدينة، وعلىٰ هذا فلا نَسْخ في الآية[1].

قوله: (وفي التوبة: ﴿فَٱسْتَقِيمُواْ لَهُمْۚ﴾)، وذلك في قوله تعالىٰ: ﴿فَمَا ٱسْتَقَٰمُواْ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُواْ لَهُمْۚ﴾ [التوبة: ٧]، وهي في أصحاب العهود غير المُطْلَقة. والصحيح أن هذه الآية ليست منسوخة، وإنما هي في أصحاب العهود غير المُطْلَقة، فيَجِب الوفاء لهم بعهودهم ما استقاموا علىٰ هذه العهود، وكانوا علىٰ الوفاء، وهذا الذي عليه المُحَقّقون مِن أهل العلم[2].

قوله: (وفي يونس: ﴿فَٱنتَظِرُوٓاْ﴾ [يونس: ٢٠])، وذلك في قوله تعالىٰ: ﴿وَيَقُولُونَ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦۖ فَقُلْ إِنَّمَا ٱلْغَيْبُ لِلَّهِ فَٱنتَظِرُوٓاْ إِنِّي مَعَكُم مِّنَ ٱلْمُنتَظِرِينَ﴾ [يونس: ٢٠]، والصحيح أنها ليست بمنسوخة، وإنما جاءت علىٰ سبيل التَّهديد، وقد تَقَدَّم التَّعليق علىٰ نحوها.

قوله: (﴿فَقُل لِّي عَمَلِي﴾)، وذلك في قوله تعالىٰ: ﴿فَقُل لِّي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلُكُمْۖ﴾ [يونس: ٤١]، قال ابن الجوزي: «لا يَصِح أن يُدَّعى نَسْخ هذه الآية، بل إن قيل: مفهومها منسوخ عندهم، فقل: لي عملي، واقتَصِر علىٰ ذلك ولا تُقاتِلهم، وليس الأمر كذلك، إنما معنىٰ الآية: لي جزاء عَمَلِي، فإن كنت كاذبًا فوباله عليّ، ولكم جزاء عملكم في تكذيبكم لي، وفائدة هذا لا يَمْنَع مِن قتالهم، وهو أقرب إلىٰ ما يُفهم منها، فلا وَجْه للنَّسخ»[3]. وقد مضىٰ الكلام علىٰ نحوها.

---

(١) انظر: «نواسخ القرآن» (٢/ ٤٥٩)، «جمال القراء» (٢/ ٧١٩).

(٢) انظر: «أضواء البيان» (٢/ ١١٣). (٣) «نواسخ القرآن» (ص١٦٠).

قوله: (﴿وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ﴾)، وذلك في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ ٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ﴾ [يونس: ٤٦]، والصَّحيح أنها ليست بمنسوخة، والمعنىٰ: أَنَّ الأمر بيد الله ﷻ؛ يُعجِّل لهم العقوبة فترىٰ ذلك، أو يُؤَخّرها، فالأمر كله لله.

قوله: (﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ [يونس: ٦٥]، لما يقتضي مِن الإمهال)، بل هي تَسْلية للنبي ﷺ، فهي مُحكَمَة.

وقوله: (﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ﴾ [يونس: ٩٩])، قال ابن الجوزي: «الصحيح أنها مُحْكَمَة وبيان ذلك أن الإيمان لا يَصِحّ مع الإكراه، لأنه مِن أعمال القلب، وإنما يُتَصوّر الإكراه علىٰ النُّطق لا علىٰ العقل»[(١)].

وقوله: (﴿فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ﴾؛ لأن معناه الإمهال)، وذلك في قوله تعالىٰ: ﴿فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾ [يونس: ١٠٨]، القول بالنسخ لا يَتَوَجَّه في مثل هذه الآيات؛ «لأن معنىٰ الآية: ما أنا بوكيل في مَنْعكم مِن اعتقاد الباطل، وحافظ لكم مِن الهلاك إذا لم تَعملوا أنتم لأنفسكم ما يُخَلِّصها»[(٢)].

قوله: (﴿وَٱصْبِرْ﴾)، وذلك في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱتَّبِعْ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ وَٱصْبِرْ حَتَّىٰ يَحْكُمَ ٱللَّهُۚ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [يونس: ١٠٩]؛ باعتبار أَنَّ المعنىٰ: اصبر ولا تُقاتِلهم ولا تُجاهدهم، والصَّحِيح أنها ليست بمنسوخة؛ لأنه مأمور باتباع ما أُوحي إليه، والصَّبر علىٰ ما يَلْقىٰ في سبيل ذلك، «والأمر بالصبر هاهنا مذكور إلىٰ غاية، وما بعد الغاية يُخالِف ما قبلها»[(٣)].

قوله: (وفي هود: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌۚ﴾، أي: تُنْذِر ولا تُجبر)، وذلك في قوله تعالىٰ: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌۢ بَعْضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ وَضَآئِقٌۢ بِهِۦ صَدْرُكَ أَن يَقُولُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ كَنزٌ أَوْ جَآءَ مَعَهُۥ مَلَكٌۚ إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ وَكِيلٌ﴾ [هود: ١٢]،

---

(١) «نواسخ القرآن» (ص١٦٠). (٢) المصدر السابق (ص١٦١).
(٣) المصدر السابق.

هذا في التسلية للنبي ﷺ، وليس ذلك مِن النَّسخ في شيء، والمعنىٰ: لا تَقْدِر علىٰ سَوْق قلوبهم إلىٰ الصَّلاح[1].

قوله: (﴿ٱعْمَلُوا۟ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ﴾)، وذلك في قوله تعالىٰ: ﴿وَيَـٰقَوْمِ ٱعْمَلُوا۟ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّى عَـٰمِلٌ ۖ سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَمَنْ هُوَ كَـٰذِبٌ ۖ وَٱرْتَقِبُوٓا۟ إِنِّى مَعَكُمْ رَقِيبٌ﴾ [هود: ٩٣]، هذا أيضًا كما سبق في نظائره غير منسوخ.

قوله: (﴿وَٱنتَظِرُوٓا۟﴾)، وذلك في قوله تعالىٰ: ﴿وَقُل لِّلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ٱعْمَلُوا۟ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنَّا عَـٰمِلُونَ ﴿١٢١﴾ وَٱنتَظِرُوٓا۟ إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾ [هود: ١٢١ ـ ١٢٢]، وهذا أيضًا سبق التعليق علىٰ نظائره، وأنه لا نسخ.

قوله: (وفي الرعد: ﴿عَلَيْكَ ٱلْبَلَـٰغُ﴾)، وذلك في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَـٰغُ﴾ [الرعد: ٤٠]، سبق التَّعليق علىٰ نظائره.

قوله: (وفي الحِجْر قوله تعالىٰ: ﴿ذَرْهُمْ﴾)، وذلك في قوله تعالىٰ: ﴿ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا۟ وَيَتَمَتَّعُوا۟﴾ [الحجر: ٣]، وهذا أيضًا لا نسخ فيه، إنما هو علىٰ سبيل الوعيد والتهديد كما بيَّنَّا ذلك في مواضع سابقة.

قوله: (﴿فَٱصْفَحِ﴾)، وذلك في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَـَٔاتِيَةٌ ۖ فَٱصْفَحِ ٱلصَّفْحَ ٱلْجَمِيلَ﴾ [الحجر: ٨٥]، القول بالنسخ فيه بُعْد؛ «لأن الله ﷻ أمَر نبيه ﷺ أن يُظْهِر الخُلُق الحَسَن، وأن يُعامِلهم بالعفو والصَّفح الخالي مِن الجَزَع والخوف»[2].

قوله: (﴿لَا تَمُدَّنَّ﴾)، وذلك في قوله تعالىٰ: ﴿لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ﴾ [الحجر: ٨٨]. فقوله: (ولا تَحْزَن عليهم) ناهٍ عن الحزن عليهم، وذلك مُحكَم وليس بمنسوخ، وله نظائر في القرآن كثير.

قال ابن الجوزي: «زعم قوم: أنَّ هذا كان قبل أن يُؤمَر بقتالهم، ثم

(١) انظر: «نواسخ القرآن» (ص٩٦). (٢) «تفسير الخازن» (٣/ ٦١).

نُسِخ بآية السَّيف. وهذا ليس بشيء؛ لأن المعنىٰ: لا تَحْزَن عليهم إن لم يُؤمنوا، وقيل: لا تحزن بما أنعمت عليهم في الدنيا، ولا وَجْه للنَّسخ»[1].

قوله: (﴿وَقُلْ إِنِّيٓ أَنَا ٱلنَّذِيرُ ٱلْمُبِينُ﴾)، وذلك في قوله تعالىٰ: ﴿لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَٱخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الحجر: ٨٨].

قال ابن الجوزي: «زَعَم بعضهم أنَّ معناها نُسِخ بآية السيف؛ لأن المعنىٰ عنده: اقتصر علىٰ الإنذار، وهذا خيال فاسد؛ لأنه ليس في الآية ما يَتَضَمَّن هذا، ثم هي خَبَر فلا وَجْه للنَّسخ»[2].

قوله: (﴿وَأَعْرِضْ﴾)، وذلك في قوله تعالىٰ: ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [الحجر: ٩٤]، تقدَّم التَّعليق علىٰ نظائرها.

قوله: (وفي النَّحل: ﴿إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ﴾)، وذلك في قوله تعالىٰ: ﴿فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النحل: ٣٥]، وقد تقدم التعليق علىٰ شِبْهِه، وأن الراجح أنه لا نَسْخ.

قوله: (﴿عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ﴾)، وذلك في قوله تعالىٰ: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النحل: ٨٢]، وهذا أيضًا تَقَدَّم التَّعليق علىٰ مثله.

قوله: (﴿وَجَٰدِلْهُم﴾)، وذلك في قوله تعالىٰ: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۖ﴾ [النحل: ١٢٥]، قال ابن الجوزي: «ذهب كثير مِن المفسرين إلىٰ أن هذه الآية منسوخة بآية السَّيف وفيه بُعْد؛ لأن المُجادلة لا تُنافي القتال، ولم يَقُل له: اقْتَصِر علىٰ جِدَالِهم، فيكون المعنىٰ: جَادِلْهم، فإن أَبَوا فالسيف. فلا يَتَوَجَّه نَسخ»[3].

---

(١) «نواسخ القرآن» (٢/ ٤٨٩).
(٢) المصدر السابق (ص١٦٤). وانظر: «جمال القراء» (٢/ ٧٤٠).
(٣) «نواسخ القرآن» (ص١٦٦)

قوله: (﴿وَٱصۡبِرۡ﴾)، وذلك في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱصۡبِرۡ وَمَا صَبۡرُكَ إِلَّا بِٱللَّهِۚ﴾ [النحل: ١٢٧]، تَقَدَّم التَّعليق علىٰ مِثله.

قوله: (وفي الإسراء: ﴿رَّبُّكُمۡ أَعۡلَمُ بِكُمۡۖ﴾)، في قوله تعالىٰ: ﴿رَّبُّكُمۡ أَعۡلَمُ بِكُمۡۖ إِن يَشَأۡ يَرۡحَمۡكُمۡ أَوۡ إِن يَشَأۡ يُعَذِّبۡكُمۡۚ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ وَكِيلٗا﴾ [الإسراء: ٥٤]، الشاهد: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ وَكِيلٗا﴾، وقد سَبَق.

قوله: (وفي مريم قوله تعالىٰ: ﴿وَأَنذِرۡهُمۡ﴾)، في قوله تعالىٰ: ﴿وَأَنذِرۡهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡحَسۡرَةِ إِذۡ قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ وَهُمۡ فِي غَفۡلَةٖ وَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [مريم: ٣٩]، القول بالنسخ بعيد؛ فلا تَنَافي بين إنذارهم القيامة، وقتالهم في الدنيا(١).

قوله: (﴿فَلۡيَمۡدُدۡ﴾)، في قوله تعالىٰ: ﴿فَلۡيَمۡدُدۡ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ مَدًّاۚ﴾ [مريم: ٧٥]، قال الزَّجَّاج: «هذا لفظ أَمْر في معنىٰ الخَبَر، وتأويله: أن الله ﷻ جَعَل جزاء ضلالته أن يَتْركه فيها، ويَمُدّه فيها»(٢)، وعلىٰ هذا لا وَجْه للنسخ.

قوله: (﴿فَلَا تَعۡجَلۡ عَلَيۡهِمۡۖ إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمۡ عَدّٗا﴾ [مريم: ٨٤])، قال ابن الجوزي: «زَعَم بعض المفسرين أنها منسوخة بآية السيف. وهذا ليس بصحيح؛ لأنه إن كان المعنىٰ: لا تَعْجَل بطَلَب عذابهم الذي يكون في الآخرة، فإن المعنىٰ: أن أعمارهم سريعة الفناء، فلا وَجْه للنسخ. وإن كان المعنىٰ: لا تَعْجَل بطَلَب قِتالهم، فإن هذه السورة نزلت بمكة، ولم يُؤمَر حينئذٍ بالقتال، فنَهْيُه عن الاستعجال بطَلَب القتال واقع في موضعه، ثم أَمْره بقتالهم بعد الهجرة لا يُنافي النَّهي عن طَلَب القتال بمكة، فكيف يَتَوَجّه النسخ؟»(٣).

قوله: (وفي طه: ﴿قُلۡ كُلّٞ مُّتَرَبِّصٞ﴾)، في قوله تعالىٰ: ﴿قُلۡ كُلّٞ مُّتَرَبِّصٞ فَتَرَبَّصُواْۖ فَسَتَعۡلَمُونَ مَنۡ أَصۡحَٰبُ ٱلصِّرَٰطِ ٱلسَّوِيِّ وَمَنِ ٱهۡتَدَىٰ﴾ [طه: ١٣٥]، والصحيح أنه لا نسخ؛ فكونه ينتظر عاقبة هؤلاء وهم ينتظرون عاقبته وما يَحِلّ به لا يعني نَفْي الجهاد.

---

(١) انظر: «نواسخ القرآن» (ص١٧٠). (٢) «معاني القرآن» (٣/ ٣٤٣).

(٣) «نواسخ القرآن» (ص١٧١).

قوله: (وفي الحج: ﴿وَإِن جَٰدَلُوكَ﴾)، في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن جَٰدَلُوكَ فَقُلِ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [الحج: ٦٨]، وهذا في مقام المجادلة، وليس بمنسوخ.

قال ابن الجوزي: «اختلفوا في هذه الآية علىٰ قولين: الأول: أنها نزلت قبل الأمر بالقتال ثم نُسِخت بآية السيف. والثاني: أنها نزلت في حق المنافقين؛ كانت تَظْهَر منهم فَلَتات ثم يُجادَلون عليها، فَأَمَر أن يَكِل أمورهم إلىٰ الله تعالىٰ، فالآية علىٰ هذا مُحْكَمَة»(١).

قوله: (وفي المؤمنين: ﴿فَذَرۡهُمۡ﴾)، في قوله تعالىٰ: ﴿فَذَرۡهُمۡ فِي غَمۡرَتِهِمۡ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [المؤمنون: ٥٤]، وقد سبق الكلام علىٰ مثله.

قوله: (﴿ٱدۡفَعۡ﴾)، في قوله تعالىٰ: ﴿ٱدۡفَعۡ بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ ٱلسَّيِّئَةَۚ﴾ [المؤمنون: ٩٦]، قال ابن الجوزي: «زعم بعض المفسِّرين أنها منسوخة بآية السيف، وقال أكثر المُفَسّرين: هو كدَفْع الغضب بالصبر، والإساءة بالعفو، وهذا يدل علىٰ أنه ليس المراد بذلك مُعاملة الكفار فلا يَتَوَجّه النَّسخ»(٢).

قوله: (وفي النُّور: ﴿فَإِن تَوَلَّوۡاْ﴾، ﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ﴾ [النور: ٥٤]). وقد سبق نَظَائرهما.

قوله: (وفي النَّمل: ﴿فَمَنِ ٱهۡتَدَىٰ﴾)، في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَآ أُمِرۡتُ أَنۡ أَعۡبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ ٱلۡبَلۡدَةِ ٱلَّذِي حَرَّمَهَا وَلَهُۥ كُلُّ شَيۡءٖۖ وَأُمِرۡتُ أَنۡ أَكُونَ مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ۝٩١ وَأَنۡ أَتۡلُوَاْ ٱلۡقُرۡءَانَۖ فَمَنِ ٱهۡتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهۡتَدِي لِنَفۡسِهِۦۖ وَمَن ضَلَّ فَقُلۡ إِنَّمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُنذِرِينَ﴾ [النمل: ٩١ ـ ٩٢]، جاء بصيغة الحَصْر: ﴿إِنَّمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُنذِرِينَ﴾، وهذا كله في سياق الوعيد والتهديد كما سَبَق.

قوله: (وفي القَصَص: ﴿لَنَآ أَعۡمَٰلُنَا﴾)، في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا سَمِعُواْ ٱللَّغۡوَ أَعۡرَضُواْ عَنۡهُ وَقَالُواْ لَنَآ أَعۡمَٰلُنَا وَلَكُمۡ أَعۡمَٰلُكُمۡ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ لَا نَبۡتَغِي ٱلۡجَٰهِلِينَ﴾ [القصص: ٥٥]، وهذا كالذي قبله، وقد سبق شِبْهه.

---

(١) «نواسخ القرآن» (ص١٧٢).
(٢) المصدر السابق (ص١٨٨).

قوله: (وفي العنكبوت: ﴿أَنَا نَذِيرٌ﴾ [العنكبوت: ٥٠]، لما يقتضي من عدم الإجبار)، في قوله تعالىٰ: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ قُلْ إِنَّمَا ٱلْءَايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [العنكبوت: ٥٠]، وهذا مثل قوله تعالىٰ: ﴿وَقُلْ إِنِّىٓ أَنَا ٱلنَّذِيرُ ٱلْمُبِينُ﴾، وقد سَبَق التَّعلِيق عَليه.

وقوله: (لما يقتضي مِن عدم الإجبار)، وهكذا الشأن؛ فإن الكفار لا يُجْبَرون علىٰ الدخول في الإسلام، وإنما يُشرَع جهادهم حتىٰ يكون الدِّين لله، ويكون شَرْع الله هو الحاكم بين الناس، ثم بعد ذلك مَن دَخَل في دين الله ﷻ واهتدىٰ فبها، وإلا فهؤلاء لهم أحكامهم مِن الجزية التي تُؤخَذ مِن أهل الكتاب، ومَن أُلحق بهم كالمجوس.

قوله: (وفي الروم: ﴿فَٱصْبِرْ﴾)، في قوله سبحانه: ﴿فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَلَا يَسْتَخِفَّنَّكَ ٱلَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ﴾ [الروم: ٦٠]، القول بالنسخ إنما يَصِحّ «أن لو كان الأمر بالصبر عن قتالهم، فأما إذا احتمل أن يكون صَبْرًا علىٰ ما أَمَر به أو عمَّا نَهَىٰ عنه لم يُتَصوّر نَسْخ»[1]، وقد تَقَدَّم التَّعليق علىٰ مثله.

قوله: (وفي لقمان: ﴿وَمَن كَفَرَ﴾)، في قوله ﷻ: ﴿وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ حَمِيدٌ﴾ [لقمان: ١٢]، الصحيح أنها ليست منسوخة؛ «لأنها إنما تَضَمَّنت التَّسْلِية له عن الحزن، وذلك لا يُنافي القتال»[2].

قوله: (وفي السجدة: ﴿وَٱنتَظِرْ﴾)، في قوله تعالىٰ: ﴿فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَٱنتَظِرْ إِنَّهُم مُّنتَظِرُونَ﴾ [السجدة: ٣٠]، تَقَدَّم التَّعلِيق علىٰ نظائره.

قوله: (وفي الأحزاب: ﴿وَدَعْ أَذَىٰهُمْ﴾)، في قوله جلّ شأنه: ﴿وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَدَعْ أَذَىٰهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا﴾ [الأحزاب: ٤٨]، قوله: ﴿وَدَعْ أَذَىٰهُمْ﴾ تحتمل معنيين:

الأول: أنَّ الأذىٰ هنا مصدر مُضاف، فهو مِن قبيل الإضافة إلىٰ الفاعل،

---

(١) «نواسخ القرآن» (ص١٨١).
(٢) المصدر السابق.

أو مِن قبيل الإضافة إلىٰ المفعول، ﴿وَدَعْ أَذَىٰهُمْ﴾، فلا تُوصِل الأذىٰ إليهم، فيكون الضمير المُتَعَلِّق بالأذىٰ الواقع عليهم مفعولًا به.

الثاني: يحتمل أن يكون ﴿وَدَعْ أَذَىٰهُمْ﴾، أي: الأذىٰ الذي صدر عنهم، ويُوصِلُونه إليك لا تقف عنده؛ بل تجاوز، وسامِح، وأعرِض.

قوله: (وفي سبأ: ﴿قُل لَّا تُسْـَٔلُونَ﴾)، في قوله ﷻ: ﴿قُل لَّا تُسْـَٔلُونَ عَمَّآ أَجْرَمْنَا وَلَا نُسْـَٔلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [سبأ: ٢٥]، قال ابن الجوزي: «لا أرىٰ لنَسْخها وَجهًا؛ لأن مُؤاخذة كل واحد بفِعْله لا يَمْنَع مِن قتال الكفار»(١).

قوله: (وفي فاطر: ﴿إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾)، في قوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ إِنَّ ٱللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَآءُ وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِى ٱلْقُبُورِ ﴿٢٢﴾ إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٢ ـ ٢٣]، الحصر بالنِّذارة لا يعني نَفْي الجهاد، وقد تقدم بيانه.

قوله: (وفي يس: ﴿فَلَا يَحْزُنكَ﴾)، في قوله تعالىٰ: ﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [يس: ٧٦]، وهذه مِن آيات التَّسلِية والتَّصبِير للنبيِّ ﷺ، وليست منسوخة، وهي للدُّعاة إلىٰ الله مِن بعده، ألَّا تَذْهَب أنفسهم حسرات علىٰ مَن ضَلَّ وانحرف وزاغ عن الصراط المستقيم، أو لم يَسْتَجب للدّعوة، وقد تقدم التعليق علىٰ مثلها.

قوله: (وفي الصافات: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ﴾، ﴿وَتَوَلَّ عَنْهُمْ﴾، وما يليهما). في قوله ﷻ: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ ﴿١٧٤﴾ وَأَبْصِرْهُمْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ﴾ [الصافات: ١٧٤ ـ ١٧٥]، وفي قوله تعالىٰ: ﴿وَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ ﴿١٧٨﴾ وَأَبْصِرْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ﴾ [الصافات: ١٧٨، ١٧٩]، ليس المراد تَرْك قتالهم؛ إنما المراد تَرْك المناظرة بالكلام ـ كما يقول الرازي ـ(٢)، وعليه فلا نَسْخ.

قوله: (وفي ص: ﴿ٱصْبِرْ﴾)، في قوله ﷻ: ﴿ٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَٱذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُۥدَ ذَا ٱلْأَيْدِ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ [ص: ١٧]، تَقَدَّم التَّعلِيق علىٰ مِثْله.

---

(١) «نواسخ القرآن» (ص١٨٤).

(٢) «تفسير الرازي» (٢٩/ ٢٩٢).

قوله: (﴿أَنَا۠ مُنذِرٌۖ﴾)، في قوله ﷻ: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ مُنذِرٌۖ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ﴾ [ص: ٦٥]، تَقَدَّم التَّعليق علىٰ مِثْله.

قوله: (وفي الزُّمر: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [الزمر: ٣]. لما فيه مِن الإمهال)، في قوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِى مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَۗ﴾ [الزمر: ٣]؛ باعتبار أنَّ الحكم في الدنيا، ولكن الصحيح أنَّ الحكم في الآخرة، وعليه فلا نسخ[(١)].

قوله: (﴿فَٱعْبُدُوا۟ مَا شِئْتُم﴾)، في قوله تعالىٰ: ﴿قُلِ ٱللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَّهُۥ دِينِى ﴿١٤﴾ فَٱعْبُدُوا۟ مَا شِئْتُم مِّن دُونِهِۦۗ﴾ [الزمر: ١٤ ـ ١٥]، قوله: ﴿فَٱعْبُدُوا۟ مَا شِئْتُم﴾، ليس معناه ترْك الجِهاد، وإنما هذا علىٰ سَبِيل التَّهْدِيد[(٢)].

قوله: (﴿يَٰقَوْمِ ٱعْمَلُوا۟﴾)، في قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ يَٰقَوْمِ ٱعْمَلُوا۟ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّى عَٰمِلٌۖ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٣٩]، وقد تقدم التعليق علىٰ مثله.

قوله: (﴿فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ﴾)، في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ لِلنَّاسِ بِٱلْحَقِّۖ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَلِنَفْسِهِۦۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَاۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾ [الزمر: ٤١]، وقد تقدم التعليق علىٰ مثله.

قوله: (﴿أَنتَ تَحْكُمُ﴾ [الزمر: ٤٦]؛ لأن فيه تفويضًا)، في قوله تعالىٰ: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ عَٰلِمَ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ أَنتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِى مَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [الزمر: ٤٦]، قال ابن الجوزي: «زعم بعض ناقلي التَّفسير أن معناه نُسِخ بآية السيف، وليس هذا بصحيح؛ لأن حُكْم الله بين عباده في الدنيا بإظهار حُجَج المُحِقِّين وإبطال شُبَه الملحدين، وفي الآخرة بإدخال هؤلاء الجنة وهؤلاء النار، وهذا لا يُنافي قتالهم»[(٣)].

قوله: (وفي المؤمن ﴿فَٱصْبِرْ﴾ في موضعين: [غافر: ٥٥] [غافر: ٧٧]).
سورة المؤمن: هي غافر، والموضعان هما:

---

(١) انظر: «تفسير الطبري» (٢٠/١٥٨)، «نواسخ القرآن» (ص١٨٦ ـ ١٨٧).
(٢) انظر: «نواسخ القرآن» (ص١٨٧). (٣) انظر: المصدر السابق.

الأول: في قوله تعالىٰ: ﴿فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ﴾ [غافر: ٥٥].

الثاني: قوله تعالىٰ: ﴿فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ ۚ فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ﴾ [غافر: ٧٧]. وهذا كله غير منسوخ، وقد تقدَّم التعليق علىٰ نظائرهما.

قوله: (وفي فُصِّلت: ﴿ٱدْفَعْ﴾)، في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ۚ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [فصلت: ٣٤]، وقد تقدَّم التعليق علىٰ مثله.

قوله: (وفي الشورىٰ: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾)، في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهُ حَفِيظٌ عَلَيْهِمْ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾ [الشورىٰ: ٦]، وقد تَقَدَّم التَّعليق علىٰ مثله.

قوله: (﴿لَنَآ أَعْمَٰلُنَا﴾)، في قوله تعالىٰ: ﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدْعُ ۖ وَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ ۖ وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ ۖ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ۖ ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ ۖ لَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ ۖ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ۖ ٱللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا ۖ وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١٥]، وقد تقدَّم التعليق علىٰ مثله.

قوله: (﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا۟﴾)، في قوله تعالىٰ: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا۟ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ۖ إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ۗ﴾ [الشورىٰ: ٤٨]. وقد تقدم التعليق علىٰ مثله.

قوله: (وفي الزُّخرف: ﴿فَذَرْهُمْ﴾)، في قوله تعالىٰ: ﴿فَذَرْهُمْ يَخُوضُوا۟ وَيَلْعَبُوا۟ حَتَّىٰ يُلَٰقُوا۟ يَوْمَهُمُ ٱلَّذِى يُوعَدُونَ﴾ [الزخرف: ٨٣]، وقد تقدم التعليق علىٰ مثله.

قوله: (﴿فَٱصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَٰمٌ ۚ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٩]). تقدَّم التعليق علىٰ مثله.

قوله: (وفي الدخان: ﴿فَٱرْتَقِبْ﴾)، في قوله تعالىٰ: ﴿فَٱرْتَقِبْ إِنَّهُم مُّرْتَقِبُونَ﴾ [الدخان: ٥٩]، قال ابن الجوزي: «قد ذهب جماعة من المفسِّرين إلىٰ أنها منسوخة بآية السيف، ولا نرىٰ ذلك صحيحًا؛ لأنه لا تَنَافي بين الآيتين، وارتِقاب عذابهم؛ إمّا عند القتل، أو عند الموت، أو في الآخرة، وليس في

هذا منسوخ»[١].

قوله: (وفي الجاثية: ﴿يَغْفِرُوا﴾)، في قوله تعالىٰ: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية: ١٤]، قال ابن الجوزي: «جمهور المفسرين علىٰ أنها منسوخة؛ لأنها تَضَمَّنت الأمر بالإعراض عن المشركين... ويُمكن أن يُقال: إنها مُحكمة؛ لأنها نزلت علىٰ سبب؛ وهو أنهم نزلوا في غَزَاة بني المُصْطَلِق علىٰ بئر، فأرسل عبد الله بن أُبَيّ غلامه ليَسْتَقِي الماء فأبطأ عليه، فلما أتىٰ قال: ما حَبَسك؟ قال: غلام عُمَر ما ترك أحدًا يَسْتَقي حتىٰ مَلأ قِرَب النبي وقِرَب أبي بكر، ومَلأ لمولاه، فقال عبد الله: ما مَثَلُنا ومَثَل هؤلاء إلا كما قيل: سَمِّن كلبك يأكلك، فَبَلَغ قوله عمر، فاشتمل بسيفه يُريد التَّوَجّه إليه، فنزلت هذه الآية[٢][٣].

قوله: (وفي الأحقاف: ﴿فَٱصْبِرْ﴾)، في قوله تعالىٰ: ﴿فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُوا ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِل لَّهُمْ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، وقد تَقَدَّم التَّعلِيق علىٰ مثله.

قوله: (وفي القتال: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ﴾)، في قوله تعالىٰ: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾ [محمد: ٤]، فالمَنّ علىٰ الأسرىٰ وأَخْذ الفداء منهم غير منسوخ، فهو مُخيَّر بين الاسترقاق، أو المَنّ بلا مُقابل، أو أَخْذ الفِدية. قال أبو جعفر النحاس بعد أن أورد أقوال أهل العلم فيها: «القول الخامس: أنها محكمة غير ناسخة ولا منسوخة، والإمام مُخَيَّر أيضًا، وهو قول كثير مِن العلماء، وعن ابن عباس رضي الله عنهما ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد: ٤]، قال: «فجعل الله النبيَّ ﷺ والمؤمنين بالخيار في الأسارىٰ؛ إن شاءوا قتلوهم وإن شاءوا استعبدوهم وإن شاءوا فادَوا بهم». وهذا علىٰ أن الآيتين مُحكَمَتَان

(١) «نواسخ القرآن» (ص١٩٣).
(٢) أورده الواحدي في «أسباب النزول» (ص٣٧٨) من غير إسناد.
(٣) «نواسخ القرآن» (ص١٩٤ ـ ١٩٥).

معمول بهما، وهو قولٌ حَسَن؛ لأن النسخ إنما يكون بشيء قاطع فإذا أمكن العمل بالآيتين فلا معنىٰ للقول بالنَّسخ إذ كان يجوز أن يقع التَّعبد إذا لقينا الذين كفروا قَبْل الأسْر قتلناهم، فإذا كان الأسْر جاز القَتْل والمُفاداة، والمَنّ علىٰ ما فيه الصلاح للمسلمين»[(١)].

قوله: (وفي ق: ﴿فَٱصۡبِرۡ﴾)، في قوله تعالىٰ: ﴿فَٱصۡبِرۡ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ﴾ [ق: ٣٩]، وقد تقدم التعليق علىٰ مثله.

قوله: (﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم بِجَبَّارٍ﴾ [ق: ٤٥])، الصحيح أنها ليست منسوخة؛ لأنها لا تُفيد أنَّ الغاية من القتال في الإسلام جَبْر الكفار علىٰ الدخول فيه، ثم إنَّ الآية خَبَرِيَّة، والنَّسخ لا يكون في الأخبار[(٢)].

قوله: (وفي الذاريات: ﴿فَتَوَلَّ عَنۡهُمۡ﴾)، في قوله تعالىٰ: ﴿فَتَوَلَّ عَنۡهُمۡ فَمَآ أَنتَ بِمَلُومٖ﴾ [الذاريات: ٥٤]. وقد تَقَدَّم التَّعليق علىٰ مثله.

قوله: (وفي الطور: ﴿قُلۡ تَرَبَّصُواْ﴾)، في قوله تعالىٰ: ﴿قُلۡ تَرَبَّصُواْ فَإِنِّي مَعَكُم مِّنَ ٱلۡمُتَرَبِّصِينَ﴾ [الطور: ٣١]. وقد تقدم التعليق علىٰ شبهه.

قوله: (﴿وَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ﴾ [الطور: ٤٨]). في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعۡيُنِنَاۖ وَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ﴾ [الطور: ٤٨]. آيات الأمر بالصبر ليست بمنسوخة كما سبق.

قوله: (﴿فَذَرۡهُمۡ حَتَّىٰ يُلَٰقُواْ﴾)، في قوله تعالىٰ: ﴿فَذَرۡهُمۡ حَتَّىٰ يُلَٰقُواْ يَوۡمَهُمُ ٱلَّذِي فِيهِ يُصۡعَقُونَ﴾ [الطور: ٤٥]. وقد تقدم التعليق علىٰ مثله.

قوله: (وفي النَّجم: ﴿فَأَعۡرِضۡ﴾)، في قوله تعالىٰ: ﴿فَأَعۡرِضۡ عَن مَّن تَوَلَّىٰ عَن ذِكۡرِنَا وَلَمۡ يُرِدۡ إِلَّا ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا﴾ [النجم: ٢٩]، وقد تقدم التعليق علىٰ مثله.

قوله: (وفي القمر: ﴿فَتَوَلَّ﴾)، في قوله تعالىٰ: ﴿فَتَوَلَّ عَنۡهُمۡۘ يَوۡمَ يَدۡعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَيۡءٖ نُّكُرٍ﴾ [القمر: ٦]، وقد تقدم التعليق علىٰ مثله.

---

(١) «الناسخ والمنسوخ» (ص٦٦٨ ـ ٦٧٣)؛ باختصار وتصرف.

(٢) انظر: «أضواء البيان» (٧/ ٤٤، ٤٣٣).

قوله: (وفي ن: ﴿فَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ﴾ [القلم: ٤٨])، تقدم التعليق علىٰ مثله.

قوله: (﴿سَنَسۡتَدۡرِجُهُم﴾ [القلم: ٤٤]). الصحيح أنه لا نَسخ؛ لأنها تَسْلِية للنبي ﷺ، وتهديد للمكذبين، ثم إن هذا خَبَر، والخَبْر لا يُنسخ[1].

قوله: (وفي المعارج: ﴿فَٱصۡبِرۡ صَبۡرٗا جَمِيلًا﴾ [المعارج: ٥]). تقدم التعليق علىٰ مثله.

قوله: (﴿فَذَرۡهُمۡ﴾)، في قوله تعالىٰ: ﴿فَذَرۡهُمۡ يَخُوضُواْ وَيَلۡعَبُواْ﴾ [المعارج: ٤٢]، وقد تقدم التعليق علىٰ مثله.

قوله: (وفي المزمل: ﴿وَٱهۡجُرۡهُمۡ﴾)، في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱصۡبِرۡ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَٱهۡجُرۡهُمۡ هَجۡرٗا جَمِيلٗا﴾ [المزمل: ١٠]، الصحيح أنه لا نَسْخ؛ إذ المعنىٰ: «اصبر علىٰ ما يقولون مِن تكذيبهم إياك وأذاهم لك وَاهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا لا جَزَع فيه»[2].

قوله: (﴿وَذَرۡنِي﴾)، في قوله تعالىٰ: ﴿وَذَرۡنِي وَٱلۡمُكَذِّبِينَ﴾ [المزمل: ١١]، وقد تقدَّم التعليق علىٰ مثله.

قوله: (وفي المدثر: ﴿ذَرۡنِي﴾)، في قوله تعالىٰ: ﴿ذَرۡنِي وَمَنۡ خَلَقۡتُ وَحِيدٗا﴾ [المدثر: ١١]، وقد تقدَّم التعليق علىٰ مثله.

قوله: (وفي الإنسان: ﴿فَٱصۡبِرۡ﴾)، في قوله تعالىٰ: ﴿فَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعۡ مِنۡهُمۡ ءَاثِمًا أَوۡ كَفُورٗا﴾ [الإنسان: ٢٤]، وقد تقدَّم التعليق علىٰ مثله.

قوله: (وفي الطارق: ﴿فَمَهِّلِ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [الطارق: ١٧]). ليس بمنسوخ؛ لأنه وعيد وتهديد.

قوله: (وفي الغاشية: ﴿لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ﴾ [الغاشية: ٢٢])، أي: لست بمُسَلَّط عليهم فتُكْرِههم علىٰ الإيمان، وعلىٰ هذا التأويل لا نَسْخ[3].

---

(١) انظر: «جمال القراء» (٢/ ٨٧٤).

(٢) «نواسخ القرآن» (ص٢١٢).

(٣) انظر: المصدر السابق (ص٢١٥).

قوله: (وفي الكافرون: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ﴾ [الكافرون: ٦]). قال ابن الجوزي: «قال كثير مِن المفسرين: هو منسوخ بآية السَّيف، وإنما يَصِحّ هذا إذا كان المعنىٰ: قد أُقْرِرتُم علىٰ دينكم، وإذا لم يكن هذا مفهوم الآية بَعْدَ النَّسخ»[1].

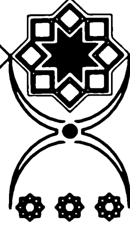
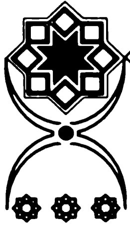
قوله: (نسَخ ذلك كلَّه: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥]، و﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢١٦]).



(١) انظر: «نواسخ القرآن» (ص٢١٥).

الباب الثامن

في جوامع القراءة

جوامع القراءة

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

{الباب الثامن: في جوامع القراءة، وهي علىٰ نوعين: مشهورة، وشاذة.

فالمشهورة: القراءات السَّبع، وهي: حرف نافع المدني، وابن كثير المكي، وأبو عمرو ابن العلاء البصري، وابن عامر الشامي، وعاصم، وحمزة، والكسائي الكوفِيِّين.

ويجري مجراهم في الصِّحَّة والشُّهرة: يعقوب الحضرمي، ابن مُحيصِن، ويزيد بن القَعْقَاع.

والشَّاذَّة: ما سوىٰ ذلك، وإنما سُمِّيت شاذة لعدم استفاضتها في النَّقل، وقد تكون فصيحة اللفظ، وقوية المعنىٰ}.

الشَّرح

أنواع القراءات:

قوله: (وهي علىٰ نوعين: مشهورة، وشاذة).

وبعضهم يزيد علىٰ هذين القسمين[١]، ولا مُشاحّة في الاصطلاح.

قوله: (مشهورة) يُعَبِّر عنه غيره بالمتواترة[٢].

وبعض أهل العلم يُقسِّمون بتقسيمات أخرىٰ، فقد تجد لفظة (مشهورة) يُراد بها معنىٰ آخر أخص، وكذلك لفظة (شاذة) قد يقصدون بها معنىٰ أخص.

قوله: (فالمشهورة: القراءات السبع).

يَقْصِد بذلك القراءات المتواترة، مع أَنَّ القراءات المُتواترة ـ كما سيَذكر ـ

---

(١) انظر: «منجد المقرئين» (ص١٨) وما بعدها، و«الإتقان» (١/ ٢٥٨).

(٢) انظر: المصدر السابق.

يُلحَق بها ما يَجْرِي مجراها في الصِّحة والشُّهرة، فقد أضاف إليها ثلاث قراءات، إلا أن قراءة ابن مُحيصن ليست مِن الثلاث اللاتي ذَكَرَهُن عامة أهل العلم.

قوله: (وهي: حرف نَافع المدني، وابن كثير المكي، وأبو عمرو ابن العلاء البصري، وابن عامر الشامي، وعاصم، وحمزة والكسائي الكوفِيِّين).

بدأ بتعداد القُرَّاء السَّبعة، وهم:

١ ـ نافع بن عبد الرحمن بن أَبي نُعيم أبو رُويم اللَّيثي مولاهم، المدني، إمام أهل المدينة في القراءة، وأحَد القُرَّاء السَّبعة الأعلام، كان أسود اللون حالِكًا، صَبِيح الوَجْه، حَسَن الخُلُق، فيه دُعَابة، أَخَذ القراءة عن سبعين مِن التَّابعين، تُوُفِّي سنة (١٦٩هـ)، واشتُهِر بالرِّواية عنه: قالون، ووَرْش، وفي ذلك يقول الشَّاطبي[(١)]:

فأمَّا الْكرِيمُ السِّرِّ في الطِّيب[(٢)] نافعٌ فذاكَ الَّذِي اختَارَ الْمَدِينَةَ مَنْزِلَا
وَقَالُونُ عيسىٰ ثمَّ عثمانُ وَرْشُهُمْ بِصُحْبَتِهِ الْمَجْدَ الرَّفِيعَ تَأَثَّلَا

٢ ـ عبد الله بن كثير بن عمرو أبو مَعبد المكي الدَّاري، الإمام العَلَم، مُقْرئ مكة، وأَحَد القُرَّاء السَّبعة، لَقِي كثيرًا مِن الصحابة، كان فصيحًا، بليغًا، ذا سكينة ووقار، عالمًا بالعربية تُوفي بمكة سنة (١٢٠هـ)، واشتُهِر بالرِّواية عنه بواسطة أصحابه: البَزِّي[(٣)]، وقُنْبل[(٤)]، وفي ذلك

---

(١) «حرز الأماني» (ص٣).

(٢) يشير إلىٰ ما رُوي عنه أنه كان إذا تكلم يُشَم من فِيه ريح المِسك بسبب قراءة النبي ﷺ في فيه منامًا؛ كما أخبر نافع بذلك. انظر: «طبقات القراء» للذهبي (١/ ١٣٠).

(٣) أحمد بن محمد بن عبد الله ابن أبي بزة، أبو الحسن المخزومي، الفارسي الأصل، مُقرِئ مكة ومُؤَذِّنها، تلا علىٰ عكرمة بن سليمان، وأبي الإِخْرِيط، وابن زياد، صاحب ابن كثير المكي، وقرأ عليه خلق كثير، كان ديِّنًا عالمًا صاحب سنَّة، توفي بمكة سنة (٢٥٠هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (٢/ ٥٠ ـ ٥١)، «معرفة القراء الكبار» (ص١٠٢ ـ ١٠٣).

(٤) محمد بن عبد الرحمن بن محمد المكيّ المخزومي بالولاء، أبو عمر، الشَّهير بقُنْبُل، من أعلام القرّاء، كان إمامًا مُتْقِنًا، انتهت إليه مَشْيَخة الإقراء بالحجاز في عصره، =

يقول الشاطبي(١):

ومكـةُ عـبـدُ اللهِ فـيـهـا مُـقَـامُـهُ هـو ابنُ كـثيرٍ كـاثِرُ القـوْم مُـعْـتَـلَا
رویٰ أحـمـدُ الـبـزِّي لـه ومـحـمـدٌ عَـلَىٰ سَـنَـدٍ وَهْـوَ الـمـلـقَّـبُ قُـنْـبُـلَا

٣ ـ أبو عمرو زَبَّان بن العلاء بن العريان بن عبد الله التميمي، البصري، أحد القُرَّاء السَّبْعة، حَظِي بالسَّماع عن بعض الصحابة، كان إمامًا في العربية والقراءات، صاحب كرامات، تُوفي سنة (١٥٤هـ)، واشتهر بالرواية عنه: الدُّورِي(٢)، والسُّوسي(٣)، بواسطة يحيىٰ بن المبارك اليَزِيدي(٤)، وفي ذلك يقول الشاطبي(٥):

وَأَمَّـا الإِمَـامُ الْـمَـازِنِـيُّ صَـرِيـحُـهُـمْ أَبُـو عَـمْرو الْـبَـصْري فـوَالِـدُهُ الْـعَـلَا
أَفَـاضَ عَـلَىٰ يَـحْـيىٰ الْـيَـزِيـدِيِّ سَـيْـبَـهُ فَـأَصْـبَـحَ بِـالْـعَـذْبِ الْـفُـرَاتِ مُـعَـلَّـلَا

= ورَحَل إليه الناس مِن الأقطار. ووَلِي الشّرطة بمكة، وكان لا يليها إلا أهل العلم والفضل. توفي سنة (٢٩١هـ)، انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٨٤)، «معرفة القراء الكبار» (ص١٣٣ ـ ١٣٤).

(١) «حرز الأماني» (ص٣).

(٢) أبو عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز الأزدي الدوري، والدُّور موضع ببغداد، كان إمام القُرّاء في زمانه، ثقة، ثبتًا، ضابطًا، قرأ علىٰ الكسائي، وأخذ قراءة نافع عن إسماعيل بن جعفر، وقراءة يزيد بن القعقاع عن ابن جمّاز، وقراءة حمزة عن محمد بن سعدان، ولأبي بكر عن عاصم، وعن يحيىٰ اليزيدي قراءة أبي عمرو، وغيرهم. توفي سنة (٢٤٦هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٥٤١)، «معرفة القراء الكبار» (ص١١٣ ـ ١١٤).

(٣) صالح بن زياد بن عبد الله أبو شعيب السوسي الرَّقِّي، الإمام، المُقْرِئ، المُحَدّث، شيخ الرّقة، جَوَّد القرآن علىٰ يحيىٰ اليَزِيدي، وأحكم عليه حرف أبي عمرو، كان صاحب سنة، توفي سنة (٢٦١هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٣٨٠ ـ ٣٨١)، «معرفة القراء الكبار» (ص١١٥).

(٤) «مشاهير علماء الأمصار» (ص٢٤٢)، «وفيات الأعيان» (٣/ ٤٦٦ ـ ٤٦٩)، «معرفة القراء الكبار» (ص٥٨) وما بعدها.

(٥) «حرز الأماني» (ص٣).

أَبُو عَمَرَ الدُّورِي وَصَالِحُهُمْ أَبُو ... شُعَيْبٍ هوَ السُّوسِيُّ عَنْهُ تَقَبَّلَا

٤ ـ عبد الله بن عامر بن يزيد أبو عمران، اليَحْصِبي الشامي، مُقْرِئ الشام، وأحد القُرَّاء السبعة، مِن خيار التابعين، وَلِي القضاء بدمشق، توفي سنة (١١٨هـ)، واشتُهر بالرواية عنه: هشام[١]، وابن ذكوان[٢]، عن طريق أصحابه[٣]، وفي ذلك يقول الشاطبي[٤]:

وأما دِمَشْقُ الشام دَارُ ابْنِ عامرٍ ... فتلكَ بِعَبدِ اللهِ طَابَتْ مُحَلَّلَا

هشامٌ، وعبدُ اللهِ، وهو انتسابُهُ ... لِذَكْوانَ بالإِسْنادِ عنهُ تَنَقَّلَا

٥ ـ عاصم بن أبي النَّجُود ـ بَهْدَلَة ـ بن مالك الكوفي، مُقْرِئ أهل الكوفة بعد أبي عبد الرحمن السّلمي، كان فصيحًا ذا صوت حَسَن، تُوفي سنة (١٢٧هـ)، واشتُهِر بالرِّواية عنه: حفص بن سليمان[٥]، وشُعْبَة بن عَيَّاش[٦]،

---

(١) هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة أبو الوليد السّلمي، إمام أهل دمشق، وخطيبهم، ومقرؤهم. الإمام، الحافظ، العَّلامة، كان فصيحًا بليغًا. توفىٰ سنة (٢٤٥هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤٢٠ ـ ٤٢١)، «معرفة القراء الكبار» (ص١١٥ ـ ١١٦).

(٢) عبد الله بن أحمد بن بشر بن ذكوان أبو عمرو القرشي الدمشقي أبو عمرو، شيخ الإقراء بالشام، وإمام جامع دمشق، الإمام المشهور، ولد يوم عاشوراء سنة (١٧٣هـ)، وتوفي سنة (٢٤٢هـ). انظر: «معرفة القراء الكبار» (ص١١٧ ـ ١١٨)، «غاية النهاية» (١/ ٤٠٤).

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٩٢)، «معرفة القراء الكبار» (ص٤٦).

(٤) «حرز الأماني» (ص٣).

(٥) حفص بن سليمان بن المغيرة أبو عمر الأسدي الكوفي، أَخَذ القِراءة عَرْضًا وتَلْقِينًا عن عاصم، وكان رَبيبه؛ ابن زوجته، وكان أعلم أصحاب عاصم بقراءته، ومن طريقه قراءة أهل المشرق. انظر: «معرفة القراء الكبار» (ص٨٤)، «غاية النهاية» (١/ ٢٥٤).

(٦) شعبة بن عياش بن سالم الأزدي الكوفي الخياط، أبو بكر، من مشاهير القُرّاء. كان عالمًا، فقيهًا في الدين، عاملًا، حجة، من كبار أئمة السُّنّة. توفي في الكوفة سنة (١٩٣هـ). انظر: «غاية النهاية» (١/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦)، «الأعلام» للزركلي (٣/ ١٦٥).

كلاهما بدون واسطة[١]، وفي ذلك يقول الشَّاطِبي[٢]:

وبالكوفة الغرَّاء منهم ثلاثةٌ   أذاعُوا فقد ضاعت شذًى وقَرَنْفُلَا
فأما أبو بكرٍ وعاصِمٌ اسمهُ   فَشُعْبَةُ رَاوِيهِ المُبَرِّزُ أفْضَلَا
وذاكَ ابنُ عَيَّاشٍ أبو بكرٍ الرِّضا   وحَفْصٌ وبالإتقان كانَ مُفَضَّلَا

٦ ـ حمزة بن حبيب بن عمارة الزَّيات أبو عمارة الكوفي، شيخ القُرّاء، كان من أعلم الناس بالقرآن والفرائض، تُوُفِّي سنة (١٥٤هـ)، واشتُهر بالرواية عنه: خَلَف بن هشام[٣]، وخَلَّاد[٤]، بواسطة أبي عيسىٰ سُليم بن عيسىٰ الحَنَفِي[٥]، وفي ذلك يقول الشاطبي[٦]:

وَحَمْزَةُ مَا أزْكاهُ مِنْ مُتَوَرِّعٍ   إمامًا صَبورًا لِلْقُرَانِ مُرَتِّلَا
روىٰ خَلَفٌ عنه وخلَّادٌ الَّذِي   رواهُ سُلَيْمٌ مُتْقِنًا وَمُحَصِّلَا

٧ ـ علي بن حمزة بن عبد الله أبو الحسن الكسائي، نِسْبة إلىٰ كِساء أحرم فيه، شيخ القِراءة والعربية، كان مِن أعلم الناس بالنَّحو والغريب والقرآن، توفي سنة (١٨٩هـ)، واشتُهر بالرواية عنه: أبو الحارث المروزي[٧]،

(١) انظر: «الطبقات الكبرىٰ» (٦/ ٣٢٠)، «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٥٦ ـ ٢٦٠)، «معرفة القراء الكبار» (ص٥١).
(٢) «حرز الأماني» (ص٣).
(٣) ستأتي ترجمته.
(٤) خلَّاد بن خالد (وقيل: بن عيسىٰ) الشيباني مولاهم، الصَّيرفي، أبو عيسىٰ الأحول المُقْرِئ، صاحب سُليم، ثقة، عارف، مُحَقِّق، ضابط، توفي بالكوفة سنة (٢٢٠هـ). انظر: «معرفة القراء الكبار» (ص١٢٤)، و«غاية النهاية» (١/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥).
(٥) سُلَيم بن عيسىٰ بن سُليم بن عامر أبو عيسىٰ، وأبو محمد الحنفي مولاهم، الكوفي، شيخ القراء، وتلميذ حمزة، وأحذق أصحابه، وهو خَلَفه في الإقراء، تلا عليه: خَلَف البزار، وخلَّاد بن خالد، وأبو عمر الدوري، وغيرهم كثير. توفي سنة (١٨٨هـ)، وقيل: (١٨٩هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٩٠ ـ ٩٢)، «معرفة القراء الكبار» (ص٦٦).
(٦) «حرز الأماني» (ص٥ ـ ٦).
(٧) الليث بن خالد أبو الحارث المروزي، ثقة، معروف، حاذق، ضابط، عرض القراءة =

والدُّوري راوي أبي عمرو[١]، وفي ذلك يقول الشَّاطبي[٢]:

وأمَّا عَلـيٌّ فَالْكِسَائِيُّ نَعْتُهُ ... لِمَا كَانَ فِي الإحرامِ فيهِ تَسَرْبَلَا
رَوَىٰ لَيْثُهُمْ عنهُ أبُو الْحَارِثِ الرِّضَا ... وحَفْصٌ هوَ الدُّورِي وفي الذِّكْرِ قَدْ خَلَا

قوله: (الكوفيِّين)، يعني: عاصم، وحمزة، والكسائي.

وهؤلاء القراء السَّبعة أوَّل مَن اقتصر علىٰ جَمْعِهم: أبو بكر أحمد بن مُجَاهِد البغدادي[٣]، لما رأىٰ الأعداد الكبيرة مِن القُرَّاء أراد أن يجمع سَبْعة ممَّن اشتُهروا وعُرِفوا بالإتقان والضبط، وكانت إليهم رحلة الطَّالبين لهذا العلم، وشَهِدت لهم الأُمّة بالإمامة، فاختار هؤلاء السَّبعة، ولعل اختيار هذا العدد (سبعة) كان لمَلْحظ عنده[٤]، وهو أنه اسْتَأْنس بكون القرآن نزل علىٰ سبعة أحرف، فيكون ذلك مِن باب الموافقة في العدد، ولا يقصد أنَّ الأحرف السَّبْعة هي القراءات السَّبْع.

أو لأنه جاء في بعض الروايات أنَّ المَصاحِف التي كَتَبَها عثمان ﷺ كانت سبعة، وإن كان لا يَصِح شيء في عدد المصاحف.

قوله: (ويجري مجراهم في الصِّحَّة والشُّهرة: يعقوب الحضرمي).

يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي البصري أبو محمد، أحد القُرَّاء العَشَرة، قارئ أهل البصرة ومُقرئهم وإمامهم بعد أبي العلاء، تُوفي

= علىٰ الكسائي، وهو مِن أَجَلِّ أصحابه، وروىٰ الحروف عن حمزة بن القاسم الأحول، وعن اليزيدي، وروىٰ القراءة عنه عرضًا وسماعًا سلمة بن عاصم صاحب الفَرَّاء وغيره. توفي سنة (٢٤٠هـ). انظر: «معرفة القراء الكبار» (ص١٢٤).

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» ٩/ ١٣١)، «غاية النهاية» (١/ ٥٣٥).

(٢) «حرز الأماني» (ص٤).

(٣) أحمد بن موسىٰ بن العباس بن مجاهد أبو بكر البغدادي، الإمام، شيخ العصر، المُقْرِئ، المُحَدِّث، النحوي، أوَّل من سبَّع السَّبعة، سمع القراءات مِن طائفة كبيرة، وازدحم عليه أهل الأداء، ورُحل إليه من الأقطار، توفي ببغداد سنة (٢٤٥هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٢٧٢)، «معرفة القراء الكبار» (ص١٥٣).

(٤) انظر: «المرشد الوجيز» (ص١٥٨)، «الإتقان» (١/ ٢٧٥).

سنة (٢٠٥هـ)، واشتُهِر بالرواية عنه: رَوح بن عبد المؤمن[١]، ومحمد بن المتوكل المُلَقَّب برُوَيس[٢].

قوله: (ويزيد بن القَعقاع).

أبو جعفر يزيد بن القَعقاع المدني، مولىٰ عبد الله بن عياش المخزومي، تابعي مشهور، كبير القَدْر، وأحد القُرَّاء العشرة، أخذ القراءة عن بعض الصحابة ﷺ، المتوفىٰ سنة (١٣٠هـ)، واشتُهر بالرواية عنه: عيسىٰ بن وَرْدان الحَذَّاء[٣]، وابن جَمَّاز[٤].

قوله: (وابن مُحيْصِن).

محمد بن عبد الرحمن بن مُحيصِن السَّهمي مولاهم، المكي، قارئ أهل مكة مع ابن كثير، وهو شيخ لأبي عمرو ابن العلاء، تُوفي سنة (١٣٢هـ)[٥]، وعامة العلماء لم يذكروه في القرّاء العشرة، وإنما يذكرونه فيما زاد علىٰ ذلك.

وأما العاشر فهو: خَلَف العاشر: خَلَف بن هشام بن ثَعْلَب البغدادي

---

(١) رَوح بن عبد المؤمن، أبو الحسن البصري، كان مُتْقِنًا مُجَوِّدًا، ضابطًا ثِقَة، من أَجَلّ أصحاب يعقوب الحضرمي، عَرَض عليه وأخذ الحروف عن جماعة، توفي سنة (٢٣٤هـ) أو (٢٣٥هـ). انظر: «معرفة القراء الكبار» (ص١٢٦)، «غاية النهاية» (١/ ٢٨٥).

(٢) محمد بن المتوكل أبو عبد الله اللؤلؤي، رُوَيس، مُقْرئ حَاذق، ضابط مشهور، أخذ القراءة عن يعقوب الحضرمي، وخَتَم عليه مرَّات، وهو أكثر أصحابه فطنة. انظر: «معرفة القراء الكبار» (ص١٢٦)، «غاية النهاية» (٢/ ٢٣٤).

(٣) عيسىٰ بن وردان الحَذّاء، أبو الحارث، المَدَني القارئ، إمام مُقْرئ حَاذِق وراوٍ مُحَقّق ضابط، قرأ علىٰ أبي جعفر القارئ وشيبة بن نصاح ثم عرض علىٰ نافع بن أبي نعيم، وهو من قدماء أصحابه، توفي سنة (١٦٠هـ). انظر: «معرفة القراء الكبار» (ص٦٦)، «غاية النهاية» (١/ ٦١٦).

(٤) سليمان بن مسلم بن جَمَّاز أبو الربيع الزُّهري مولاهم، المدني، مُقْرِئ جَلِيل ضابط، عَرَض علىٰ أبي جعفر وشيبة، ثم عَرَض علىٰ نافع وأقرأ بحرف أبي جعفر ونافع، توفي بعد سنة (١٧٠هـ). انظر: «غاية النهاية» (١/ ٣١٥).

(٥) انظر: «معرفة القراء الكبار» (ص٥٦)، «غاية النهاية» (٢/ ١٦٧).

البَزَّار، أبو محمد، الزاهد العابد الإمام، أحد القُرَّاء العشرة، وأحد الرواة عن سُليم عن حمزة الزيات، توفي سنة (٢٢٩هـ)[١]، وقد ذُكِر عنه أنه قال: «أشكل عليّ باب مِن النَّحو فأنْفَقْت ثمانين ألف درهم حتىٰ حَذَقته»[٢]، أي: ضَبَطته، وتَراجم هؤلاء الأئمة فيها أشياء عجيبة في عبادتهم، وضبطهم، وإتقانهم، وصبرهم، وجَلَدهم.

والعلماء علىٰ أنَّ المُتَوَاتِر مِن القراءات: السَّبْع وما يُكَمِّلها مِن العَشر.

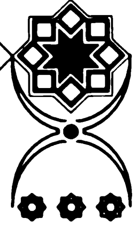
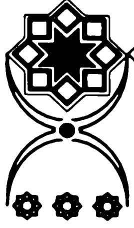
قوله: (والشَّاذة: ما سوىٰ ذلك، وإنما سُمِّيت شاذة؛ لعدم استفاضتها في النَّقْل، وقد تكون فصيحة اللفظ، وقوية المعنىٰ).

فقوله: (لعدم استفاضتها في النَّقل)، دليل علىٰ أنهم يشترطون الاستفاضة والشُّهْرَة.



(١) انظر: «غاية النهاية» (١/ ٢٧٢ ـ ٢٧٤)، «تهذيب الكمال» (٨/ ٢٩٩ ـ ٣٠٣).

(٢) «معرفة القراء الكبار» (ص١٢٣).

شروط القراءة الصحيحة

❁ **قال المؤلف** رَحِمَهُ اللَّهُ:

{ولا يجوز أن يُقرأ بحرف إلّا بثلاثة شروط:

١ ـ مُوافقته لمصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه.

٢ ـ ومُوافقته لكلام العرب ولو علىٰ بعض الوجوه أو في بعض اللغات.

٣ ـ ونَقْله نَقْلا مُتواترًا أو مُسْتَفِيضًا}.

الشَّرح

هذه الثلاثة التي يُسَمُّونها بالأركان تارة، ويُسَمُّونها بالشروط تارة أخرىٰ.

والفرق بين الركن والشرط: أنَّ الرُّكن جُزْء الذَّات، والشَّرْط خارج عن الذَّات، مما يَتَوَقَّف عليه الصِّحّة أو الكمال.

والشَّيء تارة يكون شرطًا باعتبار، ويكون ركنًا باعتبار، كما يقال في النِّية للصلاة: فإن النِّية شرط، وهي ركن في الوقت نفسه؛ لأنها جزء منها.

هذه الشروط الثلاثة التي لا يجوز القراءة إلا بها كما ذكر المؤلف مشهورة ومعروفة.

وما ذَكَره المؤلف مِن اشتراط التَّواتر ليس مَحَلّ اتفاق، فقد ذهب ابن الجزري إلىٰ عدم اشتراط التَّواتر، بل اكتفىٰ بأن تكون القراءة مشهورة: أي غير مَعدودة من الغَلَط عند الأئمة، ورد قول مَن شَرَط التواتر، حيث يقول: «وقولنا: (وصَحّ سَنَدُها)، فإنا نَعْني به أن يَروي تلك القراءة العَدْل الضابط عن مثله كذا حتىٰ تنتهي، وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشَّأن، الضابطين له، غير معدودة عندهم مِن الغَلَط، أو مما شَذّ بها بعضهم.

وقد شَرَط بعض المتأخرين التَّواتر في هذا الركن، ولم يَكْتَف فيه بصحة السَّنَد، وزعم أن القرآن لا يَثْبُت إلا بالتواتر، وأن ما جاء مجيء الآحاد

لا يَثْبت به قرآن، وهذا ما لا يخفىٰ ما فيه؛ فإنَّ التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلىٰ الرُّكنين الأَخِيرين مِن الرَّسم وغيره؛ إذ ما ثبت مِن أحرف الخِلاف مُتواترًا عن النبي ﷺ وَجَب قَبوله، وقُطِع بكونه قرآنًا، سواء وافق الرَّسْم أم خالفه.

وإذا اشترطنا التواتر في كل حرف مِن حروف الخلاف انتفىٰ كثير مِن أحرف الخلاف الثَّابت عن هؤلاء الأئمة السَّبْعة وغيرهم.

وقد كنتُ قَبْلُ أَجْنح إلىٰ هذا القول، ثم ظَهَر فساده، ومُوافقة أئمة السَّلف والخَلَف»[١].

إذًا: فالشروط عند ابن الجزري ثلاثة:

الأول: مُوافقة الرَّسم، ولو احتمالًا.

الثاني: صِحَّة الإسناد مع الاشتهار والاستفاضة.

الثالث: مُوافقة وَجْه مِن العَرَبِيَّة[٢].

وذهب بعض أهل العلم إلىٰ أن الأصل في القراءة ثبوت نَقْلها، فإذا ثبتت فإنها لابد أن تكون مُوافقة للغة.

يقول الإمام الداني: «وأئمة القراءة لا تَعمل في شيء مِن حروف القرآن علىٰ الأفشىٰ في اللغة، والأقيس في العربية، بل علىٰ الأَثْبَت في الأَثَر، والأصحّ في النَّقل، والرواية إذا ثَبَتَت لا يَرُدّها قياس عربية، ولا فُشُوّ لغة؛ لأن القراءة سُنَّة مُتَّبعة، يلزم قَبُولها والمَصِير إليها»[٣].

ويقول ابن الجَزَرِي: «مِن المُحال أن يَصِحّ في القراءة ما لا يَسُوغ في العربية، بل قد يَسُوغ في العربية ما لا يَصِح في القِراءة؛ لأن القراءة سُنَّة مُتَّبَعَة، يأخذها الآخِر عن الأول»[٤].

---

(١) «النشر في القراءات العشر» (١/ ١٣).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/ ٩).

(٣) «جامع البيان في القراءات السبع» (٢/ ٨٦٠).

(٤) «النشر في القراءات العشر» (١/ ٤٢٩).

وهذا يدل علىٰ أنَّ شرط مُوافقة اللغة ليس في منزلة شَرْط صِحة السَّنَد ومُوافقة الرَّسْم، بل إنَّ بعض أئمة القرَّاء[1] لم يذكره في ضوابط القراءة الصحيحة[2].

فإذا اختَلَّ ركن أو شرط من شروط القراءة فهي قراءة شاذة أو ضعيفة، ولا يقال: إن صَحَّ الإسناد فإن هذا يكفي في القراءة؛ لأن ابن مجاهد ومَن معه مِن القُرَّاء في زمانهم اتفقوا علىٰ تَخْطِئة ابن شَنَبُوذ[3]؛ لأنه يقرأ بالشَّواذ، مع أنه مما صَح سَنَده عنده، واستَتابوه وكتبوا عليه بذلك عهدًا، وعُزِّر[4].

فالقراءة الشاذة إذا صحّ إسنادها ـ بكونها تُخالِف الرَّسم العثماني مثلًا ـ لا يُقرأ بها، ولكن يُستفاد منها ثلاث فوائد:

١ ـ يُحتج بها في الأحكام، تنزيلًا لها مَنْزِلة الحديث النَّبوي.

٢ ـ تُفسَّر بها القراءة المتواترة.

٣ ـ يُحتَجّ بها في العَرَبِيّة[5]. كما في قراءة ابن عباس ﵄ (وكان أمامهم ملك)[6]، فإنه يمكن أن تُفسّر بها القراءة المُتَوَاتِرة: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ﴾ [الكهف: ٧٩]، لأنَّ كلمة (وراء) مِن الأضداد، فيحتمل أن يكون هذا المَلِك تَجَاوَزُوه فهو خَلْفهم، أو يكون أمامهم.

---

(١) كالإمام الطبري، كما في «الإبانة» لمكي (ص٥٣).

(٢) انظر: «الاختيار عند القراء» (ص٢٥٠).

(٣) محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلت، أبو الحسن، ابن شَنَبُوذ، من كبار القُرَّاء، تَفَرّد بشواذ كان يقرأ بها في المحراب، وصَنَّف في ذلك كُتبًا، منها: «اختلاف القراء»، و«شواذ القراءات»، فعلم بذلك الوزير ابن مقلة، فأحضره وأحضر بعض القُرَّاء، فناظروه، فنَسَبَهم إلىٰ الجهل وأغلظ للوزير، فأمر بضربه، ثم استُتِيب غَصبًا، ونُفِي إلىٰ المدائن. وتوفي ببغداد سنة (٣٢٨هـ). انظر: «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٩٩)، «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥).

(٤) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٢٦٥).

(٥) انظر: «الاستذكار» لابن عبد البر (١٠/ ١٩٠).

(٦) انظر: «تفسير البيضاوي» (٣/ ٢٩٠).

إلا أن بعض العلماء لا يَحْتَجُّون بالقراءة الشَّاذة في شيء؛ لأنها أُورِدت علىٰ أنها قرآن فسَقَطَت قرآنيتها، فلا تُنَزَّل منزلة الحديث، وهذا فيه نَظَر(١).

ومثال ما لم يَصِحّ سَنَده: ما رُوِي عن عمر بن عبد العزيز(٢) أنه كان يقرأ بضم الهاء مِن اسم الجلالة، وفتح الهمزة من ﴿ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾، وهي مِن جِهَة المعنىٰ أيضًا غير صحيحة، وإن حاول بعضهم أن يَتَكَلَّف لها مَحْمَلًا(٣).

ومثال ما خَالَف العربية: همز (معائش)، في قوله تعالىٰ: ﴿مَعَٰيِشَ﴾ [الأعراف: ١٠]، لأن الياء أصلية، والياء الأصلية لا تُقلَب همزة في مثل هذا الجَمْع(٤).

ويُمثِّلون لما وافق العربية ولو بِوَجْه:

إسكان الهمزة في (بارئْكم)، و(يأمرْكم) في قراءة أبي عمرو(٥).

وخَفْض حمزة لكلمة (الأرحام) في صَدْر سورة النساء: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١](٦).

ومثال ما خَالف الرَّسم العثماني: قراءة ابن مسعود ﷺ: (والذَّكر والأنثىٰ)(٧)، وقراءة ابن عباس ﷺ: ﴿وكان أمامهم مَلِك يأخذ كل سفينة صالحةٍ غصبًا﴾(٨).

ولا يُعَدّ من قَبِيل المُخالفة المردودة: ما خالف الرَّسم في حرف مُدْغم أو مُبْدل أو ثابت أو محذوف، كإثبات ياءات الزوائد، وحذف الياء مِن كلمة:

---

(١) انظر: «روضة الناظر» (١/ ٢٠٣)، «البحر المحيط في أصول الفقه» (٢/ ٢٢٠) وما بعدها.

(٢) انظر: «تفسير الثعلبي» (٨/ ١٠٥)، «تفسير القرطبي» (١٤/ ٣٤٤).

(٣) انظر: «تفسير أبي حيان» (٩/ ٣١). (٤) انظر: «تفسير ابن عطية» (٢/ ٣٧٧).

(٥) انظر: «الحجة في القراءات السبع» (ص٧٧).

(٦) انظر: المصدر السابق (ص١١٩). (٧) انظر: «تفسير ابن عاشور» (٣٠/ ٣٨٠).

(٨) انظر: «تفسير البيضاوي» (٣/ ٢٩٠).

﴿تَسْـَٔلْنِى﴾ [الكهف: ٧٠]، وإبدال الضاد ظاء في ﴿بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤]، ونحو ذلك؛ فإن الخلاف في ذلك مُغْتَفَر(١).

ومن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُـجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨]، فقد قرأ ابن عامر وأبو بكر عن عاصم بنونٍ واحدة وتشديد الجيم ﴿نُجِّي﴾ علىٰ معنىٰ ﴿نُنَجِّي﴾، ثم حذفت إحدىٰ النونين تخفيفا(٢).

قال الشنقيطي: «وأما الجواب عن قراءة الجمهور فالظاهر فيه أن الصحابة حذفوا النون في المصاحف لتُمْكِن مُوافقة قراءة ابن عامر وشعبة للمصاحف لخفائها، أما قراءة الجمهور فوجهها ظاهر ولا إشكال فيها، فغاية الأمر أنهم حذفوا حرفًا من الكلمة لمصلحة مع تواتر الرواية لفظًا بذِكْر الحرف المحذوف»(٣).

ولا يُعَدّ مِن قَبِيل المُخالفة المردودة أيضًا: ما وافق المصاحف العثمانية في بعض نُسَخها، كقراءة ابن عامر: ﴿قَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾، بينما قراءة الجمهور: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾ [البقرة: ١١٦]، (بالواو)، فهذا يُوافِق بعض المصاحف(٤).

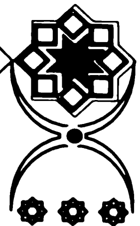
وكذلك قراءة ابن عامر: (وبالزُّبر وبالكتاب المُنِير)، بزيادة الباء في لفظة (الزُّبُر)؛ لأنها هكذا كُتِبَت في المصحف الشامي(٥).

فإن قيل: هذه الأوجه التي في المصاحف كُتِبَت بشيء مِن التَّفاوت في بعض المواضع، فهذه علىٰ أي شيء تُحمل؟

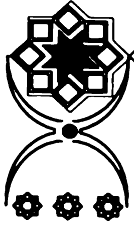
فالجواب: يُحمَل ذلك علىٰ أن ذلك مِن حرف قريش بالوجهين مثلًا، فكتبها عثمان ﷺ في بعض المصاحف بوجه، وفي بعض المصاحف بوَجْه آخر، هذا علىٰ اعتبار أن عثمان ﷺ جَمَع الناس علىٰ حرف قريش، وهذا ليس محل اتفاق.

---

(١) انظر: «النشر في القراءات العشر» (١/ ١٢ ـ ١٣).
(٢) انظر: المصدر السابق (٢/ ٣٢٤).
(٣) «أضواء البيان» (٤/ ٢٤٥).
(٤) انظر: «الحجة في القراءات السبع» (ص٨٨).
(٥) انظر: المصدر السابق (ص١١٨).



اختلاف القُرَّاء



قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

{واعلم أنّ اختلاف القُرّاء علىٰ نوعين: أصول، وفَرْش الحروف.

فأما الفَرْش: فهو ما لا يَرجِع إلىٰ أَصْل مُضطَرِد، ولا قانون كُلّي، وهو علىٰ وجهين: اختلاف في القراءة باختلاف المعنىٰ، وباتفاق المعنىٰ}.

الشَرح

الفَرْش: الكلمات أو الألفاظ المُنْفَرِشة، المُتَفَرِّقة في القرآن التي ليس لها قاعدة مُطَّرِدَة تَضْبُطها، فكل كلمة مِن هذه الكلمات لها حكم يَخُصّها في هذا الموضع بعَينِه[1].

مثاله: كلمة (ملِك)، من قوله تعالىٰ: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]؛ فإنها تُقرَأ بالوجهين:

١ ـ (مَلِك)، وهي قراءة الجمهور.

٢ ـ (مالك)، وهي قراءة عاصم، والكسائي[2].

والقراءة بالوجهين تَخْتَصّ بهذا الموضع مِن سورة الفاتحة، ولا تَطَّرد فيما سوىٰ ذلك مِن المواضع، كقوله تعالىٰ: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ﴾ [آل عمران: ٢٦]، وكقوله ﷻ: ﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١ مَلِكِ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ١ ـ ٢]، فتُقرَأ بوَجْه واحد عند جميع القُرَّاء.

ثم إنَّ الفَرْش علىٰ قسمين:

الأول: ما يُغَيِّر المعنىٰ، كالمثال السَّابِق. وهو الذي يُعنىٰ به بعض

---

(١) انظر: «إبراز المعاني» لأبي شامة (ص٣١٧ ـ ٣١٩).

(٢) انظر: «الحجة في القراءات السبع» (ص٦٢).

المفسرين، ومن يَدْرُسون أَثَر القراءات في التفسير، إنما يقصدون به هذا النوع مِن الفَرش.

والثاني: ما لا يُغَيِّر المعنىٰ، مثل: (كَرهًا)، و(كُرهًا) في قوله تعالىٰ: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ إِحْسَـٰنًا ۖ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا ۖ﴾ [الأحقاف: ١٥][١].

وأما الأصول: فهي الأحكام الكُلِّية المُطَّرِدة التي تَنْدَرِج تحتها الجزئيات المُتَمَاثِلة، مثل: الإدغام، والمدود، وأحكام الهمزة، ونحو ذلك[٢].

وكان القُرّاء لا يُفرِّقون بين (الأصول) و(الفَرش) في مُصنَّفاتهم، حتىٰ جاء الإمام الدارقطني، فكان أول مَن فرَّق بين الأصول والفَرْش[٣]، فجاءت عامة المُؤلفات بعد ذلك علىٰ تقسيم القراءات إلىٰ أصول وفَرْش.



(١) انظر: «المبسوط في القراءات العشر» (ص١٧٧).

(٢) انظر: «إبراز المعاني» لأبي شامة (ص٣١٧ ـ ٣١٩).

(٣) انظر: «غاية النهاية» (١/٥٥٩).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

{وأما الأصول فالاختلاف فيها لا يُغَيِّر المعنىٰ، وهي تَرجِع إلىٰ ثمان قواعد:

الأولىٰ: المَدّ: وهو في حروف المدّ الثلاثة، ويُزاد فيها علىٰ المدّ الطبيعي بسبب الهمزة والتقاء السَّاكنين}.

الشَّرح

المد: هو إطالة الصَّوت في النُّطق بحرف المد عند مُلاقاة الهمزة أو السُّكون[(١)].

وحروف المَدّ ثلاثة: الياء السَّاكِنة بعد كَسْر، والواو الساكنة بعد ضَمّ، والألف ـ ولا تكون إلا ساكنة ـ بعد فتح.

وأقسام المد اثنان:

١ ـ مَدّ طبيعي: وهو الذي لا تقوم ذات حرف المد إلا به، ولا يَتَوقف علىٰ سبب مِن أسباب المد الفرعي.

٢ ـ مَدّ فرعي: وهو ما كان بسب همز أو سكون[(٢)].

ولهما تفاصيل وأنواع تُنْظَر في كتب التَّجويد والقراءات[(٣)].



(١) انظر: «النشر في القراءات العشر» (١/ ٣١٣).

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) انظر: «هداية القاري إلىٰ تجويد كلام الباري» (١/ ٢٦٥) وما بعدها.

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

{الثانية: الهمز، وأصله التَّحقيق، ثم قد يُخَفَّف علىٰ سبعة أوجه: إبدال واو وياء وألف، وتسهيل بين الهمزة والواو، وبين الهمزة والياء، وبين الهمزة والألف، وإسقاط}.

الشَّرح

قوله: (الثانية: الهمز، وأصله التحقيق).

يعني الأصل في الهمزة أن تكون مُحقَّقة.

قوله: (ثم قد يُخَفَّف علىٰ سبعة أوجه:...).

الهمزة حرف يخرج مِن أقصىٰ الحَلْق، والظاهر ـ والله أعلم ـ أن تخفيف الهمزة بالتسهيل ونحوه سببه اسْتِثْقَال المَخْرج، وهو أقصىٰ الحلق[1].

وللهمزة المتحركة صور، منها[2]:

الصورة الأولىٰ: أن تلتقي همزتان في كلمة.

فإذا التقت الهمزة المتحركة بهمزة أخرىٰ في كلمة واحدة فلها صورتان:

١ ـ أن تدخل علىٰ (أل)، وهذا جاء في القرآن في ستة مواضع، والهمزة الداخلة في هذه المواضع السِّت هي مِن قبيل همزة الاستفهام، كما في قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣، ١٤٤] في موضعين، وقوله تعالىٰ: ﴿ءَآلْـَٔنَ﴾ [يونس: ٥١،٩١]، في موضعين، وقوله تعالىٰ: ﴿قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس: ٥٩]، وقوله تعالىٰ: ﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ﴾ [النمل: ٥٩].

وقد أجمع القرّاء في هذه الصورة علىٰ تحقيق همزة الاستفهام وتخفيف الثانية؛ بتَسْهِيلها أو إبدالها (ألفًا) خالصة مع مَدِّها[3].

---

(١) انظر: «النشر في القراءات العشر» (١/ ١٩٩).

(٢) انظر في هذا الباب: المصدر السابق (١/ ٣٦٢) وما بعدها.

(٣) انظر: المصدر السابق (١/ ٣٧٧).

٢ ـ أن تدخل علىٰ غير (أل)، وهذه علىٰ ثلاثة أنواع:

الأول: أن تكون الهمزتان مفتوحتان، كقوله تعالىٰ: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، وقوله ﷻ: ﴿ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ﴾ [البقرة: ١٤٠]، وقوله: ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ [آل عمران: ٢٠]، وقوله: ﴿ءَأَقْرَرْتُمْ﴾ [آل عمران: ٨٢]، ونحو ذلك.

وهذه اختلف فيها القرّاء علىٰ أوجه في قراءتها.

الثاني: أن تكون مفتوحة ومكسورة، مثل: قوله تعالىٰ: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ﴾ [الأنعام: ١٩]، وقوله تعالىٰ: ﴿أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ [الشعراء: ٤١].

وهذه أيضًا لم يتفق فيها القُرَّاء علىٰ وَجْه واحد.

الثالث: أن تكون مفتوحة ومضمومة مثل: قوله تعالىٰ: ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ [آل عمران: ١٥]، وقوله تعالىٰ: ﴿أَءُنزِلَ عَلَيْهِ﴾ [ص: ٨]، وقوله: ﴿أَءُلْقِيَ الذِّكْرُ﴾ [القمر: ٢٥].

وهذه أيضًا لم يتفقوا فيها علىٰ وجه واحد في القراءة، ولا حاجة للتطويل بذكر التفاصيل والأوجه.

الصورة الثانية: الهمزتان المتحركتان في كلمتين، وهذا علىٰ نوعين:

النوع الأول: أن تَتَّفِق الحركة، بأن تكون الهمزتان مكسورَتين أو مفتوحتين أو مضمومتين:

فالمكسورتان مثل: قوله تعالىٰ: ﴿هَٰؤُلَاءِ إِن﴾ [البقرة: ٣١]، وقوله: ﴿مِّنَ النِّسَاءِ إِلَّا﴾ [النساء: ٢٢].

والمفتوحتان مثل: قوله تعالىٰ: ﴿السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ [النساء: ٥]، وقوله: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنكُم﴾ [النساء: ٤٣].

والمضمومتان مثل: قوله ﷻ: ﴿وَلَيْسَ لَهُ مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءُ أُولَٰئِكَ﴾ [الأحقاف: ٣٢].

فكل ذلك لم يَتَّفق القرّاء فيه علىٰ وَجْه مُتَّحِد.

النوع الثاني: أن تختلف الحركة، وهي علىٰ أقسام:

١ ـ مَضمومة مع مفتوحة مثل: قوله تعالىٰ: ﴿ٱلسُّفَهَآءُ أَلَآ﴾ [البقرة: ١٣]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي﴾ [هود: ٤٤].

٢ ـ مفتوحة مع مضمومة مثل: قوله تعالىٰ: ﴿كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا﴾ [المؤمنون: ٤٤].

٣ ـ مضمومة مع مكسورة مثل: قوله تعالىٰ: ﴿مَن يَشَآءُ إِلَىٰ﴾ [البقرة: ١٤٢]، وقوله تعالىٰ: ﴿مَّن نَّشَآءُۗ إِنَّ﴾ [الأنعام: ٨٣].

وهذا أيضًا لم يتفق القرّاء فيها علىٰ وجه واحد.

الصورة الثالثة: الهمزة المُتَحَرِّكة المُفردة، وهي علىٰ أنواع:

الأول: أن تكون في فاء الكلمة مع حركة مُماثلة مثل: قوله تعالىٰ: ﴿مَـَٔابٖ﴾ [الرعد: ٢٩، ٤١]، [ص: ٢٢: ٢٩: ٤٩: ٥٥]، وقوله تعالىٰ: ﴿مَـَٔارِبُ﴾ [طه: ١٨].

فهذه أجمع القراء علىٰ تحقيقها، إلا حمزة في الوقف؛ فإنه يقول بالتسهيل بين بين.

الثاني: أن تكون في فاء الكلمة مع حركة مُخالفة، ولها حالات:

١ ـ مفتوحة مضموم ما قبلها، مثل: قوله تعالىٰ: ﴿مُّؤَجَّلٗاۗ﴾ [آل عمران: ١٤٥]، وقوله تعالىٰ: ﴿أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ﴾ [يوسف: ٧٠]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ﴾ [التوبة: ٦٠]، ونحو ذلك.

وهذه لم يتفقوا فيها علىٰ وجه محدد.

٢ ـ مفتوحة مكسور ما قبلها مثل: قوله تعالىٰ: ﴿لِئَلَّا﴾ [البقرة: ١٥٠]، وقوله تعالىٰ: ﴿لِأَهَبَ لَكِ﴾ [مريم: ١٩].

وهذه أيضًا لم يتفقوا فيها علىٰ وجه واحد.

٣ ـ مضمومة مفتوح ما قبلها، وهذه في موضعين: في قوله تعالىٰ: ﴿يَـُٔودُهُۥ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقوله تعالىٰ: ﴿تَؤُزُّهُمۡ﴾ [مريم: ٨٣].

وهذه أجمع القرّاء علىٰ تحقيقها إلا حمزة في حالة الوقف.

٤ ـ مُتَحَرِّكة ساكن ما قبلها مثل: قوله تعالىٰ: ﴿ٱلْأَرْضُ﴾، حيث وردت، وقوله تعالىٰ: ﴿ٱلْآخِرَةِ﴾، حيث وردت.

وهذه لم يتفق فيها القُرَّاء علىٰ وَجْه مُتَّحِد.

٥ ـ همزة مُتَحَرِّكة وقبلها مُتَحَرِّك مثل: قوله تعالىٰ: ﴿أَرَءَيْتَ﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿أَرَءَيْتُمْ﴾.

ونحو ذلك، وهذه لم يتفقوا فيها علىٰ وجه مُتَّحِد.

٦ ـ مُتَحَرِّكة وقبلها ساكن مثل: قوله تعالىٰ: ﴿وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾ [النساء: ٣٢]، وقوله تعالىٰ: ﴿فَسْـَٔلُوهُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٣]، وقوله تعالىٰ: ﴿فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ﴾ [يونس: ٩٤].

وهذه أيضًا لم يتفقوا فيها علىٰ وَجْه مُحَدَّد.

الصورة الرابعة: الهمزة المتحركة إذا كانت في آخر الكلمة. ولها حالتان:

١ ـ أن يَسْبِقها مُتَحَرِّك، مثل: قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلصَّـٰبِـِٔينَ﴾ [البقرة: ٦٢]، [الحج: ١٧]، في لام صابئ، وقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلصَّـٰبِـُٔونَ﴾ [المائدة: ٦٩].

وهذه أيضًا لم يتفقوا فيها علىٰ وجه واحد.

٢ ـ أن يَسْبِقها ساكن: مثل: (النَّبِي)، (النَّبِيِّين)، (الأنبياء)، (النبوة).

وهذه أيضًا لم يتفقوا فيها علىٰ وجه مُتَّحِد.

الصورة الخامسة: الهمزة السَّاكنة إذا كانت في وسط الكلمة، ولها حالتان:

١ ـ التقاء الساكنة مع همزة أخرىٰ، فهنا لا بد أن تكون الهمزة الأخرىٰ مُتَحَرِّكة؛ لأنَّ السَّاكنين لا يجتمعان، فإن وقعت المتحركة بعدها لزم الإدغام إذا كانت عين الكلمة، مثل: (رأَّس)، (سأَّل)، لكن هذا لا يُوجَد في كتاب الله، فهي صورة افتراضية.

٢ ـ الهمزة الساكنة، قد تكون مع همزة أخرىٰ، وقد تكون مفردة مثل: قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَٰتُ﴾ [الحاقة: ٩]، وقوله تعالىٰ: ﴿ٱلْمُؤْمِنُ﴾ [الحشر: ٢٣]، وقوله تعالىٰ: ﴿ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [آل عمران: ٢٨].

ونحو ذلك، فهذا في الأسماء.

وفي الأفعال أيضًا: (يؤمن)، (يؤمنون)، (يُؤْلُونَ).

وهذا لم يتفق فيه القُرَّاء علىٰ وجه واحد.



❁ قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

{الثالثة: الإظهار والإدغام، والأصل الإظهار ثم يحدث الإدغام في المِثْلَين، أو في المُتَقَارِبين، وفي كلمة وفي كلمتين، وهو نوعان: إدغام كبير انفرد به أبو عمرو، وهو إدغام المُتَحَرِّك، وإدغام صغير لجميع القُرَّاء، وهو إدغام السَّاكن}.

الشَّرح

الإدغام يمكن أن يُفسَّر بأنه: النُّطق بالحرفين حرفًا مُشَدَّدًا(١).

وأسباب الإدغام ثلاثة: التَّماثل، والتَّجانس، والتَّقارب(٢):

فالتَّماثل: أن يَتَّفِق الحرفان في الاسم والرَّسم، كالباء مع الباء، والتاء مع التاء(٣)، وهكذا.

والتَّجانس: أن يتفق الحرفان في المخرج ويختلفا في بعض الصفات، كالذال مع الثاء، والثاء مع الظاء، والتاء مع الدال(٤).

والتَّقارب: أن يَتَقَارَب الحرفان في المَخْرَج، كالدال مع السين، أو في الصفة، كالتاء مع الشين، أو في المَخْرَج والصفة، كاللام مع الراء.

ثم إنَّ الحروف مِن حيث الإدغام والإظهار علىٰ ثلاثة أقسام(٥):

الأول: ما يَجِب فيه الإدغام: وهو أن يكون الحرفان مِثلين أَوّلهما ساكن، مثل: قوله تعالىٰ: ﴿مِّن نَّصِرِينَ﴾ [آل عمران: ٢٢]، وقوله تعالىٰ:

---

(١) انظر: «النشر في القراءات العشر» (١/ ٢٧٤).

(٢) انظر: «فتح رب البرية شرح المقدمة الجزرية» (ص٥٩).

(٣) انظر: «هداية القاري إلىٰ تجويد كلام الباري» (١/ ٢١٧).

(٤) انظر: المصدر السابق (١/ ٢٢١).

(٥) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢/ ١٩) وما بعدها، «الإتقان» (١/ ٣٣٠) وما بعدها.

﴿يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]، وقوله تعالىٰ: ﴿فَلَا يُسْرِف فِّي ٱلْقَتْلِ﴾ [الإسراء: ٣٣].

الثاني: ما يجب فيه الإظهار: بأن يَنْطِق اللسان بالحرف مُسْتَقِلًّا بنفسه واضحًا بصفاته. وأسبابه ثلاثة:

١ ـ أن يتباين الحرفان مَخْرَجًا وصِفَة.

٢ ـ أن يَتَبَايَن الحرفان مَخْرجًا.

٣ ـ أن يتباين الحرفان صِفَة.

فاختلاف المَخْرج ولو قَلَّ مِن أسباب الإظهار، كذلك تَبَايُن الصِّفَتَين.

الثالث: ما يجوز فيه الإدغام والإظهار: وهو ما اجتمعت فيه عِلَّة كلٍّ مِن الإظهار والإدغام، كاختلاف الحرفين مع تَقارب المَخْرج، مثل: قوله تعالىٰ: ﴿قَالَت طَّآئِفَةٌ﴾ [الأحزاب: ١٣]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَدَّت طَّآئِفَةٌ﴾ [آل عمران: ٦٩].

وينقسم الإدغام عند القرّاء إلىٰ قسمين(١):

الأول: الإدغام الصغير، وهو أن يلتقي حرفان مُتَمَاثِلان أو مُتجانسان أو مُتقارِبان، الأول منهما ساكن والثاني مُتَحَرِّك، ثم إنَّ السُّكون في الحرف الأَوَّل علىٰ نَوعين:

١ ـ سكون أصلي، كالدال في (قد) مِن قوله تعالىٰ: ﴿وَقَد دَّخَلُواْ﴾ [المائدة: ٦١]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَقَد تَّبَيَّنَ﴾ [العنكبوت: ٣٨].

٢ ـ سكون عارض، وهذا ذَكَر له القُرَّاء تسعة أنواع، منها(٢):

١ ـ الباء مع الفاء، كقوله تعالىٰ: ﴿أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ﴾ [النساء: ٧٤]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾ [الرعد: ٥]، وقوله تعالىٰ: ﴿ٱذْهَبْ فَمَن تَبِعَكَ﴾ [الإسراء: ٦٣].

---

(١) انظر: «النشر في القراءات العشر» (١/ ٢٧٤) وما بعدها.

(٢) انظر: المصدر السابق (٢/ ٨) وما بعدها.

٢ ـ الباء مع الميم، كقوله تعالىٰ: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، وقوله تعالىٰ: ﴿يَٰبُنَيَّ ٱرۡكَب مَّعَنَا﴾ [هود: ٤٢].

٣ ـ الثاء مع التاء، كقوله تعالىٰ: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثۡتُمۡ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٢].

٤ ـ الثاء مع الذال، كقوله تعالىٰ: ﴿يَلۡهَثۚ ذَّٰلِكَ﴾ [الأعراف: ١٧٦].

٥ ـ الدال مع الثاء، كقوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يُرِدۡ ثَوَابَ ٱلدُّنۡيَا نُؤۡتِهِۦ مِنۡهَا وَمَن يُرِدۡ ثَوَابَ ٱلۡأٓخِرَةِ نُؤۡتِهِۦ مِنۡهَاۚ﴾ [آل عمران: ١٤٥]... إلخ.

الثاني: الإدغام الكبير، وهو أن يلتقي حرفان مُتماثلان أو مُتجانسان أو مُتقاربان، الأول منها مُتَحَرِّك.

وسمِّي بالكبير؛ إما لأنه أكثر مِن الصغير، أو لما فيه مِن تصيير المُتَحَرِّك ساكنًا، أو لما فيه مِن الصُّعوبة، أو لكثرة وقوعه إلىٰ الحركة أكثر مِن السكون، أو لشموله في المِثْلَين والجِنْسَين والمُتَقَارِبَين[1].



(١) انظر في هذا الباب: «النشر في القراءات العشر» (١/ ٢٧٤)، (٢/ ٢)، (٢/ ٢٢).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

{الرابعة: الإمالة، وهي: أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء، والأصل الفتح، ويُوجِب الإمالة: الكسر أو الياء}.

الشَّرح

معنىٰ الإمالة: تقريب الألف نحو الياء، والفتحة نحو الكسرة[١].

وفائدتها: سهولة اللفظ، وذلك أخف علىٰ اللسان؛ ولهذا أمال مَن أمال مِن القُرّاء، أما مَن فتح فإنه راعىٰ كون الفتح أمتن، وأنه الأصل.

والإمالة والفتح لغتان مَشهورتان: فالفتح لغة أهل الحجاز وغيرهم، والإمالة لغة عامة أهل نَجد مِن تَمِيم وأسد وقيس وغيرهم[٢].

والقُرّاء في الإمالة علىٰ مذاهب:

مِنهم من لم يُمِل، مثل ابن كثير، ومنهم المُكْثِر من الإمالة، كوَرْش، وأبي عمرو، وحمزة، والكسائي، ومنهم من هو مُقِلٌّ، كقالون، وابن عامر، وعاصم رحمهم الله أجمعين[٣].



---

(١) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢/ ٣٠)، «فتح رب البرية شرح المقدمة الجزرية» (ص١٢٥).

(٢) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢/ ٣٠).

(٣) انظر في هذا الباب: المصدر السابق (٢/ ٢٩) وما بعدها.

❁ قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

{الخامسة: الترقيق والتفخيم، والحروف علىٰ ثلاثة أقسام:

١ ـ مُفخَّم في كل حال، وهي حروف الاستعلاء السبعة.

٢ ـ ومُفخَّم تارة، ومُرَقَّق أخرىٰ، وهي الراء واللام والألف.

فأما الراء: فأصلها التَّفخيم، وتُرقَّق للكسر والياء.

وأما اللَّام: فأصلها التَّرقيق، وتُفخَّم لحروف الإطباق.

وأما الألف: فهي تابعة في التفخيم والترقيق لما قبلها.

٣ ـ والمُرقَّق علىٰ كل حال: سائر الحروف}.

الشَّرح

التَّفخيم: هو تَضخيم المَدَىٰ الصوتي للحرف وتفخيمه، ويقولون: تَسْمِينه.

والترقيق: يُقابل التَّفخيم، كأنه إنحاف للحرف وذُبول له[(١)].

والاستعلاء: ارتفاع اللسان إلىٰ الحَنَك الأعلىٰ عند النطق بحروف (خُصَّ ضَغْطٍ قِظْ)[(٢)].

والإطباق: إطباق اللسان علىٰ الحَنَك الأعلىٰ عند النُّطق بحروفه (الصاد والضاد والطاء والظاء)، بحيث ينحصر الصوت بينهما، وحروفه مُتفاوتة ليست سواء في القوة، فالطاء أقوىٰ، ثم الضاد، ثم الصَّاد، ثم الظاء[(٣)].

والراءات: الأصل فيها التَّفخيم والتَّغليظ، وقد تُرَقَّق في حالات مُعَيَّنة.

---

(١) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢/ ٩٠)، «هداية القاري إلىٰ تجويد كلام الباري» (١/ ١٠٣).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/ ٨١).

(٣) انظر: المصدر السابق (١/ ٨٢).

واللَّامات: الأصل فيها الترقيق، وقد تُفَخَّم أو تُغَلَّظ في حالات؛ لمشاركتها الراء في المَخْرَج.

والكلام في هذه القضايا يطول، فمن أراد التَّوَسُّع فعليه بكتب التجويد والقراءات(١).



(١) انظر في هذا الباب: «فتح رب البرية شرح المقدمة الجزرية» (ص٤١) وما بعدها.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

﴿السادسة: الوقف، وهو على ثلاثة أنواع: سكون جائز في الحركات الثلاثة، ورَوم في المضموم والمكسور، وإشمام في المضموم خاصة﴾.

الشَّرْح

الوقف: قَطْع الصوت مع التَّنَفُّس، وهو علىٰ ثلاثة أنواع:

الأول: السكون المَحض، ويكون في المرفوع والمنصوب والمجرور، وهو الأصل.

الثاني: الرَّوم: وهو الإتيان ببعض الحركة بصوت خَفِي يَسْمَعه القريب دون البعيد، ويكون في المجرور والمرفوع(١).

الثَّالث: الإشمام: وهو ضَمّ الشَّفَتَين بعد إسكان الحرف، بحيث يَراه المُبْصر دون الأعمىٰ، ويكون في المرفوع فقط(٢).

وفائدة الرَّوْم والإشمام: بيان أصل الحَرَكة.



(١) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢/ ١٢١).

(٢) انظر: المصدر السابق (٢/ ١٢١).

❁ قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

{السَّابعة: مُراعاة الخط في الوقف}.

❁ الشَّرح ❁

قد يحتاج القارئ إلىٰ الوقوف علىٰ غير موضع وقف، وَقْفًا اضطراريًّا، كأن يَعرض للقارئ سُعال أو ضِيق نَفَس، أو وَقْفًا اختباريًّا، فمِن ثَمّ يحتاج إلىٰ معرفة الرَّسم في المصحف، حتىٰ لا يَقِف علىٰ وَسَط كلمة؛ فإنَّ اللفظ قد يكون مرسومًا بكلمتين، وقد يكون مرسومًا بكلمة، وعليه:

* فما كان مفصولًا في الكلمة الواحدة في الرَّسم يُوقَف فيه علىٰ الفاصلة[1]: مثل: كلمة (إنما)، جاءت مفصولة (إن) لوحدها، و(ما) لوحدها في موضع واحد ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ﴾ [الأنعام: ١٣٤]، ففي هذا الموضع له أن يقف علىٰ (إنّ).

ومثل: (عن) (ما) في قوله تعالىٰ: ﴿عَن مَّا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأعراف: ١٦٦]، فهنا له أن يقف علىٰ (عن).

* وما كان موصولًا في الكلمة الواحدة في الرَّسم يوقف فيه علىٰ آخر الموصول: كما في قوله تعالىٰ: ﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٠]، وقوله تعالىٰ: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا﴾ [البقرة: ٩٠].

* وما كان ثابتًا مِن حروف المد في آخر الكلمة أثبتناه: كقوله تعالىٰ: ﴿وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمل: ١٥]، فهنا لا يُوقَف علىٰ اللام مِن (وقال)، بل علىٰ ألف التثنية، ومثله قوله تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ﴾ [الأعراف: ٢٢].

* وما كان محذوفًا فيُحذف: مثل كلمة (أيّه) في قوله تعالىٰ: ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَ السَّاحِرُ﴾ [الزخرف: ٤٩]، فإنه يُوقَف فيها علىٰ الهاء دون زيادة ألف؛ مُراعاة للرَّسم.

---

(١) انظر في هذا الباب: «النشر في القراءات العشر» (٢/ ١٤٤) وما بعدها.

❁ قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

{الثامنة: إثبات الياءات وحذفها وتسكينها وفتحها}.

الشَّرح

القُرَّاء تَناولوا نوعين مِن الياءات(١):

الأولىٰ: ياءات الإضافة.

الثانية: ياءات زوائد.

فالياء الزائدة الدَّالة علىٰ المُتَكَلِّم تَتَّصِل بالاسم، مثل: (نفسي)، أو الفعل، مثل: (فَطَرني)، أو الحرف، مثل: و(لي)، فهذه الياءات أُثبت بعضها خطًّا في المصحف العثماني، وحُذفت في مواضع.

وهذه الياءات منها ما هو لام الكلمة، ومنها ما هو ياء المتكلم، ومنها ما هو ياء المنقوص.

وقيل لها: ياءات زائدة؛ لأنها زائدة علىٰ خط المصحف عند مَن أثبتها مِن القرّاء في التلاوة: كقوله تعالىٰ: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا﴾ [الكهف: ٣٩]، وقوله تعالىٰ: ﴿اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ﴾ [غافر: ٣٨]، وقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف: ٩٠]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ﴾ [إبراهيم: ٤٠]، وقوله تعالىٰ: ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ [هود: ١٠٥]، وقوله تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ [الكهف: ٦٤]، وقوله تعالىٰ: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾ [الزخرف: ٦٨]، بدون ياء في الرَّسم، وبعضهم يُثْبِتها.

وهناك بعض الكتب تُعالج هذه القضايا والتفاصيل، فيحسن للإنسان أن يراجعها من أجل أن تكون كتابته سليمة، ومَظَانّها:

١ ـ كتب النحو.

٢ ـ الكتب التي تذكر أحوال الكلمات والحروف مِن جهة الرَّسْم والإملاء والنحو.

---

(١) انظر في هذا الباب: «النشر في القراءات العشر» (٢/ ١٦١) وما بعدها.

٣ ـ القواميس اللغوية.

٤ ـ كتب المعاجم المنقولة مِن كتب النحو والتَّصريف التي تجمع كثيرًا مما يحتاجه القارئ من مصطلحات وأدوات وما إلىٰ ذلك، في النحو والتصريف والبلاغة، مثل:

أ ـ معجم في الإعراب والإملاء، لإميل يعقوب.

ب ـ علوم اللغة العربية، للدكتور محمد الأشقر.

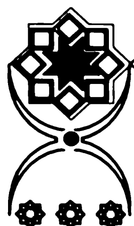
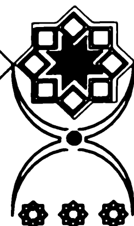
ج ـ المعجم الميَّسر في القواعد والبلاغة والإنشاء والعروض، لمحمد أمين.

د ـ المعجم المُفَصَّل في علوم البلاغة، لإنعام عكاوي.



الباب التاسع

في الوقف

الوقف

❁ قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

{البَابُ التَّاسِع: في المواقف، وهي أربعة أنوع: مَوْقِف تام، وحَسَن، وكاف، وقَبِيح، وذلك بالنَّظر إلىٰ الإعراب والمعنىٰ.

فإن كان الكلام مُفْتَقِرًا إلىٰ ما بعده في إعرابه أو معناه، وما بعده مُفتقرًا إليه كذلك؛ لم يَجُز الفصل بينهما، والوقف علىٰ الكلام الأول قبيح؛ وذلك الفصل بين كل مَعْمُول وعَامِله، وبين كل ذي خَبَر وخَبَره، وبين كل ذي جواب وجَوابه، وبين كل ذي مَوصُول وصِلَته.

وإن كان الكلام الأوّل مُسْتَقِلًّا يُفهَم دون الثاني، إلا أن الثاني غير مُسْتَقِل إلا بما قبله؛ فالوقف علىٰ الأوّل كافٍ؛ وذلك في التَّوابع والفَضلات، كالحال، والتَّمييز، والاستثناء وشبه ذلك، إلا أنّ وَصْل الاستثناء المُتَّصِل آكد مِن المُنقطع، ووَصْل التَّوابع والحال إذا كانت اسمًا مُفردًا آكد مِن وَصْلها إذا كانت جُملة.

وإن كان الكلام الأول مُسْتَقِلًّا والثاني كذلك؛ فإن كانا في قصة واحدة فالوقف علىٰ الأوّل حَسَن، وإن كانا في قِصَّتين مُخْتَلِفَتين فالوقف تامّ.

وقد يختلف الوقف باختلاف الإعراب أو المعنىٰ؛ ولذلك اختلف الناس في كثير مِن المواقف، ومن أقوالهم فيها راجح، ومرجوح، وباطل، وقد يُوقَف لبيان المراد وإن لم يَتِم الكلام.

تنبيه: هذا الذي ذكرنا مِن رَعْي الإعراب والمعنىٰ في المواقف استقرّ عليه العمل، وأخذ به شيوخ المُقْرِئين.

وكان الأوائل يُراعون رؤوس الآيات، فيقفون عندها؛ لأنها في القرآن كـ (الفِقَر) في النَّثر، والقوافي في الشِّعر، ويُؤَيِّد ذلك: ما أخرجه الترمذي عن

أم سَلَمة ﵂، أن رسول الله ﷺ كان يُقطِّع قراءته، يقول: (الحمد لله ربِّ العالمين)، ثم يقف، (الرحمن الرحيم)، ثم يقف[١]﴾.

الشَّرْح

قوله: (الباب التاسع: في المواقف)

الوقف عند القُرّاء: «هو قَطْع الصوت عند آخر الكلمة زَمَنًا يُتَنَفَّس فيه عادة بِنِيّة استئناف القراءة لا بِنِيّة الإعراض عنها، ويكون في رؤوس الآي وأوساطها، ولا يأتي في وسط الكلمة، ولا فيما اتَّصل رَسْمًا»[٢].

والوقف قضية يُحَدّدها المعنىٰ، ويَحكُم فيها السِّياق، وتَتَّصِل بتجويد الأداء، ويصعب وضع قواعد مُنضبطة، وإن أمكن ذلك في مواضع مُعَيَّنة مُحَدَّدة، لكن السواد الأعظم من هذا يرجع إلىٰ المعنىٰ والإعراب؛ فقد يكون الوقف كافِيًا باعتبار، وتامًّا باعتبار آخر.

ولذلك نجد اختلافًا في المصاحف أحيانًا في علامة الوقف، فالأمر يرتبط بالإعراب والمعنىٰ.

وعلامات الضَّبط في الوقف وغيره لم تكن موجودة في المصاحف حينما كُتِبَت علىٰ عَهْد عثمان ﵁، إنما وُجِدَت مُتَأَخِّرة.

قوله: (موقِف تام).

الوقف التام[٣]: هو الوقف علىٰ معنىً تام لا تَعَلُّق لما بعده بما قبله، لا مِن ناحية اللفظ ولا مِن ناحية المعنىٰ، وهذا غالب ما يكون عند: رؤوس الآيات، وانقضاء القصص.

ومِن أمثلته: الوقوف علىٰ كلمة (الدِّين) مِن قوله تعالىٰ: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤].

---

(١) أخرجه الترمذي، (٢٩٢٧)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٥٠٠٠).
(٢) «الإتقان في علوم القرآن» (١/ ٢٣٣).
(٣) انظر في هذا الباب: «النشر في القراءات العشر» (١/ ٢٢٤) وما بعدها.

والوقوف علىٰ كلمة (عليم) مِن قوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٩]، ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة: ٣٠].

* وقد يكون هذا التَّمام قبل انقضاء الآية مثل: الوقف علىٰ (أذلة) مِن قوله تعالىٰ: ﴿وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً ۖ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤]، باعتبار أن قوله تعالىٰ: ﴿وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً﴾، مِن كلام مَلِكة سبأ، وقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ مِن كلام الله تَصْدِيقًا لقولها. وهذا أحد القولين في الآية[1].

* وقد يكون الوقف تامًّا في وسط الآية، كالوقف علىٰ ﴿جَآءَنِي﴾ في قوله تعالىٰ: ﴿لَّقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ ٱلذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَآءَنِي ۗ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِلْإِنسَٰنِ خَذُولًا﴾ [الفرقان: ٢٩].

* وقد يكون هذا التَّمام بعد جُزْء في الآية التي بعدها مثل: الوقف علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَدَ ٱللَّهُ﴾ [الصافات: ١٥١ ـ ١٥٢].

والوقف علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ ﴿١﴾ قَيِّمًا﴾ [الكهف: ١ ـ ٢].

قوله: (وحسن).

الوقف الحَسَن: هو الوقف علىٰ ما تَعَلَّق بما بعده لفظًا لا معنىٰ، فما كان ارتباطه مِن جهة اللفظ، سُمِّي بالحسن؛ لأنه في نَفْسه حَسَن مُفِيد، لكن لا ينبغي الابتداء بما بعده؛ لتَعَلُّقه بما قبله لفظًا إلا إذا كان رأس آية[2].

مثاله: الوقف علىٰ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ١]، فالمعنىٰ تام، والجملة مفيدة ـ مبتدأ وخبر ـ لكن ما بعده مُرْتَبِط به مِن جِهَة اللفظ؛ فإن قوله: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ صِفَة للفظ الجلالة ﴿لِلَّهِ﴾.

قوله: (وكاف).

الوقف الكافي: هو الوقف علىٰ ما تَعَلَّق بما بعده في المعنىٰ دون اللفظ،

---

(١) انظر: «تفسير ابن الجوزي» (٣/ ٣٦١).

(٢) انظر: «النشر في القراءات العشر» (١/ ٢٢٨)، «هداية القاري» (١/ ٣٦٩).

وسُمِّي بالكافي؛ للاكتفاء به عمَّا بعده[1].

فهو كالوقف التَّام في جواز الوَقْف عليه والابتداء بما بعده، لكن لما وُجد نوع ارتباط في المعنىٰ قيل له: كافيًا، ومَظَانه: رؤوس الآي، مثل قوله تعالىٰ: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ① ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ② وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ③ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ﴾ [الأعلىٰ: ٢ ـ ٤]، فكل جملة تامة من حيث الإعراب، ومِن جهة المعنىٰ كلها أوصاف لموصوف واحد، فبهذا الاعتبار يكون الوقف عليها كافيًا؛ لأن الأول مُستقل بذاته لفظًا ومُرْتبط بما بعده معنىٰ.

ثم إنَّ الكفاية تتفاوت، وليست علىٰ مستوىٰ واحد في الوقف الكافي، فمثلًا: الوقف علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ مِن قبيل الوقف الكافي، ولو وصلنا: ﴿فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا﴾، فإنه أفضل في الكفاية، ولو وصلنا الآية: ﴿فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠]، فإن ذلك أكثر كفاية، فالكفاية تتفاوت.

وللإعراب أو التفسير أَثَر في تَسْمِية الوقف، فقد يكون الوقف كافيًا علىٰ إعراب أو تفسير، وليس كذلك علىٰ تفسير أو إعراب آخر، كقوله تعالىٰ: ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَـٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَـٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَـٰنُ وَلَـٰكِنَّ ٱلشَّيَـٰطِينَ كَفَرُوا۟ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَـٰرُوتَ وَمَـٰرُوتَ ۚ﴾ [البقرة: ١٠٢].

فإذا قلنا: إن (ما) نافية في قوله: ﴿وَمَآ أُنزِلَ﴾، يكون الوقف كافيًا، وإن قلنا: إنها موصولة، يكون الوقف غير كاف.

قوله: (وقبيح).

الوقف القبيح: هو الوقف علىٰ ما يُفسِد المعنىٰ، أو يُوجِب معنىٰ مُحَرَّمًا[2]، ولا يجوز إلا عند الاضطرار، لانقطاع نَفَس، ونحوه، وإلا عُدَّ فاعله مُتلاعِبًا بالقرآن، مثل: الوقف علىٰ المُضاف دون المضاف إليه، والاسم

---

(١) انظر: «النشر في القراءات العشر» (١/ ٢٢٨)، «هداية القاري» (١/ ٣٧٢).

(٢) انظر: «النشر في القراءات العشر» (١/ ٢٢٩)، «هداية القاري» (١/ ٣٨٢ ـ ٣٨٢).

الموصول دونه صِلَته، والمبتدأ دون خَبَره، كالوقف علىٰ (بسم) مِن البَسْمَلَة.

ومِن أمثلته: الوقف علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ﴾ [النساء: ١١]؛ فإنه يُوجِب في ذِهْن السَّامع أنَّ النِّصف للواحدة وللأبوين أيضًا، وليس الأمر كذلك، فالوقف هنا قبيح جدًّا يُفسِد المعنىٰ.

ومن أمثلة الوقوف المُتَكَلَّفة المُغْرِبة:

١ ـ الوقف علىٰ قوله: ﴿وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ أَنتَ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ثم يبتدئ بقوله: ﴿مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٦٨]، يعني: يا مولانا، وهذا لعِب بالقرآن(١).

٢ ـ الوقف علىٰ قوله: ﴿ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ﴾ [النساء: ٦٢]، ثم يبتدئ بقوله: ﴿بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا﴾ [النساء: ٦٢](٢).

٣ ـ الوقف علىٰ قوله: ﴿فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ﴾ [البقرة: ١٥٨]، ثم يَبتدئ بقوله: ﴿عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾(٣).

٤ ـ الوقف علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّىٰ﴾، أي: مُسمَّاة معروفة، ثم يبتدئ بقوله: ﴿سَلْ سَبِيلًا﴾، يعني: واسأل طريقًا موصلة إليها(٤).

والقُرَّاء الكبار ليسوا علىٰ سَنَن واحد في قضايا الوقف والابتداء(٥):

فنافع المدني كان يَتَخَيَّر محاسن الوقف والابتداء بحسب المعنىٰ.

وابن كثير المكي كان يراعي الوقف علىٰ رؤوس الآي مُطلقًا، **ولا يَتَعَمَّد الوقف في أوساط الآي إلا في ثلاثة مواضع**:

الأول: قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧].

والثاني: قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩].

---

(١) انظر: «النشر في القراءات العشر» (١/ ٢٣١).

(٢) انظر: المصدر السابق. (٣) انظر: المصدر السابق.

(٤) انظر: المصدر السابق (١/ ٢٣١ ـ ٢٣٢).

(٥) انظر: المصدر السابق (١/ ٢٣٨).

والثالث: قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌۗ﴾ [النحل: ١٠٣].

وأبو عمرو ابن العلاء كان يَتَعَمَّد الوقف علىٰ رؤوس الآي ويقول: «هو أحب إليّ»[١].

وعاصم الكوفي كان يُراعي حُسْن الابتداء فيما ذكره بعضهم، كأبي الفضل الرازي[٢]، وله كتاب في معاني الأحرف السبعة، وهو جَيِّد في بابه، وهو غير الفخر الرازي.

وعاصم والكسائي كانا يطلبان الوقف حيث يَتِم الكلام[٣].

وحمزة كان يقف عند انقطاع النَّفَس؛ علَّلوا هذا: بأن قراءته تَعْتَمِد علىٰ التَّحْقيق والمَدّ الطويل[٤]، مع أن ابن الجَزَري يُعلِّل ذلك: بأن القرآن عنده كالسُّورة الواحدة، فلم يكن يَتَعَمّد وقفًا مُعَينًا.

وهكذا بقية القرّاء كانوا يُراعُون الحُسن في كل وقف وابتداء[٥].

ومِن خلال تقديم هذه القواعد التي افتتح بها ابن جُزَي تفسيره، نجد أنه سيبني عليها ويُحِيل إليها؛ ليُوجز ولا يُسهب، وهو ما سيفعله في ثنايا التفسير.



---

(١) «الإتقان في علوم القرآن» (١/ ٢٩٨).

(٢) «النشر في القراءات العشر» (١/ ٢٣٨).

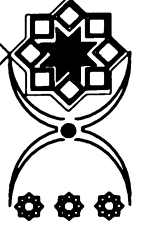
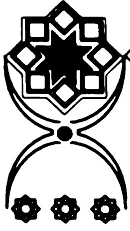
(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق.

الباب العاشر

في الفصاحة والبلاغة وأدوات البيان

أوَّلًا: التعريف بالفصاحة والبَلاغَة

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

{**الباب العاشر: في الفصاحة والبلاغة وأدوات البيان.**

أما الفصاحة فلها خمسة شروط:

الأول: أن تكون الألفاظ عَرَبِيَّة، لا ممَّا أحدثها المُولَّدون، ولا ممَّا غلطت فيه العامَّة.

الثاني: أن تكون مِن الألفاظ المُسْتَعْملة، لا مِن الوَحْشِية المُسْتَثْقَلَة.

الثالث: أن تكون العبارة واقعة علىٰ المعنىٰ مُوَفِّية له، لا قاصرة عنه.

الرابع: أن تكون العبارة سَهْلة سالمة مِن التَّقعير[1].

الخامس: أن يكون الكلام سالمًا مِن الحشو الذي لا يُحتاج إليه.

وأما البَلاغة: فهي سِياق الكلام علىٰ حسب ما يقتضيه الحال والمقام مِن الإيجاز والإطناب، ومِن التَّهويل والتعظيم والتَّحقير، ومن التصريح والكناية والإشارة، وشبه ذلك؛ بحيث يَهُزّ النُّفوس، ويُؤَثِّر في القلوب، ويقود السَّامع إلىٰ المُراد أو يكاد}.

الشَّرح

قوله: (أما الفصاحة فلها خمسة شروط: ...)

الفصاحة في اللغة: البيان والظهور[2].

وفي الاصطلاح: تقع وصفًا للكلمة والكلام والمتكلم.

ففصاحة الكلمة: سلامتها مِن تَنَافُر الحروف، ومُخالفة القياس، والغرابة.

---

(١) وفي نُسْخَة: التَّعقيد.

(٢) «القاموس المحيط» (ص٢٣٤)، مادة (فصح).

فتَنَافر الحروف، نحو لفظة (الظِّش) للموضع الخَشِن.

ومُخَالَفَة القِياس: مُخالفة القانون الصَّرفي، كجمع بُوق علىٰ بُوقات.

والغرابة: كون الكلمة غير واضحة المعنىٰ، كـ (تكَأْكَأَ) بمعنىٰ: اجتمع.

وفصاحة الكلام: سلامته من تَنَافُر الكلمات، ومِن ضعف التأليف، والتعقيد، مع فصاحة الكلمات.

وضعف التأليف: مُخالفة القانون النحوي.

والتَّعقيد: أن يكون الكلام خَفِي الدلالة علىٰ المعنىٰ، فإن كان الخفاء مِن جهة اللفظ فهو تعقيد لفظي، وإن كان مِن جهة المعنىٰ فهو تعقيد معنوي.

وفصاحة المتكلم: مَلَكة يُقْتَدر بها علىٰ التعبير عن المقصود، في أي غرض كان، بكلام فصيح[1].

قوله: (الأول: أن تكون الألفاظ عَرَبِيَّة)، أي: غير مُوَلَّدة.

قوله: (الثاني: أن تكون مِن الألفاظ المُسْتَعملة، لا مِن الوَحْشِية المُستثقَلة)، أي: غير مهجورة.

قوله: (وأما البلاغة: فهي سياق الكلام علىٰ ما يقتضيه الحال والمقام).

البلاغة في اللغة: الوصول والانتهاء[2].

وفي الاصطلاح: تقع وصفًا للكلام والمُتَكَلِّم، أما الكلمة فلا يُقال عنها إنها بليغة.

فبلاغة الكلام: مُطابقته لمُقْتَضىٰ الحال مع فصاحته.

والحال هو الأمر الدَّاعي إلىٰ التَّكَلُّم بصورة مخصوصة.

والمُقتضىٰ: الصُّورة التي تُورَد عليها العبارة.

فمثلًا المَدْح حالٌ يدعو لأن تُورِد الكلام علىٰ سبيل الإطناب، وذكاء

---

(١) انظر: «الإيضاح في علوم البلاغة» (١/ ١٧)، «دروس البلاغة» (ص١٧).

(٢) انظر: «الصحاح» (٤/ ١٣١٦)، مادة (بلغ).

المُخاطب حالٌ يدعو لأن تُورِد الكلام علىٰ سبيل الإيجاز. فالحال هنا: المَدْح والذّكاء، والمُقتضىٰ: الإطناب والإيجاز[1].

فالكلام يُسَمَّىٰ بليغًا؛ لبلوغه الأوصاف اللَّفظية والمعنوية، فلابد في البلاغة مِن مُراعاة الألفاظ والمعاني والتَّركيب، فهي تَشْمل اللفظ والمعنىٰ، ومِن ثَمَّ فإن كل كلام بليغ يجب أن يكون فصيحًا، وليس كل كلام فصيح بليغًا، وليس كل فصيح من الناس بليغًا.

وبلاغة المُتَكَلِّم: هي مَلَكة يكون معها قادرًا علىٰ التَّعبير عن المقصود بكلام بليغ في أي غَرَض كان.

وعلوم البلاغة عند المتأخرين ثلاثة:

الأول: علم المعاني.

الثاني: علم البيان.

الثالث: علم البديع.

فما يُحترز به مِن الخطأ هو علم المعاني.

وما يُحترز به مِن التعقيد المعنوي هو علم البيان.

وما يُعلَم به تحسين الكلام بعد مُراعاة مُقتضىٰ الحال هو: البديع.

فإذا كان الكلام مُطابِقًا لمُقتضَىٰ الحال مع فصاحته فهو بليغ، قيل له ذلك؛ لأن المُتَكَلِّم يَبْلغ به إلىٰ الإفصاح عن جميع مُراده بكلام سَهْل واضح، يَقْبَله السَّامع، ويَصِل إلىٰ نَفْسه.

قوله: (مِن الإيجاز والإطناب).

هذه مُقتضيات أحوال، فأحيانًا الحال تقتضي الإيجاز، وأحيانًا الإطناب وهكذا.

والأصل في الكلام أن يُؤدَّىٰ بألفاظ علىٰ قَدْر المعاني، وكل لفظ يدل

---

(١) انظر: «الإيضاح في علوم البلاغة» (١/ ٤١)، «دروس البلاغة» (ص٢٠).

علىٰ معنىٰ ظاهر أو مُقَدَّر، فإذا كانت الألفاظ مُساوِية للمعاني فهو المُساواة، وإن كانت الألفاظ أكثر فهو الإطناب، وإن كانت الألفاظ أقل فهو الإيجاز. وكل واحد مِن الثلاثة بليغ في موضعه.

ومِن أمثلة الإيجاز في القرآن:

قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ﴾ [المائدة: ٩٠]، فلم يقل: اجتنبوا شربه، أو بيعه، أو إهداءه، أو تخزينه، أو تخليله؛ ليشمل جميع ذلك، وهذا مِن الإيجاز.

وقوله تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [يونس: ٢٥]، يدعو كل أحد.

ومثله حذف المضاف كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]: يعني أهل القرية.

وكذلك حَذف الجملة أو الجُمل التي يدل عليها السِّياق، كقوله تعالىٰ: ﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ فَٱنفَلَقَ﴾ [الشعراء: ٦٣]، أي: فَضَرَبه فانفلق، فهذه جملة فعلية حُذفت؛ ثِقَة بفَهْم السَّامِع.

مِن أمثلة الإطناب: التَّكرار في مقام التَّهويل، كقوله تعالىٰ: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ [المرسلات: ١٥، ١٩، ٢٤، ٢٨، ٣٤، ٣٧، ٤٠، ٤٥، ٤٧، ٤٩]، تكررت في عشرة مواضع مِن السورة، والأرجح أنَّ كل واحدة تَتَّصل بما ذُكر قَبْلها، فهذا يُقابل الإيجاز، والعرب تميل إلىٰ الإيجاز، والإطناب في موضعه من البلاغة، وإلا كما قال جعفر بن يحيىٰ البَرْمَكي(١): «إن قدرتم أن تجعلوا كُتبَكم تَوقِيعات فافعلوا»(٢)، كُتُبكم أي: رسائلكم أو خطاباتكم، وتوقيعات، يعني: كلمات معدودة، وهذا هو الإيجاز.

---

(١) جَعْفَر بن يحيىٰ بن خالد، أبو الفضل البرْمكي، وزير الرَّشيد العباسي، استوزره هارون الرشيد، فانقادت له الدولة، يحكم بما يشاء فلا تُردّ أحكامه، إلىٰ أن نَقِم الرشيد علىٰ البرامكة نقْمته المشهورة، فقتله في مُقَدّمتهم، ثم أحرق جُثَّته بعد سنة، قُتل سنة (١٨٧هـ). انظر: «تاريخ بغداد وذيوله» (٧/ ١٦٤)، «وفيات الأعيان» (١/ ٣٤٢).

(٢) انظر: «الكامل للمبرد» (١/ ٢٣٩)، «التذكرة الحمدونية» (٦/ ٣١٤)، «أدب الكتاب» للصولي (ص٢٢٨).

وتُسْتَحَبّ الإطالة عند الإعذار، والإنذار، والتَّرهيب والترغيب، والإصلاح بين القبائل، ونحو ذلك.

والمقصود أن يكون المقال مُوافقًا لمُقتضىٰ الحال.

قال الخليل بن أحمد: «يطول الكلام ليُفهم، ويُوجَز ليُحفظ»[١].

قوله: (ومن التَّهْوِيل).

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَٰبِ ٱلْجَحِيمِ﴾[٢] [البقرة: ١١٩]، قيل هذا علىٰ سبيل التَّهويل[٣]، كقولك: لا تسأل عن فلان؛ يعني لشدّة حاله، أو لشِدَّة فقره مثلًا.

٢ ـ قوله تعالىٰ: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨]، ما الذي غشيهم؟ الإبهام لقَصْد التَّهويل[٤].

٣ ـ قوله تعالىٰ: ﴿يَٰحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ﴾ [يس: ٣٠]، هذا يدل علىٰ التهويل أيضًا[٥]؛ لكفرهم وعُتوِّهم علىٰ الله وعلىٰ رسله ـ عليهم الصلاة والسلام ـ.

٤ ـ قوله تعالىٰ: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١]، جواب (إذا) محذوف؛ ليكون أبلغ في التَّهويل، فيُقَدِّر السَّامع أقصىٰ ما يُتَصَوَّر[٦].

٥ ـ قوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٧﴾ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ [الانفطار: ١٧ ـ ١٨]، كرره للتَّهويل[٧].

٦ ـ قوله تعالىٰ: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ﴿١﴾ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴿٢﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ١ ـ ٣][٨].

---

(١) «العمدة في محاسن الشعر وآدابه» (١/ ١٨٦).
(٢) قرأ نافع بفتح التاء والجَزم علىٰ النهي. انظر: «حجة القراءات» (ص١١١).
(٣) انظر: «تفسير أبي السعود» (١/ ١٥٢).
(٤) انظر: «تفسير ابن جُزي» (٣/ ١٠٩).
(٥) انظر: المصدر السابق (٣/ ٦٣٣).
(٦) انظر: المصدر السابق (٤/ ٦٣٧).
(٧) انظر: المصدر السابق (٤/ ٦٢٥).
(٨) انظر: المصدر السابق (٤/ ٤٦٦).

٧ ـ قوله تعالىٰ: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝٢ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١ ـ ٣]، كل هذا يدل علىٰ شِدّة الأمر، والتَّهويل[١].

قوله: (والتعظيم، والتحقير).

أما التعظيم فهو بمعنىٰ التهويل، فبينهما تقارب، وبعضهم يُفسِّر التعظيم بالتفخيم، ويُمثِّلون له ببعض الأمثلة السابقة، كقوله تعالىٰ: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١ ـ ٢][٢].

وكثير من التعريفات والأمثلة التي يذكرها البلاغيون مُتداخلة.

ومِن الأمثلة التي يُمَثِّلون بها علىٰ التَّفخيم والتَّعظيم:

قوله تعالىٰ: ﴿إِذْ يَغْشَى ٱلسِّدْرَةَ مَا يَغْشَىٰ﴾ [النجم: ١٦]، ما الذي يغشاها؟ أبهمه؛ لقَصْد التَّعظيم[٣].

وقوله تعالىٰ: ﴿فَأَصْحَـٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ مَآ أَصْحَـٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ﴾ [الواقعة: ٨][٤].

وقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلسَّـٰبِقُونَ﴾ [الواقعة: ١٠]، مثل ما تقول: أنت أنت[٥]، ﴿وَأَصْحَـٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَـٰبُ ٱلْيَمِينِ﴾ [الواقعة: ٢٧][٦].

وأما التَّحقير: فمثل قوله تعالىٰ: ﴿مَّآ أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الكهف: ٥١]، الضمير يرجع إلىٰ الشياطين علىٰ وَجْه التَّحقِير لهم، أو الكفار، أو لجميع الخَلْق[٧].

وقوله تعالىٰ: ﴿مِنْ أَىِّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ﴾ [عبس: ١٨]، أي: مِن شيء حقير[٨]، وكذا في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البقرة: ٩٦]، أي حياة كانت، ولو كانت حقيرة مَهينة[٩].

---

(١) انظر: «تفسير أبي السعود» (٩/ ١٩٢)، «تفسير ابن عاشور» (٣٠/ ٥١٠).
(٢) انظر: «تفسير ابن جزي» (٤/ ٧٥١).
(٣) انظر: المصدر السابق (٤/ ٢٣٩).
(٤) انظر: المصدر السابق (٤/ ٢٨٣).
(٥) انظر: المصدر السابق.
(٦) انظر: المصدر السابق (٤/ ٢٨٧).
(٧) انظر: المصدر السابق (٣/ ٣٣).
(٨) انظر: المصدر السابق (٤/ ٦٠٩).
(٩) انظر: «تفسير القنوجي» (١/ ٢٢٨).

وقوله تعالىٰ: ﴿جُندٌ مَّا هُنَالِكَ مَهۡزُومٌ مِّنَ ٱلۡأَحۡزَابِ﴾ [ص: ١١]، ﴿مَّا هُنَالِكَ﴾: صفة لجند، وفيها معنىٰ التَّحقير لهم[١].

قوله: (ومن التصريح، والكناية).

أما التصريح بعد الإبهام: فهو الذي قال عنه ابن القيم: «التصريح بعد الإبهام هو التَّفسير»[٢]، وبعضهم يُسَمِّيه التَّبيين، وهو أن يذكر لفظًا ويَتَوَهَّم أنه يحتاج إلىٰ بيانه فيُعيده مع التفسير، كقوله تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٖ مِّن مَّآءٖۖ فَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰ بَطۡنِهِۦ وَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰ رِجۡلَيۡنِ وَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰٓ أَرۡبَعٖ﴾ [النور: ٤٥].

ومنه قول الشاعر:

ثَلاثةٌ تُشْرِقُ الدُّنيا ببهجَتِهم ... شَمسُ الضُّحَىٰ وأبو إسحاق والقمر[٣]

فتَطَلَّعت النفوس إلىٰ معرفتهم؛ لأن في المُسنَد ما يُشْعِر بجليل خَطَرهم؛ حيث تُشْرِق الدنيا ببَهْجَتِهم، فإذا أتىٰ المُسنَد إليه وقع في النَّفس مَوقِعًا حَسَنًا[٤].

وأما الكِنَاية: فهي إطلاق اللفظ وإرادة لَازِم معناه مع جَواز إرادة المعنىٰ معه[٥]، كقوله تعالىٰ: ﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُاْ فِي ٱلۡحِلۡيَةِ وَهُوَ فِي ٱلۡخِصَامِ غَيۡرُ مُبِينٖ﴾ [الزخرف: ١٨]، كناية عن المرأة[٦]، وقوله: ﴿وَيَوۡمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيۡهِ﴾ [الفرقان: ٢٧]، كناية عن النَّدم[٧]، وغيرها مِن المواضع.

قوله: (والإشارة).

لا يُريد بالإشارة هنا: الإشارة عند الأصوليين (دلالة الإشارة)، ولا الإشارة بمعنىٰ (التفسير الإشاري)، بل يُرِيد بها: **الإشارة عند البلاغيين**:

---

(١) انظر: «تفسير ابن جزي» (٣/ ٧٠٠). (٢) «زاد المعاد» (١/ ٢٤٠).
(٣) البيت لمحمد بن وُهَيب. انظر: «زهر الآداب وثمر الألباب» (٣/ ٧٠٣)، «العمدة في محاسن الشعر وآدابه» (٢/ ١٣٩).
(٤) «خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني» (ص٣١٦).
(٥) انظر: «بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح» (٣/ ٥٣٨).
(٦) انظر: «بغية الإيضاح» (٣/ ٥٥٤). (٧) انظر: «تفسير ابن جزي» (٣/ ٣٣٤).

«أن يكون اللفظ القليل مُشارًا به إلىٰ معان كثيرة، بإيماء إليها، ولَمْحَة تَدُلّ عليها»[١].

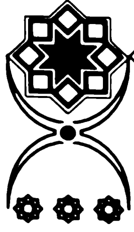
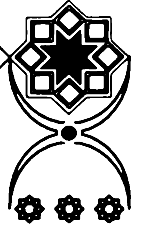
وبعضهم يذكر لها أنواعًا، منها: الإيماء، والتَّعريض، والتَّلويح، والتَّمثيل، والرَّمز، والإلغاز، والتَّعْمِية، والحذف، والتَّورية، وربما أدخلوا فيها بعض ما يَتَّصِل بالكناية[٢].

وفَسَّر بعضهم الإشارة بالإيجاز، وجعلوها مِن قبيل إيجاز القصر[٣].

ويمكن التمثيل لها بقوله تعالىٰ: ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾ [هود: ٤٤]؛ حيث حَمَلَت الآية بألفاظها القليلة معاني كثيرة: مِن تَوَقّف السماء عن إنزال المطر، والأرض عن النَّبع، وذهاب الماء الموجود علىٰ وجه الأرض[٤].



(١) انظر: «الصناعتين» (ص٣٤٨).
(٢) انظر: «العمدة في محاسن الشعر» (١/ ٣٠٣).
(٣) انظر: «نقد الشعر» (ص٥٥)، «الإتقان في علوم القرآن» (٣/ ١٨٨).
(٤) انظر: «إعراب القرآن وبيانه» (٤/ ٣٦١).

ثانيًا: أدوات البيان

❁ **قال المؤلف** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

﴿وأما أدوات البيان: فهي صِنَاعة البَدِيع، وهي: تُزَيِّن الكلام كما يُزَيِّن العَلَم الثوب. وقد وجدنا في القرآن منها اثنين وعشرين نوعًا، ونبَّهنا علىٰ كل نوع في المواضع التي وقع فيها مِن القرآن، ونذكر هنا أسماءها ونُبيِّن معانيها﴾.

الشَّرح

علم البديع: هو العلم الذي تُعرَف به وجوه تحسين الكلام، منه ما يكون معنويًّا يرجع إلىٰ تحسين المعنىٰ، ومنه ما يكون لفظيًّا ويُحَسَّن به اللفظ.

ومِن أبرز وجوه البديع المعنوي: الطِّباق، ومُراعاة النَّظير، والإرصاد، واللَّف والنَّشْر، والتَّجريد، والتَّورية، ومُراعاة الطَّلَب، وتأكيد المَدح بما يُشْبِه الذم.

ومِن أهم وجوه البديع اللفظي: الجِناس، والسَّجْع.

وأما علم البيان: فهو علم يُقْصَد به إيراد المعنىٰ بأساليب مُخْتَلِفة لإفادة ذلك المعنىٰ إيضاحًا، بحيث يكون أكثر تمثيلًا لموضوع الكلام. وهذا يرجع إلىٰ التَّشْبِيه، والمجاز، والاستعارة، والكناية.

وأما عِلم المعاني: فهو عِلْم يُعْرَف به أحوال اللفظ العربي التي بها يُطابِق مُقْتَضَىٰ الحال، ويَنْحَصِر في ثمانية أبواب: الخَبَر والإنشاء، والحَذْف والذِّكر، والتَّقديم والتَّأخير، والتَّعريف والتَّنكير، والإطلاق والتَّقْييد، والفَصْل والوَصْل، والإيجاز والإطناب والمُساواة، والقَصْر.

وعِلم البديع يقال: إنه أول ما أُفرد بالتَّأليف مِن علوم البلاغة، وأَنَّ أول

مَن ألَّف فيه: عبد الله بن المُعْتَزّ العباسي[(١)(٢)].



(١) عبد الله بن محمد المعتز بالله ابن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد العباسي، أبو العباس، صاحب الشعر البديع، والنثر الفائق، آلت الخلافة في أيامه إلىٰ المقتدر العباسي، فاسْتَصْغره القُوّاد فَخَلَعُوه، وأقبلوا علىٰ صاحب الترجمة، فلَقَّبُوه المرتضىٰ بالله، وبايعوه بالخلافة، فأقام يومًا وليلة، ووَثَب عليه غلمان المقتدر فخَلَعُوه، وعاد المُقتدر، فقبض عليه وسلَّمه إلىٰ خادم له فخَنَقَه سنة (٢٩٦هـ). وللشعراء مراثٍ كثيرة فيه. انظر: «الوافي بالوفيات» (١٧/ ٢٤٠)، «الأعلام» للزركلي (٤/ ١١٨).

(٢) انظر: «صبح الأعشىٰ في صناعة الإنشاء» (١/ ٤٧٨).

الأول: المجاز:

❁ قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

{النوع الأول: المَجَاز، وهو اللفظ المُسْتَعْمَل في غير ما وضع له؛ لعلاقة بينهما. وهو اثنا عشر نوعًا: التَّشبيه، والاستعارة، والزيادة، والنقصان، وتَسْمِية المُجاور باسم مُجاوِره، والمُلابِس باسم مُلابسه، وإطلاق اسم الكُل علىٰ البعض، وعكسه، وتَسْمِية السَّبب باسم المُسَبَّب، وعكسه، والتَّسمية باعتبار ما يُستَقْبَل، والتَّسْمِية باعتبار ما مضىٰ، وفي هذا خِلاف، هل هو حقيقة أو مجاز؟ }.

الشَّرح

قوله: (هو اللفظ المُستعمل في غير ما وُضِع له)، هذا مَبْني علىٰ أنَّ كلام العرب يُوجَد فيه استعمالٌ أَوَّل واستعمالٌ ثانٍ، فإذا أردتَّ الاستعمال الأول (المعنىٰ الأصلي) فهو حقيقة، وإذا أردت الاستعمال الثاني (المعنىٰ المجازي) فهو مجاز، وعملية الانتقال مِن المعنىٰ الأصلي إلىٰ المعنىٰ الثاني، يُقال لها: تأويل.

وقوله: (لعلاقة بينهما)، أي: بين المعنىٰ الأصلي والمعنىٰ المَجازي. وهذه العلاقة إن كانت مُشابَهة فالمجاز استعارة عند مَن يُدخِلون الاستعارة في المجاز، وإن كانت غير المشابهة فهو مَجَاز مُرْسَل[1].

وبقي قَيْد في التَّعريف أغفله المُؤَلِّف، وهو: (مع قرينة مَانِعة مِن إرادة المعنىٰ الحقيقي)[2]؛ فإن الأصل أن يُحمَل الكلام علىٰ حقيقته، ولا نَحْمِله علىٰ غير الحقيقة إلا عند وجود قرينة تمنع مِن ذلك.

---

(١) انظر: «علوم البلاغة» للمراغي (ص٢٤٨).

(٢) انظر: «جواهر البلاغة» (ص٢٥١).

قوله: (وهو اثنا عشر نوعًا: التَّشبِيه).

التَّشبيه في عِلْم البيان[١]: هو الدلالة علىٰ مُشاركة أمرٍ لآخر في صفة أو أكثر بأداة التَّشْبِيه[٢].

وأركانه: مُشبَّه، ومُشبَّه به، وأداة التشبيه، ووجه الشَّبه. ووَجه الشَّبَه يعني: الصفة الجامعة بين المُشَبَّه والمُشَبَّه به[٣].

تقول: محمد كالبحر في الجُود. محمد: مُشبَّه، الكاف: أداة التَّشبيه، البَحر: مُشبَّه به، في الجُود: وَجْه الشَّبه.

وقد يكون وَجْه الشَّبَه مذكورًا كما في هذا المثال، ويمكن أن يكون محذوفًا، فتقول: محمد كالبحر؛ **ولهذا كان التشبيه أنواعًا باعتبارات عِدَّة، مِن ذلك**[٤]:

١ ـ أنواع التَّشبيه باعتبار ذِكر الأداة وحَذْفها:

الأول: التَّشبيه المُرسَل: ما حُذِفت فيه أداة التَّشبِيه، مثل: محمد بحر في الجُود.

الثاني: تَشْبِيه مُؤَكَّد: ما ذُكِرَت فيه أداة التَّشبِيه.

٢ ـ أنواع التَّشبيه باعتبار ذِكْر وَجْه الشَّبَه:

الأول: تَشبِيه مُجْمَل: ما حُذِف فيه وَجْه الشَّبَه، مثل: محمد كالبحر.

الثاني: تَشْبِيه مُفَصَّل: ما ذُكِر فيه وَجْه الشَّبَه.

فإذا حُذِفت فيه الأداة ووَجْه الشَّبَه فهو التَّشبِيه البَلِيغ، مثل: محمد بَحْر.

والمؤلف اعتبَر التَّشْبِيه نوعًا مِن المَجاز، وهو مذهب لبعض البلاغيين.

قوله: (والاستعارة).

---

(١) انظر في هذا الباب: «علوم البلاغة» للمراغي (ص٢١٣).

(٢) انظر: «بغية الإيضاح» (٣/ ٣٨٤). (٣) انظر: «جواهر البلاغة» (ص٢١٩).

(٤) انظر: المصدر السابق (ص٢٣٨، ٢٤٢).

الاستعارة: عبارة عن تَشْبِيه حُذِف أَحَد طَرَفَيه: المُشَبَّه أو المُشَبَّه به(١).

وأركانها: مُستعار له، ومُسْتَعَار منه، والجامع بينهما، وهو وجه الشَّبَه(٢).

والاستعارة قد تكون في لفظ مُفْرَد وقد تكون في جملة، فعندما تقول: (رأيت أسدًا يدافع عن الناس)؛ فإن كلمة (أسد) لفظ مُفْرَد، استُعمِلت هنا في الرَّجُل الشجاع، والعلاقة هي الشَّجاعة.

ومِن الأمثلة عندهم: ﴿وَتُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [آل عمران: ٢٧] أي: المؤمن مِن الكافر والكافر مِن المؤمن، فشَبَّه المؤمن بالحي، والكافر بالمَيِّت علىٰ سبيل الاستعارة(٣).

قوله: (والزيادة، والنقصان).

الكلمة عندهم كما تُوصَف بالمجاز لنَقْلها عن معناها الأصلي كما هو المشهور عند أرباب المجاز، كذلك تُوصَف أيضًا بالمجاز ـ عند بعضهم ـ لنَقْلها عن إعرابها الأصلي إلىٰ غيره؛ لحذف لفظ أو زيادة لفظ، أما إذا كان مُجَرّد الحذف لا يُوجِب تغييرًا في الإعراب فلا مجاز، وهذا ليس محل اتفاق(٤).

ومن أمثلة الحَذْف المُوجِب لتغيير الإعراب: قوله تعالىٰ: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، أي: أهل القرية، حُذف المُضاف، وليس فيه استعمال اللفظ في غير ما وُضع له، مثل: الأسد في الرَّجُل الشُّجاع، لكن فيه حَذف، فإعراب القَرية في الأصل الجَرّ؛ لأنه مُضاف إليه، لكن نُزِّل منزلة المُضاف، فصار مفعولًا به.

---

(١) انظر: «جواهر البلاغة» (ص٢٦٠).
(٢) انظر: «نهاية الأرب في فنون الأدب» (٧/ ٥٠).
(٣) انظر: «تفسير ابن جزي» (١/ ٥٢٧).
(٤) انظر: «أسرار البلاغة» (ص٤١٦)، «الإتقان في علوم القرآن» (٣/ ١٣٨).

وأما الزيادة فيُمَثِّلون لها بقوله تعالىٰ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ [الشورىٰ: ١١]، عند مَن يقول: فيها زيادة، وقد اختلفوا في تحديد الزِّيادة في الآية: أهي الكاف أم (مِثل)؟

يقولون: إن إعراب (مِثْله) في الأصل هو النَّصب، فزيدت الكاف فصار جرًّا(١).

فائدة: مقصودهم مِن إطلاق الزيادة في القرآن: الزيادة إعرابًا وإلا فلا يجوز أن يُقال: في القرآن شيء زائد، يعني مِن قَبِيل الحَشْو(٢)، بل إن بعضهم تَنَزَّه عن التَّعْبِير بالزيادة، وعَبَّر عن ذلك بالصِّلة، أو نحو ذلك.

قال صاحب المراقي:

تَـوَاتُـر الـسَّـبْـع عـلـيـه أجـمـعـوا   ولـم يكن في الوحي حَشْو يَقَع(٣)

قوله: (وتَسْمِية المُجاوِر باسم مُجاوِره).

وذلك مثل: إطلاق الشياب علىٰ النَّفس، كما في قوله ﷻ: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرۡ﴾ [المدثر: ٤]، بعضهم قال: هي النَّفْس، وبعضهم جَمَع المعنيين؛ وذلك للمُجاورة بين الثياب والنَّفْس؛ لشدة الالتصاق(٤).

وفي قول عنترة:

فَشَكَكتُ بِالرُّمحِ الطويل ثِيابَهُ   لَيسَ الكَريمُ عَلىٰ القَنا بمُحَرَّمِ(٥)

---

(١) انظر في الكلام علىٰ هذا الموضع من الآية: «تفسير الطبري» (٢١/ ٥٠٨)، «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤/ ٣٩٥)، «تفسير السمين الحلبي» (٩/ ٥٤٣)، وانظر: «مناهل العرفان» (٢/ ٣٢٧)، فإنه أفاض في الكلام علىٰ هذا المثال (مع أهمية التَّنَبُّه لما أورده بعضهم في هذا السِّياق من أمثلة مُخالفة لاعتقاد السَّلف).

(٢) «البحر المحيط في أصول الفقه» (٢/ ٢٠٠).

(٣) انظر: «نشر البنود علىٰ مراقي السعود» (١/ ٨٥).

(٤) انظر: «دَرْج الدُّرَر» للجرجاني (٢/ ٦٧٢).

(٥) معنىٰ البيت: فانتظمتُ برُمْحِي الصّلب ثيابه، أي طعنته طَعْنَة أنفذت الرُّمْح في جسمه وثيابه كلها، ثم قال: ليس الكريم مُحَرّمًا علىٰ الرماح، يريد أن الرِّماح مُولَعَة بالكرام =

فَشَكَكْتُ بالرُّمْح الطويل ثيابه: يقصد أنه طَعَنه بالرُّمح، فعبَّر بالثياب عن النَّفْس.

وقد تكون المُجاورة في الذِّكر فقط، بأن يَتَجَاور لفظان، فيُعَبِّر بعبارة واحدة عنهما، ويُسَمُّونها المُشاكَلَة، بعضهم يجعلها مِن المجاز، وبعضهم لا يُدخِلها في المجاز، وسيأتي مزيد إيضاح لذلك عند الكلام علىٰ المُشاكَلَة.

قوله: (والمُلابِس باسم مُلابِسه).

المُلابَسة[1] **تشمل**: السَّبَبِية والمُسَبَّبِية، والكُلِّية والجُزئية، والمُجاوَرَة، والعُموم والخُصوص، والحالِّية والمَحَلِّيَّة، واعتبار ما كان أو ما سيكون، وغير ذلك، وقد مضىٰ بعضها، وستأتي بقيتها.

ومِن المُلابَسَة أيضًا:

١ - إسناد ما بُني للفاعل إلىٰ المفعول: ومنه قوله تعالىٰ: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١] [القارعة: ٧]، راضية: يعني مَرْضِيَّة، وقوله تعالىٰ: ﴿مَّآءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق: ٦]: يعني مَدْفوق[2]، وقول الشَّاعِر:

دَعِ المكارمَ لا تَرْحَلْ لبُغْيَتِها   واقعدْ فإنك أنت الطَّاعِمُ الكَاسِي[3]

يعني: أن هذا الشَّخص مَطْعوم ومَكْسُوّ.

٢ - إسناد ما بُني للمفعول إلىٰ الفَاعِل: ومنه قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا﴾ [مريم: ٦١]، أي: الوَعد آت[4].

٣ - إسناد الفِعْل إلىٰ المصدر، مثل قول الشاعر:

= لحرصهم علىٰ الإقدام، وقيل: بل معناه أن كَرَمه لا يُخَلِّصه مِن القَتْل المُقَدَّر له. انظر: «شرح المعلقات السبع» للزوزني (ص٢٥٩).

(١) انظر في هذا الباب: «علوم البلاغة» للمراغي (ص٢٩١).

(٢) انظر: «تفسير الطبري» (٩/٢٩)، (١٢/٤١٨).

(٣) البيت للحُطَيئة، يهجو به الزِّبْرِقَان. كما في «ديوانه» (ص٨٦).

(٤) انظر: «تفسير القرطبي» (١١/١٢٦).

سَيذْكُرُني قَوْمي إِذَا جَدَّ جِدُّهُمْ ... وفي اللّيلَةِ الظَّلْمَاءِ يُفْتَقَدُ الْبَدْرُ[(١)]

فحُذِف الفاعل الأصلي وهو الجاد، وأُسْنَد الفِعْل إلىٰ الجِدّ.

٤ ـ الإسناد إلىٰ الزَّمَان: تقول: نهاره صائم، وليله قائم، وكقول الشاعر:

هي الأمور كما شَاهَدتَّها دُوَل ... مَن سَرَّه زَمَن ساءته أزمان[(٢)]

فأضاف الإساءة والسُّرور إلىٰ الزَّمان، وهي أزمنة للأفعال، لا أنها واقعة منها.

٥ ـ الإسناد إلىٰ المكان: ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلْأَنْهَٰرَ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمْ﴾ [الأنعام: ٦]، أسند الجَرْي إلىٰ الأنهار، وهي أمكنة للمياه.

٦ ـ الإسناد إلىٰ السَّبَب: ومنه قول الشاعر:

إنّا لَمِنْ مَعْشَرٍ أفْنىٰ أوائِلَهُمْ ... قَوْلُ الكُماةِ: ألا أيْنَ المُحامونا؟[(٣)]

فنَسب الإفناء إلىٰ قول الشُّجعان، وليس ذلك القول بفاعل، إنما هو سبب فقط، وإنما الذي أفناهم القَتْل الذي وقع عليهم مِن الأعداء.

قوله: (وإطلاق اسم الكل علىٰ البعض، وعكسه).

إطلاق الكُلّ وإرادة الجُزء، مثل: قوله تعالىٰ: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ﴾ [البقرة: ١٩]، أطلق الأصابع وأراد الأنامل[(٤)]، والعلاقة كُلّيّة؛ لأن الأصبع كُلٌّ للأنملة، والقرينة: حالية؛ لأنه لا يمكن إدخال الأصبع كلها في الأذن.

ومثله أيضًا: أن تقول: شَرِبْت ماءِ النهر، وأنت لا تَقْصد شربت ماء

---

(١) البيت لأبي فِرَاس الْحَارِث بن سعيد الحمداني، كما في «ديوانه» (ص١٤٥). وانظر: «الحماسة المغربية» للتادلي (١/ ٧٢٣)، «جواهر الأدب» (٢/ ٢٧٣).

(٢) البيت لأبي البقاء صالح بن شريف الرَّنْدِي. انظر: «نفح الطيب» (٤/ ٤٨٧)، «جواهر الأدب» (٢/ ٣٨٥).

(٣) البيت لأبي مَخْزُوم النَّهْشَلي. انظر: «الحيوان» للجاحظ (٣/ ٤٧)، «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (٢/ ٦٢٣).

(٤) انظر: «تفسير ابن جزي» (١/ ٢٨٠).

النهر كله؛ لأن هذا لا يمكن(١).

إطلاق الجُزء وإرادة الكُلّ: مثل قوله تعالىٰ: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]، عبّر عن النَّفْس أو الذات بجُزْء منها لا يَنْفَكّ؛ وهو الرَّقبة، من باب إطلاق الجزء علىٰ الكُلّ(٢).

ومثل ذلك أيضًا: إطلاق العَامّ علىٰ الخاص، والخاص علىٰ العَامّ، كقوله تعالىٰ: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ﴾ [النساء: ٥٤]، لفظ النَّاس عام، أُريد به النبي ﷺ، وقيل: أُريد به العَرَب(٣).

وكذلك قوله: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، لفظ عام، أُريد به: نُعَيم بن مسعود(٤)، وهذا الذي يُسَمّيه الأصوليون بالعام المُراد به الخصوص.

قوله: (وتَسْمِية السَّبَب باسم المُسَبَّب، وعكسه).

إطلاق المُسَبَّب وإرادة السبب: مثل: قوله تعالىٰ: ﴿وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ رِزْقًا﴾ [غافر: ١٣]، أطلق المُسَبَّب (الرِّزق) وأراد السَّبب (المطر)، فالعلاقة مُسَبَّبِيَّة.

وأما إطلاق السَّبب وإرادة المُسَبَّب: فمثل قولك: رَعَت المَاشية الغَيثَ، حيث أُطْلِق السَّبب (الغيث)، وأُريد المُسَبَّب (العُشْب)؛ والعلاقة: مُسَبَّبِيَّة(٥).

قوله: (والتَّسْمِيَة باعتبار ما يُستقبل، والتَّسْمِية باعتبار ما مضىٰ، وفي هذا خلاف: هل هو حقيقة أو مجاز).

تسمية الشيء باعتبار ما كان: مثل قوله تعالىٰ: ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ﴾ [النساء: ٢]، من المعلوم أن اليتيم لا يُعطىٰ ماله إلا بعد الرُّشد: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُوا۟

---

(١) انظر: «علوم البلاغة» للمراغي (ص٢٥٠).

(٢) انظر: «جواهر البلاغة» (ص٢٥٣).

(٣) انظر: «تفسير الطبري» (٧/١٥٣) وما بعدها.

(٤) انظر: «علوم البلاغة» للمراغي (ص٢٥٣).

(٥) انظر في هذا الباب: «علوم البلاغة» للمراغي (ص٢٥٠).

ٱلنِّكَاحَ فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَٱدْفَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ﴾ [النساء: ٦]، وفي هذه الحال لا يُقال له: يَتِيم؛ لأنه لا يُتْم بعد البلوغ، فقوله تعالىٰ: ﴿وَءَاتُواْ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ﴾، سَمَّاهم يتامىٰ باعتبار ما كانوا عليه[1].

وأما تَسْمِيَة الشيء باعتبار ما سيكون: فمثل قوله تعالىٰ: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦]، هو لا يَعْصِر خَمرًا، إنما يَعْصِر عِنَبًا، لكنه سمَّاه خمرًا باعتبار ما سيكون[2].

ومثله: قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا يَلِدُوٓاْ إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا﴾ [نوح: ٢٧]، المولود حينما يُولَد لا يُولَد فاجرًا كفَّارًا، ولكن سُمِّي بذلك باعتبار ما سيكون منه بعد الطُّفولة[3].

واعتبار تَسْمية الشيء باعتبار ما كان أو ما سيكون مِن قَبِيل المجاز؛ بناء علىٰ أَنَّ دلالة الصِّفَة علىٰ الحاضر حقيقة، وعلىٰ ما عَداه مَجاز.

وأما إذا قلنا: إن الأمر ليس كذلك بل هو أوسع، فيكون الجميع مِن قَبِيل الحقيقة، بحيث لا نَخُصّ الحقيقة باللَّحظة أو بالواقع الحالي؛ ولذلك قال المؤلف: (وفي هذا خِلاف، هل هو مجاز أو حقيقة؟).



(١) انظر: «تفسير القرطبي» (٥/٨).
(٢) انظر: «إعراب القرآن وبيانه» (٥/ ٢٧٤).
(٣) انظر: «تفسير الرازي» (٣٠/٦٥٩).

❁ قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

{واتفق أكثر أهل علوم اللسان وأهل الأصول علىٰ وقوع المجاز في القرآن؛ لأن القرآن نَزَل بلسان العرب، وعادة فصحاء العرب استعمال المجاز، ولا وَجْه لمن مَنَعَه؛ لأن الواقع منه في القرآن أكثر مِن أن يُحصَىٰ}.

❁ الشَّرح ❁

اختلف العلماء من أهل السنة وغيرهم في إثبات المجاز[(١)]:

فذهب أكثر الأُصوليين والمُؤَلِّفين في اللغة إلىٰ إثبات المجاز، وقد وُجِد في كلام بعض المُتَقَدِّمين بعض العبارات التي قد يُفهَم منها إثبات المجاز، كالبُخاري، وابن قتيبة[(٢)].

وأما كتاب أبي عُبَيْدَة مَعْمَر بن المُثَنَّىٰ ـ وهو رَجُل يُرمَىٰ برأي الخوارج وبالاعتزال ـ (مجاز القرآن)، وهو مطبوع، فإنه لا يُريد به المجاز الاصطلاحي.

وذهب بعض أهل العلم، كابن خُوَيز مِنداد[(٣)] مِن المالكية[(٤)]، وشيخ الإسلام ابن تيمية[(٥)]، وابن القيم[(٦)]،

(١) للتَّوَسُّع في هذه المسألة انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٧/ ٨٨ ـ ١١٤)، (٢٠/ ٤٠٠ ـ ٤٩٧)، «الرسالة المدنية في تحقيق المجاز والحقيقة في صفات الله» لابن تيمية، «المستدرك علىٰ مجموع الفتاوىٰ» (٢/ ١٦٨ ـ ١٧٣)، «مختصر الصواعق المرسلة» (٢٨٥ ـ ٤٩٤)، منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز، وفي هذه المصادر مُناقشات للقائلين بالمجاز، سواء في تعريفه، أو في قيوده، وغير ذلك.

(٢) «خلق أفعال العباد» (ص١١٢)، «تأويل مشكل القرآن» (ص٧٣، ٨٥)

(٣) محمد بن أحمد بن عبد الله بن خويز منداد الفقيه المالكي، له كتاب كبير في الخلاف، وكتاب في أصول الفقه، وكتاب في أحكام القرآن. توفي سنة (٣٩٠هـ). انظر: «سلم الوصول إلىٰ طبقات الفحول» (٣/ ٧٨).

(٤) نَقَل عنه نَفْي المجاز ابن القيم. انظر: «مختصر الصواعق المرسلة» (ص٢٨٧).

(٥) كما في كتابه «الإيمان الكبير». وانظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٢٠/ ٤٨٢).

(٦) ينظر: مختصر الصواعق المرسلة (ص٢٨٧) فله فيه بحث طويل.

ومحمد الأمين الشنقيطي(١)، إلىٰ نَفْي وقوع المجاز.

ومِن العلماء مَن نَفَاه في القرآن دون اللغة، فليس كل ما جاز في اللغة جاز في القرآن، باعتراف أهل اللغة وأهل الكلام، فثَمَّة أشياء مَوجودة في اللغة ليست موجودة في القرآن، كالأمثال عند الأدباء: مثل قولهم: الصَّيف ضَيَّعتِ اللَّبَن(٢)، فهذا لا يُوجد في القرآن بالاتفاق، وتعالىٰ الله مِن أن يَتَمَثَّل بقول أحد مِن الناس، وأما أمثال القرآن فغير هذا تمامًا، فما كل ما وُجِد في اللغة موجود في القرآن، فالقرآن له خصائصه، وله أيضًا اعتبارات بالنَّظَر إلىٰ المُتَكَلِّم به.

ولشيخ الإسلام ابن تيمية كلام مُفَصَّل طويل في كتابه (الإيمان الكبير) في رَدّ المجاز، وكذا ابن القيم في كتابه (الصواعق المرسلة)، وسمّاه طاغوتًا، وأبطله مِن أكثر مِن خمسين وجهًا، وذكر أَنَّ المجاز هو حِمار التأويل، والتأويل تَحْرِيف النُّصوص عن طريق المجاز، فكان ذَرِيعة لتَحْرِيف النصوص، فأهل الكلام حرَّفوا نصوص الصفات مثلًا لتُوافِق مُرادهم واعتقادهم، وحَمَلُوها علىٰ معانٍ غير المعاني الظاهرة، بل اجترأ بعضهم وقال: «إنَّ حَمْل نصوص القرآن علىٰ ظواهرها مِن أصول الكفر»(٣).

وقالوا: «إن ظواهرها تُوهِم التَّشْبِيه والتَّجْسِيم»(٤)، وهذا جُرْأة وسُوء أدب مع الله ومع كتابه، وفي هذا إزراء بالسَّلف الصالح ﷺ.

وكذلك طوائف الباطنية: فإنهم أَجْرَوا التأويل علىٰ نصوص المعاد وما إلىٰ ذلك مِن حقائق الشرع فقالوا: الصلاة: مُناجاة الوَلِي، والصَّفا: النَّبي، والمَرْوة: عَلِي، والصِّيام: كَتْم أسرار المذهب، والغُسْل مِن الجَنابة: هو التوبة مِن إفشاء سِرّ المذهب، وقوله تعالىٰ: ﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ [الرحمن: ١٩]، عَلِيّ

---

(١) راجع إن شئت كتابه: «منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز».
(٢) انظر: «جمهرة الأمثال» (١/ ٥٧٥).
(٣) «شرح أم البراهين الكبرىٰ» للسنوسي (ص٥٠٢).
(٤) «مختصر الصواعق المرسلة» (ص١٦٨).

وفاطمة، وقوله تعالىٰ: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢]، الحَسَن والحُسين[١]، فحُرِّفت النصوص بهذه الطريقة، فنَفَوا الجنة والنار، والصلاة، والصيام.

وجاءت الصوفية أيضًا عن طريق التفسير الإشاري فحرّفوا النصوص، فزعموا أن المراد بقوله تعالىٰ: ﴿قَٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلْكُفَّارِ﴾ [التوبة: ١٢٣]، أنها النفس[٢] تُذبح بسكين الطاعة، وهَلُمّ جرًّا.

ومَن أَثْبَتَه مِن أهل السنة فإنه لا يُجْرِيه في تحريف نُصوص الصفات ونحوها، بل يَسْتَعْمِله بشروطه المُعْتَبَرَة، من وجود علاقة بين المعنىٰ الحقيقي والمجازي، مع وجود قرينة تمنع مِن إرادة المعنىٰ الحقيقي.



(١) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (١٣/ ٣٥٩)، «منهاج السنة» (٣/ ٤٠٤).

(٢) انظر: «تفسير النَّيسابوري» (٣/ ٥٥١)، و«تفسير الألوسي» (٦/ ٥٣).

الثاني: الكِنَاية:

❁ قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

{النوع الثاني: الكِنَاية: وهي العبارة عن الشيء بما يُلازمه، مِن غير تصريح}.

❁ الشَّرح ❁

الكِنَاية: العبارة عن الشيء بما يُلازمه مِن غير تصريح، أو لَفْظ أُريد به لازم معناه مع جواز إرادة ذلك المعنىٰ معه[١]، كقَوله تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ﴾ [الفرقان: ٢٧]، كناية عن النَّدم، مع جواز إرادة العَضّ حقيقة.

ولما سُئِل أعرابي عن شيء بِرَأْسه؟ قال: هذا غُبار وقائع الدَّهْر[٢]. كناية عن الشَّيب، ويجوز أيضًا أن يُراد به الغُبار الذي يَعْلُو الرؤوس في الحروب وغير الحروب.

والكِنَاية قد تكون واضحة وقد تكون خفيَّة، **فالواضحة**: لا تحتاج إلىٰ إعمال ذِهْن، مثل: فلان طويل النِّجَاد ـ حمائل السَّيف ـ فطُولها لطُول صاحبها، والمراد: طويل القَامَة، وقولهم: مِثْلُك لا يفعل كذا، أي: أنت لا تفعل كذا.

أما الخَفِيَّة: فتحتاج إلىٰ إعمال ذِهْن ورَوِيّة؛ إما لخفاء اللّزوم، نحو: فلان عريض القَفَا، كناية عن الغَباوة، هكذا يقولون، وليس بلازم، وإما لكثرة الوسائط، مثل: فلان كثير الرَّماد، كناية عن الكَرَم؛ حيث تَسْتَدِلّ بكَثْرة الرَّماد علىٰ كثرة الجَمْر، ومن كثرة الجَمْر علىٰ كثرة إحراق الحَطَب تحت القُدور، ثم علىٰ كثرة الطبائخ، ثم علىٰ كثرة الأَكَلَة، ثم علىٰ كثرة الضِّيفان، وهذا يقتضي

---

(١) انظر في هذا الباب: «علوم البلاغة» للمراغي (ص٣٠١).
(٢) انظر: «البلاغة الواضحة» (ص٧٨).

أنه مِضياف[١].

ومِن أمثلة الكناية:

قوله تعالىٰ: ﴿كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ﴾ [المائدة: ٧٥]، كناية عن قضاء الحاجة، يعني إذا كان يأكل الطعام فمعنىٰ ذلك أنه سيحتاج إلىٰ لازمه، وهو قضاء الحاجة[٢]. روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «إنَّ الله يُكَنِّي»[٣]. وقال في موضع آخر: «إن الله حَيِيّ يُكَنِّي بما يشاء»[٤].

وقوله عز وجل: ﴿وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾ [النساء: ٢١]: يعني: الجماع[٥].

وقوله جلّ ثناؤه: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، فَغَلُّ اليد كناية عن البُخل[٦]، وبَسْط اليد كناية عن الجُود.

وقوله سبحانه: ﴿فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا﴾ [الأعراف: ١٨٩]، كناية عن الجماع[٧].

والكناية قريبة مِن الإشارة ـ وقد سبق الكلام عليها ـ، وفرَّق بعضهم بين الكناية والإشارة: بأن الإشارة تكون إلىٰ كل شيء حَسَن، وأن الكناية تكون عن كل شيء قبيح[٨].



(١) انظر: «مفتاح العلوم» (ص٤٠٥).
(٢) انظر: «تفسير السمعاني» (٢/ ٥٦).
(٣) انظر: «اللباب في علوم الكتاب» (٣/ ٣٠٤).
(٤) انظر: «التفسير الوسيط» للواحدي (١/ ٢٨٦).
(٥) انظر: «تفسير الطبري» (٦/ ٥٤١).
(٦) انظر: المصدر السابق (١٤/ ٥٧٥).
(٧) انظر: «تفسير ابن عطية» (٢/ ٤٨٦).
(٨) انظر: «البديع في نَقْد الشِّعر» (ص٩٩).

الثالث: الالتفات:

❁ قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

{الثالث: الالتفات: وهو علىٰ ستة أنواع: خُروج مِن التَّكَلُّم إلىٰ الخِطاب، أو الغَيبة، وخُروج مِن الخِطَاب إلىٰ التَّكلّم، أو الغَيبة، وخُروج من الغَيبة إلىٰ التَّكلم، أو الخِطَاب}.

❁ الشَّرح ❁

الالتفات يعتني به كثير مِن المُفَسِّرين، مثل ابن جُزَي في تفسيره، والشوكاني في (فتح القدير)، وابن عاشور في (التحرير والتنوير)، وغيرهم.

ومعناه(١): تحويل أسلوب الكلام مِن وجه إلىٰ آخر(٢)، وهو علىٰ أنواع، ذَكَر المؤلف منها ستة(٣):

الأول: الالتفات مِن التَّكَلُّم إلىٰ الخِطاب، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ [يس: ٢٢]، لم يَقُل: وإليه أرجع.

الثاني: الالتفات مِن التَّكَلُّم إلىٰ الغَيبة، كما في قوله تعالىٰ: ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ جَمِيعًا ٱلَّذِي لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحۡيِۦ وَيُمِيتُۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلۡأُمِّيِّ ٱلَّذِي يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، حيث انتقل من التَّكَلّم: ﴿إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ﴾، إلىٰ الغَيبة: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلۡأُمِّيِّ ٱلَّذِي يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ﴾، ولم يقل: فآمنوا بالله وبي.

وفي قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا فَتَحۡنَا لَكَ فَتۡحٗا مُّبِينٗا ① لِّيَغۡفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾ [الفتح: ١ ـ ٢]، ولم يقل: لنَغْفِر لك.

---

(١) انظر في هذا الباب: «علوم البلاغة» للمراغي (ص١٤١).

(٢) «البرهان في علوم القرآن» (٣/ ٣١٤).

(٣) انظر: المصدر السابق (٣/ ٣١٥)، «الإتقان» (٣/ ٢٨٩).

الثالث: الالتفات مِن الخِطاب إلىٰ التَّكَلُّم، وقد ذكر بعضهم في هذا النَّوع أنه لم يَرِد في القرآن، ومَثَّل له بعضهم بقوله تعالىٰ: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]، وهذا إنما يَصِح علىٰ قول مَن لم يشترط أن يكون المراد بالالتفات واحدًا[(١)]، ويمكن التَّمثيل له بقوله تعالىٰ: ﴿قُلِ ٱللَّهُ أَسْرَعُ مَكْرًا إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ﴾ [يونس: ٢١]، علىٰ اعتبار أنه سبحانه نَزَّل نفسه منزلة المُخاطَب[(٢)].

الرابع: الالتفات مِن الخِطاب إلىٰ الغَيْبَة: مثل قوله تعالىٰ: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ﴾ [الفاتحة: ٧]، ولم يقل: غير الذين غَضِبْتَ عليهم، فنَسَب إليه الإنعام دون الغضب مِن باب التَّأدب في الخِطاب.

وهكذا في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱسْمَعُوا۟ قَالُوا۟ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾ [البقرة: ٩٣]، ولم يَقُل: قلتم.

قال ابن جرير: «وأما قوله: ﴿قَالُوا۟ سَمِعْنَا﴾، فإنَّ الكلام خَرَج مَخْرَج الخَبَر عن الغائب بعد أن كان الابتداء بالخطاب، فإن ذلك كما وصفنا مِن أن ابتداء الكلام إذا كان حكاية فالعَرَب تُخاطِب فيه ثم تعود فيه إلىٰ الخَبَر عن الغائب وتُخبِر عن الغائب ثم تُخاطِب»[(٣)].

الخامس: الالتفات مِن الغَيْبة إلىٰ الخطاب، مثل: ﴿وَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ﴾ [هود: ٣]، إن تولوا: يعني أعرضوا، فهذا إخبار عن الغائب، ثم انتقل إلىٰ الخِطاب: ﴿فَإِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ﴾.

السادس: الالتفات من الغَيبة إلىٰ التَّكلّم، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَٰهُ﴾ [فاطر: ٩]، فـ﴿فَسُقْنَٰهُ﴾ هذا مُتكلم، والسَّابق غائب: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ﴾.

---

(١) انظر: «البرهان في علوم القرآن» (٣/ ٣١٧)، «الإتقان» (٣/ ٢٩٠).

(٢) انظر: «البرهان في علوم القرآن» (٣/ ٣١٧).

(٣) «تفسير الطبري» (٢/ ٢٦٣).

وهناك أنواع أخرىٰ للالتفات، مِن ذلك[(١)]:

الأول: الالتفات مِن خطاب الواحد أو الاثنين أو الجَمع إلىٰ خطاب الآخر:

أولًا: الالتفات مِن الواحد إلىٰ الاثنين، كما في قوله تعالىٰ: ﴿قَالُوٓاْ أَجِئۡتَنَا لِتَلۡفِتَنَا عَمَّا وَجَدۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلۡكِبۡرِيَآءُ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [يونس: ٧٨]، فالمُخاطَب واحد، وهو موسىٰ ﷺ في قوله: ﴿أَجِئۡتَنَا لِتَلۡفِتَنَا﴾، ثم عدل إلىٰ خطاب الاثنين فقال: ﴿وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلۡكِبۡرِيَآءُ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾، فالخطاب لموسىٰ وهارون عليهما الصلاة والسلام.

ثانيًا: الالتفات مِن الواحد إلىٰ الجَمْع، كقوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [الطلاق: ١]، فخاطب النبي ﷺ، ثم خاطب بصيغة الجَمْع.

ثالثًا: الالتفات مِن الاثنين إلىٰ الواحد، كقوله تعالىٰ: ﴿فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ٤٩].

رابعًا: الالتفات مِن التَّثنية إلىٰ الجَمْع، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّءَا لِقَوۡمِكُمَا بِمِصۡرَ بُيُوتٗا وَٱجۡعَلُواْ بُيُوتَكُمۡ قِبۡلَةٗ﴾ [يونس: ٨٧]، فالشاهد قوله: (تبوَّءا ـ واجعلوا).

خامسًا: الالتفات مِن الجَمْع إلىٰ الواحِد، كقوله تعالىٰ: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَۗ وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [يونس: ٨٧]، حيث خاطب الجَمْع، فقال: (أقيموا). ثم خاطب الواحد فقال: (وبَشِّر).

سادسًا: الانتقال مِن الجمع إلىٰ الاثنين، كقوله تعالىٰ: ﴿يَٰمَعۡشَرَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ إِنِ ٱسۡتَطَعۡتُمۡ أَن تَنفُذُواْ مِنۡ أَقۡطَارِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ فَٱنفُذُواْۚ لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلۡطَٰنٖ ٣٣ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ٣٣ ـ ٣٤].

الثاني: الالتفات من فِعْل إلىٰ فِعْل آخَر:

---

(١) انظر: «البرهان في علوم القرآن» (٣/ ٣١٥)، «الإتقان» (٣/ ٢٨٩).

أولًا: الالتفات مِن الماضي إلىٰ المضارع، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾ [فاطر: ٩]، (أرسل): ماضي، و(تُثِير): مضارع.

وقوله: ﴿فَرِيقًا كَذَّبُوا۟ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾ [المائدة: ٧٠][1].

ثانيًا: الالتفات مِن الماضي إلىٰ الأمر، كما في قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّى بِٱلْقِسْطِ ۖ وَأَقِيمُوا۟ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٢٩]، (أَمَر): ماضٍ، (وأقيموا): أَمْر.

ثالثًا: الالتفات مِن المضارع إلىٰ الماضي، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٨٧]، (يُنْفَخ): مضارع، (ففزع): ماض.

رابعًا: الالتفات مِن الأمر إلىٰ الماضي، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱتَّخِذُوا۟ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ۖ وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ [البقرة: ١٢٥]، علىٰ قراءة الجمهور: (واتَّخِذُوا)[2]، والماضي قوله: (وعَهِدْنا).

خامسًا: الالتفات مِن المضارع إلىٰ الأَمْر، كما في قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ إِنِّىٓ أُشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓا۟ أَنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [هود: ٥٤]، (أُشهد): مضارع، (واشْهَدُوا): أمر.

سادسًا: الالتفات مِن الأمر إلىٰ المضارع، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَأَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّقُوهُ ۚ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [الأنعام: ٧٢].

ومِن أنواع الالتفات أيضًا: أن يُقدِّم المتكلم في كلامه مَذكُورَيْن مُرتَّبَيْن، ثم يَنْصرف عن الإخبار عن الأول إلىٰ الإخبار عن الثاني ثم يعود إلىٰ الإخبار عن الأول، كما في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ ۝٦ وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ

---

(١) انظر: «إعراب القرآن وبيانه» (٢/ ٥٣٠).

(٢) قرأ نافع وابن عامر ﴿وَٱتَّخَذُوا۟﴾ بفتح الخاء، وقرأ الباقون بكسرها. انظر: «المبسوط في القراءات العشر» (ص١٣٥).

لَشَهِيدٌ ۝٧ وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلۡخَيۡرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: ٦ ـ ٧]، حيث قَدَّم ذِكر (الإنسان) ثم (ربّه)، ثم انصرف عن الإخبار عن الإنسان، إلىٰ الإخبار عن رَبّه فقال: ﴿وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ﴾، ثم عاد إلىٰ الإخبار عن الإنسان فقال: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلۡخَيۡرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: ٨]، وهذا إنما يَتَأتىٰ علىٰ أحد الأوجه في مَرجع الضمير في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ﴾، وأنه عائد إلىٰ (الله)، وليس للإنسان.

فما قد يَصِحّ أن يكون التفاتًا علىٰ أحد الأوجه في التفسير قد لا يَصِحّ علىٰ وجه آخَر في التفسير كما في المثال السَّابق(١)، وهكذا ما قد يَصِحّ أن يكون التفاتًا علىٰ إحدىٰ القراءات قد لا يصح علىٰ قراءة أُخرىٰ كما مَرَّ معنا في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبۡرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥](٢).

فوائد الالتفات(٣):

١ ـ حَمْل المُخاطَب علىٰ الانتباه؛ لتَغْيير وَجْه الأسلوب عليه.

٢ ـ حَمْله علىٰ التفكير في المعنىٰ؛ لأَنَّ تَغْيير وَجْه الأسلوب، يُؤَدِّي إلىٰ التفكير في السَّبَب.

---

(١) للوقوف علىٰ مزيد من الأمثلة، انظر: «تفسير أبي حيان» (٤/ ٣٩٤)، (٦/ ٥٧٨)، (٧/ ١١٥)، «تفسير السمين الحلبي» (٤/ ٤٦٤)، «نظم الدرر» (١٣/ ١٧٤)، «تفسير أبي السعود» (٥/ ١٣٣)، «تفسير ابن عاشور» (٨ ـ ب/ ١٩٣)، (١٤/ ١٧٤)، (١٨/ ١٠٤، ١٠٦)، «التفسير المحرر» (١/ ١٧٩)، (٢/ ٤٩).

(٢) للوقوف علىٰ مزيد من الأمثلة، انظر: «تفسير الطبري» (٢٢/ ٦٢)، «تفسير البيضاوي» (٢/ ٥١)، (٣/ ٢١٩، ٢٣٤)، «تفسير أبي حيان» (٢/ ٧١٩)، (٣/ ١٧١، ٣٢٤، ٤٥٣، ٧٢٢)، (٤/ ٦٦، ٥٤٤)، (٦/ ٥٦٥)، «تفسير السمين الحلبي» (٢/ ٦٤٩)، (٣/ ١٣٥)، (٤/ ١٨٢)، «النشر» (٢/ ٢٤٥، ٣٠٤)، «تفسير أبي السعود» (٢/ ٨، ٢٣٢)، (٣/ ١٤٦)، (٥/ ٩٥، ١٢٨)، «تفسير الشوكاني» (٤/ ٥٥٩)، (٥/ ٩٢، ٥٣٤)، «إعراب القرآن وبيانه» (٢/ ٧١، ١١٩)، «تفسير ابن عاشور» (٣/ ٢٣٣، ٢٩٤)، (٤/ ٥٩)، (٥/ ٢٠٠)، (١٤/ ٩٨، ٢١٦ ـ ٢٢٠، ٢٣٥)، «التفسير المحرر» (٢/ ١٨٢، ٣٤٠، ٤٢٢، ٦٧٤)، (٣/ ٥٧٥).

(٣) انظر: «البرهان في علوم القرآن» (٣/ ٣١٥)، «الإتقان» (٣/ ٢٨٩)، «أصول في التفسير» (ص٦٠).

٣ ـ دَفْع السَّآمة والمَلَل عنه؛ لأن بقاء الأسلوب علىٰ وَجْه واحد، يُؤَدِّي إلىٰ المَلَل غالبًا.

وهذه الفوائد عامَّة للالتفات في جميع صوره. **أما الفوائد الخاصة فتَتَعَيَّن** في كل صورة، حسب ما يَقْتَضِيه المقام، كما في المثالَين التَّاليين:

١ ـ في قوله تعالىٰ: ﴿لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ١٢]، قال ابن جُزي: «فإن قيل: لِمَ قال: ﴿سَمِعْتُمُوهُ﴾ بلفظ الخطاب، ثم عَدَل إلىٰ لفظ الغَيبة في قوله: ﴿ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾، ولم يقل: ظننتم؟

فالجواب: أنَّ ذلك التفات قُصِد به المُبالغة والتَّصريح بالإيمان الذي يُوجِب ألّا يُصَدِّق المؤمن علىٰ المؤمن شرًّا»(١).

٢ ـ في قوله تعالىٰ: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوٓا۟ أَرْحَامَكُمْ﴾ [محمد: ٢٢]، قال ابن جُزي: «هذا خطاب للمنافقين المذكورين، خرج مِن الغَيبة إلىٰ الخطاب ليكون أبلغ في التَّوبِيخ»(٢).



(١) «تفسير ابن جزي» (٣/ ٢٧٧).

(٢) المصدر السابق (٤/ ١٣٩).

الرابع: التجريد:

❁ قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

{التَّجْرِيد: وهو ذِكْر شيء بعد اندراجه في لفظ عام مُتَقَدِّم، والقَصْد بالتَّجريد تعظيم المُجَرَّد ذِكْره، أو تَحْقيره، أو رَفع الاحتمال}.

الشَّرح

قوله: (ذِكْر شيء بعد اندراجه في لفظ عام مُتَقَدِّم)، المقصود بالعام والخاص هنا ما هو أعم مِن معنىٰ العموم والخصوص في الاصطلاح الخاص بالأصوليين ومَن وافقهم، فمثلًا: عبارة (قريش أفضل القبائل) ليس عامًّا عند الأصوليين؛ لأنه لا يُوجد فيه صيغة مِن صِيغ العموم، لكنه بالمعنىٰ الذي نَقْصده هنا عام، فهو يَعُم بطونًا وأفخاذًا وأفرادًا كُثُر.

وعَطْف الخاص علىٰ العام، والعام علىٰ الخاص يذكره بعض البلاغيين ضمن: أساليب الإطناب[١]، والمُؤلف هنا جَعَلَه مِن قَبِيل التَّجريد.

ومثال التَّجرِيد قوله تعالىٰ: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ﴾ [فصلت: ٢٨]؛ فإنَّ جهنم هي دار الخُلْد، لكنَّه انتَزَع منها دارًا أخرىٰ، تَهْوِيلًا لأمرها، ومُبالغة في اتِّصافها بالشِّدَّة[٢].

وهكذا في قوله تعالىٰ: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [فصلت: ٢٨]، علىٰ أن المراد بالمَيِّت: النُّطفة[٣].

قال ابن عطية: «لفظ الإخراج في تَنَقُّل النُّطفة حتىٰ تكون رَجُلًا إنما هو عبارة عن تَغَيُّر الحال، كما تقول في صَبِيٍّ جَيِّد البِنْيَة: يخرج مِن هذا رَجُل قوي، وهذا المعنىٰ يُسَمّيه ابن جني: التَّجريد، أي: تَجَرُّد الشيء مِن حال إلىٰ

(١) انظر: «الإيضاح في علوم البلاغة» (٣/ ٢٠٠)، «جواهر البلاغة» (ص٢٠٢).
(٢) انظر: «علوم البلاغة» للمراغي (ص٣٣٤).
(٣) انظر: «البرهان في علوم القرآن» (٣/ ٤٤٨).

حال هو خروج. وقد يحتمل قوله تعالىٰ: ﴿وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾ أن يُراد به أن الحيوان كله يميته، فهذا هو معنىٰ التَّجريد بعينه»(١).

أما عَطْف العام علىٰ الخاص: فيُؤخَذ منه أمران(٢):

الأول: أهمية المذكور أو شَرَف المذكور علىٰ سبيل الخصوص.

الثاني: إفادة التَّعميم بعد ذلك.

ومِن أمثلته في القرآن:

١ - قوله تعالىٰ: ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِىَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [نوح: ٢٨]، قوله: ﴿وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ عام، فيدخل فيه ما ذُكر مِن الوالدين ومَن دخل بيته مؤمنًا(٣).

٢ - قوله تعالىٰ: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤]، قوله: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ عام، وجبريل واحد منهم، فعَطَف العام علىٰ الخاص(٤).

وأما عَطْف الخاص علىٰ العام: فيدل علىٰ فَضْل الخاص وأهميته حتىٰ كأنه ليس مِن جنس العام، فالخاص المذكور بعد العام تنزيلًا للتَّغايُر في الوَصْف مَنْزِلة التَّغايُر في الذَّات(٥)، **ومن أمثلة ذلك:**

١ - قوله تعالىٰ: ﴿حَٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، خَصَّ الصلاة الوسطىٰ؛ لأهميتها، وإلا فهي داخلة في عموم الصلوات(٦).

٢ - قوله تعالىٰ: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨]، فجبريل وميكال عليهم الصلاة والسلام مِن ضمن الملائكة، وفي ذِكْرِهم بيان لمنزلتهم(٧).

---

(١) «تفسير ابن عطية» (١/ ٤١٨).
(٢) انظر: «جواهر البلاغة» (ص٢٠٢).
(٣) انظر: «إعراب القرآن وبيانه» (٢/ ١٣٧).
(٤) انظر: «البلاغة العربية» (٢/ ٧١).
(٥) انظر: «جواهر البلاغة» (ص٢٠٢).
(٦) انظر: «تفسير الزمخشري» (١/ ٣٩٨)، «حاشية الشهاب علىٰ تفسير البيضاوي» (١/ ١٢٤).
(٧) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٢٧٧).

٣ ـ قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [الأعراف: ١٧٠]، ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ﴾ يدخل فيه إقام الصلاة فهي من أركان الدين لكنه خصَّها لأهميتها(١).

٤ ـ قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُۥ﴾ [النساء: ١١٠]، ظلم النَّفْس نوع مِن أنواع عمل السوء، فهو مِن باب عطف الخاص علىٰ العام(٢).

٥ ـ قوله تعالىٰ: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ﴾ [الأنعام: ٩٣]، ادِّعاء الوَحْي ممَّن لم يُوحَ إليه مِن الافتراء علىٰ الله تعالىٰ(٣).

٦ ـ قوله تعالىٰ: ﴿فِيهِمَا فَٰكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾ [الرحمن: ٦٨]، النَّخل والرُّمَّان من الفاكهة، لكن خصَّهما لفضلهما علىٰ سائر الفواكه وتَشْرِيفًا لهما(٤).

٧ ـ قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] هذا يقتضي نَفْي الولد والكفر، ثم قال: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٢ ـ ٣] نَفَىٰ عنه أن يكون والدًا أو مولودًا، فخَصَّه بعد دخوله في العموم السَّابق.

٨ ـ قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ۝١ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق: ١ ـ ٢]، ثم خَصَّ بعض هذه الأنواع مِن الشرور: ﴿وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ ۝٣ وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِى ٱلْعُقَدِ ۝٤ وَمِن شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ﴾ [الفلق: ٣ ـ ٥]؛ وذلك لِشِدَّة خَطَرها، وكَثْرَة الشَّر فيها(٥).



(١) انظر: «الإتقان» (٣/ ٢٤٠).
(٢) انظر: «البرهان في علوم القرآن» (٢/ ٤٧٠).
(٣) انظر: «الإتقان» (٣/ ٢٤١).
(٤) انظر: «إعراب القرآن وبيانه» (٩/ ٤٢١).
(٥) انظر: «أضواء البيان» (٩/ ١٨٤).

الخامس: الاعتراض:

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

{الخامس: الاعتراض: وهو إدراج كلام بين شيئين مُتلازِمين: كالخَبَر والمُخْبَر عنه، والصِّفة والموصوف، والمعطوف والمعطوف عليه، أو إدخاله في أثناء كلام مُتَّصِل، والقَصْد به تأكيد الكلام الذي أُدرِج فيه}.

الشَّرح

ويُعرَف بالجُمَل الاعتراضية أو الاحترازية، يُؤتىٰ بها لنُكْتة، كالتنزيه أو التَّعظيم، أو الدعاء، أو التأكيد، أو غير ذلك.

والاعتراض عدَّه بعض البلاغيين مِن أساليب الإطناب[1].

ومِن الأمثلة علىٰ ذلك[2]:

١ ـ قال تعالىٰ: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾ [النحل: ٥٧]، قوله: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ﴾ جملة اعتراضية لا مَحَلّ لها مِن الإعراب، والغَرَض منها التَّنْزيه.

٢ ـ ومنه قول الشَّاعر:

إن الثمانين ـ وبُلِّغْتَها ـ قد أَحْوجت سَمْعِي إلىٰ تَرْجُمَان[3]

فجملة: (وبُلِّغتها) اعتراضية لغرض الدعاء، وأصل الكلام: إنَّ الثمانين قد أحوجت سمعي إلىٰ تَرْجُمان.

٣ ـ قال تعالىٰ: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ﴾ [لقمان: ١٤]، فأصل الجملة: (ووصينا الإنسان

---

(١) «الإيضاح في علوم البلاغة» (٣/ ٢١٤).

(٢) انظر: «تفسير البيضاوي» (٢/ ١٤)، «البرهان في علوم القرآن» (٣/ ٥٧ ـ ٥٨).

(٣) البيت لعوف بن مُحَلِّم الشيباني، انظر: «فقه اللغة» للثعالبي (ص٢٧٨)، «شرح ديوان الحماسة» لأحمد بن محمد الأصفهاني (ص٢٨٠).

بوالديه أن اشكر لي ولوالديك)، فجاء بجملتين: ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ﴾، مُعْتَرِضَتَين؛ لتأكيد الوصية، بأن هذه الأمّ التي تَعِبَت وحَمَلَت وأرضعت هذه المدة تَسْتَحِق الإحسان والبرّ.

٤ ـ قال تعالىٰ عن امرأة عمران: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّى وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ وَإِنِّى سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّىٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [آل عمران: ٣٦]، فقوله: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ مِن قَبيل الاعتراض، وسِياق الكلام في الأصل هكذا: قالت: رب إني وضَعْتُها أنثىٰ وإني سَمَّيتها مريم وإني أعيذها بك وذريتها من الشيطان الرجيم.

قال القاسمي: «﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾ قُرِئ في السَّبْع بسكون التاء وضَمِّها:

فعلىٰ القراءة الأولىٰ تكون الجملة المُعْتَرِضة مِن كلامه تعالىٰ؛ إما لدفع ما يتراءىٰ مِن أن قولها: ﴿رَبِّ إِنِّى وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾ قَصَدَت بها إعلام الله تعالىٰ عن أن يَحتاج إلىٰ إعلامها، فأُزِيلت الشُّبْهة بقوله: وَاللهُ أَعْلَمُ بِما وَضَعَتْ، هذا ما يَتَراءىٰ لي.

وإما لِمَا ذَكروه مِن أن الاعتراض تَعْظِيم مِن جِهَته تعالىٰ لموضوعها، وتفخيم لشَأْنه، وتَجْهِيل لها بِقَدْره، أي: والله أعلم بالنَّفس التي وضَعَتْها، وما عَلِق بها مِن عظائم الأمور، وجعلها وابنها آية للعالمين، وهي غافلة عن ذلك.

وعلىٰ القِراءة الثَّانية ـ أعني: ضم التاء ـ فالاعتراض مِن كلامها؛ إما للوَجْه الأول مِن الوجهين السَّابقين كما اسْتَظْهَرْته، أو لما ذكروه مِن قَصْد الاعتذار إلىٰ الله تعالىٰ؛ حيث أتت بمولود لا يَصْلح لما نَذَرَته، أو تَسْلِية نَفْسها علىٰ معنىٰ: لعل لله تعالىٰ فيه سِرًّا وحكمة، ولعل هذه الأنثىٰ خير مِن الذكر.

﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ جملة مُعْترضة أيضًا؛ إما مِن كلامه تعالىٰ، قَصَد به مَعْذرتها في التَّحَسّر والتَّحَزّن ببيان فضل الذَّكَر علىٰ الأنثىٰ...

وإما أن تكون هذه الجملة مِن كلامها، والقصد حينئذ تأكيد الاعتذار

بيان أن الذَّكَر ليس كالأنثىٰ في الفضيلة والمزية، وصلاحية خدمة المُتَعَبَّدات، فإنهنّ بمعزل عن ذلك»[١].

ومِن أغراض الاعتراض: الاحتراز عن معنىٰ مُتَوَهّم قد يُفهَم مِن الكلام، **ومِن أمثلة ذلك في القرآن**[٢]:

١ ـ قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ ٱلْبَلْدَةِ ٱلَّذِى حَرَّمَهَا وَلَهُۥ كُلُّ شَىْءٍ﴾ [النمل: ٩١]، لما خَص البلدة الذي حرَّمها بربوبيته؛ لأن المقام يقتضي ذلك، قد يُتَوَهَّم أن ربوبيته تَخْتَصّ بها دون غيرها، فجاء الاحتراز: ﴿وَلَهُۥ كُلُّ شَىْءٍ﴾؛ لنَفْي التَّوَهّم.

٢ ـ قوله تعالىٰ: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ٩٥]، نَفْي الاستواء يُحمل علىٰ أَعَمّ معانيه، لكن هذا يُوهم أن هذه المُساواة مُنْتَفِية حتىٰ مع أهل الأعذار، فجاء الاحتراز بقوله: ﴿غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥].

٣ ـ في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ ٱلدُّعَآءَ﴾ [النمل: ٨٠]، [الروم: ٥٢]، ربما يَتَوَهّم منه السَّامع أنهم يَفْهمون الإشارة، فقال: ﴿إِذَا وَلَّوْا۟ مُدْبِرِينَ﴾ [النمل: ٨٠]، [الروم: ٥٢]، فجاء بهذا الاحتراز لينفي هذا التَّوَهّم؛ فإن الأصم إذا أعطاك ظهره لا ينفع معه نداء ولا إشارة.

٤ ـ قوله تعالىٰ: ﴿فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ﴾ [الأنبياء: ٧٩]، قد يُفهم مِن ذلك أنَّ في ذلك نقيصة تَلْحَق داود ﷺ، فجاء بالاحتراز: ﴿وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: ٧٩]، فأثنىٰ عليه؛ لدفع التَّوَهُّم.



(١) «تفسير القاسمي» (٢/ ٣١٠ ـ ٣١١).

(٢) انظر: «البرهان في علوم القرآن» (١/ ٩٧)، «تفسير ابن عاشور» (١٧/ ١١٩)، (٢٠/ ٥٧).

السادس: التَّجْنِيس:

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

{السادس: التَّجْنِيس: وهو اتفاق اللفظ مع اختلاف المعنىٰ، ثم إنّ الاتفاق قد يكون في الحروف والصِّيغة أو في الحروف خَاصَّة، أو في أكثر الحروف لا في جميعها، أو في الخط لا في اللفظ، وهو تَجْنِيس التَّصحيف}.

الشَّرح

التَّجنيس أو الجِنَاس مِن المُحَسِّنات اللفظية: وهو اتفاق لفظتين أو تَشَابههما في النُّطق مع اختلاف المعنىٰ، **وله صُور وأنواع كثيرة، فمِن ذلك**[1]:

النوع الأول: الجِنَاس التَّام، وهو ما اتفقت فيه اللَّفظتان في نوع الحروف وعددها وهيئتها، وترتيبها، مع اختلاف معناهما، **ومن أمثلة ذلك**:

١ ـ قوله تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا۟ غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ [الروم: ٥٥]؛ فإن الساعة الأولىٰ يُراد بها يوم القيامة، والسَّاعة الثانية مِن الزَّمَن[2].

٢ ـ قوله تعالىٰ: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ﴾ [الإسراء: ٧]، قال ابن جُزَي: «أحسنتم الأول بمعنىٰ فِعْل الحسنات، والثاني بمعنىٰ الإحسان، كقولك: أحسنت إلىٰ فلان، ففيه تجنيس واللام فيه بمعنىٰ إلىٰ»[3].

٣ ـ قول بعضهم:

لولا العقول لكان أدنىٰ ضَيْغَم ... أدنىٰ إلىٰ شَرَفٍ من الإنسان[4]

---

(١) انظر في هذا الباب: «علوم البلاغة» للمراغي (ص٣٥٤).
(٢) انظر: «الإتقان في علوم القرآن» (٣/ ٣١٠).
(٣) «تفسير ابن جزي» (٢/ ٧٩٤).
(٤) البيت للمتنبي، كما في «ديوانه» (ص٤١٤). وانظر: «التمثيل والمحاضرة» للثعالبي (ص٣٥٠)، «الأمثال السائرة» للطالقاني (ص٥٤).

فكلمة (أدنىٰ ضَيْغَم): يعني أقل وأصغر وأحقر ضَيغم، و(أدنىٰ إلىٰ شَرفٍ مِن الإنسان) يعني أقرب إلىٰ شَرَف.

٤ ـ قول الآخر:

ما مات مِن كرم الزمان فإنه يحيا لدىٰ يحيىٰ بن عبد الله[(١)]

(يحيىٰ لدىٰ يحيىٰ): (يحيا) الأولىٰ: فِعل من الحياة، و(يحيىٰ) الثانية: اسم رجل.

النوع الثاني: الجِناس النَّاقص، وهو ما اختلفت فيه اللفظتان في عدد الحروف، وهذا الاختلاف قد يكون بحرف واحد، مثل قول الشاعر:

إن الْبُكَاءَ هُوَ الشِّفَا ءُ مِنَ الْجَوَىٰ بَيْنَ الجَوَانِح[(٢)]

جَوَىٰ وجَوَانِح.

النوع الثالث: الجِنَاس المُتَكَافِئ، وهو ما اختلفت فيه اللفظتان في نوع الحروف، يشترطون ألَّا يكون أكثر مِن حرف، كقوله تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحىٰ: ٩ ـ ١٠]، في ﴿تَقْهَرْ﴾ و﴿تَنْهَرْ﴾[(٣)].

النوع الرابع: الجِنَاس المقلوب، ويُسَمَّىٰ بجِنَاس العكس، وهو ما اختلفت فيه اللفظتان في ترتيب الحروف، كقوله تعالىٰ: ﴿خَشِيتُ أَن تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [طه: ٩٤]، ﴿بَيْنَ﴾ و﴿بَنِىٓ﴾[(٤)].

النوع الخامس: الجِنَاس المُحَرَّف والمُصَحَّف، وهو ما اختلفت فيه اللفظتان في هيئات الحروف، وهو نوعان:

١ ـ الاختلاف في الحركة فقط، كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا فِيهِم

---

(١) البيت لأبي تمام. انظر: «جواهر البلاغة» (ص٣٢٦).

(٢) البيت للخنساء. انظر: «عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح» (٢/ ٢٨٨)، «خزانة الأدب» لابن حجة الحموي (١/ ٧١).

(٣) انظر: «خزانة الأدب» (٢/ ٣٩٨).

(٤) انظر: المصدر السابق (١/ ٩٢).

مُّنذِرِينَ ﴿٧٢﴾ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُنذَرِينَ﴾ [الصافات: ٧٢ - ٧٣]، بين ﴿مُّنذِرِينَ﴾ و﴿مُنذَرين﴾[1].

٢ - الاختلاف في الحركة والسُّكون: مثل: البدعة شَرَكُ الشِّرْك.



(١) انظر: «الإتقان» (٣/ ٣١١).

السابع: المُطَابَقة:

❁ قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

{السابع: المُطَابَقَة: وهي ذِكْر الأشياء المُتَضَادّة، كالسَّواد والبَيَاض، والحياة والموت، والليل والنهار، وشبه ذلك}.

الشَّرْح

المُطَابَقة أو الطِّبَاق: من البديع المعنوي، وهو أن يُجمع بين المُتضادّين في الجملة إجمالًا، ويكون بين اسمين، مثل: الظاهر والباطن، كما في قوله تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣]، ﴿ٱلْأَوَّلُ﴾ يُقابِل ﴿ٱلْآخِرِ﴾ و﴿الظَّاهِر﴾ يُقابل ﴿البَاطِن﴾(١).

أو بين فعلين: أقبل وأدبر.

أو بين حرفين: يَومٌ لك ويَومٌ عليك: لك وعليك؛ لأن الذي عليك هو الشديد الذي وقع فيه المكروه، والذي لك هو الذي يقع فيه المحبوب.

ومِن أمثلته أيضًا: قوله تعالىٰ: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾ [الكهف: ١٨]: فالذي يُقابل الأيقاظ هم الرُّقود(٢).

وكذلك قوله: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾ [الروم: ١٩]، فهذا يُسمُّونه مُطَابَقة وطِبَاقًا(٣).



(١) انظر: «تفسير ابن عاشور» (٢٧/ ٣٦٢).
(٢) انظر: «البرهان في علوم القرآن» (٣/ ٤٥٥).
(٣) انظر: «تفسير ابن عاشور» (٢١/ ٦٧).

الثامن: المُقابَلة:

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

{الثامن: المُقَابَلة: وهي أن تَجمع بين شيئين فصاعدًا، ثم يُقابِلها بأشياء أُخَر}.

الشَّرح

المُقَابَلة علىٰ أنواع(١):

الأول: مُقابَلة الشيء بضِدّه في اللفظ والمعنىٰ: كما في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ [النحل: ٩٠]، قَابَله بـ ﴿وَيَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡبَغۡيِۚ﴾ [النحل: ٩٠].

الثاني: مُقَابَلة الشيء بضده مِن جهة المعنىٰ دون اللفظ: قال تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا مَنۡ أَعۡطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلۡحُسۡنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلۡيُسۡرَىٰ﴾ [الليل: ٥ ـ ٧]، قَابَله بـ ﴿وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسۡتَغۡنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِٱلۡحُسۡنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلۡعُسۡرَىٰ﴾ [الليل: ٨ ـ ١٠]، «فقوله: (كذَّب وصدَّق)، وقوله: (اليُسرىٰ والعُسْرىٰ) مِن باب الطِّباق اللفظي، وقوله: (أعطىٰ) مع قوله: (بخل)، فإنما هو مِن الطِّبَاق المعنوي»(٢).

الثالث: مُقابَلَتُه بما يُخالِفُه مِن غير مُضادّة، وهذا يقع علىٰ وجهين:

١ ـ مُقابلة المعنىٰ بما يُخالفه مع مُناسبة بينهما، كما في قوله تعالىٰ: ﴿إِن تُصِبۡكَ حَسَنَةٞ تَسُؤۡهُمۡۖ وَإِن تُصِبۡكَ مُصِيبَةٞ﴾ [التوبة: ٥٠]، قَابَل بين المُصيبة والحَسَنة، لكن المُصيبة لا تُقارِب والحَسَنة وإنما تُقارِب السَّيئة؛ لأن المُصيبة نوع مِن السَّيِّئة، فكل مُصيبة سيئة، وليست كل سيئة مُصيبة، فبينهما عموم وخصوص.

(١) انظر: «المثل السائر» (٣/ ١٤٤)، «الطراز لأسرار البلاغة» (٢/ ١٩٧).

(٢) «الطراز لأسرار البلاغة» (٢/ ٢٠٠).

وهكذا في قوله تعالىٰ: ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩]، فالشِّدة يُقابِلها اللِّين وليس الرحمة، لكن يُوجَد نوع مُناسبة؛ باعتبار أنَّ الرحمة مِن مُقتضياتها الإحسان واللِّين[١].

٢ ـ مُقابلَة المعنىٰ بما يُخالِفه، ولا مُناسبة بينهما، ومنه قول المُتنبي:

لمن تطلبُ الدنيا إذا لم تُرِدْ بها ... سرورَ مُحِبّ أو إساءةَ مُجْرِمِ[٢]

حيث قَابَل بين المُحب والمُجْرِم، ولا مُناسبة بينهما؛ فإن الذي يُقابِل المُحِب هو المُبْغِض، وليس المُجْرم، والذي لا يكون مُحِبًّا لا يقتضي أن يكون مُجْرِمًا.

الرابع: مُقابلَة الشيء بما يُماثِله: وهذا يقع أيضًا علىٰ وجهين:

١ ـ مُقابَلة مُفْرَد بمُفْرَد: والمقصود بالمُفرد هنا ما يُقابِل الجُملة، وليس ما يُقابِل الجَمْع والمَثنىٰ، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾ [يونس: ٢٧]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورىٰ: ٤٠]، وقوله: ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ﴾ [الرحمن: ٦٠]، هذا تَماثل؛ باعتبار أنه قَابَل مُفْرَدًا بمفرد، وقوله: ﴿مَن كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُۥ﴾ [الروم: ٤٤].

٢ ـ المُقابَلة بين جُملة وجُملة: مثل قوله تعالىٰ: ﴿وَمَكَرُوا۟﴾ [آل عمران: ٥٤]، هذه جملة تُقابِل الجملة الأُخرىٰ ﴿وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٥٤]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَمَكَرُوا۟ مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا﴾ [النمل: ٥٠]، وقوله تعالىٰ: ﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِى ۖ وَإِنِ ٱهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِىٓ إِلَىَّ رَبِّىٓ﴾ [سبأ: ٥٠].

وكثير مِن الأمثلة التي أوردناها في أقسام المُطابَقة جاءت المُطابَقة فيها بين معنىٰ ومعنىٰ، وليست مَعَانِي يُقابِلها مثلها كما ذَكر المؤلف في ضابطه.



(١) انظر: «الطراز لأسرار البلاغة» (٢/ ٢٠٠ ـ ٢٠١).

(٢) البيت للمتنبي كما في «ديوانه» (ص٤٦٢). وانظر: «البديع في نقد الشعر» (ص٢٧٩)، «الحماسة المغربية» (١/ ٥٠٤)، «الطراز لأسرار البلاغة» (٢/ ٢٠١).

التاسع: المُشاكَلة:

❁ قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

{التَّاسع: المُشَاكَلة: وهي أن تذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صُحبته}.

الشَّرح

المُشاكلة في اللغة: بمعنى المُمَاثَلة والمُوافقة[١].

وفي الاصطلاح: ذِكْر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صُحبته تحقيقًا أو تقديرًا[٢].

ومِن الأمثلة التي تُذْكَر لما وقع تحقيقًا:

١ ـ قوله تعالىٰ: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ﴾ [الشورىٰ: ٤٠]؛ لأن الجزاء علىٰ السَّيِّئة ليس بسيئة[٣]، والمثال قد لا يُسَلَّم به؛ فإنه قد يُقال بأن ذلك مِن قبيل المُقابَلة؛ باعتبار أنَّ السَّيِّئة كل ما يَسُوء الإنسان، وليس المقصود بها هنا أنها الذنب والمعصية، بل الذنب أحد أنواعها؛ لأنه يَسُوء صاحبه إذا وجده في صحيفته، وعليه فلا إشكال في أن نَحْمِل السَّيِّئتين في الآية علىٰ حقيقتهما.

٢ ـ قوله تعالىٰ: ﴿فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَٱعۡتَدُواْ عَلَيۡهِ بِمِثۡلِ مَا ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ [البقرة: ١٩٤]، فسَمَّىٰ الرَّدّ بالمثل اعتداء، يقولون: هو ليس اعتداء، لكن للمُشاكَلة[٤].

٣ ـ قول الشاعر[٥]:

---

(١) انظر: «مختار الصحاح» (ص٧٨)، مادة: (شكل).

(٢) انظر: «مفتاح العلوم» (ص٤٢٤)، «علوم البلاغة» للمراغي (ص٣٢٤).

(٣) انظر: «الإتقان» (٣/ ١٤٠).

(٤) انظر: «تفسير الزمخشري» (١/ ٢٣٦).

(٥) البيت لأبي الرقعمق. انظر: «ثمرات الأوراق في المحاضرات» (٢/ ١٤١)، «خزانة الأدب» (٢/ ٢٥٣).

قَالُوا: اقْتَرِحْ شَيْئًا نُجِدْ لَكَ طَبْخَهُ ... قُلْتُ: اطْبُخُوا لِي جُبَّةً وَقَمِيصَا

هذا الرجل كان بحاجة إلىٰ اللِّباس فعُرِض عليه صُنْع الطعام، فعَبَّر بالطبخ فيما لا يُقال له ذلك؛ مُشاكَلة للَّفظ الذي استُعمِل: نُجِد لك طَبْخَه، وطَبْخَه مصدر، قابله بالفعل: اطبخوا لي. والمُشاكَلة قد تكون بين اسم وفعل، أو بين اسمين أو بين فعلين.

٤ ـ قول الشاعر(١):

أَلَا لَا يَجْهَلَنْ أَحَدٌ عَلَيْنَا ... فَنَجْهَلَ فَوْقَ جَهْلِ الْجَاهِلِينَا

فسمّىٰ القِصَاص جَهْلًا، وهو ليس كذلك، ولكن هذا قد لا يُسَلَّم؛ لأنه قال: (فنجهل فوق جهل الجاهلينا) وهذا عُدوان وغاية الجَهْل وليس بقصاص، والله ﷻ يقول: ﴿وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَٰنًا فَلَا يُسْرِف فِّى ٱلْقَتْلِ﴾ [الإسراء: ٣٣].

ومن الأمثلة لما وقع تقديرًا: قوله ﷻ: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٣٨]، يقولون: هذا جاء مَصْدرًا مُؤَكِّدًا لقوله قبله: ﴿قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٣٦]، فأتىٰ بلفظ الصِّبغة للمُشاكَلة، ليس لمُشَاكَلة لفظ قبله، وإنما لأجل قرينة الحال، وهي ما كان يَصْنَعه النصارىٰ بأولادهم؛ لأن الآية جاءت في سِيَاق الرَّد علىٰ أهل الكتاب مِن النصارىٰ، حيث كانوا يَصْبغون أولادهم في الماء الأصفر، وهو ما يُسَمُّونه: التَّعْمِيد، فجاءت الآية في سِياق الرَّدّ عليهم عمومًا: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾، وذلك أنَّ الإيمان والاعتقاد كما أنه يَصْبغ الباطن فكذلك أيضًا يَصْبغ الظاهر، فله أَثَر كالصِّبغ لا يخفىٰ، يَلُوح علىٰ وَجْه صاحبه(٢).

واختلفوا في المُشَاكَلة هل هي نوع مِن المَجَاز؟ فعدّها جَمْعٌ مِن البلاغيين مِن أنواع المجاز(٣).

---

(١) البيت من معلقة عمرو بن كلثوم، كما في «ديوانه» (ص٧٨). وانظر: «جمهرة أشعار العرب» (ص٨٧)، «عيون الأخبار» (٢/ ٢١٠)، «البصائر والذخائر» (٩/ ١٩٧).

(٢) انظر: «الإتقان في علوم القرآن» (٣/ ٣٢٢).

(٣) انظر: «زهر الأكم في الأمثال والحكم» (١/ ١٩٥).

ومِن هنا ذهب أهل التأويل والتَّحريف وتابعهم في ذلك بعض أهل السنَّة بحُسْن نِيَّة، إلىٰ إطلاق لفظ المُشاكَلة علىٰ بعض آيات الصفات، كصِفَة المكر والكيد ونحو ذلك، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَكَرُوا۟ مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا﴾ [النمل: ٥٠]، وقوله: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ﴿١٥﴾ وَأَكِيدُ كَيْدًا﴾ [الطارق: ١٥ ـ ١٦]، فزعموا أَنَّ الله تعالىٰ سَمَّىٰ فِعله مكرًا وكيدًا؛ لأنه ذَكَر مكرهم وكيدهم، وإلا فالله مُنَزَّه عن ذلك، وهذا يقتضي نَفْي الصِّفة.

والصحيح أن هذه الصفات ثابتة لله ﷻ، لكنها لا تُقال علىٰ سبيل الإطلاق، فلا يقال: الله كائد أو ماكر، إنما يكون ذلك كمالًا في سِياق مَن يَسْتَحِق الكيد.

ولا يُشترط فيه المُقابَلَة في اللفظ بفعلهم كما يقوله بعض أهل العلم، فإننا نجد أَنَّ الله سبحانه أَطْلَق ذلك تارة مع ما يُقابله في اللفظ ـ كما في الأمثلة السابقة ـ، كما صَرَّح بذلك مِن غير ذِكْر ما يُقابله، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَأُمْلِى لَهُمْ إِنَّ كَيْدِى مَتِينٌ﴾ [الأعراف: ١٨٣]، [القلم: ٤٥]، وقوله: ﴿أَفَأَمِنُوا۟ مَكْرَ ٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ٩٩].



العاشر: التَّرديد:

❁ قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

{العاشر: الترديد: وهو رَدّ أول الكلام علىٰ آخره، ويُسَمَّىٰ في الشعر: رد العَجُز علىٰ الصدر}.

الشَّرح

الترديد أو التَّصدير: أن تُطْلَق اللفظة مُتَعَلِّقة بمعنىٰ ثم تُرَدّ بعينها مُتَعَلِّقة بمعنىٰ آخر(١)، ومِن أمثلة ذلك: قول أبي نُواس واصفًا الخمر(٢):

صَفْرَاءُ لا تَنزِلُ الأَحزانُ سَاحتَها ... لـو مَسَّـها حَـجَـرٌ مَـسَّـتْـه سَـرّاءُ

فكلمة (مسّ) ذُكرت مرتين: الأول: علَّقها بمَسّ الحجر، والثاني: علَّقها بمَسّ السَّرَّاء.

وقول الآخَر(٣):

لـيـس بـمـا لـيـس بـه بـأسٌ بـاسُ ... ولا يَـضِـيـرُ الـبـر مـا قـال الـنـاسُ

فكلمة (بأس) عُلِّقت بما قبلها، لا بأس به: يعني لا غضاضة فيه ولا حَرَج.

ويُمَثِّلون له بقوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشۡكَوٰةٖ فِيهَا مِصۡبَاحٌۖ ٱلۡمِصۡبَاحُ فِي زُجَاجَةٍۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوۡكَبٞ دُرِّيّٞ﴾ [النور: ٣٥]، حيث كَرَّر المصباح مرتين، والزُّجاجة مرتين، لكن في كل موضع نَجِد أن هذه اللفظة تَتَعَلَّق بأمر غير ما تَعَلَّقت به في الموضع الآخَر(٤).

---

(١) انظر في هذا الباب: «علوم البلاغة» للمراغي (ص٣٥٨).

(٢) «الرسائل الأدبية» للجاحظ (ص١٧٤)، «سر الفصاحة» للخفاجي (ص٢٨٥)، «نهاية الأرب في فنون الأدب» للنويري (٧/ ١٤١)، «زهر الأكم في الأمثال والحكم» (١/ ١٥١).

(٣) البيت لابن الأعرابي. انظر: «مجمع الأمثال» للميداني (١/ ١٠٦).

(٤) انظر: «الإتقان» (٣/ ٢٢٦).

ومنه قوله تعالىٰ: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ﴾ [النساء: ١٦٦] هذه شهادة الله تعالىٰ، ثم ذكر الشهادة في آخر الآية: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَشْهَدُونَ﴾(١).

ومنه قوله تعالىٰ: ﴿قَالُواْ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِيَ رُسُلُ ٱللَّهِ﴾، فختم كلامهم باسم الله ثم ردَّه في أول كلامه فقال: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤](٢).



(١) انظر: «تفسير ابن جزي» (٢/ ١٣٤).
(٢) انظر: المصدر السابق (٢/ ٣٠٢).

الحادي عشر: لُزُوم ما لا يَلْزَم:

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

{الحادي عشر: لُزُوم ما لا يَلْزَم: وهو أن تَلْتَزِم قبل حرف الرَّوِي حرفًا آخر، وكذلك عند رؤوس الآيات}.

الشرح

لزوم ما لا يلزم: أن يَلْتَزِم المُتَكَلِّم قبل حرف الرَّوِي وما في معناه مِن الفاصلة؛ حرفًا آخر، يُلتَزَم به في الشِّعر في بيتين أو أكثر، وفي النَّثر في فاصلتين أو أكثر(١).

كقوله تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحىٰ: ٩ - ١٠]، وذلك في قوله: (تَقْهر)، و(تَنْهَر)(٢).

وقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّيْلِ وَمَا وَسَقَ ۝١٧ وَٱلْقَمَرِ إِذَا ٱتَّسَقَ﴾ [الانشقاق: ١٧ - ١٨]، في (وَسَق) و(اتَّسَق)(٣).

وقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ إِذَا مَسَّهُمْ طَٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَٰنِ تَذَكَّرُوا۟ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ ۝٢٠١ وَإِخْوَٰنُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِى ٱلْغَىِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠١ - ٢٠٢]، في (مُبْصِرون) و(يُقْصِرون)(٤).

ومنه قول الشاعر(٥):

أصالةُ الرَّأي صانتْنِي عن الخَطَلِ   وحِليةُ الفضلِ زانتني لدَىٰ العَطَلِ

حرف الرَّوي هنا (اللام)، وهو لَازِم في الشِّعر، لكن الشاعر التزم قبله

---

(١) انظر في هذا الباب: «علوم البلاغة» للمراغي (ص٣٦٥).

(٢) انظر: «تفسير ابن جزي» (٤/ ٧١١).   (٣) انظر: المصدر السابق (٤/ ٦٤٢).

(٤) انظر: المصدر السابق (٢/ ٤٣٢).

(٥) البيت للطغرائي، ومعنىٰ الخَطَل: خطأ الرأي. ومعنىٰ العَطَل: عدم التَّزَيّن. انظر: «خزانة الأدب وغاية الأرب» (٢/ ٤٢٣)، «شرح لامية العجم» للدَّميري (ص٥).

بحرف الطاء، وهذا لا يَلْزَمه في قواعد الشِّعر؛ ومِن ثَمَّ قيل له: لُزوم ما لا يَلْزَم، وهذا يحتاج إلىٰ كُلْفة؛ ولهذا يُسَمِّيه بعضهم بالإعنات، فإذا التَزَمَه النَّاثر أو النَّاظم كأنه كَدَّ قَرِيحته، وأَعْنَت نفسه، وتَوَسَّع في فصاحته وبلاغته، فإذا جاء ذلك مِن غير تَكَلّف ـ كما هو في القرآن ـ فهو مِن البلاغة.



الثاني عشر: القَلْب[1]:

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

{الثاني عشر: القَلْب: وهو أن يكون الكلام يَصِحّ ابتداء قراءته مِن أوله وآخره نحو: دَعد، أو تُعْكَس كلماته فيُقَدِّم المُؤَخَّر منها، ويُؤَخِّر المُقَدَّم}.

الشَّرح

القَلْب: أن يُقرأ الكلام مِن آخره إلىٰ أَوَّله كما يُقرأ مِن أوله إلىٰ آخره، والعِبْرَة فيه بالحروف المكتوبة وليس الملفوظة.

ويكون في لفظة، مِثل: دَعد، أو في الجملة وما يُشْبهها، كقول الشاعر[2]:

مَــوَدَّتُــهُ تَــدُومُ لِــكُــلِّ هَــوْل وَهَــلْ كُــلٌّ مَــوَدَّتُــه تَــدُومُ

لو قلبته مِن آخر حرف إلىٰ الأول ستجد أنه نفس البيت.

ومنه قوله تعالىٰ: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ﴾ [الأنبياء: ٣٣]، لو قلبتها ستجد أنك تَقْرَؤها: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ﴾. هكذا فَسَّره ابن جُزَي[3].

وذهب بعضهم إلىٰ أن القَلْب: جَعْل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر لغير داعٍ معنوي، دون تَعْقِيد ولا خطأ ولا لَبْس[4]، مثل ما يقولون: عَرَضت النَّاقة علىٰ الحوض، والأصل: عَرَضْت الحوض علىٰ الناقة، وقولهم: أدخلت الخاتم في أصبعي، والأصل: أدخلت أصبعي في الخاتم.

وبعضهم يُفَسِّره بالطَّرْد والعكس الذي ذَكَره المؤلف، مع أن الطَّرد

(١) انظر في هذا الباب: «علوم البلاغة» للمراغي (ص٣٦٤).
(٢) البيت لأحمد بن محمد الأرَّجاني، كما في «ديوانه» (١/ ٢٦١). وانظر: «حياة الحيوان الكبرىٰ» (٢/ ٨٧)، «خزانة الأدب» (٢/ ٣٧).
(٣) «تفسير ابن جزي» (٣/ ١٤٤).
(٤) انظر: «جواهر البلاغة» (١/ ٢١٣).

والعكس عند المَنَاطِقَة وما يَنْقله بعض الأصوليين عنهم غير هذا تمامًا[١].

وبعض المفسرين يقولون: إن قوله ﷻ: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [يونس: ٣١]، [الروم: ١٩]، مِن القَلْب؛ حيث قدَّم الحي علىٰ الميت في الأول، وفي الثاني قَلَب[٢].



(١) انظر: «العدة في أصول الفقه» (١/ ١٧٧).

(٢) انظر: «تفسير ابن جزي» (١/ ٥٢٨).

الثالث عشر: التَّقسيم:

❁ قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

{الثالث عشر: التَّقْسِيم: وهو أن تُقَسِّم المذكور إلىٰ أنواعه أو أجزائه}.

الشَّرح

التَّقْسِيم علىٰ أنواع(١):

النَّوع الأول: تقسيم اللَّف والنَّشر، وهو أن تَذْكُر مُتَعَدِّدًا أولًا: مُفَصَّلًا أو مُجْمَلًا، ثم تَذْكُر بعده مُتَعَدِّدًا آخر يَتَعَلَّق كل واحد مِن أعداده بواحد مِن المُتَعَدِّد السَّابق، وهذا النَّوع يُشْبه اللَّف والنَّشْر، والفَرْق بينهما:

أنَّ التقسيم: يَضَع النِّقاط علىٰ الحروف، كل قِسْم مع الحكم الذي يَتَعَلَّق به أو ما أُنيط به. وفي اللَّف والنَّشر يُترك ذلك لنَبَاهة المُخاطَب أو السَّامِع، فيَلْحَق كل قسم بصاحبه.

ومن أمثلة هذا النوع من التَّقسيم:

١ ـ قوله عَزَّ وَجَلَّ في سورة الحاقة: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ وَعَادٌۢ بِٱلْقَارِعَةِ ﴿٤﴾ فَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهْلِكُوا۟ بِٱلطَّاغِيَةِ ﴿٥﴾ وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا۟ بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٤]، فإنه بعد أن أَجْمَل وعَبَّر عن القبيلتين بفعل واحد، وهو: (كذَّبت)، ذكر عقوبة كل قبيلة من هاتين القبيلتين المُكَذِّبتين، لكن علىٰ سبيل التفصيل، ولم يَدَع ذلك للمُخاطَب(٢).

٢ ـ قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَٰقِيهِ﴾ [الانشقاق: ٦]، فالإنسان يَشْمَل المؤمن والكافر، المُحسِن والمُسيء، ثم ذَكَر حكم كل واحد: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا ﴿٩﴾ وَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ ﴿١٠﴾ فَسَوْفَ يَدْعُوا۟ ثُبُورًا ﴿١١﴾ وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا ﴿١٢﴾﴾ [الانشقاق: ٨ ـ ١٢](٣).

---

(١) انظر في هذا الباب: «علوم البلاغة» للمراغي (ص٣٣٢).
(٢) انظر: «جواهر البلاغة» (١/ ٣١١).
(٣) انظر: «البلاغة العربية» (٢/ ٤٠٩ ـ ٤١٠).

٣ - قوله تعالىٰ: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ۝١٠٦ وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٦ - ١٠٧]، وهذا المثال اختلفوا فيه:

فبعضهم يجعله مِن اللَّف والنَّشر: فقد ذكر حالين لفِئتين: تَبْيَضّ وجوه، وتَسْوَدّ وجوه، ثم ترك الربط بإلحاق الأحكام المُتعلِّقة بكل فئة للمُخاطَب.

وبعضهم يجعله مِن التَّقسيم: لأنه نَصّ علىٰ كل فئة: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾، ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾[1].

النوع الثاني: التقسيم المُذَيّل: وهو أن تُذْكَر مُتَعَدِّدات ويُذكر إلىٰ جانب كل واحد منها ما يَتَعَلّق به.

ومن أمثلته:

١ - قول النبي ﷺ: «الطُّهُورُ شَطْرُ الْإِيمَانِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُ الْمِيزَانَ، وَسُبْحَانَ اللهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَآنِ - أَوْ تَمْلَأُ - مَا بَيْنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَالصَّلَاةُ نُورٌ، وَالصَّدَقَةُ بُرْهَانٌ وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ، وَالْقُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ، كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو فَبَايِعٌ نَفْسَهُ فَمُعْتِقُهَا أَوْ مُوبِقُهَا»[2]، فهنا ذكر سبعة أقسام مع ما يتعلق بها، آخرها: «وَالْقُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ».

٢ - ما يُروىٰ عن بعض السلف في العبارة المشهورة: «احْتَجْ إلىٰ مَن شِئْتَ تكن أَسِيره، واسْتَغْنِ عمَّن شِئت تكن نَظِيره، وأحسِن إلىٰ مَن شِئت تكن أمِيره»[3]، فهنا ذكر مع كل قسم الحكم المُتَعَلّق به.

النوع الثالث: التَّقسيم المُسْتَوفِي، وهو الذي تُسْتَوفَىٰ به الأقسام العقلية.

ومن أمثلته:

١ - قوله ﷻ: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الروم: ٢٤]،

---

(١) انظر: «البلاغة العربية» (٢/ ٤١٠).
(٢) أخرجه مسلم، (٢٢٣) عن أبي مالك الأشعري ﷺ.
(٣) «مجموع الفتاوىٰ» (١/ ٣٩).

فلا يُوجَد قِسْم آخر غير الخوف والطَّمع[١].

٢ ـ قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ [فاطر: ٣٢][٢].

فالأقسام ثلاثة:

إما ظالم لنفسه: يَتْرك بعض الواجبات ويَفْعَل بعض المحرمات.

أو مُقْتَصِد: يفعل الواجبات ويَتْرك المُحَرَّمات، ولا يفعل المُسْتَحَبَّات ولا يَتْرك المكروهات.

أو سَابق بالخيرات: يأتي بما يجب ويَتْرُك ما حُرِّم، ويفعل المُسْتَحَبّ ويترك المُشْتَبه والمكروه[٣].

٣ ـ قوله تعالىٰ في سورة الواقعة: ﴿وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً (٧) فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ (٨) وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ (٩) وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ (١٠) أُولَٰئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾ [الواقعة: ٧ ـ ١٠]، فهذه أقسام ثلاثة، إذا قلت: لا رابع لها، فعندئذ تكون هذه الأقسام مُسْتَوفِية[٤].

٤ ـ قوله تعالىٰ: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ (٤٩) أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا﴾ [الشورىٰ: ٥٠]، فليس هناك قسم آخر غير المذكورات هنا[٥].

٥ ـ البيت المشهور لأبي تمام:

إن يَعْلَمُوا الْخَيْرَ يُخْفُوهُ وإن عَلِمُوا ... شَرًّا أَذاعُوا، وَإِنْ لَمْ يَعْلموا كَذَبُوا[٦]



---

(١) انظر: «البرهان في علوم القرآن» (٣/ ٤٧١).

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) انظر: «تفسير الطبري» (١٩/ ٣٦٨).

(٤) انظر: المصدر السابق.

(٥) انظر: المصدر السابق (٣/ ٤٧٣).

(٦) انظر: «عيون الأخبار» (٢/ ٣٥)، «علوم البلاغة» للمراغي (ص٣٣٢).

الرابع عشر: التَّتْمِيم:

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

{الرابع عشر: التَّتمِيم: وهو أن تزيد في الكلام ما يُوَضِّحه أو يُؤَكِّده، وإن كان مُسْتَقِلًا دون هذه الزيادة}.

الشَّرح

التَّتْمِيم يُؤتىٰ به في الكلام لفائدة ما؛ إما لقَصْد المُبالغة، أو الاحتراز عن الخطأ في الفَهم، أو لغير ذلك(١).

ومِن أمثلته:

١ ـ قوله تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِمَا كَفَرُوا۟ وَهَلْ نُجَٰزِىٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾ [سبأ: ١٧]، فقوله: ﴿وَهَلْ نُجَٰزِىٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾ تتْمِيم للتأكيد(٢).

٢ ـ قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ أَفَإِي۟ن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، قوله: ﴿أَفَإِي۟ن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾ تتميم، يُؤَكِّد ما قبله(٣).

٣ ـ قوله تعالىٰ: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٢٦]، قوله: ﴿مِن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٢٦]، تَتْمِيم؛ فإنَّ السَّقْف لا يكون إلا فوق. وفائدة التتميم هنا: قيل: ليدُل علىٰ أنهم كانوا تحته حينما سَقَط، ولم يكونوا في مكان آخر(٤)، وقيل غير ذلك.

٤ ـ قوله تعالىٰ: ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ۝٨ إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَآءً وَلَا شُكُورًا﴾ [الإنسان: ٨ ـ ٩]، قوله: ﴿عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ من قَبِيل التَّتميم(٥)، يدل علىٰ أنه قد بلغ مرتبة مِن الإيمان والبَذْل والإيثار ورجاء ما عند الله عَزَّ وَجَلَّ، فيُقدِّم ما تَتَعلَّق به نفسه علىٰ حُبّه مع حاجته إليه.

---

(١) انظر في هذا الباب: «علوم البلاغة» للمراغي (ص١٩٦).

(٢) انظر: «الطراز لأسرار البلاغة» (٣/ ٢٠١).

(٣) انظر: المصدر السابق.

(٤) انظر: «البسيط» للواحدي: (١٣/ ٤٦).

(٥) انظر: «تفسير ابن جزي» (٤/ ٥٦٤).

٥ ـ قوله تعالىٰ: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [الإسراء: ١]، فقوله: ﴿لَيْلًا﴾ تَتْميم؛ إشارة إلىٰ قِصَر المدة التي حصل فيها الإسراء ذهابًا وعودة[١].



(١) انظر: «البلاغة العربية» (٢/ ٨٩).

الخامس عشر: التَّكرار:

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

{الخامس عشر: التَّكرار: وهو أن تَضع الظاهر موضع المُضمر، فتكرر الكلمة علىٰ وجه التَّعظيم، أو التَّهويل، أو لمدح المذكور، أو ذَمّه، أو للبيان}.

الشَّرح

الأصل أن يُؤتىٰ في موضع الضمير بالضمير؛ لأنه أَبْيَن للمعنىٰ وأَخْصَر للفظ، ولكن قد يُؤتَىٰ بالاسم الظاهر في موضع الضمير لفائدة، **ومِن تلك الفوائد**[1]:

١ ـ قَصْد التَّعظيم، كما في قوله عَجَّلَ: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، لم يقل: (وهو بكل شيء عليم)، فأظهر الاسم الشريف لإفادة التَّعظيم[2].

وكما في قوله تعالىٰ: ﴿الْحَاقَّةُ ۝١ مَا الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ١ ـ ٢]، قال ابن جُزَي: «﴿مَا الْحَاقَّةُ﴾ ما استفهامية يُراد بها التَّعظيم...»، إلىٰ أن قال: «ثم وَضع الظاهر موضع المُضْمَر زيادة في التَّعظيم والتَّهويل»[3].

٢ ـ قَصْد التَّحقِير والإهانة، كما في قوله تعالىٰ: ﴿أُولَٰئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [المجادلة: ١٩]، فأظهر الشيطان في الموضع

(١) انظر: «البرهان في علوم القرآن» (٣/ ٢٤٤)، «الإتقان» (٣/ ٢٤٤).

(٢) انظر: «حاشية الطيبي علىٰ الكشاف» (٣/ ٥٦٢)، «البرهان في علوم القرآن» (٢/ ٤٨٥، ٤٩١، ٥٠١)، «الإتقان في علوم القرآن» (٣/ ٢٤٥).

(٣) «تفسير ابن جزي» (٤/ ٤٦٦).

الثاني، ولم يَقُل: أَلَا إنَّ حِزْبه؛ لقَصْد التَّحقِير والإهانة(١).

٣ ـ التَّلَذُّذ بذِكْر الاسم الظاهر، كما في قوله تعالىٰ: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًاۚ﴾ [فاطر: ١٠]، ولم يقل: (فهي لله جميعًا) أو نحو ذلك، والحكمة في الخروج عن الأصل: الاسْتِلْذَاذ بذِكْر المُظْهَر(٢).

٤ ـ زيادة التَّقرير، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَٰبِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٨]، فكَرَّر الكتاب، واسم الجلالة؛ لزيادة التَّقرِير(٣).

٥ ـ إزالة اللَّبْس، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِۖ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء: ٧٨]، فالإظهار في قوله: ﴿إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ﴾؛ لإزالة اللَّبْس عن مَرْجِع الضمير؛ فإنه لو أَضْمَر لأَوهَم عَود الضمير إلىٰ الفَجْر(٤).

٦ ـ تَرْبِية المَهَابة، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ فِى ٱلنَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ﴾ [غافر: ٤٩]، لم يَقُل: لخزنتها، بل أَظْهَر، ولعل ذلك يُفِيد تَرْبية المَهَابة وإدخال الرَّوعة في ضَمِير السَّامِع(٥).

٧ ـ تَقْوِية الدَّاعي للامتثال، كما في قوله تعالىٰ: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، ولم يقل: إنه يُحِبّ المُتَوَكِّلين، وفي الإظهار تقوية الدَّاعي في النَّفس للتَّوكل عليه ﷻ(٦).

٨ ـ التَّوَصُّل إلىٰ الوَصْف باستعمال الاسم الظاهر، كما في قوله تعالىٰ: ﴿إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ

---

(١) انظر: «البرهان في علوم القرآن» (٢/ ٤٨٦)، «الإتقان» (٣/ ٢٤٥).
(٢) انظر: «البرهان في علوم القرآن» (٢/ ٤٨٧).
(٣) انظر: المصدر السابق (٢/ ٤٨٨)، «الإتقان» (٣/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥).
(٤) انظر: «البرهان في علوم القرآن» (٢/ ٤٨٩).
(٥) انظر: المصدر السابق (٢/ ٤٩٠).
(٦) انظر: «الإتقان» (٣/ ٢٤٦).

يُحْيِۦ وَيُمِيتُۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلْأُمِّيِّ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، قال: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾، ولم يقل: (فآمنوا بالله وبي)؛ للتَّوصُّل بالظاهر إلىٰ ذِكْر أوصاف النبي ﷺ: ﴿ٱلْأُمِّيِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ﴾، فلو جاء بالضمير لما أمكن ذلك؛ لأن الضَّمِير لا يُوصَف[١].

٩ ـ إرادة العموم إذا كان الاسم الظاهر يُفِيده، كقوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِىٓۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف: ٥٣]، لم يَقُل: (إنها لأمَّارة بالسُّوء)؛ وذلك لإفادة التَّعمِيم: أنَّ هذا لا يختص بامرأة العزيز، بل بالنُّفوس عمومًا[٢].

١٠ ـ إرادة التنبيه علىٰ عِلّة الحُكم إذا كان الاسم الظاهر يَدُلّ عليه، أو يُشِير إليه، كقوله تعالىٰ: ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ فَأَنزَلْنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٥٩]، ولم يقل: (فأنزلنا عليهم)، وإنما صرّح بظُلْمهم؛ ليُبَيِّن عِلَّة ذلك العذاب، وهو الظُّلم[٣].

وكما في قوله تعالىٰ: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَۖ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣]، قال ابن جُزَي: «فقال: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ أي: ولكنهم، ووَضْع الظاهر مَوْضِع المُضْمَر للدلالة علىٰ أنهم ظلموا في جُحُودهم»[٤].

وقوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ [المائدة: ٥٦]، قال ابن جُزَي: «هذا من إقامة الظَّاهر مقام المُضْمَر، ومعناه: فإنهم هم الغالبون»[٥].

وقال البيضاوي: «وَضَع الظاهر مَوضِع المُضْمَر تنبيهًا علىٰ البرهان عليه، فكأنه قيل: ومَن يَتَوَلّ هؤلاء فهم حزب الله، وحزب الله هم الغالبون، وتنويهًا

(١) انظر: «البرهان في علوم القرآن» (٢/ ٤٩٢)، «الإتقان» (٣/ ٢٤٦).
(٢) انظر: «البرهان» (٢/ ٤٩٥)، «الإتقان» (٣/ ٢٤٧).
(٣) انظر: «البرهان في علوم القرآن» (٢/ ٤٩٣)، «تفسير الشربيني» (١/ ٦٣).
(٤) «تفسير ابن جزي» (٢/ ٢٥٩). (٥) المصدر السابق (٢/ ١٩٠).

بذِكْرهم، وتعظيمًا لشأنهم، وتَشْرِيفًا لهم بهذا الاسم، وتَعْرِيضًا لمَن يُوالي غير هؤلاء بأنه حِزب الشَّيطان»[١].

١١ ـ إرادة الخُصوص إذا كان الاسم الظَّاهر يُفيده، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱمْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٠]، لم يقل: (إنْ وَهَبَت نَفْسَها لك)؛ للدلالة علىٰ الخصوص، إذ لو جاء بالضمير لأوهم جوازه لغيره[٢].

١٢ ـ قَصْد الإشارة إلىٰ استقلال الجملة وعدم دخولها في حكم سابقتها، إذا كان استعمال الضَّمِير يُفيده. كقوله تعالىٰ: ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ ۗ وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾ [الشورىٰ: ٢٤]؛ فإن جملة (يمحو) استئنافية، وليست عطفًا علىٰ جواب الشرط؛ لأن المُعَلَّق علىٰ الشَّرط عَدَمٌ قبل وجوده؛ فعبَّر بالظاهر ـ الذي هو لَفْظ الجلالة ـ مع أنه قد سبق قريبًا[٣].

١٣ ـ مُراعاة صُوَر بلاغية وجَمَالية في اللفظ أو مُحسِّن مِن مُحسِّنات البديع، مثل: الجِناس، والتَّرصِيع، فيحتاج إلىٰ ذِكْر الظاهر؛ لأن الضمير لا يَفِي بهذا. كقوله تعالىٰ: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ﴾، ثم قال: ﴿عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥ كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ﴾ [الرحمن: ٥ ـ ٦]؛ فأتىٰ بالظاهر الذي هو الإنسان، موضع المُضمر.

وقد قيل: إن «المُراد بالإنسان الأول: الجِنس، وبالثاني: آدم، أو مَن يَعلم الكتابة، أو إدريس، وبالثالث: أبو جهل»[٤]، وليس ذلك محل اتفاق.

١٤ ـ كما أن إعادة الظاهر بعد الطُّول أحسن مِن الإضمار؛ لأجل أن يَرْبِط السَّامع بين أجزاء الكلام، ولا يَتَشَتَّت ذِهْنه، كقوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً ۖ إِنِّىٓ أَرَىٰكَ وَقَوْمَكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ۝٧٤ وَكَذَٰلِكَ

---

(١) «تفسير البيضاوي» (٢/ ١٣٢).
(٢) انظر: «حاشية الطيبي علىٰ الكشاف» (١٢/ ٤٥٨)، «البرهان في علوم القرآن» (٢/ ٤٩٥).
(٣) انظر: «البرهان في علوم القرآن» (٢/ ٤٩٨).
(٤) «الإتقان» (٣/ ٢٤٨).

نُرِيٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّى﴾ [الأنعام: ٧٤ ـ ٧٦]، ثم ذَكَر رُؤْيته للقمر، ثم رُؤْيته للشمس، ومُحاجّة قومه له: ﴿وَحَآجَّهُۥ قَوْمُهُۥ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّى فِى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنِ وَلَآ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّى شَيْـًٔا وَسِعَ رَبِّى كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴿٨٠﴾ وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًا فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨١﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٨٢﴾ وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾ [الأنعام: ٨٠ ـ ٨٣]، ولم يَقُل: (وتلك حجتنا آتيناه إياها)، فأعاد لفظ إبراهيم ظاهرًا: ﴿ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾، فلو جاء بالضمير مع طول الكلام ربما يَحدُث تَشتّت أو لَبْس[١].

ومِن القواعد المُتعَلِّقة بهذا النوع: إعادة الظاهر بمعناه أحسن مِن إعادته بلفظه؛ مِن أجل دَفْع المَلَل والسَّآمة بتكرار بعض الألفاظ بعَينها، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٠]، ولم يَقُل: إنا لا نُضِيع أَجر الذين يُمَسِّكون بالكتاب وأقاموا الصلاة. فهنا أعاده بمعناه، فهذا أبلغ في الكلام في مثل هذه المواضع.

وقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣٠]، ولم يقل: إنا لا نُضِيع أَجر الذين آمنوا وعملوا الصالحات؛ دَفْعًا للمَلَل والسَّآمة عن السَّامع[٢].



(١) انظر: «الإتقان» (٣/ ٢٤٩).

(٢) انظر: المصدر السابق (٣/ ٢٤٩).

السادس عشر: التَّهَكّم:

❁ قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

{السادس عشر: التَّهَكُّم: وهو إخراج الكلام عن مُقْتَضَاه استهزاء بالمُخاطَب أو بالمُخبَر عنه، كَذِكْر البِشارة في موضع النذارة}.

الشَّرح

إخراج الكلام عن مُقْتَضاه يَرِد علىٰ صور، مِن ذلك:

الأولىٰ: أن يكون الكلام علىٰ سَبِيل الوعيد بلفظ الوعد تَهَكُّمًا: قال تعالىٰ: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١]، [التوبة: ٣٤]، [الانشقاق: ٢٤]، وقال تعالىٰ: ﴿بَشِّرِ ٱلْمُنَٰفِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [النساء: ١٣٨][(١)]، باعتبار أنَّ البِشَارة تكون بالإخبار بما يَسُر خاصة، وأما علىٰ القول بأن البِشَارَة تكون لما يَسُرّ أو يَسُوء، باعتبار أن أَثَر ذلك يَظْهَر علىٰ البَشَرة؛ فإن المِثال لا يَنْطَبِق.

ومنه قول الشاعر:

وَخَيْلٍ قَدْ دَلَفْتُ لَهَا بِخَيْلٍ تَحِيَّةُ بَيْنِهِمْ ضَرْبٌ وَجِيعُ[(٢)]

فجعل التَّحِية هنا هي الضَّرب الوَجِيع.

الثانية: الذَّم بما يُشْبه المَدْح: مثل قوله تعالىٰ: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩]، فهذا علىٰ سبيل التَّهكم[(٣)]، ولا يُقصَد به المَدح.

ومنه قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾ [هود: ٨٧]، علىٰ سبيل الاستهزاء؛ حيث ذكروا أوصافًا كاملة قصدوا بها التَّهَكُّم والسُّخْرِيّة[(٤)]، والله أعلم.

---

(١) انظر: «تفسير الزمخشري» (١/ ٥٧٧)، «تفسير ابن جزي» (٢/ ١٩٣).

(٢) البيت لعمرو بن معدي كرب. انظر: «شعر عمرو بن معدي كرب» (ص١٤٩)، «الكتاب لسيبويه» (٣/ ٥٠).

(٣) انظر: «تفسير ابن جزي» (٤/ ٩٩). (٤) انظر: المصدر السابق (٢/ ٦٠٧).

وذهب بعض المفسرين إلىٰ أن قوم شعيب قالوا ذلك حقيقة، وليس علىٰ سبيل التَّهَكّم والاستهزاء(١).

الثالثة: التَّعبير بالتقليل مع غَرَض التَّحقيق: ومنه قوله تعالىٰ: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٨]، وقوله تعالىٰ: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤]، باعتبار أن (قد) إذا دخلت علىٰ الفعل المضارع فهي للتَّقليل عند البلاغيين، لكن قد يُراد به التَّحقيق لغَرَض التَّهَكم ونحوه(٢).

فهم لما أَسَرّوا المُخادعة والمكر جهلًا بأن الله ﷻ يطَّلع عليهم؛ أورده علىٰ جهة التَّقليل، والغَرَض به التَّحقيق؛ انتقاصًا لحالهم؛ حيث ظنوا أنَّ الله لا يطَّلع علىٰ ذلك، فجاء به علىٰ ما يَدُلّ علىٰ التَّقليل، وإلا فهو عالم بأحوالهم(٣).

ولكن ينبغي أن نعلم أن (قد) إذا دخلت علىٰ الفعل المضاف إلىٰ الله ﷻ فهي للتحقيق(٤)، مثل قوله: ﴿قَدْ يَعْلَمُ﴾، ﴿قَدْ عَلِمْنَا﴾ [الأحزاب: ٥٠].

الرابعة: أن يكون الكلام في صورة الشَّك والغَرَض به التَّكثير والتَّحقيق: مثل قوله: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢]، فـ ﴿رُّبَمَا﴾ تُستعمل للتَّقليل، فهنا جاء بها في مَخْرَج الشَّك والغَرَض به التَّكثير والتَّحقيق في حالهم؛ لأنهم في تلك الحالة يَتَحَقَّقُون ويَقْطَعون بأنه لو كانوا علىٰ الإسلام لما نَالَهم هذا العذاب الشَّديد، فخرج ذلك مَخْرَج التَّهَكّم والاستهزاء بهم(٥).



(١) انظر: «تفسير القرطبي» (٩/ ٨٧).
(٢) انظر: «تفسير ابن جزي» (٣/ ٣٢٢).
(٣) انظر: «الطراز لأسرار البلاغة» (٣/ ٩١).
(٤) انظر: «قواعد التفسير: جمعًا ودراسة» (١/ ٣٩٥).
(٥) انظر: «تفسير ابن عاشور» (١٤/ ١١).

السابع عشر: اللَّف والنَّشر:

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

{السَّابع عَشَر: اللَّف والنَّشر: وهو أن تَلُفّ في الذِّكر شيئين فأكثر، ثم تَذْكر مُتَعَلّقات بها، وفيه طريقتان: أن تبدأ في ذِكْر المُتَعلّقات بالأول، وأن تَبْدَأ بالآخَر}.

الشَّرح

اللَّف والنَّشر: هو أن يذكر مُتَعَدِّدًا مُفَصّلًا أو مُجْمَلًا، ثم يَذْكُر ما لكل واحد من المذكورات إجمالًا أو تفصيلًا حُكْمًا أو أمرًا يَتَعَلَّق به، لكن مِن غير تَعْيين؛ اتكالًا علىٰ أن السَّامع يَرُدّ إلىٰ كل واحد مِن المذكورات السابقة ما يَلِيق به(١).

وهو قسمان(٢):

الأول: مُرتَّب: وهو أن يذكر شيئين مثلًا، ثم يَذْكر أحكامهما علىٰ سَبِيل المِثال، أو الأوصاف المُتَعَلِّقة بكلّ منهما مُرتَّبة كما في الأول، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [القصص: ٧٣]، فقد جَمَع بين الليل والنَّهار بواو العَطْف، ثم أُضِيف إلىٰ كلٍّ ما يَلِيق به، فأُضِيف السُّكون إلىٰ الليل؛ لأنَّ فيه النوم والراحة، وابتغاء الرِّزق إلىٰ النَّهار؛ لما فيه مِن الكَدّ والعَمَل(٣).

وهكذا في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ [الإسراء: ٢٩]، فقوله: ﴿فَتَقْعُدَ مَلُومًا﴾، يَعُود لوَصْف البُخل في قوله: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ﴾ فيلُومك أصحاب الحقوق

(١) انظر: «مفتاح العلوم» (ص٤٢٥).
(٢) انظر: «علوم البلاغة» للمراغي (ص٣٣٠).
(٣) انظر: «الإتقان» (٢/ ٣٢١).

والناس والأهل والأولاد ومَن له حَقّ، وقوله: ﴿مَّحْسُورًا﴾ يَعُود لوَصْف البَسْط، فإذا بَسَطتها كل البَسْط تبقىٰ محسورًا[١]. وهذا علىٰ قول في تفسير الآية.

فالمذكورات ثانيًا علىٰ الترتيب نفسه في الأول، فهذا يُسَمّىٰ لفًّا ونَشْرًا مُرتَّبًا.

الثاني: المُشَوَّش: وهو عكس المُرتَّب، ومِن أمثلته: قوله تعالىٰ: ﴿وَقَالُوا لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ ۗ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ﴾ [البقرة: ١١١]، فضمير (قالوا) لليهود والنَّصارىٰ علىٰ سَبِيل اللَّف؛ حيث لفَّ بين قولي الفَرِيقين، فلم يُبيِّن مَقُول كل فَرِيق؛ ثِقَة بفَهم السَّامع أن يَرُدّ إلىٰ كل فَرِيق قوله؛ لما عَلِم مِن تَعادِي الفريقين، ثم أُضيف ما لكلٍّ إليه بعد؛ إذ التقدير: وقالت اليهود: لن يدخل الجنة إلا مَن كان هودًا، وقالت النصارىٰ: لن يدخل الجنة إلا مَن كان نصرانيًا[٢].

وهكذا في قوله تعالىٰ: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴿٢٣٨﴾ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ۖ فَإِذَا أَمِنتُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٨ ـ ٢٣٩]، قوله: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ﴾ لَف، وقوله: ﴿فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ نَشر، فذَكَر ما يعُمّ الجميع: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ﴾، ثم كلٌّ بحسبه، يعني: صلُّوا رجالًا أو ركبانًا بحَسَب حالكم[٣].



(١) انظر: «الإتقان» (٢/ ٣٢١).
(٢) انظر: المصدر السابق (٣/ ٣٢٠).
(٣) انظر: «البلاغة العربية» (٢/ ٤٠٧).

الثامن عشر: الجَمْع:

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

{الثامن عشر: الجَمْع: وهو أن تجمع بين شيئين فأكثر في خبر واحد، وفي وصف واحد، وشبه ذلك}.

الشَّرح

وبعضهم يُعَبِّر عنه بقولهم: أن يَجْمَع المُتَكَلِّم بين مُتَعَدِّد تحت حكم واحد[١].

وقد يكون ذلك بين اثنين، كقوله تعالىٰ: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الكهف: ٤٦]، جمع بين شيئين: المال والبنون، وحَكَم لهما بحُكم واحد: زِينة الحياة[٢].

وهكذا في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ [الأنفال: ٢٨]، فجَمَع بين أمرين تَحت حُكْم واحد[٣].

وقد يكون بين أكثر مِن أمرين، مثل قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ﴾ [المائدة: ٩٠]، فذَكَر أربعة أشياء: الخَمر، والمَيسر، والأنصاب، والأزلام[٤].

وقال الشَّاعِر[٥]:

إنَّ الشَّبَابَ والْفَرَاغَ والْجِدَةَ   مَفْسَدَةٌ لِلْمَرْءِ أيُّ مَفْسَدَةِ

---

(١) انظر: «جواهر البلاغة» (ص٣١٠).

(٢) انظر: «تفسير ابن جزي» (٣/ ٣١).

(٣) انظر: «جواهر البلاغة» (١/ ٣١٠).

(٤) انظر: المصدر السابق.

(٥) البيت لأبي العتاهية. انظر: «الدر الفريد» (٤/ ٤٢٢)، «تحقيق الفوائد الغياثية» للكرماني (٢/ ٨٠٠). والجِدة: الاستغناء.

التاسع عشر: التَّرصيع[1]:

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

{التاسع عشر: التَّرصِيع: وهو أن تكون الألفاظ في آخر الكلام مُسْتَوِيَة الوَزْن أو مُتَقَارِبة مع الألفاظ التي في أوَّله}.

الشَّرح

ويُعبِّر عنه بعضهم بقوله: تَوازن الألفاظ مع تَوافق الأعجاز أو تقاربها[2]، فالتَّوافق مثل قوله: ﴿إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ لَفِي نَعِيمٖ ۝١٣ وَإِنَّ ٱلۡفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٖ﴾ [الانفطار: ١٣ ـ ١٤]، فبين: نَعِيم وجحيم، تَرْصِيع[3].

والتَّقارب مثل قوله تعالىٰ: ﴿وَءَاتَيۡنَٰهُمَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلۡمُسۡتَبِينَ ۝١١٧ وَهَدَيۡنَٰهُمَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ [الصافات: ١١٧ ـ ١١٨]، تَقَارُب بين النون والميم مِن كلمتي: مُسْتَبين ومُسْتَقيم[4].



(١) انظر في هذا الباب: «علوم البلاغة» للمراغي (ص٣٦٤).
(٢) انظر: «جواهر البلاغة» (١/ ٣٣٢).
(٣) انظر: «تفسير ابن جزي» (٤/ ٦٢٥).
(٤) انظر: المصدر السابق (٣/ ٦٨٠).

العشرون: التَّسجِيع:

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

{المُوَفِّي عشرين: التَّسجِيع: وهو أن تكون كلمات الآية علىٰ رَوِيٍّ حرف واحد}.

الشَّرح

السَّجْع: اتِّفاق الفواصل في الكلام المَنْثُور في الحرف أو في الوَزْن أو في مجموعهما[1].

أنواع التَّسْجِيع[2]:

الأول: السَّجْع المُرَصَّع: أن تكون الألفاظ المُتقابلة في السَّجْعَتَين مُتَّفِقَة في أوزانها وفي أعجازها، أي: في الحرف الأخير من كلٍّ مُتقابلين فيها، مثل قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ۝٢٥ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾ [الغاشية: ٢٥ ـ ٢٦]، فالاتِّفاق في الوَزن وفي الحرف الأخير: (إيابهم)، (حسابهم)[3].

الثاني: السَّجْع المُتوازي: أن تكون الكلمتان الأخيرتان مِن السَّجعتين مُتَّفِقَتَين في الوَزن وفي الحرف الأخير منهما، مع وجود اختلاف مع ما قبلهما في الأمرين أو أحدهما، مثل قوله تعالىٰ: ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ ۝١٣ وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ﴾ [الغاشية: ١٣ ـ ١٤]، (مرفوعة)، (موضوعة)، الوزن واحد، والحرف الأخير واحد، لكن ما قبلهما ليس كذلك، (سُرُر)، (أكواب)[4].

الثالث: السَّجع المُطَرَّف: أن تكون الكلمتان الأخيرتان مِن السَّجعتين مُختَلِفَتين في الوَزن مُتَّفِقَتين في الحرف الأخير، وعندئذ لا يُنظر إلىٰ ما قبلهما

---

(١) انظر: «جواهر البلاغة» (ص٣٣٠).
(٢) انظر: المصدر السابق (٣٣٠ ـ ٣٣١).
(٣) انظر: «الإتقان» (٣/ ٣٥٦).
(٤) انظر: «البرهان في علوم القرآن» (١/ ٧٥).

في الاتِّفاق أو الاختلاف، مثل قوله تعالىٰ: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴿١٣﴾ وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾ [نوح: ١٣ ـ ١٤]، الحرف الأخير مُتَّفِق مع اختلاف الوزن[١].

ثم إن السَّجع تارة يكون طويلًا، وتارة يكون قصيرًا، وتارة يكون علىٰ جهة التوسط[٢]:

فمثال القصير: قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ﴿١﴾ قُمْ فَأَنذِرْ ﴿٢﴾ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴿٣﴾ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴿٤﴾ وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ ﴿٥﴾ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴿٦﴾ وَلِرَبِّكَ فَٱصْبِرْ﴾ [المدثر: ١ ـ ٧].

وهكذا قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴿١﴾ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴿٢﴾ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ١ ـ ٤].

ومثال الطويل: قوله تعالىٰ في سورة الملك: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفُورُ ﴿٢﴾ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا ۖ مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ ۖ فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ [الملك: ٢ ـ ٣].

ومثال المتوسط: قوله تعالىٰ: ﴿لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ ﴿٦﴾ لَّا يُسْمِنُ وَلَا يُغْنِى مِن جُوعٍ﴾ [الغاشية: ٦ ـ ٧]، ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿١٨﴾ وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ﴾ [الغاشية: ١٧ ـ ١٩].



(١) انظر: «البرهان في علوم القرآن» (١/ ٧٦).

(٢) انظر: «الإتقان» (٣/ ٣٥٨)، «البلاغة العربية» (٢/ ٥٠٩).

الحادي والعشرون: الاستطراد:

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

{الحادي والعشرون: الاستطراد: وهو أن تتطرق مِن كلام إلىٰ كلام آخر، بوجه يَصِل ما بينهما، ويكون الكلام الثاني هو المقصود، كخروج الشاعر مِن النَّسِيب إلىٰ المدح بمعنىٰ يتعلَّق بالطرفين، مع أنه إنما قصد المدح}.

الشَرح

الاستطراد مِن أنواع البديع المعنوي، بأن ينتقل مِن معنىٰ إلىٰ معنىٰ آخر لمُناسبة بينهما علىٰ قَصْد ونيَّة العَودة إلىٰ الأول[١].

ومِن أمثلته:

١ - قوله ﷻ: ﴿أَلَا بُعْدًا لِّمَدْيَنَ كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ﴾ [هود: ٩٥]، الكلام عن مدين، فذَكَر ثمود[٢].

٢ - قوله تعالىٰ: ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ۝٢ نِّصْفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا ۝٣ أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا ۝٤ إِنَّا سَنُلْقِى عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا ۝٥ إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيْلِ هِىَ أَشَدُّ وَطْـًٔا وَأَقْوَمُ قِيلًا﴾ [المزمل: ٢ - ٦]، فقوله: ﴿إِنَّا سَنُلْقِى عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ مِن باب الاستطراد؛ لأنه وسَّطه بين أوصاف الليل[٣].

٣ - قوله تعالىٰ: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيْلِ وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ ۖ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ۝٧٨ وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ﴾ [الإسراء: ٧٨ - ٧٩]، فقوله: ﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ﴾، من الاستطراد؛ حيث اسْتَطرَد إلىٰ ذِكْر قرآن الفجر، ثم عاد بعده إلىٰ ذكر الليل: ﴿وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ﴾[٤].

---

(١) انظر: «الطراز لأسرار البلاغة» (٣/ ٨)، «جواهر البلاغة» (ص٣٠٢).
(٢) انظر: «البرهان في علوم القرآن» (٣/ ٣٠٠).
(٣) انظر: «الطراز لأسرار البلاغة» (٣/ ٩).
(٤) انظر: المصدر السابق.

٤ ـ قوله تعالىٰ: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ وَرِيشٗاۖ﴾ [الأعراف: ٢٦]، ثم اسْتَطْرَدَ: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞۚ ذَٰلِكَ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ لَعَلَّهُمۡ يَذَّكَّرُونَ﴾، فذكر اللِّباس الحِسّي الذي يَسْتُر الأبدان، ثم اسْتَطرد إلىٰ ذِكْر اللِّباس الآخَر؛ وهو لباس القلوب والأرواح بالتقوى[1].



(١) انظر: «تفسير الزمخشري» (٢/ ٩٧)، «تفسير ابن جزي» (٢/ ٣٣٧).

الثاني والعشرون: المُبالَغة:

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

{الثاني والعشرون: المُبَالَغة: وقد تكون بصيغة الكلمة، نحو: صيغة فَعَّال ومِفْعَال، وقد تكون بالمُبالَغة في الإخبار أو الوصف، فإن اشتدت المُبَالَغة فهي غُلُوّ وإغراق، وذلك مُسْتَكْرَه عند أهل الشَّأن}.

الشَرح

جَعل المُؤلِّف المُبالَغة علىٰ نوعين:

الأول: المُبالَغة بصيغة الكلمة، وهي صِيَغ معروفة، قال ابن مالك[1]:

فَعَّال او مِفْعَال او فَعُول ... في كثرة عن فَاعِل بديل
فيَسْتَحِقّ ما له مِن عمل ... وفي فَعِيل قَلَّ ذا وفَعِل

فذكر خمس صِيَغ من صِيَغ المُبالغة:

١ ـ فَعَّال، مثل: تَوَّاب، وغفَّار.

٢ ـ مِفْعَال، مثل: مِحْرَاب.

٣ ـ فَعُول، مثل: غفور وشكور وودود.

٤ ـ فَعِيل، مثل: رحيم.

٥ ـ فَعِل، تقول: فلان حَذِر، فرِح، أشِر، بطِر.

ومِن ذلك أيضًا:

٦ ـ فَعْلان، مثل: رَحمان؛ حيث بُني بناء المُبالغة، وعُدِل به عن نَظَائره، مثل رَحِم فهو رحيم، فقال: رحمان، فكان أبلغ مِن رحيم، وهكذا باقي الصِّيغ.

٧ ـ فُعال، مثل: عُجاب.

---

(١) «ألفية ابن مالك» (ص٣٩).

٨ ـ فُعَل، مثل: أن تقول: قُحَم، لُبَد، ونحو ذلك.

٩ ـ فُعْلىٰ: عُليا، حُسنىٰ، شُورىٰ، سُوأىٰ.

وغيرها مِن الصِّيغ.

الثاني: المبالغة في الإخبار أو الوَصْف، وهذا يَرِد علىٰ وجهين:

الأول: أن يُقصَد بذلك تَعْظِيم الشيء أو تَهْوِيله أو نحو ذلك مما هو حقيقة، فهذا لا إشكال فيه.

ومِن أمثلته:

قوله تعالىٰ: ﴿وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا۟ مِنْهُ شَيْـًٔا﴾ [النساء: ٢٠]، فلم تجرِ العادة أن أحدًا يُعطِي الزوجة القنطار، والقنطار: المال الكثير. والمقصود المبالغة؛ أي: أنه لو كان كثيرًا فلا تأخذ منه شيئًا، مهما كان(١).

وكما قال النبي ﷺ للرُّماة يوم أحد: «إِنْ رَأَيْتُمُونَا تَخْطَفُنَا الطَّيْرُ فَلَا تَبْرَحُوا مَكَانَكُمْ»(٢).

الثاني: ما كان خارجًا عما سَبَق بيانه، فهذا هو المذموم.

كالقول مثلًا: إنَّ مال فلان بقَدْر الجَبَل، مُبالغة في الوَصْف.

وفي الأخبار: ما يذكرون مِن المُبالغات في عرش بلقيس ملكة سبأ(٣)، وكذلك ما يذكرونه في أوصاف العَمَاليق أو الجَبَّارين في قوله: ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾ [المائدة: ٢٢](٤).

وهكذا قول بعضهم في قوله تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوْا۟ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾ [النمل: ١٨] بأن النملة كالبُخْتِيَّة، والبُخْتِيَّة: الناقة الكبيرة(٥)، وهذا غير

---

(١) انظر: «تفسير ابن جزي» (٢/ ٣١).
(٢) أخرجه البخاري (٣٠٣٩).
(٣) انظر: «تفسير الثعلبي» (٧/ ٢٠٣).
(٤) انظر: «الدر المنثور» (٣/ ٤٨).
(٥) انظر: «تفسير القنوجي» (١٠/ ٢٥).

صحيح، فإنها لو كانت كذلك لما خَفِي شأنها حتىٰ تُوطَأ دون شُعور مِن الجَيش: ﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَـٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النمل: ١٨].

مسألة: هل يَصِح إطلاق المُبالغة علىٰ شيء مِن أوصاف الله أو أخباره أو نحو ذلك؟

لا إشكال في ذلك؛ فقولنا: إنَّ هذا الاسم مِن أسماء الله مِن صِيَغ المُبالغة، أو أن هذه العبارة في كتاب الله تَدل علىٰ المُبالغة، إنما يُعنىٰ بذلك: أنها تدل علىٰ التَّكثير، والكمال في الوَصْف وبلوغ الغاية فيه، وليس المعنىٰ: أن ذلك مِن قَبيل الكلام المُبالَغ فيه الذي يكون خارجًا عن الحقيقة[1] علىٰ سبيل الغُلُو المذموم، الذي يخرج إلىٰ حدِّ الكذب في الوصف.

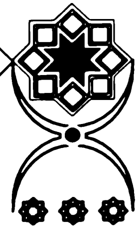
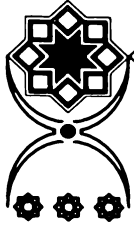
والمُبالغة تُطلق إطلاقات مُتعددة بحسب السِّياق، فتارة يُراد بها معنىٰ صحيح، وتارة تُقال علىٰ سبيل الذَّم.



(١) انظر: «فتاوىٰ نور علىٰ الدَّرب» لابن عثيمين (١/ ١٥٣ - ١٥٤)، «البلاغة العربية» (٢/ ٤٥٦).

الباب الحادي عشر

في إعجاز القرآن وإقامة الدليل على أنه مِن عند الله

إعجاز القرآن وإقامة الدليل على أنه مِن عند الله

❁ قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

{الباب الحادي عشر: في إعجاز القرآن، وإقامة الدليل علىٰ أنه مِن عند الله عَزَّوَجَلَّ، ويَدُلّ علىٰ ذلك عشرة وجوه:

الأوّل: فصاحته التي امتاز بها عن كلام المخلوقين.

الثاني: نَظْمه العجيب، وأسلوبه الغريب مِن مَقاطع آياته وفواصل كلماته.

الثالث: عَجْز الخَلْق في زمان نزوله وبعد ذلك إلىٰ الآن عن الإتيان بمِثْله.

الرابع: ما أَخْبَر فيه مِن أخبار الأُمَم السَّالِفة، والقرون الماضية، ولم يكن النبي ﷺ تَعَلَّمَ ذلك ولا قَرَأَه في كتاب.

الخامس: ما أَخْبَر فيه مِن الغيُوب المُسْتَقْبَلة، فوقعت علىٰ حسب ما قال.

السادس: ما فيه مِن التَّعريف بالباري جَلَّجَلَالُهُ، وذِكر صفاته وأسمائه، وما يجوز عليه، وما يَسْتَحِيل عليه، ودعوة الخَلْق إلىٰ عبادته وتوحيده، وإقامة البراهين القاطعة، والحُجَج الواضحة، والرَّدّ علىٰ أصناف الكفار، وذلك كله يُعلَم بالضرورة أنه لا يَصِل إليه بَشَر مِن تلقاء نفسه، بل بِوَحْي مِن العليم الخَبِير، ولا يَشُكّ عاقل في صِدْق مَن عَرَف الله تلك المعرفة وعَظَّم جلاله ذلك التَّعظيم، ودعا عباد الله إلىٰ صراطه المستقيم.

السابع: ما شَرَع فيه مِن الأحكام، وبيَّن مِن الحلال والحرام، وهدىٰ إليه مِن مصالح الدنيا والآخرة، وأرشد إليه مِن مكارم الأخلاق، وذلك غاية الحكمة، وثمرة العلوم.

الثامن: كونه محفوظًا عن الزِّيادة والنقصان، محروسًا عن التَّبديل والتَّغيير علىٰ تَطاول الأزمان، بخلاف سائر الكتب.

التاسع: تَيْسِيره للحِفْظ، وذلك معلوم بالمُعَايَنَة.

العاشر: كونه لا يَملّه قارئه ولا سامعه علىٰ كَثْرة التَّرداد، بخلاف سائر الكلام﴾.

الشَّرْح

قوله: (الباب الحادي عشر: في إعجاز القرآن، وإقامة الدليل علىٰ أنه من عند الله ﷻ).

الإعجاز: طَلَب العَجْز، والمُعْجِز: هو الذي لا يَتَأتّىٰ لأحد أن يأتي بمِثْله، وإعجاز القرآن: إثبات القرآن عَجْز الخَلق عن الإتيان بما تَحَدَّاهم به[1]؛ وقد جاء التَّحَدّي بمثل هذا القرآن: ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ﴾ [الطور: ٣٤]، أو الإتيان بعشر سُور: ﴿فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ﴾ [هود: ١٣]، أو الإتيان بسورة: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣]، وكل ذلك أَعْجَزَهم.

ولا شَكَّ أن قوله: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ يَصْدُق علىٰ أي سورة، واختلفوا فيما يُعادِلها، سواء كان ذلك في ثلاث آيات مِن القرآن أم فيما يُعادل أقصر سورة ولو كانت آية واحدة.

ومصطلح الإعجاز والتَّعبير بذلك إنما وُجد بعد عصر النبي ﷺ وعصر الصحابة ﷺ، وهو اصطلاح، ولا مُشَاحّة فيه.

وأما ما يُذكر في القرآن فيما يتَّصِل بالمعجزة إنما يُقال له: الآيات والبينات والبراهين وما شابه ذلك.

قوله: (ويدل علىٰ ذلك عشرة وجوه: ..).

ويمكن إجمالها في ثلاثة أوجه:

١ ـ فصاحته وبلاغته التي هي أظهر وجوه الإعجاز وأشهرها، وهي التي وقع بها التَّحَدّي، وهي أمر مُتَّفَق عليه. وهي التي فَصَّلها المؤلف بقوله:

---

(١) انظر: «مناهل العرفان» (٢/ ٣٣١).

(الأوّل: فصاحته التي امتاز بها عن كلام المخلوقين.

الثاني: نظمه العجيب وأسلوبه الغريب مِن مقاطع آياته وفواصل كلماته.

الثالث: عجز الخَلْق في زمان نزوله وبعد ذلك إلىٰ الآن عن الإتيان بمثله).

٢ ـ الإخبار عن الغيوب، سواء كان ذلك مما يتَّصِل بالغيوب الماضية أم بالغيوب المُسْتَقْبَلة: الغَيب النِّسبي والغَيب المطلق.

فأما الغيوب الماضية فأخبر عن أشياء لا يعلمها إلا نبي. وهذا ذكره المؤلف بقوله: (الرابع: ما أخبر فيه مِن أخبار الأمم السالفة والقرون الماضية، ولم يكن النبي ﷺ تَعَلَّمَ ذلك ولا قرأه في كتاب.

الخامس: ما أخبر فيه من الغيوب المُسْتَقْبَلة فوقعت علىٰ حَسَب ما قال).

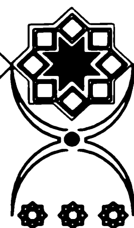
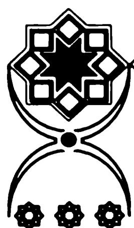
٣ ـ مَجِيء هذا القرآن علىٰ يَدِ رَجُل أُمِّي، مِن أُمَّة لا عَهْد لها بالكتاب.

وتبقىٰ هناك جوانب أخرىٰ ذَكَرَها بعض أهل العلم ولم يَذْكرها آخرون، مثل ما أشار إلىٰ بعضها المؤلف بقوله: (السادس: ما فيه مِن التَّعريف بالباري جل جلاله...).



الباب الثاني عشر

في فضل القرآن

فضل القرآن

❁ **قال المؤلف** رَحِمَهُ اللَّهُ:

{**الباب الثاني عشر: في فضائل القرآن**. وإنما نَذْكر منها ما وَرَد في الحديث الصحيح، فمِن ذلك: ما ورد عن أبي أُمامة الباهلي قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «اقْرَؤُوا القُرْآنَ؛ فَإِنَّهُ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَفِيعًا لِأَصْحَابِهِ»}(١).

الشَّرْح

في **قوله**: (اقرؤوا القرآن) أمرٌ بالقراءة، كما قال الله ﷻ: ﴿وَٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَ﴾ [الكهف: ٢٧]، والحديث أَصْرَح مِن الآية؛ لأن الآية اختلف العلماء في المُراد بـ (اتلُ) علىٰ قولين(٢):

الأول: أنه أَمْر بالتِّلاوة، بمعنىٰ الاتِّباع، ﴿وَٱتْلُ﴾: اتَّبع.

الثاني: أنه أَمْر بالتِّلاوة، بمعنىٰ القراءة.

وكلاهما تَحْتَمِله الآية، فهو أمرٌ بالقراءة، وأمرٌ بالاتباع.

أما الحديث فهو صريح وواضح في الأمر بالقراءة، فنحن مأمورون بذلك مُتَعَبَّدون به.

والفاء في **قوله**: (فإنه يأتي يوم القيامة) تَدُلّ علىٰ التَّعليل، وهذا ما يُسَمِّيه الأصوليون: دلالة الإيماء والتَّنْبِيه.

والمراد بالصُّحبة في **قوله**: (شفيعًا لأصحابه): المُلازَمة، وليست القراءة القليلة المُتَقَطِّعة، أو القراءة في المُناسبات ـ كرمضان أو الجمعة أو نحو ذلك ـ إنما يُقال: صاحب كذا لمَن كان كثير المُلازمة له، فمُلازمة القُرآن، وكَثْرة القراءة هي التي تُورِث العَبْد مثل هذه المَقامات والدَّرجات والأحوال.

---

(١) أخرجه مسلم (٨٠٤).

(٢) انظر: «تفسير الطبري» (١٥/ ٢٣٤).

❁ قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

{وعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: قال رسول الله ﷺ: «الْمَاهِرُ بِالْقُرْآنِ مَعَ السَّفَرَةِ الْكِرَامِ الْبَرَرَةِ، وَالَّذِي يَقْرَؤُه وَيُتَعْتِعُ فِيهِ، وَهُوَ عَلَيْهِ شَاقٌّ، لَهُ أَجْرَان»}[1].

الشَّرْح

قوله: (الماهر بالقرآن) جاء في رواية للبخاري ما يدل علىٰ تَقْيِيد ذلك بالحفظ، حيث قال: «مَثَل الذي يقرأ القرآن وهو حافظ له»[2]، فهذه الرواية تُفَسِّر قوله ﷺ: «الماهر بالقرآن»، فهو الحافظ المُتْقِن.

والنَّاس في ذلك علىٰ مراتب[3]:

الأولىٰ: الحافظ الماهر، وهو مَن يَقْرَأ عن ظَهْر قَلْب ولا يُخْطِئ، وإذا وقع له شيء مِن خَطَأ أو سَهْو رجع إليه، وجاء به علىٰ وَجْه الصَّواب، من غير تنبيه أو تذكير.

الثانية: الحافظ المُتَمَاهِر، وهو الذي يحتاج إلىٰ تنبيه وتذكير إذا أخطأ.

الثالثة: المُتَحَفِّظ، وهو الذي يحتاج إلىٰ رَدّ الخطأ ببيان وَجْه الصواب.

وقد ذهب الحافظ ابن حجر، وابن بَطَّال، وغيرهم من الشُّرّاح إلىٰ أن المُراد بالمَهَارة: جَودة الحفظ، وجَودة التلاوة[4].

قوله: (مع السَّفَرة الكرام البَرَرَة): الملائكة، قال تعالىٰ: ﴿فِي صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ ۝١٣ مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ ۝١٤ بِأَيْدِي سَفَرَةٍ ۝١٥ كِرَامٍ بَرَرَةٍ﴾ [عبس: ١٣ ـ ١٦]، فهم سُفَرَاء بين الله ورُسُله عليهم الصلاة والسلام.

فلما كان هؤلاء هم الذين يَحْمِلون الوَحْي إلىٰ الأنبياء عليهم الصلاة

---

(١) أخرجه البخاري (٤٩٣٧)، ومسلم (٧٩٨) واللفظ له.

(٢) أخرجه البخاري (٤٩٣٧).

(٣) انظر: «متشابه القرآن» لابن المنادي (ص٥٦ ـ ٥٨).

(٤) انظر: «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (١٠/٥٤٢)، «فتح الباري» (١٣/٥١٩).

والسلام كان هذا الحافظ الماهر مُشابهًا لهم، علىٰ ما ذَكَره جَمْعٌ مِن أهل العلم[(١)].

قوله: (والذي يَقْرَؤه ويُتَعْتِع فيه وهو عليه شاق، فله أجران)، ذِكْر الأجرين لهذا لا يقتضي أنه أفضل مِن الأول؛ فإن ذِكْر الأجرين مَزِيَّة، والقاعدة: أنَّ المزية لا تقتضي الأفضلية[(٢)]، كما في قوله ﷺ في علي ﷺ: «أَمَا تَرْضَىٰ أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَىٰ؟ غَيْرَ أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي»[(٣)]، وما قالها في حَقّ أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ﷺ، ولا يعني ذلك أنه أفضل منهم؛ لأنَّ المزية لا تقتضي الأفضلية.

فالمُتَتَعْتِع له أجران، والماهر مع السَّفرة الكرام البَرَرَة، فمرتبته أعلىٰ وأفضل.

وممن ورد في الشرع أنهم يُؤتَون أجرين:

١ - أزواج النبي ﷺ، كما في قوله تعالىٰ: ﴿نُؤْتِهَآ أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ﴾ [الأحزاب: ٣١].

٢ - «المَمْلُوكُ الَّذِي أَدَّىٰ حَقَّ اللهِ وَحَقَّ سَيِّدِهِ»[(٤)].

٣ - الكتابي الذي آمن بنَبِيّه، وأدرك النبي ﷺ وآمَن به[(٥)]، قال الله فيهم: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُم مَّرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُواْ﴾ [القصص: ٥٤].

٤ - قول الله ﷻ في حَقّ هذه الأمة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَءَامِنُواْ بِرَسُولِهِۦ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِۦ﴾ [الحديد: ٢٨].

---

(١) انظر: «شرح الطيبي علىٰ مشكاة المصابيح» (٥/ ١٦٣٥).

(٢) انظر: «تفسير ابن عاشور» (١/ ٤١٩)، وتجد تفاصيل مفيدة في كتاب «الفروق» للقرافي في الفرق الحادي والتسعين (٢/ ١٤٤).

(٣) أخرجه مسلم (٢٤٠٤).

(٤) أخرجه أحمد في «المسند» (٩٧٨٩) وصححه الألباني في «صحيح الأدب المفرد» (١٥٢/ ٢٠٨).

(٥) أخرجه البخاري (٣٠١١)، ومسلم (١٥٤).

٥ ـ الحافظ الذي يَتَعَاهد حفظه ويَجِد في ذلك مَشَقّة، كما في قوله ﷺ في رواية البخاري: «وَمَثَلُ الَّذِي يَقْرَأُ، وَهُوَ يَتَعَاهَدُهُ، وَهُوَ عَلَيْهِ شَدِيدٌ فَلَهُ أَجْرَانِ»[1]، فقوله: «وهو يَتَعَاهَده» هذا في الحفظ.

وفَرْق بين مَن ضَعُف حِفْظه بسبب التَّرك والإهمال والتَّفْريط، ومَن ضعُف حِفْظه لضَعْف قُدْرته، فهو يَبْذُل وُسْعه.



(١) أخرجه البخاري (٤٩٣٧).

۞ قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

{وعن أبي موسىٰ الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «مَثَلُ المُؤْمِنِ الَّذِي يَقْرَأُ القُرْآنَ كَمَثَلِ الأُتْرُجَّةِ: رِيحُهَا طَيِّبٌ وَطَعْمُهَا طَيِّبٌ، وَمَثَلُ المُؤْمِنِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ القُرْآنَ مَثَلُ التَّمْرَةِ: لَا رِيحَ لَهَا وَطَعْمُهَا طَيِّب، وَمَثَلُ المُنَافِقِ الَّذِي يَقْرَأُ القُرْآنَ مَثَلُ الرَّيْحَانَةِ: رِيحُهَا طَيِّبٌ وَطَعْمُهَا مُرٌّ، وَمَثَلُ المُنَافِقِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ القُرْآنَ كَمَثَلِ الحَنْظَلَةِ: لَيْسَ لَهَا رِيحٌ وَطَعْمُهَا مُر»}(١).

الشَّرْح

وفي رواية للبخاري: «المؤمن الذي يقرأ القرآن ويعمل به كالأُتْرُجَّة»(٢)، وهو قيد مُهم في بيان المراد.

والأُتْرُجّة: الترونجة: الفاكهة المعروفة.

قال الحافظ ابن حجر: «قيل: خَصَّ صفة الإيمان بالطَّعم وصِفَة التِّلاوة بالرِّيح لأن الإيمان ألزم للمُؤمن مِن القرآن؛ إذ يمكن حصول الإيمان بدون القراءة، وكذلك الطَّعم ألزم للجوهَر مِن الرِّيح، فقد يذهب رِيح الجوهر ويبقىٰ طَعْمه.

ثم قيل: الحِكمة في تخصيص الأُتْرُجّة بالتمثيل دون غيرها مِن الفاكهة التي تَجْمَع طِيْب الطَّعم والرِّيح كالتُّفاحة؛ لأنه يُتَداوىٰ بقِشَرِها، وهو مُفْرِح بالخاصية، ويُسْتَخرج مِن حَبّها دُهن له منافع، وقيل: إن الجِنّ لا تَقْرب البيت الذي فيه الأُترج، فناسب أن يُمَثّل به القرآن الذي لا تَقْربه الشياطين، وغِلاف حَبّه أبيض فيُناسب قلب المؤمن. وفيها أيضًا مِن المزايا كِبَر جِرْمها، وحُسْن مَنْظَرها، وتَفْرِيح لونها، ولِين مَلْمَسها، وفي أكلها مع الالتذاذ طِيْب نَكهة، ودِباغ مَعِدة، وجَودة هَضْم»(٣).

---

(١) أخرجه البخاري (٥٤٢٧)، ومسلم (٧٩٧).

(٢) أخرجه البخاري (٥٠٥٩).

(٣) انظر: «فتح الباري» (٩/ ٦٦ ـ ٦٧).

❁ قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

{وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «اسْتَذْكِرُوا الْقُرْآنَ فَلَهُوَ أَشَدُّ تَفَصِّيًا مِنْ صُدُورِ الرِّجَالِ، مِنَ النَّعَمِ بِعُقُلِهَا»}[1].



قوله: (استذكِروا القرآن) أمرٌ بتَعَاهُده.

قوله: (أشد تَفَصِّيًا) يعني: تُفَلُّتًا.

قوله: (مِن النَّعم بعُقُلِها)، المقصود الإبل؛ فهي تتفلَّت من عُقُلها.

❁ ❁ ❁

---

(١) أخرجه مسلم (٧٩٠).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

{وعن عثمان بن عفان رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ»}[١].



الشَّرْح

وفي هذا الحديث بيان فضل تَعَلُّم القرآن وتَعْلِيمه، وقد كان أبو عبد الرحمن السُّلَمِي، يُقْرِئُ القرآن ويقول بعد أن يَرْوي هذا الحديث: «فَذَلِكَ الذي أَقْعَدَنِي مَقْعَدِي هَذَا»[٢].

فقوله ﷺ: (خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ) يكفي بمُجرَّدِهِ أن يكون سائقًا ودافعًا لِتعلُّم القرآن ولِتَعْليمه أيضًا.

❁ ❁ ❁

(١) أخرجه البخاري (٥٠٢٧).

(٢) أخرجه البخاري: (٥٠٢٧).

❁ قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

{وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ اللهَ يَرْفَعُ بِهَذَا الْقُرْآنِ أَقْوَامًا، وَيَضَعُ بِهِ آخَرِينَ»}[1].

الشَّرح

هذا الحديث حَدَّث به عمر رضي الله عنه حينما لَقِي نافع بن عبد الحارث بعُسْفَان، وكان عمر رضي الله عنه يَسْتَعمله علىٰ مكة، فقال له عمر رضي الله عنه: مَن استعملت علىٰ أهل الوادي، فقال: ابن أَبْزىٰ، قال: ومَن ابن أَبْزَىٰ؟ قال: مولىٰ مِن مَوالينا، قال: فاسْتَخْلَفْتَ عليهم مولىٰ؟ قال: إنه قارئ لكتاب الله عز وجل، وإنه عالم بالفرائض، فقال عمر رضي الله عنه: أما إن نَبِيّكم ﷺ قد قال: «إِنَّ اللهَ يَرْفَعُ بِهَذَا الْقُرْآنِ أَقْوَامًا، وَيَضَعُ بِهِ آخَرِينَ».

فالقرآن عزيز وكريم، ومَن اشْتَغَل به وحَفِظَه وتَدَبّره وتلاه كما أُمِر، وعمل به؛ لا شك أنه سيَحْظَىٰ من العِزَّة والأوصاف الكريمة والبَرَكة ما الله به عليم، وقد قال بعض أهل العلم: «اشتغلنا بالقرآن فغَمَرَتْنا البَرَكَات»[2].



(١) أخرجه مسلم (٨١٧)، وابن حبان (٧٧٢)؛ واللفظ له.

(٢) انظر: «العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير» (٢/ ٥٣١).

❁ قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

{وعن ابن عباس رضي الله تعالىٰ عنهما قال: بينما جبريل قاعدٌ عند النبي ﷺ سمع نقيضًا مِن فوقه، فرفع رأسه، قال: «هَذَا بَابٌ مِنَ السَّمَاءِ فُتِحَ الْيَوْمَ ولَمْ يُفْتَحْ قَطُّ إِلَّا الْيَوْمَ، فَنَزَلَ مِنْهُ مَلَكٌ، فَقَالَ: هَذَا مَلَكٌ نَزَلَ إِلَىٰ الْأَرْضِ لَمْ يَنْزِلْ قَطُّ إِلَّا الْيَوْمَ، فَسَلَّمَ، وَقَالَ: أَبْشِرْ بِنُورَيْنِ أُوتِيتَهُمَا لَمْ يُؤْتَهُمَا نَبِيٌّ قَبْلَكَ: فَاتِحَةُ الْكِتَابِ، وَخَوَاتِيمُ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، لَنْ تَقْرَأَ بِحَرْفٍ مِنْهُمَا إِلَّا أُعْطِيتَهُ»}[1].

الشَّرْح

قوله: (سمع نقيضًا) أي: صوتًا.

وقوله: (أبشِر بنورين أُوتيتهما لم يُؤتَهما نَبِي قبلك: فاتحة الكتاب وخواتيم سورة البقرة)، فاتحة الكتاب نزلت بمكة، وهذا الذي عليه الجماهير، وخواتيم سورة البقرة نزلت في المدينة، وهذه البشارة كانت في المدينة، وهذا ما حمل بعض أهل العلم علىٰ القول بأن الفاتحة نزلت في المدينة، ولما كان هذا القول فيه ما فيه من الإشكال، قال بعضهم: نزلت مرتين: مرة بمكة، ومرة بالمدينة، وقيل: نِصْفها نزل في مكة ونصفها الآخر في المدينة[2]، وهذا في غاية الضعف والبُعد.

ويمكن أن يُقال: إن البُشْرىٰ قد تكون علىٰ أَمْر مَضَىٰ، فقد يُبشَّر الإنسان بالوَلَد بعد ما يأتي كما هو معلوم، ولا يَلزم في البُشرىٰ أن تكون علىٰ أَمْر مُسْتَقبل، وعليه فلا إشكال في كون الفاتحة نزلت بمكة، وجاءت البُشرىٰ بعد ذلك في المدينة.

---

(١) أخرجه مسلم (٨٠٦).

(٢) انظر: «الإتقان» (١/ ٤٧).

والذي عليه عامّة أهل العلم أنَّ جبريل هو الذي نزل بالقرآن كله ولا يُسْتثنىٰ من ذلك شيء، ويَدُلّ علىٰ ذلك القرآن: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣]، ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ﴾ [النحل: ١٠٢].

فلا يُفهم مِن الحديث أنَّ هذا المَلَك نَزَل بفاتحة الكتاب وخواتيم سورة البقرة، وإنما هو جاء بالبشرىٰ فقط، ويكفي في بيان هذا: أن فاتحة الكتاب لم تنزل مع خواتيم سورة البقرة.

وإنما أَشَرتُ إلىٰ ذلك لأنه يُوجَد مِن أهل العلم والفضل مَن قال: إنَّ مِن القرآن ما قد ينزل به غير جبريل عليه الصلاة والسلام(١)، وهذا غير صحيح، والحديث لا يُفهم منه هذا، والله أعلم.

وقوله: (لن تقرأ بحرف منهما إلا أُعطِيته) يعني: الأجر والثواب.



---

(١) انظر: «عالم الملائكة الأبرار» (ص٤٠).

❁ قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

{وعن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قَرَأَ هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي لَيْلَةٍ كَفَتَاهُ»}(١).

الشَّرْح

قوله: (مَن قرأ هاتين الآيتين...)، وهما: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ ٢٨٥ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۚ لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذۡنَآ إِن نَّسِينَآ أَوۡ أَخۡطَأۡنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تَحۡمِلۡ عَلَيۡنَآ إِصۡرٗا كَمَا حَمَلۡتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلۡنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ وَٱعۡفُ عَنَّا وَٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَآۚ أَنتَ مَوۡلَىٰنَا فَٱنصُرۡنَا عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٥ ـ ٢٨٦].

وقوله: (كفتاه)، قيل: كفتاه مِن سائر الأوراد والأذكار التي تُقال في لَيلته(٢)، وقيل: كَفَتاه مِن الشيطان(٣)، وقيل غير ذلك.

والأقرب ـ والله أعلم ـ أن يكون ذلك علىٰ عمومه وإطلاقه؛ لأنه حُذف منه المُقتضىٰ؛ فيُحمل علىٰ العموم.



(١) أخرجه البخاري (٤٠٠٨)، ومسلم (٨٠٨).

(٢) انظر: «مرقاة المفاتيح» (٤/ ١٤٦٥).

(٣) انظر: «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (١٠/ ٢٤٧)، «فتح الباري» (٩/ ٥٦)، «حاشية السيوطي علىٰ صحيح مسلم» (٢/ ٤٠٢)، و«تحفة الأحوذي» (٨/ ١٥٢).

❁ قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

{وعن أبي أمامة الباهلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «اقْرَؤُوا الْبَقَرَةِ؛ فَإِنَّ أَخْذَهَا بَرَكَةٌ وَتَرْكَهَا حَسْرَةٌ، وَلَا يَسْتَطِيعُهَا الْبَطَلَةُ»}(١).

❁ الشَّرح ❁

قوله: (اقرؤوا البقرة)، خَصَّ سورة البقرة؛ لما فيها مِن المزايا التي لا تُوجد في غيرها، ومن ذلك:

١ ـ أنها أطول سورة في كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ.

٢ ـ أنها مُشْتَمِلة علىٰ آية الكرسي.

٣ ـ أنها ورد الفَضل في خواتيمها، كما في الحديث السابق.

٤ ـ أن فيها مِن صفات الله عَزَّ وَجَلَّ وأسمائه ودلائل وحدانيته، والتوحيد بأنواعه الثلاثة، الشيء الكثير.

٥ ـ أنها أكثر السور اشتمالًا علىٰ دلائل القُدْرة علىٰ البعث وإحياء الموتىٰ.

٦ ـ أن فيها من الأحكام وتَفاصليها ما لا يكاد يُوجَد في غيرها.

بالإضافة إلىٰ ما فيها من الأمثال؛ فهي أكثر السور في القرآن اشتمالًا علىٰ الأمثال.

وفيها مِن القصص والأخبار المتنوعة، لا سيما أخبار بني إسرائيل.

والمقصود أنَّ هذه السورة اشتملت علىٰ كثير مِن الهدايات العِلْمية والعَمَلِيَّة.

وفي **قوله**: (اقرؤوا البقرة) دليل علىٰ صِحَّة هذا الإطلاق، خلافًا لمن كَرِه أن يقال: البقرة، أو سورة البقرة.

---

(١) أخرجه مسلم (٨٠٤).

وقوله: (فإن أخْذها بَرَكة) القرآن كله مُبارك، وتَخصِيص هذه السورة بذلك يدل علىٰ مزيد مِن تَحقُّق هذا الوصف فيها، فمَن أراد البركة فَلْيُلازِم قراءة القرآن، لا سيما سورة البقرة.

والبَرَكة: الكثرة والنَّماء، نَمَاء الخَير وكثرته، ووَفْرَته.

قوله: (وترْكها حَسرة)، يعني: لا يكون الإنسان سَالِمًا بتركها، لا له ولا عليه، بل إن ترْكها حَسْرة.

وهذه الحَسْرة قد تكون بِفَوَات كثير مِن الخير والأجر، فإذا وَافَىٰ يوم القيامة أدرك ما فاته.

وكذلك ما يَحصُل للإنسان مِن الغَم والهَمّ والحَزَن وما إلىٰ ذلك في الدنيا، فإن هذه السُّورة تَجلُوه، وتَصْقل القلب.

وكذلك ما يحصل للإنسان مِن أوصاب وأدواء وما إلىٰ ذلك، فهذه السُّورة مِن أبلغ ما يُعالَج به جميع الأدواء، وما يُعالَج به السِّحر، ومعلوم أن مِن أبلغ ما يُرقىٰ به المَسْحُور هي الآيات التي فيها: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾ [البقرة: ١٠٢].

وقوله: (ولا يَسْتَطِيعها البَطَلة)، يعني: السَّحرة[1]، وسيأتي في الحديث التالي أن الشيطان لا يدخل البيت الذي تُقرأ فيه سورة البقرة، فالمُدَاوِم علىٰ قراءتها في حِرز وحصْن حصين.



(١) وقيل غير ذلك. انظر: «مجمع بحار الأنوار» (١/ ١٨٤).

❁ قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

{وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنّ رسول الله ﷺ قال: «لَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ مَقَابِرَ، إِنَّ الشَّيْطَانَ يَفِرّ مِنَ الْبَيْتِ الَّذِي تُقْرَأُ فِيهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ»}(١).

الشَّرح

قوله: (لا تجعلوا بيوتكم مَقابِرَ) اختلف أهل العلم في المُراد بذلك علىٰ أقوال:

الأول: أن المقصود أن تُعمَر البيوت بالقراءة والذِّكر والصلاة، ولا تُجعَل كالمقابِر؛ لأن المَقابِر ليست مَوضعًا لذلك، وهذا المعنىٰ هو الأقرب، وعليه عامَّة أهل العلم.

الثاني: أنه نَهْي عن دَفْن الأموات في البيوت فتصير بذلك مَقابر، وهو تفسير بعيد، ويدُلّ علىٰ بُعْده تَتِمّة الحديث: «إن الشيطان يَفِرّ مِن البيت...»، فـ (إنّ) هنا تدل علىٰ التَّعليل والتَّوكيد.

الثالث: أنَّ المقابر لا يكون أهلها مُمكَّنين مِن العبادة؛ لأنهم قد ارتهنوا بأعمالهم وتَوَقّف العَمَل، فهم ينتظرون الجزاء، فلا تكونوا كالموتىٰ(٢).

وقوله: (إن الشيطان يَفِرّ من البيت الذي تُقرأ فيه سورة البقرة).

(يفر)؛ لأنه لا يُطِيق ذلك، وظاهره أنه يَفِرّ بوجود ذلك وتحقُّقه ولو مرة واحدة في العُمُر، ولكنه جاء تَقْييد ذلك بثلاثة أيام، فيُحمَل الإطلاق هنا علىٰ التَّقْيِيد بذلك.

وسواء قُرئت مُجَزَّأة أم مُتَّصلة فلا حَرَج، وإذا قرأها في يومه وليلته لا حرج أيضًا.

وأيضًا يَتَحقّق ذلك فيما لو قُرِئت عن طريق جهاز تَسْجيل ـ والله أعلم ـ؛ لأنه قال: «يَفِر من البيت الذي تُقرأ فيه»، بُني للمجهول؛ فيَصْدق علىٰ ما كان ذلك بقراءة أهل الدَّار، أو بجهاز تَسْجيل. ولا ريب أن قراءتهم لها أبلغ وأجدىٰ وأنفع.

---

(١) أخرجه مسلم (٧٨٠).

(٢) انظر: «إكمال المعلم» (٣/ ١٤٥)، «مطالع الأنوار» (٥/ ٢٩٧)، «شرح رياض الصالحين» لابن عثيمين (٤/ ٦٨٣).

❁ قال المؤلف رحمه الله:

{وعن أُبيّ بن كعب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يَا أَبَا الْمُنْذِرِ، أَتَدْرِي أَيُّ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللهِ مَعَكَ أَعْظَمُ؟» قَالَ: قُلْتُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «يَا أَبَا الْمُنْذِرِ أَتَدْرِي أَيُّ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللهِ مَعَكَ أَعْظَمُ؟» قَالَ: قُلْتُ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾، فضرَب في صدري، وقال: «لِيَهْنِكَ الْعِلْمُ أَبَا الْمُنْذِرِ»}[1].


الشَّرح

في جواب أُبَي بن كعب رضي الله عنه عن سؤال النبي ﷺ دلالة على فِقْه عميق، وعِلْم غزير، لا يُوفَّق له إلا من شاء الله ـ تبارك وتعالىٰ ـ مِن عباده؛ ولهذا قال النبي ﷺ له: «لِيَهْنَك العلم يا أبا المنذر»، أي: هنيئًا لك العلم، هذا العلم الذي تَوَصَّل به إلىٰ هذا الاسْتِنْتاج؛ فإن ذلك لا يكون إلا بتَدَبّر القرآن ومعرفة ما تَضَمّنه مِن العلوم والهدايات.

❁ ❁ ❁

(١) أخرجه مسلم (٨١٠).

❁ قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

{وعن النّوّاس بن سَمْعَان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يُؤْتَىٰ بِالْقُرْآنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَهْلِهِ الَّذِينَ كَانُوا يَعْمَلُونَ بِهِ تَقْدُمُهُ سُورَةُ الْبَقَرَةِ، وَآلُ عِمْرَانَ»، وضَرَب لهما رسول الله ﷺ ثلاثة أمثال ما نَسيتها بعد، قال: «كَأَنَّهُمَا غَمَامَتَانِ، أَوْ ظُلَّتَانِ سَوْدَاوَانِ بَيْنَهُمَا شَرْقٌ، أَوْ كَأَنَّهُمَا فِرْقَانِ مِنْ طَيْرٍ صَوَافَّ، تُحَاجَّانِ عَنْ صَاحِبِهِمَا»}[1].

❁ الشَّرح ❁

قوله: (يؤتىٰ بالقرآن يوم القيامة وأهله الذين كانوا يعملون به)، هذا ينبغي أن يُسْتَصْحب مع ما سَبَق في الحديث الذي قال فيه النبي ﷺ: «اقرؤوا القرآن فإنه يأتي يوم القيامة شفيعًا لأصحابه»، وهنا: «يُؤْتَىٰ بالقرآن يوم القيامة وأهله...»، فإنه لا يُقال: صاحب كذا، وأهل كذا؛ إلا لمن كان كثير المُلازمة له.

قوله: (تَقْدُمه سورة البقرة وآل عمران) يَدُلّ علىٰ شَرَف هاتين السورتين.

قوله: (كأنهما غمامَتَان أو ظُلّتان سوداوان)،

الغمام: يقال لنوع مِن السَّحاب. والظُّلة: ما أَظَلَّك، ويُقال ذلك أيضًا للسَّحاب الأسود، وأما السَّحاب الأبيض الذي لا مطر فيه فيقال له: جَهَام.

قوله: (بينهما شَرْق)، أي: ضوء، والشَّرْق هو الشمس؛ تَنْبيهًا علىٰ أنهما مع الكثافة لا يَسْتُران الضوء. وقيل: أراد بالشَّرْق هنا: الشَّقّ، وهو الانفراج، أي: بينهما فُرْجة وفَصْل[2].

قوله: (أو كأنهما فِرْقان من طير صَوَاف) أي: يمثّل له ذلك كما يُمَثّل له العمل في قَبْره.

---

(١) أخرجه مسلم (٨٠٤).

(٢) انظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٢/ ٤٦٤)، مادة: (شرق)، «مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» (٧/ ١٩٠).

والفِرْق: الجماعة مِن الطَّير. والصَّواف: جَمْع صَافّة، وهي الجماعة الواقفة علىٰ الصَّف، وجماعة الطَّير تَبْسُط أجنحتها مُتَّصِلًا بعضها ببعض عند الطيران[١].

وقوله: (تُحاجَّان عن صاحبهما)، أي: تُجادلان عن صاحبها. والصُّحبة هنا المُلازمة، والإكثار مِن قراءة هاتين السورتين، وكذلك سائر القرآن.



(١) انظر: «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» (٤/ ١٤٦٠).

❁ قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

{وعن أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ حَفِظَ عَشْرَ آيَاتٍ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الْكَهْفِ عُصِمَ مِنَ الدَّجَّالِ»}[1].



الشَّرْح

قيل في سبب حِفْظها مِن الدجَّال: «ما في أولها من العجائب والآيات، فمَن تَدَبَّرها لم يُفْتَتَن بالدَّجّال»[2].

❁ ❁ ❁

(١) أخرجه مسلم (٨٠٩).
(٢) «شرح النووي على مسلم» (٦/ ٩٣).

ﷺ قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

{وعن أبي الدرداء رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «سُورَةُ «قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ» تَعْدِلُ ثُلُثَ القُرْآنِ»}(١).

الشَرح

سُمِّيت بأولها، ويقال لها أيضًا: سورة الإخلاص؛ باعتبار المضمون والمعنىٰ، وإن لم يُوجَد فيها هذا اللفظ.

وقوله: (تَعْدِل ثُلُث القرآن)، التَّوجيه المشهور هو أن القرآن يَشْتَمِل علىٰ: عقائد، وأحكام، وقصص، وهذه السُّورة فيها صفة المعبود جل ثناؤه، فهي تَتَضَمّن القِسم الأول.

وهذا التَّوجيه لا يخلو من إشكال؛ لأن صفة المعبود ـ تبارك وتعالىٰ ـ لا تَخْتَص بهذه السُّورة، بل آية الكرسي ـ أعظم آية في القرآن ـ هي في صفته ﷻ، وفيها من أسمائه وصفاته ما ليس في سورة الإخلاص.

فالظاهر أنها لا تَعْدل الثُّلث مِن جِهَة المعنىٰ، وإنما يُحمَل علىٰ الأَجْر والثواب، ولهذا جاء في الأحاديث الأخرىٰ: «أَيَعْجِزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَقْرَأَ ثُلُثَ الْقُرْآنِ فِي لَيْلَةٍ»(٢)، ولا يعني ذلك أنه يَسْتَوي مع مَن قرأ ثلث القرآن مِن كل وَجْه، فذاك جلس وقتًا طويلًا وهو يقرأ، وحصل له مِن التَّدبر والفَهْم والفقه والمعاني ما ليس للآخَر، بالإضافة إلىٰ التلاوة، ففرق بين الأجر والعَمَل(٣).

وقل مثل ذلك في الأحاديث المُشابهة، مثل ما أَخْبَر به النبي ﷺ أَنَّ مَن تطهَّر في بيته ثم أتىٰ قباء وصَلَّىٰ فيه ركعتين كان ذلك كأجر عُمْرة(٤)، هذا في

---

(١) أخرجه مسلم (٨١١).

(٢) أخرجه البخاري (٥٠١٥)، ومسلم (٨١١).

(٣) انظر: «إكمال المعلم» (٣/ ١٧٩)، «مرقاة المفاتيح» (٤/ ١٤٦٦).

(٤) أخرجه النسائي (٦٩٩)، وابن ماجه (١٤١٢)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٦١٥٤).

الأجر، لكن أعمال العُمْرة في السَّفر والذهاب والنفقة والمشي والخطوات وما إلىٰ ذلك؛ قدر زائد.

وقُل مثل ذلك في الأحاديث التي جاء فيها بأن الإتيان بذِكْرٍ مُعَيَّن مثلًا يَعْدِل عتق رقبة، أو أربع رقاب، أو عشر رقاب، أو نحو ذلك، فمَن عليه رقبة مثلًا لا يُجْزِئه أن يقول ذلك الذكر؛ فذاك في الأجر، ولا يكون في الكفارات والجزاءات.



❁ قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

{وعن عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «أَلَمْ تَرَ آيَاتٍ أُنْزِلَتْ عَلَيَّ لَمْ يُرَ مِثْلُهُنَّ قَطُّ، قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ، وَقُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ»}[1].



الشَّرح

هذا يدُلّ علىٰ أن هذا أعظم ما يُتَعَوّذ به، وأبلغ ما يَحْصُل به الحفظ؛ احترازًا مما يكرهه الإنسان ويُحاذِره مِن الشياطين وغيرها، فكل التَّعْوِيذات التي يقولها الناس لا تبلغ هاتين السورتين، والله أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) أخرجه مسلم (٨١٤).